المركز الفلسطيني لحقـــوق الإنـــسان

التقرير السنوي 2010

PCHR

PCHR

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

التقرير السنوي

2010

المقر الرئيسي:
٢٩ شارع عمر المختار،
بجوار فندق الأمل، غزة، ص.ب ١٣٢٨
تلفاكس: ٧٧٦ ٢٨٢٤ ٨ ٩٧٢+

فرع خانيونس:
شارع الأمل، متفرع من شارع جمال
عبد الناصر، بجوار كلية التربية
تلفاكس: ٠٢٥ ٢٠٦١ ٨ ٩٧٢+

فرع جباليا:
معسكر جباليا مقابل محطة تمراز للبترول
تلفاكس: ١٥٠ ٢٤٥٤ ٨ ٩٧٢+

فرع الضفة الغربية:
رام الله: البيرة، شارع نابلس،
خلف مؤسسة النقد الفلسطينية
تلفاكس: ٦٩٧ ٢٤٠٦ ٢ ٩٧٢+

pchr@pchrgaza.org
www.pchrgaza.org

فلسفة عمل المركز

بعد قراءة قانونية للاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، خلص المركز إلى أن الاحتلال الإسرائيلي مازال قائما بشكليه المادي والقانوني. فقد تم إعادة تموضع القوات الإسرائيلية داخل القطاع، وبقيت المستوطنات وبعض المنشآت العسكرية الإسرائيلية على حالها محتلة جزءً لا يستهان به من الأراضي الفلسطينية. كما بقيت الجوانب القانونية للاحتلال الإسرائيلي على حالها لحد كبير، فالأوامر العسكرية الإسرائيلية لم تلغ وبقيت سارية المفعول بموجب الاتفاقات، وما تزال المحاكم العسكرية قائمة، وما يزال آلاف الفلسطينيين أسرى في السجون الإسرائيلية. هذا بالإضافة إلى أن العناصر الجوهرية للقضية الفلسطينية بقيت دون حل: الحق في تقرير المصير؛ إزالة المستوطنات الإسرائيلية؛ حق العودة للاجئين الفلسطينيين؛ وقضية القدس. إن جميع هذه القضايا هي حقوق أساسية للشعب الفلسطيني، لهذا توجب علينا في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الاستمرار في العمل على انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني من جانب إسرائيل.

من ناحية أخرى، خلقت عملية السلام والتحولات السياسية التي تلتها وقيام مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الأراضي الفلسطينية دورا نشطا للمركز من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والعمل على تنمية وتعزيز بناء الديمقراطية ومؤسسات المجتمع الفلسطيني والسعي لتطوير نظام قانوني ديمقراطي في فلسطين.

وحدات المركز

يتكون المركز من عدد من الوحدات المتخصصة التي تباشر مهامها بقدر كبير من التسيير الذاتي ولكنها تكمل بعضها البعض في عملها، وهي:

وحدة البحث الميداني

يعتبر البحث الميداني العمود الفقري في عمل المركز للحصول على معلومات دقيقة وموثقة قانونياً حول انتهاكات حقوق الإنسان. يقوم بهذه المهمة فريق من الباحثين الميدانيين المدربين يعملون في كافة مناطق القطاع لمتابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان أولا بأول، من خلال جمع الإفادات من الضحايا أو شهود العيان بشكل دقيق. وللمحافظة على دقة التوثيق، يقوم منسق وحدة البحث الميداني وباحثو المركز بمراجعة ما يجمعه الباحثون الميدانيون. ومن خلال تواجد الباحثين الميدانيين بصورة مستمرة بين الجمهور فان المركز يحافظ على علاقات وثيقة مع البيئة المحيطة، وبهذا يمكن للمجتمع التأثير على عمل المركز، كما يتمكن المركز من الوقوف على احتياجات واهتمامات المجتمع.

الوحدة القانونية

تضم هذه الوحدة فريقاً من المحامين لتقديم الإرشاد والمساعدة والاستشارة القانونية للأفراد والجماعات مجاناً. كذلك تقوم الوحدة بالمداخلة القانونية مع الجهات المختصة بالإضافة إلى التمثيل القانوني أمام المحاكم في بعض القضايا، خصوصاً ذات الطابع الجماعي أو التي تعود نتائجها بالنفع الجماعي.
كما تشجع الوحدة في عملها استقلال القضاء وتدعم مبدأ سيادة القانون.

وحدة تطوير الديمقراطية

تختص هذه الوحدة بالعمل على تعزيز الديمقراطية وتنمية المجتمع المدني الفلسطيني وترسيخ مبدأ سيادة القانون. من أجل ذلك يقوم طاقم العمل في الوحدة بإعداد الأبحاث وتنظيم ندوات تتناول موضوعات حقوق الإنسان والديمقراطية و تعزيز ممارستها. كما يقوم الطاقم كذلك بإعداد المراجعات والدراسات للقوانين ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية للمساهمة في تبني تشريعات فلسطينية تدعم التوجه نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تسعى هذه الوحدة إلى التأكيد على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإبلائها الاهتمام اللائق بها بالبحث والدراسة لاسيما في ظل عدم التناول الكافي فلسطينياً لها حتى الآن. ومن أجل ذلك تقوم الوحدة من خلال الباحثين العاملين بها بإعداد الدراسات والأبحاث وورش العمل والندوات التي تتناول واقع هذه الحقوق في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تسعى الوحدة إلى تطوير توصيات ومعايير

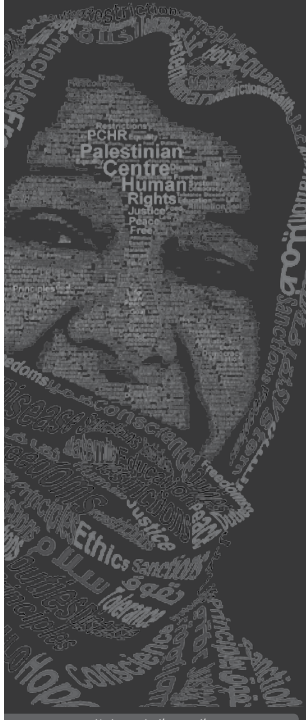

خاصة لكل من تلك الحقوق للوفاء بها في الحالة الفلسطينية. وتقوم الوحدة بمراجعة التشريعات ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الفلسطينية وذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لضمان تشريعات تتماشى والمعايير الدولية للوفاء بها. كما أن الوحدة تسعى إلى توفير قاعدة تدريبية ومعلوماتية للأفراد المكلفين بوضع الخطط وتطبيق البرامج والسياسات الخاصة بتلك الحقوق بما يتماشى والمقبول دولياً لضمان أقصى درجة من الوفاء بتلك الحقوق.

وحدة حقوق المرأة

بدأت في مطلع مايو ١٩٩٧. و جاءت استحداث هذه الوحدة بعد دراسة شاملة لوضع المرأة الفلسطينية ولعمل المؤسسات النسوية في قطاع غزة. وتهدف الوحدة إلى تقديم المساعدة القانونية للمؤسسات النسوية وللنساء على حد سواء، بما في ذلك التوجه للمحاكم الشرعية في قضايا تتعلق على وجه الخصوص بالحضانة والنفقة. بالإضافة إلى ذلك تعمل الوحدة على توعية المرأة الفلسطينية وتعريفها بحقوقها التي تكفلها مواثيق حقوق الإنسان الدولية، و كذلك توعيتها بالقوانين المحلية ذات العلاقة من خلال إعداد دليل قانوني للمرأة . وتهدف الوحدة أيضا إلى إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمرأة الفلسطينية، وكذلك مساندة كل الجهود الرامية إلى تغيير القوانين المحلية التي تجحف بحق المرأة و تنطوي على تمييز ضدها.

وحدة التدريب

تشكل وحدة التدريب أحد الأدوات الرئيسة في عمل المركز من اجل النشر وتطوير ثقافة حقوق الإنسان وتعميق مفاهيم الديمقراطية على مستوى المجتمع المحلي لكافة شرائحه وفئاته. وتعمل الوحدة عبر تنظيم وعقد دورات تدريبية وورشات عمل، على تطوير المعارف النظرية وإكساب مهارات عملية، تسهم في خلق تغيير حقيقي على مستوى سلوك المجتمع، يؤدي إلى تعزيز واحترام حماية حقوق الإنسان وتعزيز عملية مشاركته في بناء المجتمع. وتستهدف الوحدة بشكل خاص الفئات الشبابية من طلبة الجامعات، نشطاء الأحزاب السياسية، المحامين، العاملين في مجال الإعلام، أعضاء النقابات المهنية المختلفة والمؤسسات النسائية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

المكتبة

أسس المركز مكتبة قانونية متخصصة في القانون المحلي والدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية. تحتوي المكتبة على مراجع ومجلات وإصدارات متنوعة باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلي القوانين الفلسطينية ونصوص الأوامر العسكرية الإسرائيلية وكذلك بعض القوانين والتشريعات من البلدان العربية. كذلك توفر المكتبة العديد من المواد والدراسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي. ويسعى المركز باستمرار لإغناء وتوسيع مكتبته وهي مفتوحة لاستخدام الباحثين والأكاديميين والمهتمين مجاناً.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

مركز قانوني فلسطيني مستقل لا يستهدف الربح، مقره مدينة غزة. تأسس في إبريل ١٩٩٥ من قبل مجموعة من المحامين والناشطين المهتمين بأوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة. ويعمل المركز على حماية واحترام حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون وتنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني في فلسطين طبقاً للمعايير والممارسات المقبولة دولياً، كما يعمل على مساندة حقوق الشعب الفلسطيني التي يقرها القانون الدولي.

يتمتع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وتقديراً لجهوده في ميدان حقوق الإنسان، حصل المركز على جوائز دولية لهم سمعة مرموقة، وهم:

- جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان للعام ١٩٩٦ (فرنسا).
- جائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٢ (النمسا).
- جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام ٢٠٠٣ (بريطانيا).

وتربط المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان شبكة علاقات واسعة مع منظمات حقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني في كافة أنحاء العالم. وهو عضو في ست منظمات دولية لحقوق الإنسان، لها حضورها وفاعليتها على الساحة الدولية، وهي كل من:

(١) لجنة الحقوقيين الدولية

منظمة دولية غير حكومية مقرها جنيف في سويسرا، تكرس جهودها لتعزيز ومراقبة مبدأ سيادة القانون والحماية القانونية لحقوق الإنسان في العالم. وتتمتع المنظمة بالصفة الاستشارية في كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالأمم المتحدة، منظمة اليونسكو والمجلس الأوروبي، ولها العديد من الفروع في أكثر من ستين بلداً في العالم.

(٢) الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

منظمة دولية غير حكومية مقرها باريس، تكرس نفسها للدفاع عن حقوق الإنسان في العالم كما هي معرفة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨. تأسست الفيدرالية الدولية في العام ١٩٢٢ وتضم في عضويتها ٨٩ منظمة في جميع أنحاء العالم.

(٣) الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان

شبكة من منظمات حقوق الإنسان والأفراد من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي، تأسست في العام ١٩٩٧. وتهدف الشبكة إلى المساهمة في حماية مبادئ حقوق الإنسان بموجب إعلان برشلونة في العام ١٩٩٥.

(٤) مجموعة المساعدة القانونية الدولية (ايلاك)

واحدة من أهم الأجسام القانونية الدولية، وتعنى بالتدريب القضائي والقانوني. وتضم في عضويتها أكثر من ٣٠ منظمة قانونية مرموقة في العالم، من بينها: نقابة المحامين الأمريكية؛ اتحاد المحامين العرب؛ مجلس نقابة المحامين لانجلترا وويلز.

(٥) المنظمة العربية لحقوق الإنسان

تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية تهدف إلى العمل على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والشعوب والحريات الأساسية في الوطن العربي لجميع المواطنين والأشخاص الموجودين على أرضه طبقاً لما تضمنته الإعلانات والمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وقعت المنظمة اتفاقية مقر مع جمهورية مصر العربية في مايو ٢٠٠٠، وانتقل مقرها من ليماسول في قبرص إلى القاهرة.

(٦) التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام

وهو تحالف من منظمات غير حكومية تأسس في روما في مايو ٢٠٠٢. يهدف التحالف إلى تقوية البعد الدولي للنضال ضد عقوبة الإعدام. وهو يضم ٤٨ منظمة من جميع أنحاء العالم، من بينها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. ومنذ العام ٢٠٠٣ كرس التحالف العاشر من أكتوبر باعتباره اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام.

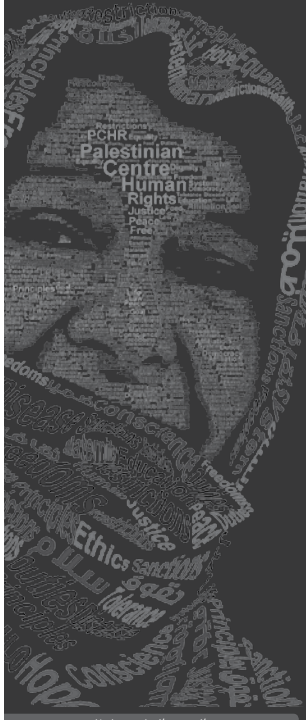

المديـر

راجي الصوراني

إن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أن معظم نشاطات المركز واهتماماته تتركز في قطاع غزة بسبب القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

التمويل

يتلقى المركز تمويله من عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية المهتمة بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومن بعض الحكومات الصديقة للشعب الفلسطيني، وتشمل:

- *Oxfam NOVIB – Holland*
- *Royal Danish Representative Office – Rammallah*
- *Swiss Agency for Development and Cooperation – SDC*
- *Swedish International Development Cooperation Agency – SIDA*
- *Representative Office of the Kingdom of the Netherland to the Palestinian Authority*
- *European Union*
- *Open Society Institute – U.S.A*
- *Christian Aid – U.K*
- *Dan Church Aid – Denmark*
- *Grassroots International – U.S.A*
- *Representative Office of Norway*
- *Irish Aid*
- *Kvinna Till Kvinna – Sweden*
- *Al Quds Association Malaga – Spain*
- *Trocaire – Ireland*
- *Denis O›Brien – Ireland*
- *CARE International –West Bank and Gaza*
- *ACSUR*
- *Welfare Association*

المحتويات

هذا التقرير ١٣
القسم الأول: حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة ١٥
ملخص عام ١٧
توصيات ٢٧
توصيات للمجتمع الدولي ٢٧
توصيات للسلطة الوطنية الفلسطينية ٢٩
الجزء الأول: انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ٣١
جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية ٣٢
أعمال القتل في المناطق العازلة بقطاع غزة ٣٣
جرائم القتل والإصابة بحق الصيادين ٣٧
إطلاق النار على مسيرات مناهضة الجدار في الضفة الغربية ٤٠
جرائم الاغتيال خارج نطاق القانون ٤١
جرائم قتل الأطفال ٤٣
استمرار الحصار وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة ٤٥
إغلاق المعابر يعيق إعادة إعمار غزة ٤٨
القيود على الحركة في الضفة الغربية ٥٠
الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية ٥٢
الاعتقال وفق قانون «المحارب غير الشرعي» ٥٢
التعذيب وسوء المعاملة ٥٣
الاعتقال الإداري ٥٤
الإبعاد القسري للمدنيين من الضفة الغربية ٥٤
استهداف الطواقم الصحفية ٥٦
جرائم إطلاق نار أفضت في معظمها إلى إصابة صحفيين وعاملين في وسائل إعلام مختلفة ٥٦
الاعتداء على الصحفيين بالضرب وغيره من وسائل العنف، و/أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية ٥٧
اعتقال واحتجاز الصحفيين ٥٨
منع الصحفيين من دخول مناطق معينة وتغطية أحداث ٥٩
منع الصحفيين من السفر إلى الخارج ٥٩
مداهمة منازل صحفيين ٥٩
هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية ٦٠
تدمير الممتلكات وهدم المنازل في قطاع غزة ٦١
تدمير الممتلكات وهدم المنازل في الضفة الغربية ٦٢
استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين ٦٣
مشاريع التوسع الاستيطاني ٦٣
مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين ٦٣
المزيد من إجراءات تهويد مدينة القدس الشرقية ٦٤
جرائم المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم ٦٥
جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية ٦٦
القيود على الحركة على طريق الجدار ٦٧

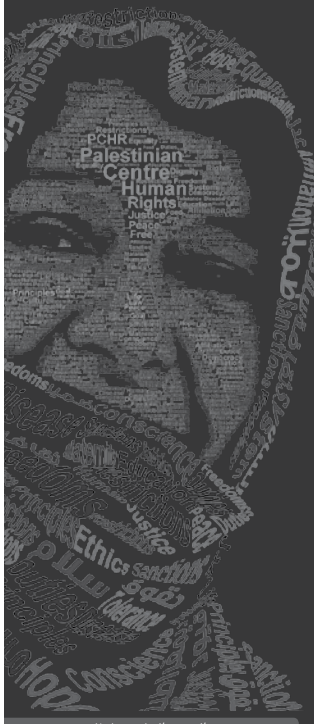

غياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي وجهود ملاحقة مجرمي الحرب..... ٦٨
الجزء الثاني: الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي..... ٧١
انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية ٧٢
سوء استخدام و/أو العبث بالسلاح خارج إطار القانون..... ٧٢
حالة الفتان الأمني والاعتداء على سيادة القانون..... ٧٤
الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة..... ٧٧
الاعتقالات والاستدعاءات على خلفية سياسية..... ٧٧
ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة..... ٨٢
استمرار تعطيل السلطة التشريعية..... ٨٥
استمرار تدهور أوضاع السلطة القضائية..... ٨٧
تعطيل الانتخابات العامة والمحلية..... ٨٨
تعطيل إجراء الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية..... ٨٨
استمرار سياسة التعيين بدل الانتخاب في مجالس الهيئات المحلية..... ٨٩
انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير..... ٩٠
انتهاك الحق في التجمع السلمي..... ٩٣
انتهاك الحق في تكوين الجمعيات..... ٩٦
استمرار العمل بعقوبة الإعدام..... ٩٨
أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة..... ١٠٠
الأوضاع الصحية في قطاع غزة..... ١٠١
القيود على حرية التنقل والحركة في قطاع غزة واستمرار إعاقة سفر بعض المواطنين للخارج..... ١٠٢
أزمة انقطاع التيار الكهربائي في قطاع غزة..... ١٠٤
المخاوف من فرض توجهات أيديولوجية للحزب الحاكم على المجتمع في قطاع غزة..... ١٠٥
القسم الثاني: تقرير نشاطات المركز للعام ٢٠١٠..... ١٠٧
مقدمة..... ١٠٨
تقارير نشاطات الوحدات..... ١١٧
وحدة البحث الميداني والتوثيق..... ١١٨
وحدة المساعدة القانونية..... ١٢٩
وحدة تطوير الديمقراطية..... ١٤٦
وحدة حقوق المرأة والطفل..... ١٥٦
وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية..... ١٦٧
وحدة التدريب..... ١٧٧
الوحدة الدولية..... ١٨٨
نشاطات الحشد والمناصرة الدولية ١٩٥
المشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية وإقليمية..... ١٩٩
اللقاءات مع الوفود والشخصيات الزائرة..... ٢٠٠
المقابلات مع وسائل الإعلام..... ٢٠٩
إصدارات ومطبوعات المركز خلال العام ٢٠١٠..... ٢١٠
الموقع الإلكتروني للمركز..... ٢٢٠
المكتبة..... ٢٢٣

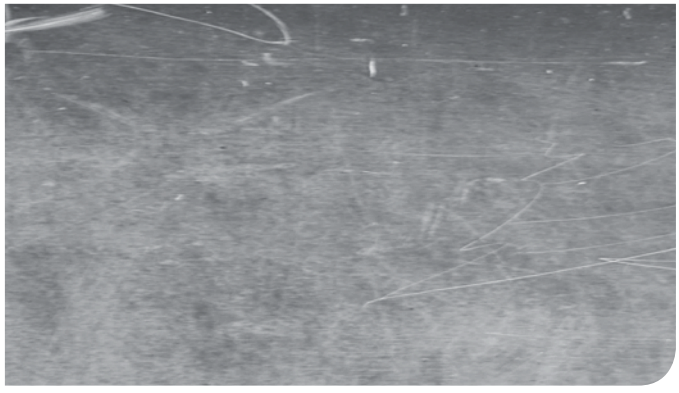

هذا التقرير

نضع بين يدي القارئ التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن العام ٢٠١٠، وهو نتاج وحصاد عمل المركز على مدى عام كامل من الجهد المتواصل. وقد بات إصدار هذا التقرير تقليداً سنوياً للمركز دأب على ممارسته بانتظام منذ العام ١٩٩٧.

ينقسم التقرير إلى قسمين:

القسم الأول: وهو عبارة عن تقرير شامل ومفصل عن أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة الممتدة من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠. ويحتوي هذا القسم على جزأين: الأول، يتعلق بجرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة على مدار العام؛ والثاني، يتناول انتهاكات حقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي المتصلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، في نطاق ما تمارسه من صلاحيات.

القسم الثاني: وهو تقرير نشاطات المركز خلال الفترة الممتدة أيضاً من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠. ويغطي التقرير نشاطات وحدات المركز المختلفة، فضلاً عن النشاطات العامة المحلية والدولية التي نفذها المركز على مدار العام.

أما التقرير المالي للمركز، والذي تقوم بإعداده مؤسسة مهنية مستقلة متخصصة في تدقيق الحسابات، فسوف ينشره المركز كوثيقة مستقلة حال الانتهاء من إعداده.

وأسوة بالتقارير السابقة، يأمل المركز أن يساهم هذا التقرير الجديد في رسم صورة وافية عن أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن تأخذ الأطراف المعنية بالتوصيات الواردة فيه، خاصة المجتمع الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية. كما يُتوخى أن يكون هذا التقرير دليلاً ومرشداً للمركز في رسم استراتيجياته ووضع خططه المستقبلية. ومن وجهة نظر المركز فإن إصدار هذا التقرير هو أيضاً التزام أساسي من جانبه تجاه المجتمع، حرصاً على الشفافية في العمل وانطلاقاً من الوضع القانوني للمركز كمنظمة أهلية لا تتوخى الربح وتقدم جميع خدماتها مجاناً. وأخيراً، فإن نشر التقرير والتعريف بنشاطات المركز يتضمن دعوة لكل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لطلب المساعدة من المركز وعدم التردد في طرق أبوابه في كل وقت.

القسم الأول:

حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

ملخص عام

استمرت حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بالتدهور على نحو غير مسبوق في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة على امتداد العام ٢٠١٠. فقد واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، واقترفت المزيد من الجرائم ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وواصلت تلك القوات فرض الحصار والعقوبات الجماعية على قطاع غزة، بما يعنيه ذلك من تدمير منظم وطويل المدى لحياة المدنيين الغزيين، بينما واصلت فرض القيود على التنقل في الضفة الغربية بفعل الحواجز العسكرية التي تقطع أوصالها وتمنع التواصل بين مدنها وقراها ومخيماتها. واقترفت تلك القوات المزيد من جرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة ضد المدنيين الفلسطينيين. وسجل هذا العام المزيد من عمليات الاعتقال وما يرافقها من تعذيب للمعتقلين وإساءة معاملتهم. كما صعدت قوات الاحتلال هذا العام جرائم الاستيطان في كافة أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، وزادت حدة العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد المدنيين. وعلى مدار العام واصلت قوات الاحتلال أعمال البناء في جدار الضم (الفاصل) ونهب المزيد من الأراضي الفلسطينية.

ولم يكن بمقدور دولة الاحتلال الاستمرار في التنكر لالتزاماتها القانونية وفق قواعد القانون الدولي والتصرف كدولة فوق القانون، لولا العجز والتقاعس المزمن من قبل المجتمع الدولي، خاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف ومنظمة الأمم المتحدة، في التصدي لتلك الانتهاكات واتخاذ إجراءات جادة لوقفها وملاحقة مقترفيها قضائياً. وقد شكلت توصيات لجنة التحقيق الدولية (تقرير غولدستون) وكيفية التعامل مع هذه التوصيات في الأطر المختلفة للأمم المتحدة، محطة اختبار أساسية خلال هذا العام، أظهرت مجدداً عمق الأزمة الدولية في تغليب المصالح السياسية على سيادة القانون. لقد وفر تقرير غولدستون آلية واضحة ومحددة للمساءلة وملاحقة مجرمي الحرب، ولكن على مدار العام ٢٠١٠ تواصلت الجهود السياسية لإحباط التقرير ووأده في مجلس حقوق الإنسان لضمان عدم وصوله إلى هيئات أممية أعلى. ورغم فشل إسرائيل الذريع وعدم رغبتها في إجراء تحقيقات نزيهة، وفقاً لتوصيات التقرير، فقد مورست الضغوط السياسية في مجلس حقوق الإنسان لمنع نقله إلى محكمة الجنايات الدولية، وبالتالي تم مجدداً التضحية بحقوق الضحايا من أجل مصالح سياسية، وهو ما يعني استمرار إسرائيل في التصرف كدولة فوق القانون وإفلات المجرمين من العدالة، بل وتشجيعهم على اقتراف المزيد من الجرائم.

• • • • •

ظل **الحصار والعقوبات الجماعية** التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي على المدنيين العنوان الأبرز لانتهاكات قوات الاحتلال في قطاع غزة لمرحلة ما بعد العدوان الذي شنته تلك القوات على القطاع في السابع والعشرين من كانون أول ٢٠٠٨ واستمر حتى الثامن عشر من كانون ثان ٢٠٠٩. وقد أسدل العام ٢٠١٠ ستاره وما تزال آثار العدوان ماثلة، بما في ذلك ما خلفته آلة الحرب الإسرائيلية من تدمير منظم وواسع النطاق في الممتلكات المدنية، وما يزال عشرات الآلاف من الضحايا وذويهم محرومين حتى من حقهم في استئناف حياتهم وإعادة بناء منازلهم، بفعل استمرار فرض الحصار وإغلاق المعابر. ولم يطرأ تغيير جوهري على حالة الحصار خلافاً لما تزعمه قوات الاحتلال من تسهيلات تم إدخالها تدريجياً خلال النصف الثاني من العام. فالبضائع التي سمحت سلطات الاحتلال بدخولها إلى القطاع كانت في معظمها سلعاً استهلاكية وتتوفر في القطاع بكميات كبيرة، فيما استمر الحظر المفروض على دخول السلع الإستراتيجية إلى القطاع، خاصة مواد البناء اللازمة لإعادة إعماره والمواد الخام اللازمة للإنتاج. وما يزال الحظر المفروض على تصدير منتجات القطاع الزراعية والصناعية إلى الخارج بشكل شبه كلي مستمراً، وهو ما يفاقم من الشلل الذي يصيب اقتصاد القطاع، ويعرقل أية آفاق لتنمية وتطوير أوضاعه الاقتصادية.

وقد سبق وأن عبر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن خشيته من مأسسة الحصار وإضفاء الشرعية عليه من قبل المجتمع الدولي، ما يدفع قطاع غزة باتجاه مرحلة أخرى من مراحل الحصار الجائر، وهي مرحلة قد تكون مقبولة على المستوى الدولي. وقد لا يعاني الفلسطينيون في قطاع غزة من النقص نفسه في البضائع، ولكن ستستمر تبعيتهم الاقتصادية وعدم قدرتهم على الاهتمام بشؤونهم الخاصة، بالإضافة إلى

عزلهم عن العالم الخارجي.

ويشكل الحصار المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من أربعة أعوام انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، فزيادة البضائع المسموح إدخالها إلى قطاع غزة لا يغير شيئاً فيما يتعلق بعدم قانونية هذه السياسة، التي لا تتماشى مع الالتزامات القانونية الواقعة على إسرائيل كقوة احتلال، وأيضاً بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والتي تعد إسرائيل طرفاً فيها. وفي واحدة من الحالات القليلة، خرجت اللجنة الدولية للصليب الأحمر علناً في بيان صدر في ١٤ يونيو ٢٠١٠، مؤكدة على أن ما يجري هو عقاب كل السكان المدنيين على جريمة لم يقترفوها، وأن الإغلاق يشكل عقوبة جماعية في انتهاك لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الإنساني الدولي. وأوضحت اللجنة أن الصعوبات التي يواجهها المدنيون في قطاع غزة لا يمكن حلها بالمساعدات الإنسانية، وأنه لا يوجد حل دائم سوى الإنهاء الكامل والفوري للحصار.

من جانب آخر، ما تزال الضفة الغربية تعاني من إجراءات حصار خانق، وانتشار مستمر للحواجز العسكرية بين المدن والقرى والمخيمات، الأمر الذي حوّل معظم مناطق الضفة إلى كانتونات صغيرة معزولة عن بعضها البعض. وإنْ شهدت الضفة الغربية في خلال هذا العام إزالة عدد من الحواجز العسكرية الإسرائيلية، إلا أنه جرى نقل بعضها إلى أماكن أخرى، و/أو أن هناك حواجز أخرى كانت قريبة منها في السابق، ما يعني أن الحال لم يتغير كثيراً.[١]

وحتى نهاية العام، ما يزال هناك ٥٨٥ معيقاً للحركة داخل الضفة الغربية، وتتضمن هذه المعيقات ٦٥ حاجزاً مأهولاً بالجنود بصورة دائمة، و٢٢ حاجزاً جزئياً (تصبح مأهولة بالجنود لأغراض محددة) و٨٠ بوابة في جدار الضم (الفاصل) و٤١٨ معيقاً لا يؤمها الجنود، بما في ذلك متاريس الطرق، والتلال الترابية، والجدران الترابية، وبوابات الطرق، وحواجز الطرق، والخنادق.

وشهد العام ٢٠١٠ قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون باقتراف المزيد من **جرائم القتل وانتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية** بحق المدنيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة. وعلى مدار العام بلغ عدد الضحايا الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي تلك القوات (٨٩) شخصاً، بينهم (٤٦) مدنياً، منهم ٩ أطفال وامرأة واحدة، فيما أصيب ٥٠٩ أشخاص بجراح. ووفقاً لتحقيقات المركز المبنية على شهود العيان وعلى الأدلة الحسية في معظم هذه الجرائم، فقد وظفت قوات الاحتلال القوة المفرطة وغير المتناسبة في مواجهة المدنيين الفلسطينيين المحميين بموجب القانون الإنساني الدولي، ولم تراع مبدأي التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، أو التناسب في الرد على القوة العسكرية المقابلة. وهناك أيضاً ما يدل على أن قوات الاحتلال نفذت أعمالاً انتقامية وتدابير اقتصاص بحق المدنيين الفلسطينيين. وقد قتل هؤلاء في ظروف لم ينشأ عنها أي تهديد على حياة جنود الاحتلال.

سقط غالبية الضحايا في قطاع غزة. ورغم حالة التهدئة شبة التامة المستمرة في قطاع غزة منذ انتهاء العدوان على غزة مطلع العام الماضي، من جانب المقاومة الفلسطينية، بما في ذلك وقف إطلاق الصواريخ «محلية الصنع» تجاه البلدات الإسرائيلية المحاذية للقطاع، إلا أن تلك القوات واصلت اقتراف المزيد من جرائم القتل بحق الفلسطينيين في قطاع غزة. وقد أوقعت تلك العمليات على امتداد العام (٧٢) قتيلاً، بينهم (٢٩) من المدنيين، منهم (٥) أطفال، وامرأة واحدة. وقد قتل أو أصيب غالبية المدنيين في ظروف اتسمت بالهدوء التام، كان ابرز أشكالها، أعمال القنص التي يتعرض لها المواطنون الذين يقتربون من المناطق الحدودية العازلة بين قطاع غزة وإسرائيل.

وفي الضفة الغربية، قتلت قوات الاحتلال والمستوطنون (١٧) فلسطينياً، من بينهم (١٤) مدنياً، منهم (٤) أطفال. وقتل جميع هؤلاء المدنيين في ظروف لم يشكلوا خلالها خطراً على حياة الجنود، من بينهم (٧) أشخاص قتلوا في ظروف تتسم بالهدوء التام. ومن بين القتلى أيضاً مدنيان قتلا خلال مظاهرات ومسيرات سلمية نظمها الفلسطينيون احتجاجاً على مصادرة أراضيهم لصالح جدار الضم (الفاصل) في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية، فيما قتل (٣) آخرون خلال الاقتحامات التي تنفذها قوات الاحتلال لقلب المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية. وقتل (٤) من الناشطين الفلسطينيين على أيدي الوحدات الخاصة الإسرائيلية في جرائم اغتيال جديدة، فيما واصل المستوطنون اعتداءاتهم المتكررة على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم بما في ذلك إطلاق النار تجاه المزارعين وغيرهم، مما أسفر عن مقتل (٣) فلسطينيين وإصابة (١١) آخرين.

وبذلك يرتفع عدد الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين في الأرض المحتلة منذ سبتمبر ٢٠٠٠ حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٠، إلى (٦٥٤٦) شخصا، بينهم (٥٠٨٣) مدنياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينهم ١٧٣٣ مدنياً قتلوا في الضفة الغربية، بنسبة (٣٤٪)، و٣٣٥٠ مدنياً قتلوا في قطاع غزة، بنسبة ٦٦٪ من إجمالي القتلى المدنيين. من بين القتلى المدنيين في الأرض المحتلة قتل ١٢٧٦ طفلاً بنسبة (٢٦٪)، و٣٦٩ امرأة بنسبة (٥,٥٪). وكان من بين القتلى ٦ من الأجانب. كما أصيب عشرات الآلاف بجراح مختلفة، المئات منهم أصيبوا بإعاقات دائمة، خلال الانتفاضة، بينهم ١٧٠٧٨ مصابا في قطاع غزة، منهم ٥٤٨٧ طفلا.

[١] سيستعرض التقرير، ضمن بند جدار الضم، القيود المفروضة على المدنيين الفلسطينيين في المناطق الواقعة بين الجدار والخط الأخضر.

ومع نهاية العام ٢٠١٠، كانت قوات الاحتلال الإسرائيلي ما تزال **تعتقل** حوالي (٦٥٠٠) فلسطيني، بينهم ٢٥١ طفلاً و٣٧ امرأة. وبين هؤلاء المعتقلين نحو ٧٠٠ معتقل من قطاع غزة، و٤٠٠ معتقل من مدينة القدس وفلسطينيي الداخل، فيما البقية من الضفة الغربية. هناك نحو ٢١٤ فلسطينيا يقبعون في سجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية رهن الاعتقال الإداري، في انتهاك صارخ لحق المتهم في المحاكمة العادلة، بما يشمله ذلك من حقه في تلقي الدفاع الملائم ومعرفة التهم الموجهة إليه. ويحتجز المعتقلون في ٢٢ سجناً ومركز اعتقال أو توقيف مقامة في غالبيتها داخل دولة الاحتلال، في مخالفة واضحة لاتفاقية جنيف الرابعة، خاصة المادة (٧٦) التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز المعتقلين من السكان المحتلين في الأقاليم المحتلة حتى انتهاء محكوميتهم.

علاوة على ذلك، ما تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي تحتجز العشرات من قيادات الشعب الفلسطيني وممثليه، بمن فيهم (١٤) نائباً من المجلس التشريعي الفلسطيني.

ويتعرض المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال إلى سلسلة من حلقات التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية منذ اللحظات الأولى للاعتقال على أيدي قوات الاحتلال. وخلال العام ٢٠١٠، تلقى المركز المزيد من إفادات المعتقلين الفلسطينيين أكدوا خلالها أنهم تعرضوا للتعذيب خلال فترة التحقيق معهم في السجون الإسرائيلية من قبل محققي جهاز المخابرات.

ويخضع المعتقلون لشروط اعتقال سيئة، بما في ذلك حرمانهم من تلقي خدمات طبية مناسبة، مما ساهم في تدهور أوضاعهم الصحية خاصة أولئك الذين يعانون من أمراض مزمنة أو خطيرة. كما يحرم هؤلاء المعتقلون من الزيارات العائلية والأسرية. فمنذ قرابة أربع سنوات يمنع أهالي المعتقلين من قطاع غزة من زيارة أبنائهم، بينما يسمح للعائلات في الضفة الغربية بزيارة أبنائهم بشكل متقطع. كما أن العديد من السجناء يتم وضعهم في الحجز الانفرادي، والعديد منهم يبقى في زنازين العزل لفترات طويلة.

وفي ١٣ أبريل ٢٠١٠، دخل الأمران العسكريان الإسرائيليان، (رقمي ١٦٤٩ و١٦٥٠) حيز التنفيذ. ومن شأن هذان الأمران إضفاء المزيد من العقبات الجماعية بحق المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك إضفاء صفة «المتسللين» على كافة سكان الضفة الغربية. وكان الأمر العسكري رقم ١٦٥٠ المتعلق بمنع التسلل، والأمر العسكري رقم ١٦٤٩ المتصل بالتدابير الأمنية قد أصدرا في شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٩ كتعديلات لأمر عسكري قديم صدر في عام ١٩٦٩، والذي يفرض عقوبة السجن أو الإبعاد على «المتسللين» من الأردن وسوريا ومصر ولبنان إلى الضفة الغربية.

ويعرف الأمران العسكريان الجديدان «المتسلل» بتعبيرات واسعة من الممكن أن تدرج أي شخص يعيش في الضفة الغربية حالياً ضمن ذلك التعريف، وتقع عليه مسئولية جنائية و/أو قد يتعرض للإبعاد، حيث يعرف «المتسلل» على أنه «شخص دخل المنطقة بشكل غير قانوني» أو «شخص موجود في المنطقة حالياً ولا يحمل تصريحاً قانونياً». وتشير كلمة «المنطقة» إلى الضفة الغربية المحتلة. وبموجب الأمر العسكري رقم ١٦٥٠، يعاقب أي شخص دخل المنطقة بصورة غير قانونية بالسجن لمدة سبع سنوات، بينما يعاقب شخص دخل المنطقة بشكل قانوني ولكنه «لا يحمل تصريحاً» بالسجن لمدة ثلاث سنوات.

ونتيجة لهذا التوسيع الدراماتيكي وغموض التعريف الجديد لـ «المتسلل،» لا ينطبق الأمر فقط على الأشخاص القادمين مما يسمى «دول معادية» كما في الماضي، بل إنه ينطبق الآن على كل فلسطيني، سواء من ولد في الضفة الغربية أو من قدم إليها بصورة قانونية، من قطاع غزة أو من الخارج على سبيل المثال.

واقترفت قوات الاحتلال **انتهاكات واعتداءات مختلفة بحق الصحفيين** والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية على خلفية تغطية الأحداث في الأرض الفلسطينية المحتلة، على الرغم من الحماية الخاصة التي يتمتعون بها وفقاً لقواعد القانون الدولي. ومن الواضح أن ما تمارسه قوات الاحتلال، والمستوطنين الإسرائيليين في أراضي الضفة الغربية المحتلة، من اعتداءات على الصحافة، هو جزء من حملة منظمة لعزل الأرض الفلسطينية المحتلة عن باقي أرجاء العالم، وللتغطية على ما تقترفه من جرائم بحق المدنيين. ووثق المركز تعرض الصحفيين العاملين في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى (٥٧) حالة إطلاق نار أدت إلى إصابة (٤٦) صحفياً بجروح مختلفة خلال العام ٢٠١٠. كما تعرض الصحفيون لاعتداءات أخرى شملت: الضرب وغيره من وسائل العنف أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية؛ الاعتقال والاحتجاز؛ المنع من دخول مناطق معينة أو تغطية أحداث؛ المنع من السفر إلى الخارج؛ مداهمة منازل صحفيين.

واقترفت قوات الاحتلال المزيد من جرائم **هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية** لسكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها تلك الخاصة بسكان مدينة القدس المحتلة. وقد شملت تلك العمليات هدم و/ أو تدمير المنشآت السكنية، كالمباني والمنازل السكنية، المنشآت الصناعية، المنشآت التجارية، المرافق الحيوية وتجريف الأراضي الزراعية، بما فيها من مصادر الثروة الزراعية كالأشجار ومصادر المياه فيها. وتفاقمت معاناة السكان المدنيين جراء استمرار تلك السياسة، وخاصة في قطاع غزة، والذي يعاني نقصاً خطيراً في احتياجات السكان

المدنيين لبناء المنازل وإعادة إصلاح وإعمار البنية التحتية، فضلاً عن تلبية الاحتياجات الطبيعية للنمو السكاني فيه، بسبب حظر السلطات المحتلة توريد مواد البناء إليه والمتوقفة منذ أكثر من أربع سنوات.

ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد دمرت قوات الاحتلال ٤٨ منزلاً في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٠، تحتوي ٨٨ وحدة سكنية، تقطنها ٧٩ عائلة قوامها ٤٣٥ شخصاً، من بينهم ٢٦٨ طفلاً. وقد دمر ١٣ من بين تلك المنازل تحتوي ١٤وحدة سكنية، ويقطنها ٦٠ شخصاً، من بينهم ٣٣ طفلاً، بشكل كلي، فيما دمرت القوات المحتلة ٣٥ منزلاً، تحتوي ٧٤ وحدة سكنية، وتضم ٧٠ عائلة، قوامها ٣٧٥ شخصاً، من بينهم ٢٣٥ طفلاً، بشكل جزئي.

ووثق المركز خلال العام قيام قوات الاحتلال بتدمير ٣٥ منشأة صناعية، تجارية، ومدنية، من بينها ٦ منشآت دمرت تدميراً كاملاً، و٢٩ منشأة دمرت تدميراً جزئياً. كما تعرضت الأراضي الزراعية، والتي تنتج العديد من المحاصيل الزراعية كالخضار والفواكه، إلى عمليات تجريف واسعة، اشتملت على العديد من الدفيئات الزراعية المنتجة، وتدمير غرف ومخازن الأدوات والمعدات الزراعية.

وواصلت قوات الاحتلال انتهاج سياسة هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى في المناطق المصنفة بـ (C) وفق اتفاقية أوسلو الموقعة بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بهدف تفريغها من سكانها الفلسطينيين لصالح مشاريع التوسع الاستيطاني. وإن طالت تلك السياسة المنازل السكنية في العديد من مناطق الضفة الغربية، إلا أن تركيز هذه السياسة كان خلال هذا العام في مدينة القدس الشرقية بذريعة البناء بدون ترخيص، في حين جرت أعمال الهدم في قطاع غزة على خلفية انتقامية.

وخلال هذا العام، هدمت قوات الاحتلال (١٩٤) منزلاً سكنياً في الضفة الغربية، منها (٦٣) منزلاً في مدينة القدس الشرقية وضواحيها، أجبر (١٥) من أصحابها على هدم منازلهم بأنفسهم، و(١٣١) منزلاً في باقي مناطق الضفة. فيما أصدرت قوات الاحتلال خلال العام (١٣٩٣) إخطارا بالهدم في محافظة القدس ومناطق (C). وتستخدم سلطات الاحتلال في مدينة القدس الشرقية سياسة إجبار المواطنين الفلسطينيين على هدم منازلهم بأيدهم، وعادة ما يُضطَرُ بعضُهم لفعل ذلك لكي لا يدفعوا غرامات مالية باهظة تتضمن غرامات مخالفات البناء بدون ترخيص وأجرة آلات الهدم الإسرائيلية التي تنفذ قرارات الهدم.

وواصلت الحكومة الإسرائيلية خلال العام **تكثيف كافة النشاطات الاستيطانية** في أراضي الضفة الغربية المحتلة، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية خلال العام ٢٠١٠. ورغم إعلان تلك الحكومة عن وقف جزئي للنشاطات الاستيطانية انتهى بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠١٠، ورغم تزايد انتقادات المجتمع الدولي لاستمرار النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية، إلا أن الحكومة الإسرائيلية استمرت في توسيع تلك النشاطات. وقد شهد الربع الأخير من هذا العام نشاطاً استيطانياً محموماً، سواء من قبل الحكومة الإسرائيلية، أو من قبل المستوطنين أنفسهم.

وواصلت قوات الاحتلال مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين لخدمة أغراضها الاستيطانية. وتعتبر مصادرة الممتلكات المدنية وإحداث تغيير من قبل قوات الاحتلال في طبيعة الأرض المحتلة عملاً منافياً لأحكام القانون الإنساني الدولي. وخلال هذا العام، قامت قوات الاحتلال بالإعلان عن مصادرة، و/أو تجريف حوالي (١٣١٤٩) دونماً من الأراضي في مختلف محافظات الضفة الغربية، ويشمل ذلك عدد الدونمات التي ضمها المستوطنون لمستوطناتهم دون قيام تلك القوات بأي إجراء لمنع ذلك. ولا تشمل تلك الإحصائيات المناطق المغلقة، وبخاصة منطقة الأغوار على امتداد المناطق الشرقية للضفة الغربية التي تمنع قوات الاحتلال الفلسطينيين من خارج سكان تلك المنطقة من الدخول إليها.

وبالترافق مع الأعمال الاستيطانية، جرى الاعتداء على (١٠٣٦٤) شجرة زيتون في أراضي الضفة الغربية المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين على حد سواء. تمثلت تلك الاعتداءات في اقتلاع آلاف أشجار الزيتون لصالح توسيع المستوطنات اليهودية، وإقدام المستوطنين على حرق وتقطيع آلاف الأشجار الأخرى.

وواصلت حكومة إسرائيل وسلطات احتلالها الحربي أعمال **الاستيطان في مدينة القدس الشرقية** وضواحيها بهدف إكمال خطط تهويد المدينة المحتلة نهائياً. وفضلاً عن تعزيز إجراءات عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، واستكمال بناء جدار الضم (الفاصل) حولها، ومواصلة البناء في المستوطنات القائمة في قلبها والمحيطة بها، استمرت تلك القوات في التضييق على مجمل مناحي حياة السكان الفلسطينيين في المدينة، فيما واصلت البلدية سياسة تجريف منازلهم السكنية بادعاء عدم الحصول على تراخيص خاصة بذلك. وشهد عام ٢٠١٠ زيادة ملحوظة في أعداد المنازل التي جرى تجريفها، وكذلك في إخطارات الهدم التي أصدرتها بلدية الاحتلال مُستَهدِفةً فيها منازل المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم المدنية الأخرى في المدينة وضواحيها.

وتُمعِنُ سلطات الاحتلال في تطبيق سياسة هدم المنازل في مدينة القدس المحتلة من خلال إجبار أصحابها على هدمها بأيديهم، وخلاف ذلك فإن بلدية الاحتلال في المدينة تجبرهم على دفع تكاليف عملية الهدم.

وخلال هذا العام، أقرت الحكومة الإسرائيلية قانونا يعتبر القدس منطقة ذات أولوية ووضعها ضمن «مناطق التطوير في مجالات الإسكان والتوظيف والتعليم». وفي هذا السياق، أقرت لجنة وزارية إسرائيلية بناء عشرة آلاف وحدة استيطانية وغرفة فندقية في المستوطنات المقامة في مدينة القدس المحتلة. وباشرت سلطات الاحتلال في بناء ١٢٠٠ وحدة استيطانية. وصادقت لجنة التنظيم والبناء المحلية التابعة لبلدية الاحتلال على المخطط الهيكلي الشامل الجديد لباحة حائط البراق، والذي تضمن توسيع مركز (دفيدسون) ليستوعب نحو ٤٠٠ ألف زائر في كل عام، وحفر أنفاق تحت ساحة البراق، وبناء مراكز دينية يهودية ومراكز للشرطة تحت الأرض، وتغيير مداخل ساحة البراق وحفر أنفاق جديدة تصل بين حائط البراق وبلدة سلوان، وبناء مواقف عامة للحافلات والسيارات فوق الأرض.

وبالترافق مع تلك السياسات والإجراءات المنافية للقانون الدولي، استمرت وزارة داخلية الاحتلال في تنفيذ سياسات سحب بطاقات هوية سكان المدينة الفلسطينيين، وطردهم من المدينة إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية. وفي تطور خطير، أقدمت سلطات الاحتلال بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٨، على إبعاد النائب محمد أبو طير، ٥٤ عاماً، من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس، عن مدينة القدس، مسقط رأسه، ونقله إلى مدينة رام الله. وما يزال ثلاثة نواب آخرون وهم: احمد عطون، ٤٢ عاماً؛ محمد طوطح، ٤١ عاماً؛ خالد أبو عرفة، ٤٩ عاماً، ووزير شؤون القدس الأسبق، يعتصمون في مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حي الشيخ جراح، رفضاً لقرار إبعادهم.

وواصلت سلطات الاحتلال سياسة التضييق على نشاط المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في المدينة بادعاء تبعيتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، و/أو للسلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من وضوح هوية تلك المؤسسات. وشملت الإجراءات الإسرائيلية مداهمة تلك المؤسسات، منع عقد اجتماعات لهيئاتها العامة والإدارية، منع إقامة أية احتفال أو اجتماعات داخل تلك المؤسسات، حتى وإن كان النشاط المنوي إقامته نشاطاً اجتماعياً بادعاء أنه نشاط يخص المنظمة أو السلطة.

شهد العام ٢٠١٠ المزيد من الجرائم والاعتداءات التي يقترفها المستوطنون المسلحون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية. فبتاريخ ١٣ مايو ٢٠١٠ قُتِلَ طفلٌ فلسطيني من بلدة المزرعة الشرقية، شمال شرقي مدينة رام الله، إثر إطلاق النار تجاهه من قبل أحد المستوطنين. وبمقتله يرتفع عدد القتلى من المدنيين الفلسطينيين على أيدي المستوطنين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى إلى ثمانية وأربعين فلسطينياً.

وخلال هذا العام رصد باحثو المركز (٢٩١) اعتداء اقترفها المستوطنون، وتركزت تلك الاعتداءات - كما في الأعوام الماضية - بشكل أساسي في محافظات الخليل والقدس ونابلس، وكانت تلك الاعتداءات حسب التوزيع الجغرافي كالأتي: محافظة القدس (٧٢) اعتداء؛ محافظة الخليل (٦٤)؛ محافظة نابلس (٦٧)، محافظة رام الله والبيرة (٢٥)، محافظة قلقيلية (٢٨)؛ ومحافظة سلفيت (٢٠)؛ محافظة بيت لحم (٧) محافظة جنين (١)، محافظة طولكرم (٤) وفي محافظة أريحا (٣) اعتداءات. وقد توزعت أشكال الاعتداءات على النحو التالي: إطلاق النار (٥) اعتداءات؛ أعمال التنكيل (٤٦)؛ الاعتداء على المنازل السكنية (٢٤)؛ الاعتداء على المزارعين ورعاة الأغنام وممتلكاتهم (٧٨)؛ الاعتداء على الأماكن الدينية (٢٧)؛ الدهس العمد (٢)؛ واعتداءات أخرى كأعمال العربدة وقطع الطرق ورشق الحجارة تجاه السيارات المدنية الفلسطينية (١٠٩) اعتداءات.

وعادة ما تتم تلك الاعتداءات تحت سمع وبصر قوات الاحتلال، وفي العموم تتجاهل سلطات الاحتلال الشكاوى التي يتقدم بها الضحايا الفلسطينيون ضد الجناة من المستوطنين ولا تقوم بأي تحقيق قضائي جدي فيها.

واستمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالعمل على استكمال بناء جدار الضم (الفاصل). وخلال هذا العام تركزت أعمال البناء حول مدينة بيت لحم بعد استكمال بناء الجدار حول مدينة القدس الشرقية المحتلة. كما واصلت قوات الاحتلال استكمال الأجزاء المتبقية من الجدار في الأجزاء الجنوبية من أراضي الضفة الغربية. وخلال هذا العام، استمر النظام القضائي في إسرائيل بالقيام بدوره التقليدي في خدمة سياسات الاحتلال في هذا المضمار. وردت المحكمة العليا الإسرائيلية العديد من الالتماسات التي قدمت إليها من قبل الفلسطينيين بغرض إخراج الجدار من أراضيهم الزراعية. وفي حالات نادرة أقرت المحكمة تعديلات طفيفة على مسار الجدار في بعض المناطق، إلا أن تلك التعديلات ظلت حبراً على ورق.

ويعاني السكان المدنيون الفلسطينيون الذين وجدوا أنفسهم بمحاذاة جدار الضم من القيود التي فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على حركتهم الاعتيادية.

وخلال هذا العام أضيفت قيود جديدة على الحركة والتنقل، فضلاً عن تلك القيود واسعة النطاق المفروضة عليهم منذ اندلاع انتفاضة الأقصى. وقلصت قوات الاحتلال الإسرائيلي ساعات فتح البوابات الزراعية المقامة في هيكل الجدار، ما تسبب في إعاقة دخول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم المعزولة خلف جدار الضم. وتسعى قوات الاحتلال عبر تلك الإجراءات إلى تدمير أحد أهم مصادر الدخل للمزارعين، وذلك بإجبارهم على تقليص ساعات عملهم في أراضيهم، ما يؤدي إلى تدمير منتجاتهم الزراعية.

ولا تتوقف آثار القيود على الحركة على القطاع الزراعي فقط، بل إنه يشمل كافة أوجه الأنشطة الحياتية للسكان. تكبل القيود على حرية الحركة والتنقل حرية وصول السكان إلى المستشفيات الموجودة في المدن المجاورة. كما ويتضرر جهاز التعليم وذلك لأن الكثير من المدارس، وبخاصة في القرى، تعتمد على المعلمين الذين يأتون من خارجها، فضلاً عن المساس بالعلاقات الأسرية والاجتماعية، حيث يحتاج السكان، وعلى طرفي الجدار على حد سواء، للحصول على تصاريح خاصة للتنقل، كما أن البوابات المقامة في هيكل الجدار تُفْتَحُ وتُغْلَقُ ضمن نظام أمني صارم، وفي ساعات محددة. وعادة ما يفاجأ السكان بإغلاق هذه البوابات دون إبداء الأسباب.

وأمام هذا السجل الطويل والمزمن من جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، ينكر على الفلسطينيين حقهم في الوصول للعدالة. ويعتبر النظام القضائي الإسرائيلي متحيزاً ضد الفلسطينيين ولا يتمتع بالنزاهة، بما في ذلك آليات التحقيق التي يتبعها جيش الاحتلال في كافة القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين الفلسطينيين. وعلى الرغم من أن إسرائيل قامت بالعديد من التحقيقات الداخلية في عدد من الأحداث التي جرت خلال عملية الرصاص المصبوب، إلا أن عدد التحقيقات التي فتحت لا تمثل سوى النذر القليل من مجموع الشكاوى المقدمة بشأن تلك الأحداث، كما أن نتائج تلك التحقيقات تشير إلى أن إسرائيل أثبتت، وعلى الدوام، عدم استعدادها لإجراء تحقيقات ومحاكمات نزيهة. ولم يسبق ولو حتى لمرة واحدة في تاريخ الاحتلال أن تم التحقيق مع مسئولين إسرائيليين كبار أو محاكمتهم وفقاً لمعايير القانون الدولي. وقد تميزت كافة الإجراءات والتحقيقات التي قامت وتقوم بها إسرائيل بغياب الاستعداد لإجراء تحقيقات ومحاكمات حقيقية وجدية. ويؤكد هذا الاستنتاج تقرير لجنة الخبراء المستقلين التابعة للأمم المتحدة والذي أشار إلى «عدم وجود مؤشرات على أن إسرائيل قد فتحت تحقيقاً في الأفعال التي قام بها أولئك الذين صمموا عملية الرصاص المصبوب» وخططوا لها، وأمروا بتنفيذها، وأشرفوا عليها.

لقد فشلت إسرائيل بشكل منظم في ضمان المساءلة القانونية حول كافة القضايا المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بعدوانها على قطاع غزة. فبعد مرور عامين على انتهاء عملية الرصاص المصبوب، تميزت السلطات الإسرائيلية برغبتها في حماية المسئولين عن ارتكاب جرائم وعدم تقديمهم للعدالة. وكان ثلاثة جنود إسرائيليين فقط هم من أدينوا بارتكاب جرائم خلال العدوان الحربي على قطاع غزة. فقد صدر حكم بحق جندي واحد يقضي بسجنه سبعة شهور بتهمة سرقة واستعمال بطاقة ائتمان. كما أدين جنديان آخران بتهمة استخدام طفل يبلغ من العمر تسع سنوات كدرع بشري خلال العدوان، حيث تم وقفهما عن العمل مدة ثلاثة شهور. هذه النتائج التي توصل لها القضاء الإسرائيلي تشير بصورة جلية إلى مدى استهانة هذا القضاء بحقوق الأبرياء وتغيبه نظام العدالة في إنصاف الضحايا.

علاوة على ما سبق، لا تفي هذه التحقيقات بالمعايير الدولية، فإسرائيل ملزمة بموجب القانون الدولي بالتحقيق في الجرائم وتقديم المسئولين عن تلك الجرائم إلى العدالة ومعاقبتهم، وتوفير إنصاف فعّال للضحايا، وتوفير تعويضات معقولة ومناسبة، والكشف عن الحقيقة. إلا أن التحقيقات الإسرائيلية لا تفي بهذه الشروط الخمسة، كما أنها لا تفي بالمعايير الدولية فيما يتصل باستقلال القضاء، استناداً إلى مبدأ الفصل بين السلطات، والحاجة إلى إجراء تحقيقات ومحاكمات في الوقت المناسب، وضرورة إجراء التحقيقات خارج المؤسسة العسكرية من أجل ضمان أن تكون التحقيقات والمحاكمات عادلة ومستقلة. ببساطة، لا يمكن تحقيق العدالة للفلسطينيين في هذا النظام المتحيز وغير النزيه. فإسرائيل تفرض العديد من العوائق القانونية، المالية والمادية ضد سكان قطاع غزة، بمن فيهم الآلاف من ضحايا عملية الرصاص المصبوب حيث يتم حرمانهم من خلال تلك العوائق المفروضة من المثول أمام المحاكم الإسرائيلية وبالتالي حرمانهم بشكل منظم من التمتع بحقوقهم الأساسية.

وفي ظل هذا الواقع السائد الذي يشكل حصانة وحماية لمرتكبي الجرائم من قادة الاحتلال، يلجأ المركز، بالتعاون مع عدد من الخبراء الدوليين والمؤسسات القانونية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، إلى مبدأ الولاية القضائية الدولية، الذي يتيح للمحاكم الوطنية أن تعمل كوكيل للمجتمع الدولي، وتقوم بمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم دولية، بما في ذلك مخالفات جسيمة لاتفاقيات جنيف، وجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، والتعذيب.

يجب عدم السماح باستمرار التمتع بالحصانة وثقافة الإفلات من العقاب، كما أنه من غير المقبول أن يخضع القانون الدولي لأهواء الدول العظمى بهدف حرمان السكان في شتى أرجاء العالم من التمتع بحقوقهم

الأساسية التي كفلتها لهم قوانين حقوق الإنسان. إننا نطالب، كوننا فلسطينيين وممثلين عن الضحايا، بتحقيق العدالة وبالعمل على توفير إمكانية لتحقيق السلام في المستقبل.

• • • • •

وللعام الرابع على التوالي، ما تزال حالة الانقسام والصراع السياسي في السلطة الفلسطينية هي العنوان الرئيس لانتهاكات حقوق الإنسان الداخلية وتدهور نظام الحكم وعرقلة عملية التحول الديمقراطي. ولم تفلح كل جهود المصالحة، التي يدعمها المركز ويشارك فيها، في إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية. وقد أدى الصراع السياسي إلى شرخ في مكونات النظام السياسي للسلطة تجلى في استمرار وجود حكومتين وأجهزة أمنية وشرطية منفصلة، واحدة في قطاع غزة والثانية في الضفة الغربية، وشلل المجلس التشريعي وانقسام القضاء. وتصاعدت انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الحكومتين في غزة ورام الله والأجهزة الأمنية التابعة لهما. وما تزال غالبية الانتهاكات الداخلية تتصل بحالة الانقسام، فيما يبدو كردود فعل متبادلة بين الجانبين حيال أنصار ومؤسسات الطرف الآخر.

شهد العام ٢٠١٠ مقتل (٤٢) شخصاً، بينهم (٦) نساء، و(٣) أطفال، وإصابة (٢٩٧) شخصاً آخرين بجراح، في جرائم **انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة** جراء سوء استخدام السلاح خارج إطار القانون في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد سقط غالبية الضحايا في قطاع غزة حيث قتل (٣٠) شخصاً، وأصيب (٢٩٢) آخرين جراء استخدام السلاح، فيما شهدت الضفة الغربية مقتل (١٢) شخصاً، وإصابة (٥) آخرين بجراح متفاوتة. وما تزال مظاهر الفلتان الأمني والاعتداء على سيادة القانون تشكل العنصر الأبرز وراء سقوط هذا العدد من القتلى والمصابين. ولطالما طالب المركز الجهات الرسمية بفتح تحقيقات جدية حول ظروف وقوع أحداث متصلة بحالة الفلتان الأمني والاعتداء على سيادة القانون، وملاحقة مقترفيها وتقديمهم للعدالة، ونشر نتائج تلك التحقيقات على الملأ، إلا أنه لم تتوفر أية معلومات للمركز بأن تحقيقات قد أُجريت أو أن إجراءات قد اتُخذت لمنع تكرار مثل تلك الحوادث.

وبرز خلال العام ٢٠١٠، نشاط مكثف للأجهزة الأمنية في قطاع غزة والضفة الغربية، من خلال حملات **الاستدعاء المتكررة واعتقال** عناصر وأنصار الخصوم السياسيين، بادعاءات أمنية أحياناً. ولم تراعِ تلك الحملات، في الغالب، الإجراءات القانونية التي تنظم عمليات الاعتقال كما ينص عليها القانون الفلسطيني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أو حتى اعتقالهم في ظروف تحفظ كرامتهم. ويواجه المحامون الفلسطينيون بشكل عام، بمن فيهم محامو المركز، صعوبات من أجل زيارة موكليهم في السجون ومراكز التوقيف في قطاع غزة والضفة الغربية.

وقد تعرض المئات من نشطاء حركة فتح، من بينهم عدد من النساء، للاستدعاء المتكرر بالحضور إلى مقرات الأجهزة الأمنية في مختلف مناطق قطاع غزة، فيما جرى اعتقال عدد منهم. وقد تلقى العديد من هؤلاء النشطاء معاملة مهينة وتم احتجازهم أحياناً في زنازين أو غرف ضيقة أو أجبروا على الوقوف لساعات طويلة في البرد أو تحت أشعة الشمس، كما تكرر استدعاؤهم للمثول في مقرات الأمن الداخلي بعد الإفراج عنهم.

وواصلت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية (جهاز المخابرات العامة، جهاز الأمن الوقائي، وجهاز الاستخبارات العسكرية) حملات الاعتقال غير القانوني والاستدعاء بحق أنصار حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وكان من بينهم العديد من الأكاديميين وأعضاء مجالس بلدية، ونساء. وفي عدد من الحالات مارس أفراد الأجهزة الأمنية القوة بشكل غير مبرر في الاعتداء على أسر المطلوبين لها بشكل عنيف. كما مارس أفراد الأمن أعمال تفتيش وعبث بمحتويات منازل المواطنين ومصادرة متعلقات شخصية قبل اعتقال مطلوبين لها. وقد وثق المركز خلال العام ٢٠١٠، اعتقال ومحاكمة مواطنين مدنيين من قبل أجهزة وجهات قضائية عسكرية مختصة بملاحقة ومحاسبة منتسبي الأجهزة الأمنية والعسكرية، كما وثق المركز حالات لم تمتثل فيها الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية لقرارات محاكم مدنية من بينها محكمة العدل العليا قضت بالإفراج عن مواطنين مدنيين معتقلين خلافاً للقانون.

واستمرت **ممارسة التعذيب** وغيره من ضروب المعاملة القاسية في سجون ومراكز التوقيف التابعة لأجهزة الأمن والشرطة في قطاع غزة والضفة الغربية خلال ٢٠١٠. وتشير تحقيقات المركز إلى أن ممارسة التعذيب في مراكز الاعتقال والتوقيف قد تمت أحياناً انعكاساً لحالة الانقسام السياسي، حيث أقدمت أجهزة الأمن في كل من قطاع غزة والضفة الغربية على ممارسة التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة بحق الخصوم السياسيين. وفي أحيان أخرى مارست أجهزة الأمن والشرطة خلال عمليات التحقيق الجنائي مع متهمين بارتكاب مخالفات جنائية وأمنية مختلفة، عمليات تعذيب قاسية ومهينة عرضت حياة العديد منهم إلى الخطر الشديد.

وانتهى العام ٢٠١٠ وما تزال الظروف والمعيقات الخارجية والداخلية التي تعترض عمل **السلطة التشريعية** قائمة منذ الانتخابات التشريعية الثانية في يناير ٢٠٠٦. فقد ظلت أجواء الانقسام الفلسطيني تلقي بظلالها الثقيلة على عمل المجلس التشريعي الذي أصيب بالشلل التام والعجز عن ممارسة دوره التشريعي والرقابي. وتضاف هذه الأجواء إلى استهداف قوات الاحتلال للسلطة

التشريعية، بما في ذلك استمرار اعتقال (١٤) نائباً.

وواصلت كتلة التغيير والإصلاح، كتلة حركة حماس البرلمانية، عقد جلسات المجلس التشريعي في غزة منذ نوفمبر ٢٠٠٧، مدعية صحة انعقاد المجلس، وإصدار تشريعات وقرارات باسم المجلس التشريعي دون مصادقة رئيس السلطة الوطنية. وواصل الرئيس في الضفة الغربية إصدار قرارات بقوة القانون، لم يتم عرضها على المجلس التشريعي، بادعاء عدم انعقاد المجلس التشريعي وحق الرئيس في إصدار قرارات بقوة القانون. وقد سبق وأن أبدى المركز تحفظه على كافة التشريعات التي تصدر عن السلطة الوطنية الفلسطينية في ظل حالة الانقسام الراهنة، وطالب الطرفين بالامتناع عن سن تشريعات جديدة في أوضاع الانقسام القائمة.

وعلى مدار العام ٢٠١٠ أيضاً تعرض العديد من أعضاء المجلس التشريعي في الضفة الغربية وقطاع غزة للاعتداءات من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية، بما في ذلك الضرب وإطلاق النار، وتقييد الحركة بشكل مخالف للقانون الأساسي. وقد سجل المركز ستة اعتداءات على نواب المجلس، أربعة منها في الضفة الغربية، واثنان في قطاع غزة.

ولم يطرأ خلال العام ٢٠١٠ أي تحسن أو تغيير على حالة التدهور التي تعاني منها السلطة القضائية. فامتداداً لحالة الانقسام والصراع السياسي في السلطة الفلسطينية، استمرت أوضاع السلطة القضائية في التدهور وتعمق الشرخ خلال الأعوام الثلاثة الماضية لجهة تكريس نظامين قضائيين منفصلين عن بعضهما البعض. وأضحى-عملياً- في قطاع غزة نظام قضائي أسسته الحكومة في غزة خلافاً للقانون الأساسي، يخضع لولايته مواطنو غزة، مقابل سلطة قضائية قائمة في الضفة الغربية يخضع لولايتها مواطنو الضفة الغربية فقط.

وخلال الأعوام الماضية تكرست **حالة الانهيار في السلطة القضائية** على نحو غير مسبوق، وأعيد بناء سلطة قضائية خاصة في قطاع غزة منفصلة تماماً عن الضفة الغربية. وشهد العام ٢٠١٠ استمرار عمل النائب العام الجديد الذي عينته الحكومة في غزة خلال العام الماضي دون مصادقة الرئيس الفلسطيني. وفي حينه، رأى المركز أن هذا التعيين يعتبر مخالفاً للدستور، إذ تنص المادة (١/١٠٧) في القانون الأساسي المعدل لعام ٢٠٠٣ على أن النائب العام يعين بقرار من الرئيس بناءً على تنسيب من مجلس القضاء الأعلى وبدون مصادقة المجلس التشريعي.

وفي الضفة الغربية، استمرت السلطة التنفيذية في فرض سطوتها وتعسفها بالسلطة القضائية، مما شكل مساً بهيبة واستقلال القضاء. فمن ناحية، ما يزال تدخل النيابة العسكرية واغتصابها لصلاحيات النيابة العامة مستمراً. ومن ناحية أخرى، ما تزال السلطة التنفيذية لا تحترم قرارات المحاكم الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بقرارات الإفراج عن معتقلين سياسيين في سجون السلطة الفلسطينية، أو تلك التي تتعلق بإعادة فتح جمعيات ومؤسسات خيرية والقضاء بعدم قانونية الإجراءات التي تتخذها الحكومة بحق تلك الجمعيات.

ومع استمرار حالة الانقسام السياسي، ما تزال **الانتخابات العامة والمحلية** في أراضي السلطة الفلسطينية معطلة على الرغم من قدوم موعد استحقاقها. ولم تجر الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية) لتجديد شرعية ممثلي الشعب التي منحت لهم في الانتخابات التي جرت في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. كما لم تجدد شرعية ممثلي الشعب في انتخابات مجالس الهيئات المحلية في الضفة وغزة التي منحت لهم في الانتخابات المحلية خلال الفترة بين ديسمبر ٢٠٠٤ وديسمبر ٢٠٠٥ على أربعة مراحل. وبقدوم العام الجديد يكون قد مر عام واحد على انتهاء التفويض الشعبي لممثلي الفلسطينيين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية دون أن تتمكن السلطة الوطنية من إجراء انتخابات عامة. كما يكون قد مر عام أيضاً على انتهاء الفترة القانونية لمجالس الهيئات المحلية في الضفة وغزة والتي كان آخر انتخابات لها في ديسمبر ٢٠٠٥، مما يستوجب ضرورة تجديد شرعية هذه المجالس عبر الانتخابات، وضمان إجراء الانتخابات لكافة مجالس الهيئات المحلية.

وقد سبق وأن عارض المركز إجراء الانتخابات العامة أو المحلية في ظل حالة الانقسام. وأكد المركز أن إجراء الانتخابات يتطلب توفير أجواء انتخابية مناسبة، بما في ذلك إطلاق الحريات العامة، الإفراج عن المعتقلين السياسيين، رفع الحظر عن النشاطات السياسية، إعادة فتح مئات الجمعيات والمؤسسات المغلقة، واحترام الحريات الصحفية وحرية التعبير.

وواصلت الحكومتان في قطاع غزة والضفة الغربية والأجهزة الأمنية التابعة لهما، كل في منطقة سيطرته، **انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير**. ووفقاً لتوثيق المركز، كان الصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام المختلفة، إضافة إلى العديد من المواطنين وكتاب الرأي عرضة لاعتداءات الجهات الرسمية، وخاصة ممن يتبنون توجهات تتعارض مع توجهاتها. وتنوعت الانتهاكات التي نفذتها جهات رسمية في القطاع والضفة، كان أبرزها: اعتقال، احتجاز، استدعاء صحفيين أو مواطنين آخرين على خلفية الرأي والتعبير؛ إغلاق أو مداهمة مقرات صحفية أو محطات تلفزيونية أو إذاعية؛ منع وعرقلة عمل صحفيين؛ وتعرض صحفيين للاعتداء بالضرب والإهانة. وبينما ما تزال الحكومة في رام الله تمنع طباعة وتوزيع صحيفتي فلسطين

والرسالة وتحظر العمل لصالح فضائية الأقصى في الضفة الغربية منذ بداية الانقسام، كذلك تمنع الحكومة في غزة نشر وتوزيع الصحف الفلسطينية الثلاث التي تصدر في الضفة الغربية (القدس، الحياة الجديدة، الأيام) إضافة إلى منعها العمل لصالح تلفزيون فلسطين في القطاع.

وواصلت الحكومتان في غزة ورام الله منع أو تقييد الحق في التجمع السلمي، فيما عدا التجمعات الخاصة بمؤيديهما أو التي تتوافق مع شروطهما، وذلك ضمن تجليات حالة الانقسام السياسي التي تعيشها السلطة الفلسطينية. فقد فرضت الحكومتان إجراءات رسمية صارمة حولت جوهر الإشعار حسب قانون الاجتماعات العامة إلى ترخيص رسمي. كما اتخذت الجهات الرسمية وأجهزة الأمن في الضفة وقطاع غزة إجراءات احترازية، من بينها أعمال اعتقال أو استدعاء لنشطاء الطرف الآخر، حالت دون تنظيم اجتماعات عامة أو فعاليات جماهيرية. وبينما تختلف الحكومتان في غزة ورام الله في معظم قراراتهما في ظل الانقسام السياسي، إلا أنهما اتفقتا على توظيف ذات الأداة المخالفة للقانون والدستور في تقييد الحق في التجمع السلمي، ممثلة باللائحة التنفيذية للقانون. وقد تعدت الإجراءات التي نفذتها تلك الجهات لتطال تجمعات خاصة لا تندرج ضمن الاجتماعات العامة التي تستوجب إشعار الجهات الرسمية وفقاً للقانون.

وشهد العام ٢٠١٠، استمرار **انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات** من قبل الحكومتين في الضفة وغزة، واستمرار الجهود للسيطرة والهيمنة على منظمات المجتمع المدني واستمرار الزج بها في أتون الصراع السياسي الدائر بين طرفي الأزمة في غزة ورام الله. وقد حاول طرفا الأزمة تطويع القوانين ذات العلاقة من أجل مصلحتيهما لتضييق الخناق على تلك المنظمات، عبر التذرع أحياناً بوجود شبهات أخلاقية، فساد إداري أو مالي، عدم اكتمال الإجراءات القانونية وخلاف ذلك من مبررات.

وخلال العام ٢٠١٠، صدرت قرارات إدارية عن وزير الداخلية في حكومة غزة فرضت المزيد من القيود المفروضة أصلاً على ممارسة الحق في تكوين الجمعيات. القرار الأول كان بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٠، وحظر على الموظفين العمل في الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، حتى بشكل تطوعي ودون تلقي أجر خارج دوامهم الرسمي. وبتاريخ ١١ يوليو ٢٠١٠ أصدر وزير الداخلية قراراً حظر على جميع الموظفين المدنيين المستنكفين الانتساب للجمعيات العمومية في الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية أو العمل كموظفين فيها أو أعضاء في مجالس الإدارة. وينتهك هذان القراران القانون الأساسي الذي يكفل الحق للمواطنين في الانتساب والانضمام إلى الجمعيات الخيرية.

في المقابل، تواصلت انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات في الضفة الغربية خلال العام ٢٠١٠. فقد استمرت القيود القانونية المفروضة على عمل منظمات المجتمع المدني بما في ذلك المرسوم الرئاسي الذي أصدره الرئيس الفلسطيني في أعقاب أحداث يونيو حزيران ٢٠٠٧، والذي يقضي بمنح وزير الداخلية "سلطة مراجعة جميع تراخيص المنظمات والمؤسسات والهيئات الصادرة عن وزارة الداخلية أو أية جهة حكومية أخرى". وقد كانت تلك الإجراءات والخطوات مقدمة للانقضاض على منظمات المجتمع المدني المسجلة وفقاً للقانون وشطبها أو تقييد عملها ودورها في إطار حالة الطوارئ القائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وخلال هذا العام رفضت وزارة الداخلية تسجيل أية جمعية جديدة مقربة أو محسوبة على حركة حماس، وذلك لدواع أمنية.

وسجل العام ٢٠١٠ **استمرار العمل بعقوبة الإعدام**، حيث أصدرت المحاكم الفلسطينية (١٢) حكماً بالإعدام، جميعها صدرت عن المحاكم في قطاع غزة، علماً بأن (٩) من تلك الأحكام صدرت عن محاكم عسكرية، فيما صدرت (٣) أحكام عن محاكم مدنية. وبذلك يرتفع عدد أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية المختلفة منذ نشأة السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤ وحتى نهاية العام ٢٠١٠ إلى (١١٢) حكماً بالإعدام، (٢٣) حكماً منها صدر عن المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية، فيما صدر (٨٩) حكماً عن المحاكم الفلسطينية في قطاع غزة.

شهد العام ٢٠١٠ ارتفاعاً خطيراً في معدل تنفيذ أحكام الإعدام مقارنة مع عدم تنفيذ أي من أحكام الإعدام منذ العام ٢٠٠٦. وبلغ عدد أحكام الإعدام التي نفذت خلال هذا العام خمسة أحكام، جميعها نفذت في قطاع غزة، بدون مصادقة من الرئيس، خلافاً لما ينص عليه القانون. وينظر المركز بخطورة وقلق شديدين إلى الزيادة الملحوظة في إصدار وتطبيق أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية، تحديداً في قطاع غزة، ويجدد مطالبته بوقف العمل بهذه العقوبة القاسية.

واستمر تأثير الانقسام السياسي الفلسطيني على مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، خاصة مع استمرار تنازع الصلاحيات بين الحكومتين الفلسطينيتين في كل من رام الله وغزة. وتفاقمت معاناة مواطني القطاع بسبب الإجراءات المختلفة التي اتخذتهما كل من الحكومتين على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي من ناحية، وفي ظل استمرار الحصار الشامل الذي تفرضه سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على القطاع، من ناحية أخرى. وقد استمرت معاناة الآلاف من موظفي القطاع المدني والعسكري وأفراد أسرهم، والذين كانت الحكومة في رام الله قد قطعت رواتبهم خلال العامين

الماضيين. كما استمرت الحكومة في غزة بمتابعة وملاحقة العديد من موظفي القطاع الحكومي، بما في ذلك استدعاؤهم من قبل الأجهزة الأمنية والتضييق عليهم.

وخلال العام ٢٠١٠، تأثرت كافة الخدمات المقدمة للسكان في قطاع غزة جراء استمرار الصراع السياسي وتنازع الصلاحيات بين الحكومتين في كل من رام الله وقطاع غزة. وتدهورت الأوضاع الصحية للمواطنين، حيث عانت المرافق الصحية الحكومية في قطاع غزة، بما فيها المستشفيات والمراكز الطبية، من نقص شديد في إمداداتها من الأدوية والعلاجات والمستلزمات الطبية، ولفترات مختلفة من العام. وحرمت إجراءات وزارة الداخلية في رام الله العديد من المرضى، والذين لا تتوفر إمكانيات علاجهم في مشافي القطاع، من السفر للخارج بسبب رفضها تجديد جوازات سفرهم، واستمرار منع تحويل جوازات جديدة للوزارة في غزة لتجديد جوازات سفر المواطنين الغزيين. وفي المقابل منعت وزارة الداخلية بغزة العديد من مواطني القطاع، وخاصة أعضاء حركة فتح، من السفر إلى الخارج، عبر معبر رفح أو معبر بيت حانون (إيريز)، بمن فيهم بعض المرضى الذين حصلوا على تحويلات للعلاج في الخارج من وزارة الصحة الفلسطينية، لتلقي العلاج.

وتتنامى لدى المركز مخاوف متزايدة من بعض المظاهر التي يمكن النظر إليها من زاوية محاولات لفرض إيديولوجيا الحزب الحاكم على المجتمع الغزي. ورغم النفي الرسمي من قبل الحكومة في غزة بمستوياتها المختلفة لوجود أية نوايا لفرض أجندة اجتماعية، والتأكيد على أنه لا يوجد سياسة حكومية بهذا الشأن، إلا أننا نتابع جملة من الظواهر والممارسات تستوجب التدخل من قبل الحكومة. ويؤكد المركز مجدداً على احترام الحريات الشخصية المنصوص عليها قانوناً، وأن أية إجراءات تتخذها الحكومة والأجهزة الأمنية يجب أن تكون وفق حدود القانون.

ومن بين الإجراءات والممارسات التي رصدها المركز: ١) محاولة فرض الحجاب على المحاميات؛ ٢) فرض القيود على مقاهي الانترنت؛ ٣) إطلاق وزارة الأوقاف والشئون الدينية حملة دعوية سميت "حملة الفضيلة"، وما رافقها من ممارسات مختلفة، بما في ذلك منع عرض ملابس النساء الداخلية في المحلات التجارية؛ ٤) محاولات فرض الحجاب على الطالبات في المدارس؛ ٥) القيود على المطاعم والفنادق السياحية لمنع الاختلاط بين النساء والرجال، ومنع تقديم الأراجيل للسيدات؛ التدخل في النشاطات الثقافية التي تنظمها بعض المؤسسات ومنع الاختلاط بين الرجال والنساء خلالها. يضاف إلى ذلك استمرار بعض مظاهر الفلتان الأمني التي طالت مطاعم وفنادق سياحية ومخيمات ألعاب الصيف التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. ورغم إدانة الحكومة في غزة لتلك الجرائم، وفتح تحقيقات بشأنها، إلا أن نتائج تلك التحقيقات لم تظهر ولم تعلن الجهات المسئولة عنها للعلن، ولم يعلن عن أية إجراءات قانونية لملاحقة الفاعلين.

توصيات

في ضوء التدهور المستمر في أوضاع حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، يقدم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان التوصيات التالية لكل من المجتمع الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية. ويأمل المركز أن تأخذ الأطراف الدولية التوصيات الواردة على محمل الجد وأن تظهر قدرة وإرادة على فرض القانون الدولي والالتزام به. كما يأمل المركز أن تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك الحكومتان في غزة ورام الله، بموجب التوصيات الخاصة بها الواردة أدناه، وذلك في نطاق ما تتحملانه من مسئوليات.

توصيات للمجتمع الدولي

١. في ضوء عدم فعالية التحقيقات التي أجرتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشأن الجرائم المقترفة بحق المدنيين خلال العدوان الحربي على قطاع غزة، منذ عامين، كما أوصى بذلك تقرير غولدستون، ما يحتم على الأمين العام للأمم المتحدة والجمعية العامة أن يطلبا من مجلس الأمن إحالة الوضع في إسرائيل والأراضي الفلسطيني المحتلة إلى المحكمة الجنائية الدولية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

٢. يجب على المجتمع الدولي الوفاء بالالتزامات القانونية الملقاة على عاتقه، وضمان احترام القانون الدولي. كما يجب إخضاع أولئك المشتبه في ارتكابهم جرائم دولية للتحقيق والملاحقة القضائية، وتحميل إسرائيل المسئولية عن الممارسات غير المشروعة دولياً.

٣. بناء على القرار رقم (A/Res/10/64) الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر ٢٠٠٩، يجب على الحكومة السويسرية بصفتها الدولة المودعة لاتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب الإسراع في عقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للنظر في اتخاذ إجراءات لإنفاذ الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما يجب أن تنتج عن المؤتمر إجراءات عملية تهدف إلى ضمان امتثال إسرائيل للقانون الإنساني الدولي.

٤. يطالب اللجنة الرباعية (الأمم المتحدة؛ الولايات المتحدة؛ الاتحاد الأوروبي؛ والاتحاد الروسي) باتخاذ موقف صريح وإجراءات عملية لوقف الحصار المفروض على قطاع غزة.

٥. اتخاذ إجراءات جادة لوقف العقوبات الجماعية ضد المدنيين الفلسطينيين المحميين بموجب القانون الدولي، ووضع حد للحصار المشدد الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ يونيو ٢٠٠٦ والذي استمرت فصوله خلال العام ٢٠١٠، على الرغم من إدعاءات سلطات الاحتلال قيامها بخطوات لتخفيف الحصار.

٦. الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، منفردة أو مجتمعة، مطالبة بتحمل مسئولياتها القانونية والأخلاقية والوفاء بالتزاماتها، والعمل على ضمان احترام إسرائيل للاتفاقية وتطبيقها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بموجب المادة الأولى من الاتفاقية. إن الصمت الدولي على الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي يشجع إسرائيل على التصرف كدولة فوق القانون وعلى ارتكاب المزيد من الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين دون ملاحقة.

٧. تحمل مسئولياته في إعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية خلال عدوانها على

غزة، بما في ذلك تحمل نفقات إعادة الإعمار، والضغط على سلطات الاحتلال من أجل فتح معابر القطاع لإدخال المواد اللازمة لإعادة الإعمار.

٨. التأكيد على أن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال قائماً في قطاع غزة بشقيه المادي والقانوني، رغم تنفيذ إسرائيل لخطة الفصل أحادية الجانب، وأن ما حصل هو إعادة انتشار لقوات الاحتلال في القطاع لا إنهاءاً لاحتلاله. وبالتالي لم يطرأ تغيير على الوضع القانوني لقطاع غزة، وفقاً للقانون الدولي، مما يوجب على المجتمع الدولي والمنظمات الدولية الاستمرار في التعامل مع قطاع غزة كجزء من الأرض الفلسطينية المحتلة.

٩. دعوة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة إلى ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، في ظل الحصانة التي تمنحها إسرائيل لهم، بما في ذلك نظامها القضائي وتوفير الغطاء القانوني لهم.

١٠. وقف كل المساعي السياسية الرامية لتعديل القوانين في بعض البلدان الأوروبية بهدف سد الطريق أمام الفرص التي توفرها الولاية القضائية الدولية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

١١. دعوة منظمات المجتمع المدني الدولية بما فيها منظمات حقوق الإنسان، نقابات المحامين، ولجان التضامن الدولية إلى تكثيف جهودها في مواجهة المحاولات المذكورة والتي ستمس بحقوق ملايين الضحايا حول العالم الذين ينظرون إلى اللجوء إلى الولاية القضائية الدولية كفرصة وحيدة للانتصاف وملاحقة مجرمي الحرب في العالم بأسره.

١٢. المركز يقدر عالياً وفود التضامن الدولية ووقفتهم أثناء وبعد العدوان على غزة، لكنه في الوقت ذاته يؤكد أن المسؤول الأول والأخير عن حركتهم ومنعهم من الوصول إلى القطاع هو الاحتلال الإسرائيلي. ولذا، يجب عدم حرف الأنظار عن المسئول الرئيسي وتحويلها إلى جهات أخرى.

١٣. اتخاذ إجراءات عملية من أجل ضمان إزالة جدار الضم الذي تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي بناءه في عمق أراضي الضفة الغربية المحتلة. ويطالب المركز على نحو خاص الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات تتناسب والرأي الاستشاري الصادر في العام ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية، وهي أعلى هيئة قضائية دولية وجزء من المنظمة الأممية نفسها، والقاضي باعتبار الجدار غير قانوني.

١٤. دعوة المجتمع الدولي إلى وقف جريمة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة وإزالة المستوطنات، والشركات العالمية إلى وقف المشاريع المساهمة داخل المستوطنات الإسرائيلية.

١٥. دعوة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد إلى العمل على تفعيل المادة الثانية من اتفاقية الشراكة الإسرائيلية – الأوروبية التي تشترط ضمان احترام إسرائيل لحقوق الإنسان. ويناشد المركز دول الاتحاد الأوروبي بوقف كل أشكال التعامل مع السلع والبضائع الإسرائيلية، خاصة تلك التي تنتجها المستوطنات الإسرائيلية المقامة فوق الأرض الفلسطينية المحتلة.

١٦. أمام الاستهداف الواضح من جانب حكومة إسرائيل وقوات احتلالها ضد وفود التضامن الدولي ومنع أعضائها من الدخول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بل ومنعهم حتى من الدخول إلى إسرائيل أحياناً، يدعو المركز إلى العمل من أجل ضمان حرية الحركة والسفر للوفود الدولية القادمة للأرض الفلسطينية المحتلة، أسوة بالحرية التي يتمتع بها رعايا دولة إسرائيل في الخارج في تلك الدول.

١٧. دعوة المجتمع الدولي لدعم جهود المصالحة الفلسطينية، ويشدد المركز على أن فرض المقاطعة، بما في ذلك رفض التعامل مع حكومة الوحدة الوطنية التي نتجت عن اتفاق مكة في فبراير ٢٠٠٧، كانت عاملاً أساسياً وراء عودة الاقتتال الداخلي وتكريس حالة الانقسام في السلطة الوطنية. بالتالي، فإن المجتمع الدولي مطالب ببذل جهود ملموسة لإنهاء تلك الحالة وتقديم ضمانات علنية خصوصاً من قبل الاتحاد الأوروبي تقضي بدعم جهود المصالحة وبقبول نتائجها ونتائج أية انتخابات مستقبلية إذا ما توفرت فيها شروط الشفافية والنزاهة.

١٨. أخيراً، التأكيد بأنه لا سلام على حساب حقوق الإنسان والضحايا. كما يؤكد أن أية تسوية سياسية مستقبلية لا تأخذ في الاعتبار معايير القانون الإنساني الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، لن يكتب لها النجاح، ولن تؤدي إلى تحقيق حل عادل للقضية الفلسطينية. وستبقي المنطقة عرضة لمزيد من التوتر وعدم الاستقرار. وبناءاً عليه، فإن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني مطالبة جميعاً بالعمل على تطبيق القانون الدولي في الحالة الفلسطينية.

توصيات للسلطة الوطنية الفلسطينية

١. حركتا فتح وحماس مطالبتان باستكمال الحوار ووقف الصراع السياسي والشرخ القائم في رأس هرم السلطة الوطنية الذي اتسع ليطال كل مكونات النظام السياسي للسلطة، مما أدى إلى تكريس حالة الفصل القائمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ويؤكد المركز أن بقاء الوضع القائم من انقسام مدمر، وعدمية سياسية هو تدمير للقضية الفلسطينية، وأن لا خيار للفلسطينيين إلا الحوار والمصالحة من أجل إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية.

٢. إعادة الاعتبار للسلطة القضائية واتخاذ إجراءات جادة لوضع حد لتسييس القضاء والزج به في أتون الصراع القائم والعمل على وقف انهياره، خدمةً لمصالح المواطنين.

٣. ضرورة التوافق وتهيئة الأجواء من أجل عقد الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية والمحلية.

٤. إعادة الاعتبار للسلطة التشريعية من خلال السماح الفوري لرئيس المجلس التشريعي بممارسة مهام منصبه ووقف تعطيل عمل المجلس التشريعي، ووقف إصدار أو تجميد العمل بالقوانين والتشريعات الصادرة عن كتلة التغيير والإصلاح في غزة، أو القرارات بقوة القانون الصادرة عن الرئيس في رام لله.

٥. وقف الاعتقالات غير القانونية خاصة تلك التي تستهدف نشطاء وأنصار حركتي حماس وفتح في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وضمان الإفراج عن المعتقلين، ووضع حد لجرائم التعذيب في مراكز الاعتقال والتوقيف التي تشرف عليها الأجهزة الأمنية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.

٦. اتخاذ إجراءات فعالة لوقف كافة مظاهر الانفلات الأمني التي ما تزال قائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة وتحصد عشرات الأرواح من المدنيين الفلسطينيين.

٧. إجراء تحقيقات في جميع الجرائم والاعتداءات التي اقترفت بحق المواطنين وممتلكاتهم ومحاسبة جميع المتورطين فيها وتقديمهم للعدالة، وضمان إصدار تعليمات صارمة للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون من قوى الأمن الفلسطينية تحظر عليهم حمل السلاح خارج إطار المهام الرسمية تحت طائلة المسؤولية القانونية، وعدم السماح لهم باستخدام السلاح، سواء الرسمي منه أو الخاص، لإرهاب المواطنين وتهديدهم والمس بحياتهم وسلامتهم البدنية، وتقديم كل من يخالف ذلك للعدالة.

٨. ضمان تمتع المواطن الفلسطيني بممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك وقف كافة الاعتداءات على الصحفيين وعلى المؤسسات الإعلامية، خاصة تلك المحسوبة على طرفي النزاع. كما يدعو السلطة إلى عدم فرض قيود على عمل الأحزاب وضمان التعددية وفقا لما كفله الدستور.

٩. ضمان تمتع المواطن الفلسطيني بممارسة الحق في التجمع السلمي، بما في ذلك المسيرات السلمية والاجتماعات العامة، مع التأكيد على ضرورة التزام المجتمعين بالطابع السلمي لها.

١٠. ضمان الحق في تكوين الجمعيات والاتحادات، ووقف الاعتداءات على المؤسسات، وعدم الزج بمنظمات المجتمع المدني وتحييدها عن أي شكل من أشكال الصراع، وإعادة فتح كافة الجمعيات التي تم إغلاقها لأسباب سياسية، ووقف كافة أشكال الاعتداءات على المقرات الحزبية في الضفة وغزة.

١١. وقف العمل بعقوبة الإعدام والامتناع عن تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة حتى الآن، والعمل على إلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الفلسطينية.

١٢. إجراء تحقيقات داخلية فيما جاء عليه تقرير غولدستون، بحيث تكون تلك التحقيقات مستقلة ومهنية وفق المعايير الدولية وتستجيب لمتطلبات ما أوصى به التقرير في الفترة الزمنية التي حددها.

١٣. تفعيل كل تأثير دبلوماسي وسياسي للسلطة الوطنية ولمنظمة التحرير الفلسطينية في مجلس حقوق الإنسان وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة لمتابعة العمل على تنفيذ توصيات تقرير لجنة تقصي الحقائق (تقرير غولدستون).

١٤. التأكيد مجدداً على الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وفقاً لما جاء في الإعلانات والعهود والمواثيق الدولية ذات الصلة، ومراعاة أن جميع الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة يجب أن تتماثل مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتحترم الحقوق الأساسية للمواطنين.

Palestinian
Centre
Human
Rights
PCHR
Freedoms
Justice
Peace
Ethics
Equality
Disease
Sanctions
Maternity
Conscience

الجزء الأول:

انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

يسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلى امتداد العام ٢٠١٠ استمرت حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بالتدهور على نحو غير مسبوق في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. فقد واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، واقترفت المزيد من الجرائم ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وواصلت تلك القوات فرض الحصار والعقوبات الجماعية على قطاع غزة، بما يعنيه ذلك من تدمير منظم وطويل المدى لحياة المدنيين الغزيين، بينما واصلت فرض القيود على التنقل في الضفة الغربية بفعل الحواجز العسكرية التي تقطع أوصالها وتمنع التواصل بين مدنها وقراها ومخيماتها. واقترفت تلك القوات المزيد من جرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة ضد المدنيين الفلسطينيين. وسجل هذا العام المزيد من عمليات الاعتقال وما يرافقها من تعذيب للمعتقلين وإساءة معاملتهم. كما صعدت قوات الاحتلال هذا العام جرائم الاستيطان في كافة أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، وزادت حدة العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد المدنيين. وعلى مدار العام واصلت قوات الاحتلال أعمال البناء في جدار الضم ونهب المزيد من الأراضي الفلسطينية.

ويبدأ هذا الجزء، أولاً، بتسليط الضوء على جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية، بما في ذلك سياقات قتل المدنيين الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال خلال العام ٢٠١٠. ومن ثم يتناول هذا الجزء الانتهاكات الأخرى خلال العام، بما فيها: استمرار الحصار وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة؛ الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية؛ استهداف الطواقم الصحفية؛ هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية؛ استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين؛ جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية؛ وغياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي وجهود ملاحقة مجرمي الحرب.

جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية

شهد العام ٢٠١٠ استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي في اقتراف المزيد من جرائم القتل وانتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية بحق المدنيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة. وعلى مدار العام بلغ عدد الضحايا الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي (٨٩)[٢] شخصاً، بينهم (٤٦) مدنياً، منهم ٩ أطفال وامرأة واحدة. كما أصيب نحو ٥٠٩ فلسطينيين خلال العام ٢٠١٠. وبذلك يرتفع عدد الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين في الأرض المحتلة منذ سبتمبر ٢٠٠٠ حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٠، إلى (٦٥٤٦) شخصا، بينهم (٥٠٨٣) مدنياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينهم ١٧٣٣ مدنياً قتلوا في الضفة الغربية، بنسبة (٣٤٪)، و٣٣٥٠ مدنياً قتلوا في قطاع غزة، بنسبة ٦٦٪ من إجمالي القتلى المدنيين. وكان من بين القتلى المدنيين ١٢٧٦ طفلاً، بنسبة (٢٦٪)، و٣٦٩ امرأة بنسبة (٥,٥٪)؛ و٦ من الأجانب. كما أصيب عشرات الآلاف بجراح مختلفة، المئات منهم أصيبوا بإعاقات دائمة، خلال الانتفاضة، بينهم ١٧٠٧٨ مصابا في قطاع غزة، منهم ٥٤٨٧ طفلا.

ورغم حالة التهدئة شبة التامة المستمرة في قطاع غزة منذ انتهاء العدوان على غزة مطلع العام الماضي، من جانب المقاومة الفلسطينية، بما في ذلك وقف إطلاق الصواريخ «محلية الصنع» تجاه البلدات الإسرائيلية المحاذية للقطاع، إلا أن تلك القوات واصلت اقتراف المزيد من جرائم القتل بحق الفلسطينيين. وقد أوقعت تلك العمليات على امتداد العام في قطاع غزة (٧٢) قتيلاً، بينهم (٢٩) من المدنيين، منهم (٥) أطفال، وامرأة واحدة. وقد قتل، أو أصيب غالبية المدنيين في ظروف اتسمت بالهدوء التام، كان أبرز أشكالها، أعمال القنص التي يتعرض لها المواطنون الذين يقتربون من المناطق الحدودية العازلة بين قطاع غزة وإسرائيل. و«المنطقة العازلة» هي منطقة عسكرية مغلقة تمتد على طول الحدود الشمالية والشرقية لقطاع غزة مع إسرائيل، في داخل المناطق الفلسطينية، وفي البحر. ولا تعرف على وجه الدقة المناطق التي تصنفها إسرائيل كـ «مناطق عازلة،» ولكن قوات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً على الوصول إلى تلك المناطق. وتحظر تلك القوات على الفلسطينيين التواجد على مسافة تقل عن ٣٠٠ متر، غير أنها عملياً تحظر التواجد لمسافة ٧٠٠ متر أو يزيد. وعلى امتداد العام قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ٥١ فلسطينياً، بينهم ١٣ من المدنيين، وأصابت نحو ١٧٣ آخرين، في الشريط الحدودي المحاذي لقطاع غزة من الناحيتين الشرقية والشمالية، كان غالبيتهم من عمال الحصمة ومن المزارعين الذين يعملون في أراضيهم القريبة من الشريط الحدودي، أو أولئك الذين يحاولون التسلل إلى إسرائيل للعمل بداخلها. كما قتلت قوات الاحتلال خلال العام (٧) من الصيادين، منهم مدنيين (٢) أثناء قيامهما بالصيد في بحر غزة، بالإضافة إلى قتل (٨) فلسطينيين من عمال الأنفاق على الشريط الحدودي مع مصر خلال عمليات قصف متكرر لتلك الأنفاق. وقتل خلال العام في قطاع غزة (٦) فلسطينيين خلال جرائم اغتيال نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وفي الضفة الغربية، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون اقتراف المزيد من الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين على مدار العام ٢٠١٠. فقد قتلت تلك القوات والمستوطنون (١٧) فلسطينياً جميعهم مدنيون، منهم (٤) أطفال. وقتل جميع هؤلاء المدنيين في ظروف لم يشكلوا خلالها خطراً على حياة الجنود، من بينهم (٧) أشخاص قتلوا في ظروف تتسم بالهدوء التام. ومن بين القتلى أيضاً مدنيان قتلا خلال مظاهرات ومسيرات سلمية نظمها الفلسطينيون احتجاجاً على مصادرة أراضيهم لصالح جدار الضم (الفاصل) في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية، فيما قتل (٣) آخرون خلال الاقتحامات التي تنفذها قوات الاحتلال في قلب المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية. وقتل (٤) من الناشطين الفلسطينيين على أيدي الوحدات الخاصة الإسرائيلية في جرائم اغتيال جديدة، فيما واصل المستوطنون اعتداءاتهم المتكررة على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم بما في ذلك إطلاق النار تجاه المزارعين وغيرهم، مما أسفر عن مقتل (٣) فلسطينيين وإصابة (١١) آخرين.

ووفقاً لتحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المبنية على شهود العيان وعلى الأدلة الحسية في معظم هذه الجرائم التي شهدتها الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أن تلك القوات وظفت القوة المفرطة وغير المتناسبة في مواجهة المدنيين الفلسطينيين المحميين بموجب القانون الإنساني الدولي، ولم تراع مبدأي التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، أو التناسب في الرد على القوة العسكرية المقابلة. وهناك أيضاً ما يدل على أن قوات الاحتلال نفذت أعمالاً انتقامية وتدابير اقتصاص بحق المدنيين الفلسطينيين. وقد قتل هؤلاء في ظروف لم ينشأ عنها أي تهديد على حياة جنود الاحتلال.

[٢] قتلت قوات الاحتلال خلال العام ٤٣ من المقاومين الفلسطينيين في قطاع غزة خلال عمليات قصف للمناطق الحدودية أو خلال اشتباكات مسلحة في تلك المناطق .

سياقات قتل المدنيين الفلسطينيين

قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٠، (٤٦) مدنياً فلسطينياً في الضفة الغربية وقطاع غزة في سياقات مختلفة، تنوعت ما بين جرائم قتل المدنيين الفلسطينيين في المناطق العازلة الحدودية في قطاع غزة، أو خلال إطلاق الزوارق البحرية نيرانها صوب الصيادين الفلسطينيين في عرض بحر غزة، أو من خلال قصف الأنفاق على حدود قطاع غزة مع مصر. وفي الضفة الغربية كانت التوغلات والاجتياحات التي تنفذها قوات الاحتلال بين الفينة والأخرى للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية سببا في سقوط مزيد من الضحايا في صفوف الفلسطينيين. كما كان لجرائم الاغتيال التي تنفذها تلك القوات بحق الناشطين الفلسطينيين من كافة التنظيمات الفلسطينية سببا آخر في سقوط مزيد من الضحايا. بالإضافة إلى اقتراف المزيد من جرائم القتل على أيدي المستوطنين راح ضحيتها مدنيون فلسطينيون.

جدول رقم (١): يوضح أعداد الضحايا المدنيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال خلال العام ٢٠١٠

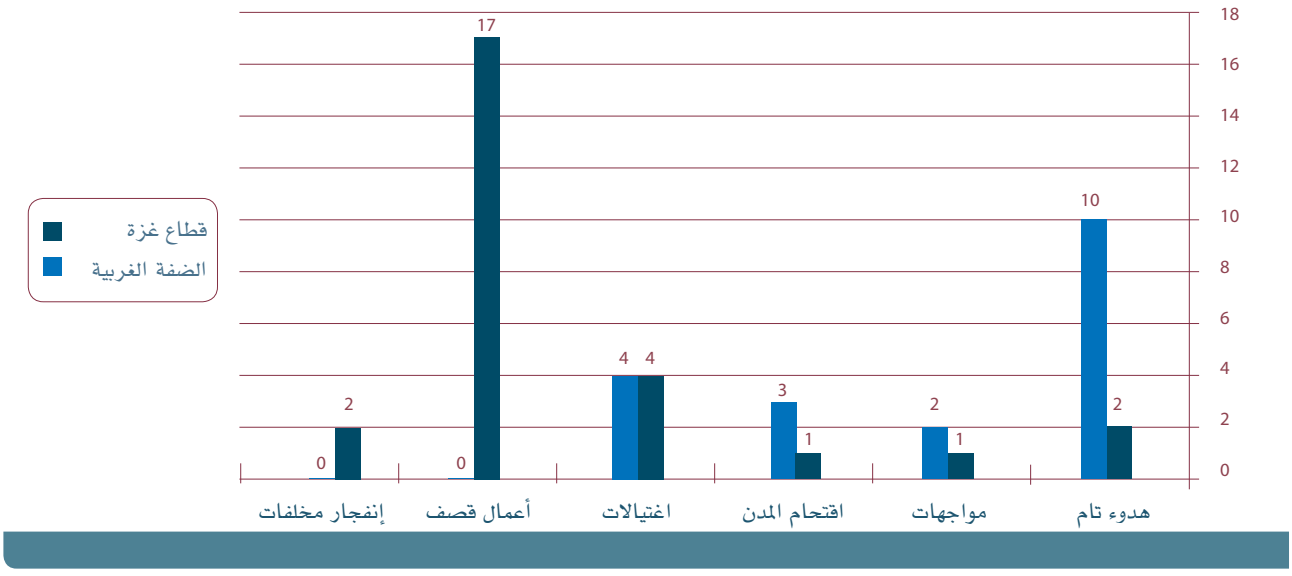

وسوف يسلط الجزء التالي من التقرير على أبرز سياقات قتل وإصابة المدنيين الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٠، دون إغفال جرائم القتل التي اقترفتها تلك القوات وأدت إلى سقوط عدد من الضحايا.

أعمال القتل في المناطق العازلة بقطاع غزة

المنطقة العازلة هي منطقة عسكرية مغلقة تمتد على طول الحدود الشمالية والشرقية لقطاع غزة مع إسرائيل، في داخل المناطق الفلسطينية. ولا تعرف على وجه الدقة المناطق التي تصنفها إسرائيل ك "مناطق عازلة"؛ ولكن قوات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً على الوصول إلى تلك المناطق من خلال إطلاق النار على كل من يقترب منها.

ومنذ إنشاء قوات الاحتلال الإسرائيلي للسياج الحدودي الشرقي لقطاع غزة كانت المناطق الحدودية مسرحاً لعمليات القتل لمدنيين فلسطينيين كانوا يقتربون من تلك المناطق. وفي خلال سنوات الانتفاضة الثانية منذ سبتمبر ٢٠٠٠، وسعت تلك القوات مساحة الشريط الحدودي حيث قامت بهدم مئات المنازل السكنية والمنشآت المدنية وتجريف آلاف الدونمات الزراعية التي تعود للمواطنين، وحظرت الاقتراب لمسافات كبيرة من السياج الحدودي. وعلى الرغم من إعادة قوات الاحتلال انتشارها حول قطاع غزة في سبتمبر ٢٠٠٥، إلا أنها أبقت المناطق الحدودية

في شرق وشمال غزة تحت سيطرتها، وبقى المدنيون الفلسطينيون تحت مرمي نيران قناصة الجنود المتمركزين على الأبراج العسكرية المنتشرة على تلك الحدود. وبشكل رسمي تعلن تلك القوات حظر تواجد المواطنين الفلسطينيين مسافة تقل عن ٣٠٠ متر من تلك المناطق، غير أنها بشكل عملي تطلق النار على من يقترب من السياج الحدودي مسافة ٧٠٠ متر أو يزيد. وقد أوقعت تلك الجرائم خلال العام ٥١ قتيلا، بينهم ١٣ مدنياً.

وقد ارتفعت وتيرة قتل المدنيين وغيرهم في المناطق الحدودية خلال العام بشكل لم يسبق له مثيل مقارنة بالأعوام السابقة، مثلت تلك الجرائم النسبة الأعلى لسقوط ضحايا مدنيين على أيدي قوات الاحتلال خلال العام ٢٠١٠. وقد تنوعت أشكال القتل في هذه المناطق على مدار العام، حيث سقط هؤلاء الضحايا خلال عمليات قصف لمنازل المدنيين الفلسطينيين في أوقات تتسم بالهدوء، أو من خلال أعمال القنص التي ينفذها جنود الاحتلال المتمركزون على الأبراج العسكرية المنتشرة على الحدود، باتجاه منازل الفلسطينيين أو أي شخص يتحرك في تلك المناطق، حتى أولئك الذين يبتعدون عن المسافة المقررة يستهدفون من قبل الجانب الإسرائيلي (٣٠٠م). ويختص أولئك القناصة المتمركزون على الأبراج العسكرية باستهداف (عمال الحصمة) الذين يقومون الحجارة والحصي لإعادة استخدامها في البناء من في المناطق الحدودية، وخاصة تلك القريبة من معبر إيرز.

جدول رقم (٢): يوضح نتائج الاعتداءات الإسرائيلية على المناطق الحدودية خلال العام ٢٠١٠

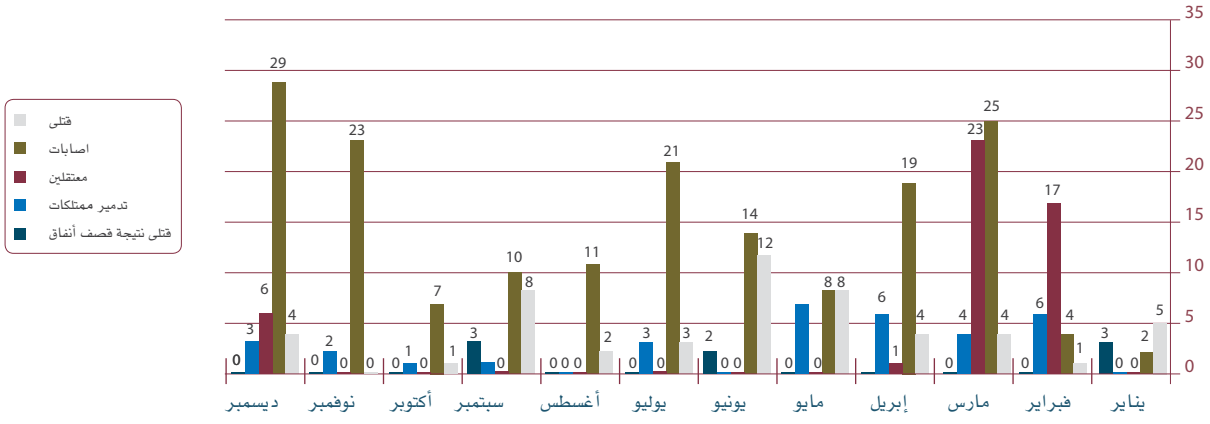

يوضح الجدول السابق أن قوات الاحتلال الإسرائيلي نفذت خلال العام ٢٠١٠ ما مجموعه ٣٢٣ اعتداءاً مختلفاً تجاه المناطق الحدودية في شمال وشرق قطاع غزة، كان الشكل الأبرز منها الهجمات البرية، بما في ذلك أعمال القنص والاجتياحات المحدودة للأراضي الفلسطينية. وقد شكلت تلك الهجمات البرية ما مجموعه (١٢٥) اعتداءاً، بنسبة (٣٨٪).

وعلى مدار العام كانت عمليات قتل المدنيين في المناطق الحدودية، بما فيها عرض البحر ومناطق الأنفاق الحدودية في رفح مستمرة وبوتيرة متباينة، بما يوضح استهداف تلك القوات للمدنيين الفلسطينيين في تلك المناطق، إذ يوضح الجدول التالي أن عمليات القتل كانت على مدار أشهر العام.

جدول رقم (٣): يوضح جرائم قتل و إصابة المدنيين الفلسطينيين في المناطق الحدودية (بما فيها الأنفاق و البحر) على مدار أشهر العام ٢٠١٠

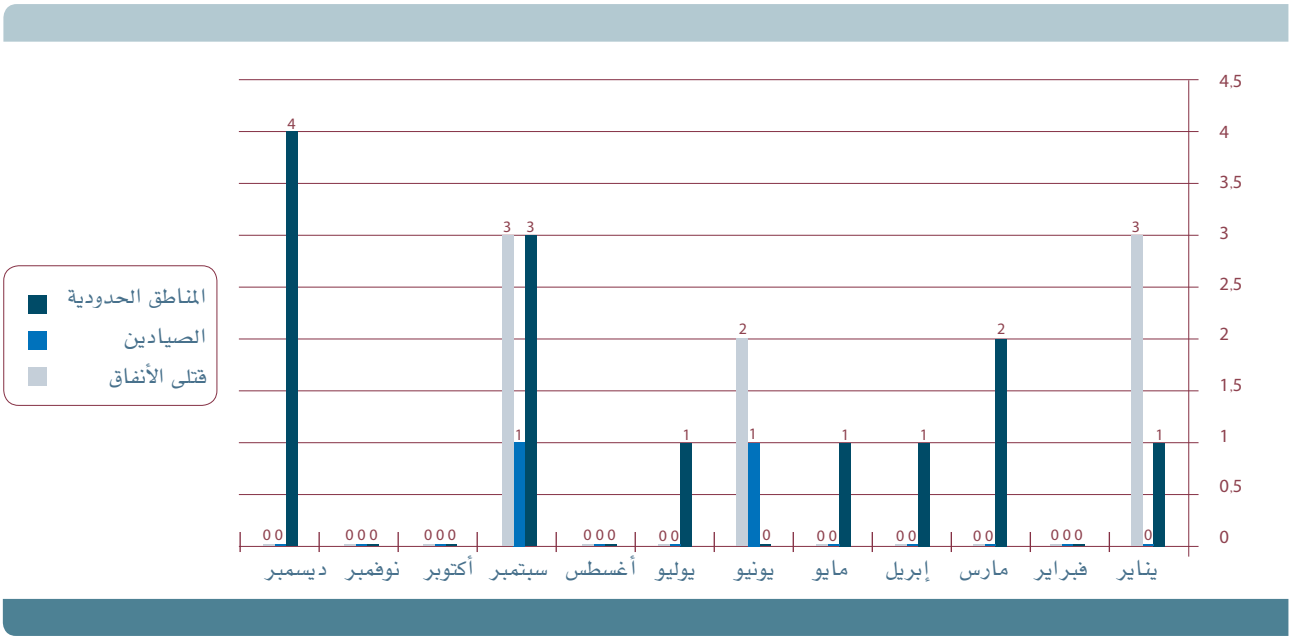

أبرز جرائم قتل وإصابة المدنيين في المناطق العازلة الحدودية

- **بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٠**، عثر مواطنون على جثمان المسن **فؤاد أحمد يوسف أبو مطر، ٧٦ عاماً**، من سكان بلدة بيت لاهيا، شمالي قطاع غزة، بالقرب من الشريط الحدودي مع إسرائيل، شرقي جباليا، بعد تغيب عن المنزل لمدة يوم واحد. وقد نقل أبو مطر إلى مستشفى الشهيد كمال عدوان في بلدة بيت لاهيا، حيث تبين إصابته بعدة أعيرة نارية في أنحاء متفرقة من الجسم. ووفقا لإفادة طاقم سيارة الإسعاف التابعة لمستشفى الشهيد كمال عدوان، والذي حصل على تنسيق مسبق من قبل سلطات الاحتلال للتوجه للمنطقة عبر التنسيق الطبي التابع لوزارة الصحة، بأنهم توجهوا للمنطقة في حوالي الساعة ١١:١٠ صباحاً، وبعد أن تمت عملية البحث عثروا على جثة المواطن أبو مطر ملقاة بجانب ما يسمى «البوابة الصفراء» الواقعة على الشريط الحدودي الفاصل، شرقي بلدة جباليا، ومن ثم توجهوا بها إلى مستشفى الشهيد كمال عدوان.

كما أفاد الدكتور إياد أبو زاهر، مدير قسم الاستقبال والطوارئ في مستشفى الشهيد كمال عدوان، والمشخص لجثة المواطن أبو مطر، بأن الأعيرة النارية تركزت في الظهر وتحت الإبطين، وفي الأطراف السفلية، وكانت من العيار الثقيل حيث أن مدخلها ومخرجها أحدثا ثقوباً كبيرة. وذكر أن المواطن أبو مطر من الممكن أن يكون قد فارق الحياة منذ فترة لا تقل عن ١٢ ساعة حيث أن جثته وصلت المستشفى متخشبة ومتجمدة.

وأفاد نجل المواطن أبو مطر «محمد، ٥٢ عاماً» بأن والده لا يعاني من أي أمراض نفسية أو عقلية، وبأنه يخرج صباح كل يوم بشكل اعتيادي من المنزل ويعود في ساعات المساء. ورجّح نجله محمد، بأن والده توجه للمقبرة الشرقية القريبة، والتي تبعد نحو ٥٠٠ متر عن الشريط المذكور، لزيارة قبر والده المرحوم أحمد أبو مطر، حيث أنه يقوم بهذه الزيارة بين فترة وأخرى، ولكن لم يعرف السبب الحقيقي لاقتراب والده من الشريط المذكور.

- **وبتاريخ ١٣ يوليو**، قتلت قوات الاحتلال امرأة فلسطينية، وأصابت ثلاثة مدنيين آخرين، هم مسن وامرأتان، جميعهم من عائلة واحدة بعد قصف منزلهم بالقذائف المدفعية. واستناداً لتحقيقات المركز، وإفادة أحد أفراد أسرة الضحايا لباحث المركز، ففي حوالي الساعة ٨:٤٥ مساءاً، وبينما كانت عدة نساء من عائلة أبو سعيد من سكان قرية وادي غزة، وسط القطاع، يجلسن أمام منزل العائلة الذي يبعد نحو ٤٠٠ متر عن الشريط الحدودي مع إسرائيل، شرق القرية، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة خلف الشريط، وبدون أي مبرر قذيفتين مدفعيتين باتجاه المنزل. أسفر ذلك عن إصابة المواطنة أميرة جابر أبو سعيد، ٣٠ عاماً،

بشظية في الكتف، وزوجة أخيها سناء احمد أبو سعيد، ٢٦ عاماً، بشظايا في القدمين. قام الأهل على إثر ذلك بالاتصال بسيارات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، التي حضرت بعد ١٥ دقيقة، ولكنها لم تستطع الوصول للمنزل بسبب استمرار إطلاق النار، واضطرت للعودة إلى دير البلح. وفي هذه الأثناء تذكرت السيدة نعمة يوسف أبو سعيد، ٣٣ عاماً، أن طفلها جابر، ٣ سنوات، لا يزال على باب المنزل، فهمّت لإحضاره، إلا أن قوات الاحتلال أطلقت قذيفة ثالثة باتجاهها، الأمر الذي أدى إلى إصابتها بشظايا في الرأس والبطن ومقتلها على الفور، وإصابة والد زوجها جابر أبو سعيد، ٦٥ عاماً، بشظايا في الفخذ الأيمن. وبعد تكرار الاتصال مع الهلال الحمر الفلسطيني، حضرت سيارة إسعاف بعد نحو ساعة ونصف تقريباً، وبعد التنسيق عبر الارتباط للوصول للمنطقة، وقامت بنقل القتيلة والجرحى لمستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح. وأكد طاقم الأطباء في المستشفى لباحث المركز، مقتل المواطنة المذكورة بشظايا قذيفة مدفعية، فيما وصفت حالة الجرحى بالمتوسطة.

- **وبتاريخ ١٢ سبتمبر**، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ثلاثة مدنيين فلسطينيين، هم مسن وحفيده الطفل، وطفل آخر، شمالي قطاع غزة. قُتِلَ المذكورون عندما أطلقت تلك القوات خمس قذائف تجاه مجموعة من المزارعين ورعاة الأغنام الفلسطينيين الذين كانوا يتواجدون داخل أرض أبو عيدة، شمال شرقي بلدة بيت حانون، شمالي القطاع. واستناداً لتحقيقات المركز، ففي حوالي الساعة ٤:٤٥ مساء اليوم المذكور أعلاه، (وهو ثالث أيام عيد الفطر)؛ أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على الشريط الحدودي، شمال شرقي بلدة بيت حانون، شمالي قطاع غزة، خمس قذائف مدفعية تجاه مجموعة من المزارعين ورعاة الأغنام الفلسطينيين الذين كانوا يتواجدون داخل أرض أبو عيدة، التي تقع على مسافة حوالي ٦٠٠ متر من الشريط الفاصل، شمال شرقي البلدة المذكورة. أسفر ذلك عن مقتل ثلاثة منهم في المكان، وهم مسن وطفلان، أحدهما حفيده. والقتلى هم: ١) **إبراهيم عبد الله موسى أبو سعيد، ٩١ عاماً**، من سكان بلوك ٧ في مخيم جباليا للاجئين، وأصيب بعدة شظايا في أنحاء متفرقة من جسده؛ ٢) **حسام خالد إبراهيم أبو سعيد، ١٦ عاماً**، من سكان بلوك ٧ في مخيم جباليا للاجئين، وأصيب بعدة شظايا في أنحاء متفرقة من جسده؛ و٣) **إسماعيل وليد محمد أبو عودة، ١٧ عاماً**، من سكان حي الأمل في بلدة بيت حانون، وأدى القصف إلى انفصال رأسه عن باقي جسده.

- **بتاريخ١١ فبراير** فتح جنود الاحتلال الإسرائيلي المتمركزون داخل الشريط الحدودي، شرقي قرية وادي غزة (جحر الديك) وسط قطاع غزة؛ نيران أسلحتهم الرشاشة بشكل عشوائي تجاه منازل المواطنين في القرية. أعقب ذلك إطلاق عدة قذائف مدفعية تجاه القرية، سقطت إحداها على منزل عائلة المواطن إسماعيل سليمان الترابين، ٤٢ عاماً، ما أسفر عن إصابة ثلاثة من بناته بالشظايا. نقلت المصابات إلى مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح، ووصفت المصادر الطبية إصاباتهن بالطفيفة. المنزل المذكور يتكون من طابق واحد مسقوف بالأسبستوس مقام على مساحة ١٢٠م٢ وتقطنه عائلة قوامها اثنا عشر فرداً، ويقع على مسافة حوالي كيلومتر من الشريط المذكور. والمصابات هن: ١) **عفاف إسماعيل الترابين، ١٢ عاماً**، وأصيبت بشظايا في الوجه والرأس؛ ٢) **أحلام إسماعيل الترابين، ١١ عاماً**، وأصيبت بشظايا في الرأس؛ و٣) **منى إسماعيل الترابين، ٥ أعوام**، وأصيبت بشظايا في الرقبة والرأس.

- **بتاريخ ٢٨ ابريل**، انطلقت مسيرة سلمية من حي الشجاعية، شرقي مدينة غزة، باتجاه الخط الشرقي، احتجاجاً على الحزام الأمني المقام على طول الشريط الحدودي الفاصل شرقي المدينة. وعندما وصلت المسيرة التي ضمت ما يقارب ١٠٠ متظاهر، من بينهم أربعة متضامنين أجانب، إلى معبر ناحل عوز، وعلى بعد ١٥٠ م من الحدود الشرقية الفاصلة، قام بعض الفتيه المشاركين بالمسيرة بإلقاء الحجارة على قوات الاحتلال المتمركزة على الشريط. وعلى الفور، رد أفرادها بإطلاق النار تجاههم. أسفر ذلك عن إصابة الفتى **احمد سليمان سالم ديب، ١٩ عاماً**، من سكان حي الشيخ رضوان، شمالي مدينة غزة، بعيار ناري في الفخذ الأيمن. نقل المصاب إلى مستشفى دار الشفاء في المدينة لتلقي العلاج، إلا أن جهود الأطباء في إنقاذ حياته باءت بالفشل، حيث أعلن عن وفاته في حوالي الساعة ٤:١٥ مساء اليوم نفسه متأثراً بجراحة التي أصيب بها.

جرائم القتل والإصابة بحق الصيادين

أعطت اتفاقيات أوسلو الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الحق للصيادين الفلسطينيين الصيد على طول ساحل بحر غزة وبعمق ٢٠ ميلاً بحرياً، غير أن قوات الاحتلال قلصت منذ بدء تطبيق الاتفاقيات المسافة المسموحة إلى ١٢ ميلاً بحرياً بشكل عملي. ورغم ذلك مارست تلك القوات قيوداً مشددة على الصيادين وعملهم في عرض البحر، بما في ذلك إطلاق النار على قوارب الصيد، أسفر في كثير من الأحيان عن قتل عدد من الصيادين. وبعد إعادة قوات الاحتلال الإسرائيلي انتشارها حول قطاع غزة في سبتمبر ٢٠٠٥، أبقت سيطرتها على البحر، حيث قلصت المسافة المسموحة للصيادين إلى ٦ أميال منذ أكتوبر ٢٠٠٦. وبقيت سلطات الاحتلال تفرض قيودا إضافية على عمل الصيادين حتى قلصت المسافة إلى ٣ أميال منذ يونيو ٢٠٠٧. وحتى تلك المسافة الضيقة المسموحة إسرائيليا لم يسلم الصيادون الفلسطينيون من اعتداءات البحرية الإسرائيلية خلالها.

وخلال العام ٢٠١٠، صعدت قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل لم يسبق له نظير من اعتداءاتها بحق الصيادين الفلسطينيين، بما في ذلك أعمال القتل والإصابة ومصادرة ممتلكاتهم، وإجبارهم على العودة إلى شاطئ البحر، وغيرها من الاعتداءات. ووثق المركز ما مجموعه ٢٨ اعتداءاً بحق الصيادين الفلسطينيين وممتلكاتهم خلال العام الحالي، كان أبرزها مقتل (٢) من الصيادين واصبة (٤) آخرين.

- **بتاريخ ٧ يونيو**، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي مدنياً فلسطينياً، وخمسة من رجال المقاومة عندما أطلق جنود بحريتها النار بكثافة تجاه مجموعة من «كتائب شهداء الأقصى» – الجناح المسلح لحركة فتح، أثناء تواجدهم داخل البحر، على مسافة حوالي كيلومتر واحد قبالة شواطئ مدينة الزهراء، جنوب غربي مدينة غزة. أسفر ذلك عن مقتل أربعة منهم، وفقدان أحد أفراد المقاومة، وأحد الصيادين داخل البحر، عثر على جثتيهما في وقت لاحق.

- **بتاريخ ٢٤ سبتمبر**، أبحر المواطن **محمد منصور بكر، ٢٠ عاماً**، وثلاثة من أبناء عمه على متن قارب تعود ملكيته للعائلة في عرض البحر، قبالة شواطئ منطقة السودانية، شمالي مدينة غزة، بهدف الصيد. وأثناء تواجدهم على مسافة ٢٠٠٠ متر داخل البحر، ومسافة مشابهة لها بعيداً عن الحدود البحرية، اقترب منهم زورق إسرائيلي مسافة تقدر بحوالي ١٠٠ متر، وباشر جنود الاحتلال الذين على متنه بإطلاق نار كثيف باتجاه قاربهم، بدون أي أسباب تذكر، وبدون أي تحذير. أصيب المواطن محمد بعيار ناري في خاصرته اليمنى، وسقط داخل القارب وبقي ينزف، وسط صراخ أبناء عمه على جنود الاحتلال بأن يتوقفوا عن إطلاق النار بسبب وجود جريح، إلا أن الجنود استمروا في إطلاق النار. وبعد نحو عشر دقائق، انسحب جنود البحرية الإسرائيلية من المكان، واستطاع أبناء بكر من الوصول للشاطئ، ونقل ابن عمهم إلى مستشفى كمال عدوان في بيت لاهيا، إلا أنه كان قد فارق الحياة.

- **بتاريخ ٥ يوليو**، أطلقت الزوارق البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها تجاه قوارب صيد كانت تتواجد على بعد حوالي ٢ ميل قبالة بحر غزة. أسفر ذلك عن إصابة الطفل **علاّم ناصر فضل بكر، ١٤ عاماً**، من سكان مخيم الشاطئ، غربي مدينة غزة، بعيارين ناريين في البطن. كما أصيب القارب الذي كان على متنه مع والده وشقيقه.

قصف الأنفاق الحدودية مع مصر

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٠، في قصف الأنفاق الحدودية التي تقع على الشريط الحدودي بين رفح، جنوب قطاع غزة، وجمهورية مصر العربية. وقد أسفرت أعمال القصف المتكررة من قبل الطائرات الحربية الإسرائيلية إلى مقتل ٨ مدنيين من عمال الأنفاق، خلال قيامهم بعملهم في نقل البضائع من مصر إلى غزة.

وكانت تلك الحالات على النحو التالي:

- **بتاريخ ٨ يناير ٢٠١٠**، أطلقت الطائرات الحربية الإسرائيلية صاروخاً واحداً اتجاه أحد الأنفاق، الواقعة على الحدود المصرية الفلسطينية في بلدة الشوكة، بجوار معبر رفح، أقصى جنوب شرقي مدينة رفح. أدى القصف إلى مقتل ثلاثة مدنيين فلسطينيين، اثنان منهم من عمال النفق المستهدف، وطفل، فضلاً عن إصابة اثنين آخرين. كما نجا ستة عمال آخرون كانوا داخل النفق المستهدف، حيث توجهوا نحو الجانب المصري من الحدود. والقتلى هم: ١) **مبارك رباع أبو شلوف ، ٢٧ عاماً**، أدى القصف إلى بتر رأسه؛ ٢) **نصر جمعة المهموم (الترابين) ٢١ عاماً**؛ و٣) **الطفل عدي محمد أبو جيش، ١٥ عاماً**. وأما المصابان فهما:١) **حمد سالم شلوف، ٢٢ عاماً**، وأصيب بشظايا في الوجه وحالته متوسطة، وهو من عمال النفق المستهدف؛ و٢) **إبراهيم نظمي أبو طعيمة، ٢٢ عاماً**، وأصيب بشظايا في الرأس وحالته متوسطة، وهو من

عمال نفق مجاور للنفق المستهدف.

- **بتاريخ ٢٥ يونيو**، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية من نوع F16 صاروخاً واحداً باتجاه أحد الأنفاق في بلدة الشوكة، جنوب شرقي مدينة رفح، إلى الشرق من معبر رفح البري على الحدود الفلسطينية المصرية. وبعد حوالي خمس دقائق، عادت الطائرات الحربية الإسرائيلية وأطلقت صاروخاً آخر باتجاه النفق نفسه. أسفر القصف عن مقتل مواطنين كانا يعملان في داخله، وإصابة مواطن ثالث بجراح بالغة. والقتيلان هما: ١) **عامر عطوة أبو حديد، ٢٣ عاماً**، من سكان مدينة رفح، وأصيب بشظايا في مختلف أنحاء الجسم؛ ٢) **محمد فوزي أبو صهيبان، ٢٨ عاماً**، من سكان مدينة غزة، وأصيب بشظايا في مختلف أنحاء الجسم. كما وأصيب المواطن **محمد غازي أبو ختلة، ٢١ عاماً**، من سكان مدينة رفح، بشظايا في مختلف أنحاء الجسم أدت إحداها إلى بتر يده اليسرى.

- **وبتاريخ ٤ سبتمبر**، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية من طراز F16، صاروخاً واحداً باتجاه نفق يقع في حي السلام، جنوبي مدينة رفح، على الحدود المصرية الفلسطينية، جنوبي قطاع غزة. أدى القصف إلى تدمير النفق، وأسفر ذلك مقتل اثنين من العمال الذين كانوا متواجدين في داخله، وإصابة اثنين آخرين. والقتيلان هما: ١) **خالد عبد الكريم الخطيب، ٣٥ عاماً**، من سكان مخيم البريج،؛ و٢) **سليم محمد الحطاب، ١٩ عاماً**، من سكان مخيم البريج. وأما المصابان فهما: ١) **علاء زهير الخضري، ٢٢ عاماً**، من سكان مدينة خان يونس، وأصيب بحروق في أنحاء الجسم؛ و٢) **حسني علي أبو عرمانة، ٤٤ عاماً**، من سكان مخيم البريج، وأصيب بحروق في أنحاء الجسم.

- **وبتاريخ ١٥ سبتمبر**، أطلقت طائرة حربية اسرائيلية باتجاه احد الانفاق على الشريط الحدودي ما أسفر عن مقتل الشاب **وجدي جهاد القاضي، ٢٤ عاماً**.

وفي الضفة الغربية، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أعمال القتل بحق المدنيين الفلسطينيين، حيث قتلت خلال العام (١٧) فلسطينياً، جميعهم مدنيون وأصابت (٣٣٣) آخرين. وقد قتل هؤلاء في سياقات مختلفة، كالهدوء التام؛ المواجهات مع قوات الاحتلال خلال مسيرات الاحتجاج على مصادرة أراضيهم وبناء جدار الضم (الفاصل)؛ جرائم الاغتيال؛ واقتحام المدن والقرى والمخيمات.

وكانت أبرز تلك الجرائم على النحو التالي:

- **بتاريخ ١٢ فبراير**، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، وبدم بارد، مدنياً فلسطينياً في مدينة الخليل، وذلك عندما أطلق أفرادها النار بصورة متعمدة عليه من مسافة قصيرة جداً، دون سابق إنذار وعلى ثلاث مراحل، خلال مروره الاعتيادي في زقاق متفرع من شارع الشلالة، وسط المدينة.

واستناداً لتحقيقات المركز، وما أفاد به شهود العيان لباحثه، ففي حوالي الساعة ٤:١٠ مساء اليوم المذكور أعلاه، كانت قوة راجلة إسرائيلية مؤلفة من ستة أفراد تمر نزولاً عبر زقاق «علي بكّا»، المتفرع من شارع الشلالة، وسط مدينة الخليل. وفي هذه الأثناء كان المواطن **فايز أحمد سعيد فرج، ٤١ عاماً**، من سكان المدينة، ماراً صعوداً من نفس الزقاق. عندما صار على مسافة ثمانية أمتار منهم، أشهر جنود الاحتلال أسلحتهم تجاهه وطالبوه بالتوقف. استغرب فرج الطلب وواصل سيره الاعتيادي في ذات الطريق. وعلى الفور، ودون أي تحذير، شرع أحدهم بإطلاق النار مباشرة عليه، وأصابه بعيار ناري في فخذه الأيمن، فسقط على الأرض وهو ينزف ويتألم. أمره الجنود بإخراج ما في جيوب ملابسه من أغراض، ففعل ذلك، وهنا اعتقد - على ما يبدو - أن الأمر انتهى إلى هذا الحد، فنهض عن الأرض بصعوبة بالغة وحاول الاستناد لجدار الزقاق أو الجلوس على رصيف الشارع، إلا إن جنود الاحتلال، ودون سابق إنذار أيضاً، أو أي دواعٍ كانت، أطلقوا عليه النار من مسافة عشرة أمتار مباشرة وهو مصاب، وأصابوه بعدة أعيرة في البطن والحوض والفخذ، فسقط مرة أخرى على الأرض. رفع الضحية يده اليسرى وهو ملقى على الأرض ينزف الدماء بغزارة، طالباً التوقف عن إطلاق النار، فأطلق عليه أحد الجنود عياراً نارياً آخر، وأصابه بكف يده المشار إليها. رفض جنود الاحتلال لطاقم إسعاف تابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وصل إلى المكان السماح بنقله إلى المستشفى الأهلي في المدينة، وقاموا بسحبه بالقوة ونقله بواسطة ناقلة جند مدرعة إلى جهة مجهولة. وفي وقت لاحق أبلغ الارتباط العسكري الإسرائيلي جمعية الهلال الأحمر بأن فرج فارق الحياة، وطلب سيارة إسعاف لاستلام الجثمان الذي نُقِلَ إلى المستشفى الأهلي. ووفق التشخيص الطبي لحالته فإنه أصيب بستة أعيرة نارية من النوع المتفجر، منها عياران أسفل البطن، وعياران في أعلى الفخذ الأيمن، وعيار واحد في الجهة اليمنى للحوض، وعيار في سطح كف اليد اليسرى.

- **وبتاريخ ٢١ مارس**، تلقت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في مدينة نابلس، بلاغاً من الارتباط العسكري الإسرائيلي، يفيد بوجود جثتين لمواطنين فلسطينيين قتلهما الجيش الإسرائيلي بالقرب من قرية عورتا، جنوب شرقي المدينة. تحركت سيارة إسعاف تابعة للجمعية يقودها السائق أحمد جبريل، وكان برفقته ضابط الإسعاف جمال حسني أبو حمدة، باتجاه المكان.

كانت سيارة تابعة للارتباط الإسرائيلي تنتظرها على حاجز حوارة، على المدخل الجنوبي لمدينة نابلس، لاقتيادها إلى مكان وجود الجثتين. تحركت سيارة الإسعاف خلف سيارة الارتباط العسكري إلى الجهة الشرقية من قرية عورتا، على شارع عقربا - يانون القديم، وتوقفت في منطقة مزروعة بأشجار الزيتون، تبعد حوالي ٧ كيلومترات عن القرية. فور وصول سائق سيارة الإسعاف وضابطها إلى المنطقة شاهدا جثتين ملقاتين على طرفي الشارع، وبين الجثة والأخرى مسافة عشرة إلى خمسة عشر متراً، وكانتا مغطاتين ببطانيات من التي يستخدمها الجنود. سمح جنود الاحتلال الذين تواجدوا هناك للمسعفين بالكشف على الجثتين، وشاهدا فيهما عدة إصابات في كامل أنحاء الجسم. كما شاهد ضابط الإسعاف جمال أبو حمدة، فأسين صغيرين بيد أحد الجنود وزجاجة مشروب غازي «بيبسي كولا» داخل كيس بلاستيك. وبعد تحميل الجثتين، تحركت سيارة الإسعاف باتجاه حاجز عورتا التجاري في طريق عودتها إلى مدينة نابلس. وتم التعرف على هوية القتيلين من قبل أهالي عورتا الذين تجمهروا بالقرب من الحاجز، وهما: **محمد فيصل محمود قواريق، ٢٠ عاماً**؛ **وصلاح محمد كامل قواريق، ١٩ عاماً**، وكلاهما من قرية عورتا.

- **بتاريخ ١١ يونيو**، قتلت قوة من (حرس الحدود) الإسرائيلي في ساعات الظهر مدنياً فلسطينياً في حي واد الجوز، في مدينة القدس الشرقية المحتلة، وأصابت طفلة تواجدت في المكان. واستناداً لتحقيقات المركز، ففي حوالي الساعة ١:٠٠ ظهر اليوم المذكور أعلاه، وبعد انتهاء صلاة الجمعة في المسجد الأقصى، في البلدة القديمة من مدينة القدس المحتلة، توجه المواطن **زياد محمد بدوي الجولاني، ٤١ عاماً**، بواسطة سيارته الخاصة، وهي من نوع تويوتا، لزيارة أقارب له في «حوش الهدمي» على المدخل الجنوبي للمنطقة الصناعية في حي واد الجوز. وفور وصوله إلى المنطقة، كان أفراد من (حرس الحدود) الإسرائيلي متمركزين على حاجز عسكري فجائي أقيم هناك، فيما كان أطفال من سكان الحي يرشقون أفراد القوة الإسرائيلية بالحجارة. وأثناء قيادة الجولاني لسيارته، ودخوله إلى الشارع الفرعي المؤدي إلى «حوش الهدمي»، قام عدد من أفراد قوة حرس الحدود المتمركزين على الحاجز بملاحقة السيارة، وعندما ترجل منها، فتح الجنود النار تجاهه، مما أدى إلى إصابته بثلاثة أعيرة نارية في الذراع الأيسر والبطن من جهة اليسار والفخذ الأيسر، وسقوطه على الأرض. تقدم جندي من (حرس الحدود) نحو الجولاني وهو مشهر سلاحه، ومن نقطة الصفر أطلق النار عليه فأصابه بعيارين ناريين في أعلى خده الأيمن وعلى يسار العين اليمنى. وعلى إثر إصابته قامت سيارة إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بنقله إلى مستشفى جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في جبل الطور. وأفادت مصادر في المستشفى المذكورة بأن المواطن الجولاني وصل ميتاً إليها جراء إصاباته المتعددة.

وأسفر إطلاق النار أيضاً عن إصابة الطفلة **إلهام سعيد حامد السلوادي، ٥ أعوام**، من سكان حي عين اللوزة في بلدة سلوان، بشظايا الأعيرة النارية في الرقبة والرأس، وقام والدها التي كانت برفقته بنقلها إلى مستشفى المقاصد لعلاجها.

- **بتاريخ ٣ أكتوبر**، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي في ساعات الفجر العامل **عز الدين صالح الكوازبة، ٣٧ عاماً**، من سكان بلدة سعير، شمال شرقي مدينة الخليل، إثر إطلاق عيار ناري واحد تجاهه من مسافة عشرة أمتار، بعد تمكنه من القفز عن جدار الضم (الفاصل) بالقرب من بلدة الطور، شرقي مدينة القدس المحتلة، أثناء توجهه إلى مكان عمله. ادعت لوبا سمري، الناطق باسم الشرطة الإسرائيلية، «أن دورية مشتركة من الشرطة وحرس الحدود رصدت مجموعة من الأشخاص، يقدر عددهم بنحو ١٥ شخصاً، يقفزون من فوق جدار مقابل بلدة العيسوية، بمحاذاة الشارع الرئيس المؤدي إلى مستوطنة معاليه أدوميم، وقام شرطيان من حرس الحدود بملاحقتهم، واستطاع أحد الجنود الإمساك بأحدهم، ووقع عراك بين الاثنين حاول خلاله العامل الفلسطيني خطف سلاح الجندي، فانطلقت رصاصة أدت إلى جرح العامل بصورة بالغة». إلا أن تحقيقات المركز، وإفادات شهود العيان تدحض تلك الرواية، وتؤكد أنه كان بإمكان جنود الاحتلال اعتقال العامل الفلسطيني، وبخاصة أن قوات الاحتلال تعتقل عشرات العمال الفلسطينيين في المنطقة أسبوعياً، وبعد التحقيق معهم تجبرهم على توقيع تعهدات بعدم العودة إلى المنطقة، وتخلي سبيلهم.

إطلاق النار على مسيرات مناهضة الجدار والاستيطان في الضفة الغربية

من ناحية أخرى، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٠ استخدام القوة المفرطة بحق المدنيين الذين يقومون بتنظيم مسيرات سلمية أسبوعية احتجاجا على الاستيطان وبناء جدار الضم الإسرائيلي في عمق الأراضي الفلسطينية. وتضم تلك المسيرات التي تنظم في قرى: بلعين، نعلين والنبي صالح في محافظة رام الله، وقرية المعصرة في محافظة بيت لحم، عقب صلاة كل يوم جمعة، وبيت أمر في محافظة الخليل ظهر كل يوم سبت، تضم المئات من المدنيين الفلسطينيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الدوليين والإسرائيليين. وفي العادة يتوجه هؤلاء المحتجون إلى جدار الضم في تلك المناطق ويقومون بالهتاف ضده، وترد قوات الاحتلال الإسرائيلي التي تكمن خلف المكعبات الإسمنتية في المنطقة بإطلاق النار والغازات المسيلة للدموع الأمر الذي يوقع الإصابات في صفوف المحتجين، وحالات اختناق جراء استنشاقهم الغاز المسيل للدموع. وفي كثير من الأحيان يعتدي جنود الاحتلال بالضرب على المشاركين في تلك المسيرات الاحتجاجية. وفي المجمل، فقد أصيب خلال العام ٢٠١٠ جراء ممارسات قوات الاحتلال ٢٧٨ متظاهرا، بينهم ١٢٢ شخصاً أصيبوا بالرصاص المطاطي، ٨٠ جراء إصابتهم بقنابل الغاز، ٢٤ بالأعيرة النارية، و٥٢ في اعتداءات أخرى.

ناشطون دوليون ضد الجدار يحاولون الاحتماء جراء اطلاق قوات الاحتلال الرصاص المطاطي

جرائم الاغتيال خارج نطاق القانون

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٠، اقتراف المزيد من جرائم الاغتيال بحق من تتهمهم بالضلوع أو المشاركة في هجمات ضد أهداف إسرائيلية في الأرض المحتلة وداخل إسرائيل. وعلى مدار العام اقترفت تلك القوات العديد من جرائم الاغتيال بحق الفلسطينيين في الضفة وغزة، أسفرت عن مقتل (١٠) فلسطينيين، بينهم ٦ قتلوا في غزة و٤ قتلوا في الضفة الغربية. وبذلك يرتفع عدد ضحايا جرائم الاغتيال التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠، إلى (٨٠١) فلسطيني، بينهم (٥٨١) فلسطينياً كانوا من المستهدفين، و(٢٢٠) من غير المستهدفين. بين ضحايا الاغتيال (٧٤) من الأطفال، من بينهم (٥) من المستهدفين، و(٦٩) من غير المستهدفين. كان من بين الضحايا (٣٤٦) مواطناً سقطوا في الضفة الغربية، بينهم (٢٨٨) مستهدفاً، و(٥٨) غير مستهدف، فيما سقط في قطاع غزة (٤٥٥) فلسطينياً، بينهم (٢٩٣) مستهدفاً، و(١٦٢) غير مستهدف.

وكانت تلك الجرائم على النحو التالي:

- **بتاريخ ٢٦ ابريل**، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، معززة بعدة مركبات عسكرية، ترافقها ناقلات جند مدرعة وجرافة من نوع "D9" وحفار مجنزر من نوع "كاتربلر"؛ بلدة بيت عوا، أقصى جنوب غربي محافظة الخليل. حاصرت تلك القوات منزل عائلة الأسير محمود عبد العزيز سويطي في منطقة "خلة الفولة" على الطرف الشمالي للبلدة، تحت وابل من إطلاق القنابل الصوتية، والذي كان يتواجد فيه المواطن علي سويطي. اقتحم أفرادها العديد من المنازل السكنية في المنطقة، وحولوها لنقاط مراقبة ومواقع لإطلاق النيران. بعد دقائق قليلة جداً، أخلى جنود الاحتلال تحت تهديد السلاح، سكان المنزل المستهدف، والمكون من طابق واحد. كما أخلوا سكان منزل ملاصق له، مكون من طابقين. ومن ثم تقدمت الجرافة العسكرية، وشرعت بهدم "الأسوار" المحيطة بالمنزل المستهدف، ثمّ تقدمت نحو المنزل للشروع بهدمه، فتعرضت لإطلاق نار من داخله، ما أجبرها على التراجع. شرع جنود الاحتلال المتحصنون داخل غرف وعلى أسطح المنازل المجاورة أو الملاصقة له، بفتح نيران أسلحتهم الرشاشة والأوتوماتيكية، وإطلاق قذائف مدفعية. وبعد قليل تقدم حفار إسرائيلي نحو المنزل وبدأ بعملية البحث بين أنقاضه عن جثمان السويطي وتمكنت من انتشاله بعد ساعة. وقام احد الجنود بإطلاق عيارين ناريين تجاه الجثمان الملقى للتأكد من مقتل السويطي.

وعقب الجريمة، ادعى الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي أن سويطي المطلوب منذ ٨ سنوات لأجهزة الأمن الإسرائيلية، مسئول عن تنفيذ عدد من عمليات إطلاق النار على أهداف إسرائيلية قرب الخليل، من بينها عملية إطلاق نار قرب مفرق إذنا - ترقوميا بتاريخ ٢٦ نيسان (أبريل) ٢٠٠٤، أي في مثل اليوم الذي قُتِلَ فيه قبل ستة أعوام، وأدت في حينه إلى مقتل جندي إسرائيلي وإصابة اثنين آخرين بجراح.

- **بتاريخ ٢٠١٠/٧/٣١**، أطلقت طائرات الاحتلال من طراز F16 صاروخاً باتجاه قطعة أرض محاطة بألواح الصفيح، كان بداخلها المواطن **عيسى عبد الهادي البطران، ٤٠ عاماً**، وهو أحد نشطاء كتائب عز الدين القسام «الجناح المسلح لحركة حماس»، وتقع في منطقة ارض أبو جبة في مخيم النصيرات إلى الغرب من شارع صلاح الدين الرئيسي، وسط القطاع. أسفر القصف عن مقتل المواطن المذكور وتدمير غرفتين داخل قطعة الأرض وإلحاق إضرار بالغة في سيارة القتيل الخاصة. وكانت قوات الاحتلال قد حاولت اغتيال البطران أثناء الحرب على غزة غير أنه نجا منها. فبتاريخ ١٦ يناير ٢٠٠٩، ألقت الطائرات الحربية الإسرائيلية صاروخا على منزل البطران في مخيم البريج، عندما كان بداخله، ما أسفر عن مقتل زوجته وأطفاله الخمسة، على الفور فيما نجا هو وطفله الرضيع الذي كان يحمله بين يديه.

- **بتاريخ ١٧ سبتمبر**، توغلت قوة عسكرية إسرائيلية، في مخيم نور شمس للاجئين، شرقي مدينة طولكرم، وحاصرت منزل عائلة المواطن محمد أسعد أحمد أبو شلباية، ٤٠ عاماً، ثم فجّروا مدخل المنزل، واقتحموه وأهله نيام. وبعد استيقاظ المواطن المذكور، حقق أحد جنود الاحتلال معه، وسأله عن أقاربه من سكان المخيم، واقتاده الجنود أمامهم ليدلهم على منزل عمه. وأثناء سيرهم سألوه عن منزل شقيقه إياد، **٣٨ عاماً**، فأشار إليه، وتوجهوا إلى هناك وفجروا مدخل المنزل وأطلقوا النار مباشرة على إياد مما أسفر عن مقتله. نقل جنود الاحتلال جثمان القتيل إلى مقر الارتباط العسكري الإسرائيلي غربي مدينة طولكرم، وسلم للجانب الفلسطيني في وقت لاحق. وذكرت المصادر الطبية بعد الكشف على جثمانه أن القتيل أصيب بثلاثة أعيرة نارية، واحد في العنق، واثنان في الصدر. وفور مقتله، ادعى الناطق العسكري الإسرائيلي أن الجنود أطلقوا النار بعد أن لاحظوا قيام أبو شلباية بحركات «تهدد حياتهم». وقال بأن أبو شلباية، الذي وصفه بـ«المطلوب»، استمر بالتحرك نحو الجنود واضعا يديه خلف ظهره رغم طلبهم منه التوقف، ما أدى إلى إثارة مخاوفهم، فبادروه بإطلاق النار، وبعد تفتيش الجثة لم يُعْثَر على أية أسلحة بحوزته. إلا أن تحقيقات المركز تؤكد أن مسرح الجريمة عبارة عن غرفة لها باب واحد يوجد فيها طقم نوم كامل، وكانت بركة الدماء أمام السرير مباشرة، ولا تبعد عن الباب سوى حوالي متر واحد فقط، ما يدحض تلك الرواية.

- **وبتاريخ ٧ أكتوبر**، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية صاروخاً باتجاه سيارة من نوع (غولف) حمراء اللون، كانت تسير على الجسر الواصل بين قرية المغراقة والنصيرات، شمال غربي النصيرات، وسط قطاع غزة. كان يستقل السيارة أحد عناصر المقاومة الفلسطينية المحسوب على إحدى أجنحة حركة (فتح) العسكرية، وهو من سكان مخيم النصيرات، وأحد أصدقائه، بالإضافة للسائق. سقط الصاروخ بالقرب من السيارة، فقفز من في داخلها إلى خارجها، حيث كانت مقدمة السيارة في تلك الأثناء تشتعل. وجراء تناثر الشظايا في المكان، أصيب المستهدف من عملية القصف بشظايا في الفخذ الأيسر، فضلاً عن إصابة الشخصين الآخرين اللذين كانا في داخل السيارة، وطفلتين شقيقتين كانتا تمران في الطريق مع ذويهما في طريقهم لزيارة أحد أقاربهم، بجراح، فيما أصيبت السيارة بأضرار متوسطة. نقل المصابون إلى مستشفى الأقصى في مدينة دير البلح لتلقي العلاج، ووصفت المصادر الطبية فيها جراحهم ما بين طفيفة ومتوسطة. والمصابون الأربعة الآخرون هم:١) **عبد الرءوف أحمد محمود الصفدي، ٢٧ عاماً**، من سكان حي الدرج في مدينة غزة، وأصيب بشظايا في يده اليسرى. ٢) **إيهاب عبد الفتاح محمد وشاح، ٢٩ عاماً**، من سكان المخيم الجديد بالنصيرات، وهو سائق السيارة، وأصيب بشظايا في الفخذين. ٣) **أنوار يحيى محمد أبو جحجوح، ١٠ أعوام**، من سكان المخيم الجديد بالنصيرات، وأصيبت بشظايا في قدميها. ٤) **وشقيقتها إشراف يحيى محمد أبو جحجوح، عامان ونصف**، وأصيبت بشظايا أسفل البطن.

- **وفي اليوم نفسه**، حاصرت قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل مكثف مبنى سكني مكون من ثلاث طبقات، تعود ملكيته لعائلتي المواطنين الشقيقين **سعدي ورضوان موسى يوسف برقان**. يضم الطابقان الأول والثاني شققاً سكنية، تأوي أكثر من ٣٠ فرداً من العائلتين المذكورتين، معظمهم من النساء والأطفال، بينما يشمل الطابق الأرضي عدة مخازن. جلبت قوات الاحتلال المزيد من التعزيزات، وشرع أفرادها بالمناداة عبر مكبرات الصوت على سكان المبنى المذكور، وإجبارهم، وسط إطلاق الأعيرة النارية والقنابل الصوتية، على الخروج من منازلهم إلى العراء، والتجمع أمام المبنى رافعي الأيدي. رافق ذلك اعتلاء عدد من أفرادها أسطح العديد من المنازل المحيطة، وقاموا باستخدامها مواقع لإطلاق النار نحو المبنى المستهدف. ووفق بعض الشهود، فإنه سُمِعَ في المكان تبادل لإطلاق النار لدقائق قليلة جداً، وبعد ذلك واصلت قوات الاحتلال إطلاق النار تجاه المبنى مباشرة من كافة اتجاهاته، مستخدمة في ذلك أعيرة البنادق الأوتوماتيكية والأعيرة النارية المتوسطة وعدداً من قذائف «الانيرجا»، ما أدى ذلك إلى إلحاق أضرار متتالية في معظم أرجاء المبنى، زادت جسامتها خلال الساعات التالية. وفي حوالي الساعة ١:٤٠ فجر اليوم التالي، الجمعة الموافق ٢٠١٠/١٠/٨، أحضرت قوات الاحتلال جرافة وحفاراً، ودفعت بهما تجاه المبنى. شرعت الجرافة بتجريف الأسوار الخارجية للمبنى وبوابة وممر وجزء من حقل منزل مجاور، ثم بدأ الحفار بالتقدم لمساعدة الجرافة وهدم جزء من المبنى من جهتيه الشرقية والجنوبية. وفي حوالي الساعة ٢:٣٠ فجراً، شوهدت جثتان كانتا ملقاتين على الأرض بجانب شجرة تين، بمحاذاة المبنى مباشرة من جهته الخلفية. ورغم ذلك واصلت تلك القوات عمليات تدمير وهدم جزء كبير من المبنى المذكور على محتوياته. كما واصلت عمليات تمشيط وتفتيش في ركام الأجزاء المدمرة والمهدمة من المبنى وفي محيطه وداخل الأجزاء التي لم تهدم منه، بواسطة الأعيرة النارية والكلاب البوليسية، قبل أن يتقدم جنودها ويجروا عمليات تمشيط وتفتيش مماثلة. وعند الساعة ١٠:٠٠ صباحاً، تمكن عدد من الأهالي من التسلل إلى موقع سقوط الناشطين، وحمل جثتيهما، والهروب بهما بين أزقة المنازل، ونقلهما إلى مستشفى محمد علي المحتسب، جنوبي المدينة، حيث أمكن لاحقا التعرف على هويتهما، وهما: ١) **نشأت نعيم الكرمي، ٣٣ عاماً**، من مدينة طولكرم، وأصيب بعيارين ناريين من النوع الثقيل في الفك العلوي والرأس؛ و ٢) **مأمون تيسير ياسين نتشة، ٢٥ عامًا**، من مدينة الخليل، وأصيب بعيارين ناريين في أعلى الفك والكتف الأيمن.

منزل بالخليل دمرته قوات الاحتلال خلال اغتيالها لناشطين من حماس في اكتوبر ٢٠١٠

- **بتاريخ ٣ نوفمبر**، استهدفت طائرة استطلاع إسرائيلية بصاروخين سيارة مدنية من نوع «دايو» فضية اللون، وذلك أثناء مرورها مقابل البوابة الغربية الأولى لمقر الجوازات (مدينة عرفات للشرطة) والتي تبعد حوالي ١٠٠ متر عن مفترق الأزهر من الناحية الشمالية، غربي مدينة غزة. كان يستقل السيارة المواطن **محمد جمال فارس النمنم، ٢٥ عاماً**، من سكان منطقة الشمالي في مخيم الشاطئ، غربي مدينة غزة، وهو أحد نشطاء جيش الإسلام، ما أدى إلى مقتله على الفور بعد أن مُزِّقَ جسدُه إلى أشلاء. كما أدى القصف إلى تدمير السيارة بشكل كامل، وتكسير بعض نوافذ المباني الواقعة في محيط منطقة الانفجار. وأصيب أثناء تنفيذ هذه الجريمة **المواطن يحيي فايز اليازجي، ٢٥ عاماً**، من سكان شارع النفق في حي الشيخ رضوان بمدينة غزة، برضوض في أنحاء جسده أثناء مروره بسيارته خلف السيارة المستهدفة، وهي من نوع «أوبل» بيضاء اللون، مما أدى لتكسير زجاج السيارة الأمامي والزجاج الخلفي الأيسر. وأصيبت الطالبة **سها الشوبكي، ١٨ عاماً**، من سكان حي التفاح شمال شرقي مدينة غزة بجروح طفيفة في أنحاء جسدها جراء تطاير الزجاج نحوها. وفور وقوع الجريمة نقلت جثة المواطن القتيل بواسطة سيارة جيب من نوع (ماجنوم) بنية اللون إلى مستشفى الشفاء بغزة، كما قامت الشرطة الفلسطينية بإغلاق المكان، ووصلت سيارات الدفاع المدني التي بدورها قامت بإطفاء السيارة. وفي ساعات مساء اليوم المذكور أعلاه، أعلن الجيش الإسرائيلي مسؤوليته عن تنفيذ عملية اغتيال النمنم. وذكرت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بإعلان مقتضب تناقلته وسائل الإعلام الإسرائيلية المختلفة: «إن محمد نمنم، هو قيادي كبير في جيش الإسلام، وهو متورط بعمليات تفجيرية ضد أهداف إسرائيلية وأمريكية في صحراء سيناء، إضافة لعمليات أخرى ضد إسرائيل، ولهذا السبب جرى استهدافه وتصفيته من خلال القصف.»

السيارة التي كان يستقلها الناشط محمد النمنم التي اغتالته قوات الاحتلال في مدينة غزة ٢٠١٠

جرائم قتل الأطفال

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٠، اقتراف المزيد من الجرائم بحق الأطفال الفلسطينيين. ونتيجة لتلك الجرائم قتل خلال العام (٩) أطفال فلسطينيين، بينهم ٥ أطفال قتلوا في غزة و٤ قتلوا في الضفة الغربية، منهم طفل قتله مستوطن بدم بارد، ورضيع قتل نتيجة استنشاقه الغاز مسيل الدموع في القدس. وبذلك يرتفع عدد الأطفال الذين قتلوا خلال الانتفاضة الثانية منذ سبتمبر ٢٠٠٠، إلى (١٢٧٧) طفلاً.

وكانت ابرز تلك الجرائم على النحو التالي:

- **بتاريخ ٢٠ مارس**، أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي المتمركزون على مدخل قرية عراق بورين، جنوبي مدينة نابلس، النار باتجاه **الطفل محمد إبراهيم عبد القادر قادوس، ١٦ عاماً**، والمواطن **أسيد عبد الناصر قادوس، ٢٠ عاماً**، بعد ترجلهما مباشرة من السيارة التي كانت تقلهما في طريقهما عبر القرية. وكان الشاب والطفل يهمّان بالنزول من السيارة التي كانت تقلهما في محاولة للعودة بعد إغلاق الطريق بالإطارات المشتعلة حيث كانت المنطقة تشهد رشقاً بالحجارة واشتباكات مع قوات الاحتلال. وقد أسفر إطلاق النار عن إصابة محمد بعيار ناري في القلب، وإصابة أسيد بعيار ناري في الرأس. نقل عدد من الشبان الذين تواجدوا في المنطقة المصابين إلى السيارة نفسها، وبعد سيرها مسافة عشرين متراً تقريباً، حاولت سيارات الجيب العسكرية اعتراض طريقها، إلا أن سائقها تمكن من الإفلات منها، والوصول إلى مستشفى نابلس التخصصي. وفي حين وصل الطفل وكان قد لفظ أنفاسه الأخيرة، أخضع أسيد إلى عملية جراحية مطولة، إلا أن جهود الأطباء في إنقاذ حياته باءت بالفشل، وأعلن عن وفاته صباح الأحد الموافق ٢٠١٠/٣/٢١. يشار إلى أن القتيل الثاني «أسيد» طالب في جامعة النجاح الوطنية في مدينة نابلس.

- **بتاريخ ١٣ مايو**، ، قُتِلَ طفلٌ فلسطيني من بلدة المزرعة الشرقية، شمال شرقي مدينة رام الله، إثر إطلاق النار تجاهه من قبل أحد المستوطنين. واستناداً لتحقيقات المركز، توجه أربعة أطفال، أحدهم **أيسر ياسر فواز الزبن ١٦ عاماً**، من بلدة المزرعة الشرقية

إلى منطقة «البياضة»، وهي منطقة زراعية تقع في الجهة الغربية من البلدة، وتطل على منطقة (عيون الحرامية)، وتبعد عن شارع رام الله – نابلس حوالي خمسين متراً من الجهة الشرقية. وفي حوالي الساعة ٧:٣٠ مساءً، رشق الأطفال الأربعة الحجارة تجاه سيارة تحمل لوحة تسجيل إسرائيلية. توقفت السيارة، وترجل منها شخص كان يرتدي بنطالاً رمادي اللون وبلوزة بيضاء، وكان مسلحاً. أطلق المستوطن حوالي ١٤ إلى ١٧ عياراً نارياً تجاههم، فأصابت إحداها الطفل الزبن واردته قتيلاً.

- **بتاريخ ٢٤ سبتمبر**، توفي **الرضيع محمد أبو سارة، ١٣ شهراً**، من سكان بلدة العيسوية، في مدينة القدس المحتلة، جراء إصابته بحالة اختناق شديد نتيجة استنشاقه الغاز. وأفاد عم الرضيع لباحث المركز أن ابن شقيقه وُلِدَ وهو يعاني من حساسية في الصدر، وبخاصة من روائح الغازات والزيوت، وقد أصيب بحالة اختناق مميتة، عندما اقتحمت قوات الاحتلال البلدة المذكورة على مدار ليلتين متتاليتين، وأمطرتها بقنابل الغاز.

استمرار الحصار وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة

واصلت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي سياستها الخاصة بفرض إجراءات الحصار الشامل المفروض على الأرض الفلسطينية المحتلة خلال العام ٢٠١٠، وللعام الرابع على التوالي، وأحكمت قيودها التي هدفت إلى تعزيز إجراءات عزل السكان المدنيين الفلسطينيين، وبشكل خاص سكان قطاع غزة الذي تحكم إغلاقه وفصله بشكل تام عن امتداده الجغرافي في الضفة الغربية، بما في ذلك مدينة القدس المحتلة. وأحكمت السلطات الحربية المحتلة فرض سيطرتها التامة على حركة وتنقل السكان الفلسطينيين بحرية، عبر إحكام إغلاق كافة المعابر الحدودية، ما فاقم من تدهور حقوق السكان المدنيين الاقتصادية والاجتماعية، والمتدهورة أصلاً.

ولم يشعر السكان المدنيون في القطاع بحدوث أي تغير جوهري على حالة الحصار الشامل، رغم مرور ستة أشهر منذ أن زعمت السلطات المحتلة إدخال تسهيلات على حركة البضائع والسلع التجارية عبر معابر القطاع الحدودية، سمحت خلالها بزيادة كمية ونوعية في نوع وحجم السلع الواردة إلى القطاع، إلا أنها كانت في معظمها سلعاً استهلاكية وتتوفر في القطاع بكميات كبيرة، فيما استمر الحظر الذي تفرضه السلطات المحتلة على دخول السلع الإستراتيجية إلى القطاع، وخاصة مواد البناء اللازمة لإعادة إعماره والمواد الخام اللازمة للإنتاج. وما يزال الحظر المفروض على تصدير منتجات القطاع الزراعية والصناعية إلى الخارج بشكل شبه كلي مستمراً بشكل يفاقم من الشلل الذي يصيب اقتصاد القطاع، ويعرقل أية آفاق لتنمية وتطوير أوضاعه الاقتصادية. وقد سبق وأن عبر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن خشيته من مأسسة الحصار وإضفاء الشرعية عليه من قبل المجتمع الدولي، ما يدفع قطاع غزة باتجاه مرحلة أخرى من مراحل الحصار الجائر، وهي مرحلة قد تكون مقبولة على المستوى الدولي. وقد لا يعاني الفلسطينيون في قطاع غزة من النقص نفسه في البضائع، ولكن ستستمر تبعيتهم الاقتصادية وعدم قدرتهم على الاهتمام بشئونهم الخاصة، بالإضافة إلى عزلهم عن العالم الخارجي اجتماعياً، وثقافياً، وأكاديمياً.

معبر إيرز-بيت حانون، أقصى شمال قطاع غزة

وبتاريخ ٢٠١٠/٦/٣٠ أعلنت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي عن إدخال تسهيلات على الحصار المفروض على قطاع غزة، وأنها ستسمح بزيادة كمية ونوعية في نقل البضائع إلى القطاع. وقد أشارت الوقائع الميدانية خلال الفترة اللاحقة من العام ٢٠١٠ إلى كذب الرواية الإسرائيلية بشأن التخفيف المزعوم والتسهيلات التي أعلنتها السلطات الحربية المحتلة حول تخفيف الحصار عن قطاع غزة، وتقليص القيود المفروضة على دخول السلع المختلفة إلى القطاع. فلم يطرأ أي تغيير جوهري على حركة المعابر التجارية في ظل استمرار فرض حظر شبه تام على صادرات القطاع. فيما واصلت السلطات المحتلة حظر دخول غالبية السلع والبضائع الأساسية الضرورية لسكان القطاع، وخاصة مواد البناء والمواد الخام اللازمة للإنتاج. وثبت أن إعلان السلطات المحتلة عن تلك التسهيلات المزعومة بدخول سلع جديدة إلى قطاع غزة (كالمشروبات الغازية والعصائر، المعلبات الفواكه، السلطات، البسكويت، الشيبس، المايونيز وبعض الأصناف الأخرى)، ليست إلا محاولات لإيهام المجتمع الدولي بإدخال تسهيلات على حركة البضائع إلى القطاع. فلم تكن تلك السلع التي سمحت بدخولها تستجيب حتى للحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية الضرورية للسكان المدنيين في القطاع. بل إن أسواق القطاع لم تكن بحاجة إلى تلك السلع الجديدة، والتي كانت تورد كميات كبيرة منها إلى القطاع من مصر عبر الأنفاق، فيما يحول تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان دون قدرتهم على شرائها من الأسواق. وقد دانت ٢١ منظمة دولية في أواخر نوفمبر من العام التسهيلات المزعومة من قبل السلطات المحتلة، واعتبرت أن تلك الإجراءات لم تغير شيئاً في مصير السكان المدنيين في قطاع غزة، ودعت إلى الرفع الفوري وغير المشروط للحصار غير الشرعي المفروض على القطاع.

وفي المقابل تواصل عجز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، عن اتخاذ إجراءات صارمة تضع حداً لاستمرار انتهاكات سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لالتزاماتها الكفيلة باحترام سلطات الاحتلال لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها رفع الحصار ووقف العمل بهذه السياسة التي تؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق المدنيين الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن حقوقهم المدنية والسياسية. واستمرت عرقلة كافة جهود البدء بعملية إعادة إعمار القطاع بسبب استمرار حظر توريد مواد البناء والمعدات الخاصة بإعادة إعماره، رغم مرور عامين على انتهاء العدوان الحربي الإسرائيلي على القطاع في ١٨ يناير من العام ٢٠٠٩. وكان المجتمع الدولي قد أقر خطة لإعادة إعمار قطاع غزة، في أعقاب العدوان الحربي الإسرائيلي على القطاع، وبقيمة ٤,٤٨١ مليار دولار أمريكي في مؤتمر عقد في أواخر مارس من العام ٢٠٠٩ في جمهورية مصر العربية. غير أن المجتمع الدولي واصل عجزه عن الوفاء بذلك بسبب مواصلة السلطات المحتلة الإسرائيلية حظر توريد مواد البناء للبدء في إعادة الإعمار.

واستمر منع السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة خلال العام ٢٠١٠ لسكان الأرض الفلسطينية المحتلة من دخول إسرائيل، وطال ذلك كافة السكان المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الحالات الإنسانية والمرضية. وفرضت السلطات الحربية المحتلة خلال العام قيوداً داخلية إضافية على حركة وتنقل السكان المدنيين الفلسطينيين بين مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة. وشكلت الحواجز والنقاط العسكرية، الدائمة والمؤقتة، والمنتشرة على مداخل الشوارع الرئيسية والفرعية في محافظات الضفة الغربية، عائقاً مستمراً أمام حركة وتنقل السكان المدنيين، وأدت إلى عزل السكان فيما يشبه كانتونات متفرقة ومعزولة عن بعضها البعض. وخلال العام لجأت قوات الاحتلال إلى المزيد من العراقيل الجديدة التي فرضتها على سفر سكان الضفة الغربية للخارج عبر جسر الكرامة، حيث قلصت ساعات العمل فيه، ولجأت إلى استخدام أساليب إذلال حاطة بكرامة الإنسان، فاقمت من معاناة المسافرين، المغادرين للخارج أو العائدين إلى أماكن سكناهم.

واستمر إغلاق معبر رفح البري، على الحدود المصرية الفلسطينية، جنوبي قطاع غزة، المنفذ الوحيد لسكانها للسفر للخارج، حتى نهاية شهر مايو من العام. ليرتفع بذلك عدد أيام إغلاقه منذ ٢٠٠٧/٦/١٢، قبل سيطرة حركة حماس على قطاع غزة عسكرياً، إلى ٩٩١ يوماً. وتحمل الفلسطينيون خلال النصف الأول من العام معاناة كبيرة بسبب إغلاق المعبر في وجه حركتهم وتنقلهم، كما تكبد الآلاف منهم، ممن لم يتمكنوا من السفر للخارج أو العودة للقطاع، أعباء ومعاناة إضافية بسبب عدم قدرتهم على التنقل والحركة، والوصول إلى الخدمات الصحية غير المتوفرة في مشافي القطاع، أو لأعمالهم في الخارج أو لمقاعدهم الدراسية في الجامعات في الخارج.

وفي تطور نوعي أعلنت السلطات المصرية عن فتح معبر رفح الحدودي بتاريخ ٢٠١٠/٦/١، وذلك بعد أن أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المعبر كلياً في وجه الفلسطينيين بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٢. ومنذ ذلك التاريخ استقر وضع معبر رفح البري، على الحدود المصرية الفلسطينية، على استمرار فتحه طوال أيام الأسبوع. وفي أوائل نوفمبر أعلنت السلطات المصرية عن آلية جديدة لعمل المعبر يتم بموجبها تشغيله لمدة خمسة أيام أسبوعياً، على أن يتم إغلاقه يومي الجمعة والسبت كإجازة أسبوعية. واعتبر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ذلك تطوراً إيجابياً لحالة المعبر مقارنة مع الفترات السابقة. ومع ذلك لاحظ المركز أنه وعلى الرغم من هذا التحسن الإيجابي في الفتح اليومي للمعبر، إلا أن هناك شرائح محددة من مواطني القطاع والأجانب، والذين يسمح لهم بالسفر، وهي شرائح شبه

حصرية، **تتمثل في التالي:**

١) مرضى القطاع المحولون للعلاج في مصر والخارج بتحويلات مرضية رسمية صادرة من السلطة الفلسطينية والحالات المرضية الطارئة.
٢) العاملون في الخارج من أبناء القطاع ممن يحملون إقامات في الدول المتوجهين إليها وأفراد عائلاتهم.
٣) طلبة القطاع الدارسون في مصر ويحملون إقامات فيها، وكذلك طلبة القطاع الدارسون في جامعات الخارج حيث يُرَحَّلُونَ إلى مطار القاهرة من المعبر.
٤) أبناء القطاع من حملة الجوازات الأجنبية والزوجات الأجنبيات المتزوجات من فلسطينيين وأبنائهن.
٥) مواطنو القطاع الحاصلون على تنسيقات خاصة من السلطات المصرية.
٦) مواطنو القطاع الذين لديهم إقامات سارية المفعول في مصر.
٧) الوفود والبعثات الدولية، بما فيها الوفود الإنسانية، الحقوقية والوفود والبعثات الدبلوماسية.
٨) الصحفيون الأجانب وبعض من حملة الجوازات الدبلوماسية الفلسطينية.

وقد عبر المركز عن أمله في أن تشمل تلك التطورات إجراءات أخرى إضافية تعزز من ممارسة فلسطينيي القطاع لحقهم في حرية التنقل والحركة، بما في ذلك سفرهم الحر إلى خارج القطاع والعودة إليه، عبر معبر رفح الحدودي، أسوة بالفئات المشار إليها أعلاه.

وكان معبر المنطار «كارني»، المخصص لتصدير المنتجات الغزية إلى إسرائيل أو الضفة الغربية والخارج قد أغلق في وجه الواردات والصادرات من البضائع والمنتجات من وإلى قطاع غزة، منذ ٢٠٠٨/٦/١٣، واقتصر تشغيله لفترات محدودة على توريد كميات محدودة من الحبوب والأعلاف إلى قطاع غزة. وكانت التجارة مع إسرائيل قبل تشديد إغلاق المعابر تستحوذ على ٨٠٪ من حجم التجارة الفلسطينية الخارجية. وبلغت نسبة البضائع المصدرة إلى الضفة الغربية و إسرائيل ٩٠٪ من حجم الصادرات الغزية. واستثنت سلطات الاحتلال من هذا الحظر كمية محدودة جداً من الزهور والتوت الأرضي، بعد تدخل المحكمة العليا الإسرائيلية، وسمحت بتصدير كمية لا تتجاوز ٢٠٪ و ٤٪ على التوالي من الناتج المعد للتصدير، وذلك منذ تشديد الحصار الشامل على القطاع في يونيو من العام ٢٠٠٧. جدير بالذكر أن قطاع غزة ينتج نحو ٦٠ مليون زهرة ونحو ١٥٠٠ طناً من التوت الأرضي سنوياً للتصدير إلى الخارج، وفقاً لتقديرات الجمعية التعاونية الزراعية لمزارعي التوت الأرضي والخضار والزهور. وأدى استمرار السلطات المحتلة في إحكام حالة الحصار والخنق الاقتصادي والاجتماعي لأكثر من ١،٥ مليون فلسطيني، إلى ارتفاع حدة الفقر والبطالة إلى معدلات غير مسبوقة.

وفي سياق متصل، استمر إغلاق معبر بيت حانون (إيريز) بشكل عام طيلة العام ٢٠١٠، وفرضت سلطات الاحتلال قيوداً مشددة طالت الفئات التي سمحت لها بالمرور عبر المعبر، وهم المرضى من ذوي الحالات الخطيرة الذين كانوا متوجهين للعلاج في المستشفيات الفلسطينية و/أو المستشفيات الإسرائيلية، الصحفيون الأجانب، الدبلوماسيون وموظفو المنظمات الدولية الإنسانية، وقد عانى هؤلاء من إجراءات مرور وتفتيش معقدة.

وقد أكد التقرير السنوي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»، أن الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، والإغلاق بالضفة الغربية المتواصلين يكلفان الاقتصاد الفلسطيني خسارة ما بين٦٠٠ و٨٠٠ مليون دولار في العام، أي نحو ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وأضاف أن إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني يتطلب إزالة جميع القيود الإسرائيلية على حركة الأفراد والبضائع، مشدداً على أن سياسة الإغلاق التي تنتهجها إسرائيل في الضفة الغربية إلى جانب الحصار والحرب قد تسببت بخسائر مباشرة وغير مباشرة بملايين الدولارات. وأوضح التقرير، أن هناك تزايداً في أعداد العاطلين عن العمل، وصل في قطاع غزة نحو ٤٤٪، ما رفع معدل الفقر بشكل عير مسبوق، وهو ما أدى إلى تعرض ٦١٪ من سكان غزة لانعدام الأمن الغذائي، وذلك بسبب تراجع الإنتاج الزراعي على مدار السنوات العشر الماضية بنحو ٦٠٪، بالإضافة إلى تهميش الفوائد الاقتصادية للمنح والمعونات الدولية بسبب الحصار لقطاع غزة والجدار العازل وسياسة الإغلاق بالضفة. وقدر التقرير حجم الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي سيمنى بها الاقتصاد الفلسطيني جراء سياسة الحصار بنحو ٣,٩ مليارات دولار خلال الفترة بين عام ٢٠٠٨ و٢٠١١، لافتاً إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يخسر ما بين ٦٠ و٨٠ ألف فرصة عمل سنويا، لتصل الخسائر الإجمالية في فرص العمل بالاقتصاد الفلسطيني إلى ٢٦٠ ألف فرصة عمل خلال الأعوام من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١.

ويشكل الحصار المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من أربعة أعوام انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، فزيادة البضائع المسموح إدخالها إلى قطاع غزة لا يغير شيئاً فيما يتعلق بعدم قانونية هذه السياسة، التي لا تتماشى مع الالتزامات القانونية الواقعة على إسرائيل كقوة

احتلال، وأيضاً بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والتي تعد إسرائيل طرفاً فيها، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفي واحدة من الحالات القليلة، خرجت اللجنة الدولية للصليب الأحمر علناً في بيان صدر في ١٤ يونيو ٢٠١٠، مؤكدة على أن يجري عقاب كل السكان المدنيين على جريمة لم يقترفوها، وأن الإغلاق يشكل عقوبة جماعية في انتهاك لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الإنساني الدولي. وأوضحت اللجنة أن الصعوبات التي يواجهها المدنيون في قطاع غزة لا يمكن حلها بالمساعدات الإنسانية، وأنه لا يوجد حل دائم سوى بالإنهاء الكامل والفوري للحصار.

وقد أكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على ضرورة إحداث تغيير جذري في السياسات الإسرائيلية من أجل إنهاء هذه الأزمة الصعبة التي تعيشها غزة. لقد تسبب الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة في خلق أزمة إنسانية، بالإضافة إلى أزمة في حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية لسكان قطاع غزة. وأكد المركز أن إجراءات تخفيف الحصار التي تم الإعلان عنها خلال منتصف العام ليست سوى إجراءات غامضة، بل إنها إجراءات شكلية ولا يمكنها التعامل مع جذور الأزمة، والتي من الممكن معالجتها من خلال الإنهاء الفوري والكامل للحصار، بما في ذلك إزالة القيود المفروضة على السفر من وإلى قطاع غزة، وكذلك الحظر المفروض على الصادرات.

إغلاق المعابر يعيق إعادة إعمار غزة

بعد مرور عامين على توقف العمليات الحربية الإسرائيلية التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، ما تزال وعود بناء وإعادة إعمار القطاع حبراً على ورق، لم تجد لها تطبيقا على أرض الواقع. ويعود السبب الرئيس في تعطيل أي جهد يهدف إلى إعمار القطاع، سواء من قبل الجهات المسئولة والمانحة، أو من قبل المواطنين الذين فقدوا مساكنهم، إلى إغلاق المعابر التجارية، وفرض منع كلي على دخول المواد الأساسية إلى قطاع غزة، خاصة مواد البناء، بما فيها الأسمنت وحديد البناء ومادة الحصمة. ويستمر هذا الحظر في ظل أزمة شديدة يعاني منها قطاع الإسكان نجمت عن أعمال الهدم والتدمير وطالت الآلاف من المنازل السكنية، والمرافق العامة خلال سنوات الانتفاضة، والعدوان الحربي الأخير على قطاع غزة. وجراء ذلك، استمرت معاناة السكان، وتفاقمت مع مرور الوقت، خاصة أولئك المشردين الذين ما زالوا يعيشون في خيام أقاموها على أنقاض منازلهم، وبين أكوام الحطام، ويعانون من انقطاع التيار الكهربائي عنهم لساعات طويلة. وعلى الرغم من اجتماع المانحين الدوليين ووعودهم بتقديم تبرعات مالية لإعمار القطاع، إلا أن نتائج المؤتمر كانت مخيبة للآمال، فلم يحدد موعد للبدء في اعمار القطاع، وترك ذلك مفتوحاً، إلى أن يسمح الاحتلال بفتح المعابر، ومرور المواد الأساسية لعملية الاعمار. وهو ما يعني استمرار الحال على ما هو عليه، دون مراعاة لاستمرار معاناة السكان المدنيين الذين يعيشون ظروفاً قاسية، تتفاقم مع مرور كل يوم بدون البدء في إنهاء ماساتهم. كما لم يلتزم المانحون بأية ضمانات للوفاء بتعهداتهم، ولم يحمل المانحون إسرائيل مسئولية الدمار الذي حل في القطاع، ولم يضعوا ضمانات لعدم تكرار ما حدث وتدمير ما قد يعاد بناؤه، ما يعني أن عقبات كبيرة ما زالت تعترض طريق تنفيذ خطة الاعمار.

واستمرت السلطات الإسرائيلية المحتلة خلال العام في فرض قيود مشددة على دخول مواد البناء، بحيث بلغت كمية الاسمنت وحديد البناء التي سمح بدخولها عام ٢٠٠٦، ٨،٦٦ ٪ و٤،٥٧٪ على التوالي من الاحتياجات السنوية الاعتيادية لسكان القطاع. بينما تراجعت الكمية لتصل نسبة الاسمنت التي سمح بدخولها نحو ٥،٥٪ ، ونسبة الحديد ٣،٨ ٪ من احتياجات السكان في عام ٢٠٠٧، وبلغت كمية الاسمنت التي سمح بدخولها عام ٢٠٠٨، أدنى المعدلات على الإطلاق، حيث سمح بدخول أقل من ٢٪ من الاحتياجات الأساسية من مادة الاسمنت، بينما لم يسمح بإدخال أية كمية من حديد البناء خلال العام ٢٠٠٩. وخلال العام ٢٠١٠ سمح بدخول كميات محدودة من مواد البناء من الاسمنت، الحصمة، بسكورس ومادة حديد البناء، وذلك لاستكمال بناء وتشطيب نحو ٢٠٪ في مشروعين سكنيين فقط كانت قد توقف العمل فيهما منذ منتصف العام ٢٠٠٧. ولا تلبي هذه الكميات الحد الأدنى من احتياجات القطاع ليوم واحد من هذه المواد في الأوضاع الطبيعية، والتي تبلغ ٣٠٠٠ طن اسمنت، ٢٥٠٠ طن حصمة،٢٠٠٠ طن حديد. وأعلنت وزارة الأشغال العامة والإسكان في غزة أن القطاع يحتاج، وبشكل فوري، إلى توريد مليون و١٠٠ ألف طن من الاسمنت، مليونين ونصف المليون طن من مادة الحصمة و٢٠٠ ألف طن من حديد البناء، وذلك لمواجهة الأولويات الطارئة لإعادة إعمار القطاع، وبناء البنية الأساسية لقطاع الإسكان والمرافق الحيوية، بعد أن توقفت كلياً بسبب استمرار الحظر التام لدخول مواد البناء[٣].

ويتضح مما سبق أن القطاع كانت يعاني نقصاً شديداً، ونفاذاً تاماً لاحتياجات البناء الأساسية قبل شن قوات الاحتلال العدوان الشامل عليه، وهو الآن بحاجة إلى كميات مضاعفة عدة مرات عن الاحتياجات السنوية الاعتيادية نظراً لما لحق بمساكنه ومنشآته ومؤسساته

[٣] مقابلة للمهندس ياسر الشنطي، وكيل مساعد وزارة الأشغال العامة والإسكان في حكومة غزة، مع وكالة معاً الإخبارية بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٠.

من تدمير يستدعي إعادة الإعمار بأقصى سرعة.

وجراء ذلك ما يزال نحو ٥٠٠٠٠ مواطن من سكان قطاع غزة يعيشون ظروفاً صعبة وأوضاعاً قاسية في مساكن مؤقتة، لعدم تمكنهم من إعادة بناء وترميم منازلهم التي دمرها الاحتلال الحربي خلال عدوانه الشامل على قطاع غزة، والبالغ عددها ٥٤٠٣ منازل سكنية كانت تؤويهم، منها ٢١٢٦ منزلا سكنياً، تحتوي ٢٨٨١ وحدة سكنية دمرت بشكل كلي، ويعيش في هذه الوحدات السكنية ١٨٧٥٠ شخصاً، و٣٢٧٧ منزلاً دمرت بشكل جزئي، تحتوي ٤٩٢٥ وحدة سكنية، وتضم ٥٤٨٣ عائلة قوامها ٣٢٧٠٣ أشخاص. وفضلاً عن ذلك، يعيق دخول المواد المكملة كالزجاج والألمنيوم إصلاح وترميم نحو ١٦٠٠٠ منزل آخر أصيبت بأضرار مختلفة جراء القصف وأعمال التدمير، في أحياء مختلفة في مدن القطاع، وجراء ذلك يعاني عشرات الآلاف من ساكنيها، خاصة الأطفال من آثار بقاء المنازل من غير نوافذ زجاجية، وتزداد معاناة هؤلاء في أجواء البرد القارص والحر الشديد، ومع انتشار الحشرات الطائرة، ما يعرضهم لأمراض ومخاطر صحية.

ويحرم عدم توفر مواد البناء أصحاب البيوت والمنشآت التي تعرضت للتدمير من ترميمها أو إزالتها، برغم أنها معرضة للسقوط في أي لحظة، واكتفوا في كثير من الأحيان بوضع دعائم مؤقتة، وقد استخدموا في ذلك مواد بناء قليلة الجودة وأسعارها مرتفعة للغاية، ويشكل وجودها في هذا الوضع خطراً كبيراً على حياة المواطنين. ويشكل عودة مئات العائلات لتسكن بيوتها المتضررة جزئياً، والتي لم تدعم بشكل علمي هندسي، بسبب عدم قدرتها على العيش في خيام، أو لعدم قدرتها على استئجار منزل آخر للعيش فيه، خطراً كبيراً على حياة آلاف المواطنين، الذين يقطنون في بيوت غير صالحة للسكن. وأدى انهيار منزل إلى وفاة مواطنين اثنين، وإصابة آخرين.

وما تزال الأسرة التعليمية، أساتذة وإداريين وطلاباً يعانون جراء ما لحق بمؤسساتهم التعليمية خلال العدوان، وعدم القدرة على تجاوز آثاره، حيث ما زالت المباني والمنشآت التي تعرضت للأضرار على حالها بسبب إغلاق معابر القطاع. فيما لا تزال المؤسسات التعليمية تعاني نقصاً خطيراً في الأدوات التعليمية وأجهزة المختبرات، التي فقدت معظمها خلال العدوان وتمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي دخول بدائل عنها . فما زالت القدرة على بناء وترميم ١٥٠ مدرسة حكومية تضررت خلال العدوان، دمر منها ٨ مدارس تدميراً شبه كامل، و٥ مدارس أصبحت غير صالحة للتعليم، و٣ مدارس تعرضت لأضرار جسيمة تستدعي جهودا كبيرة لإعادة تأهيلها وإصلاحها وإعادة أعمارها معدومة. واستدعى ذلك إلى جمع صفين أو ثلاثة في غرفة صف واحدة، ليصل عدد طلاب الصف الواحد إلى ١٢٠ طالباً، ما يعني انعدام البيئة المناسبة لعملية التعلم، وبالتالي التأثير على قدرة الاستيعاب. كما لا زالت معظم مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة، تعاني جراء عجزها عن ترميم ما دمر منها، خاصة توريد المختبرات العلمية التي دمرت تدميرا كليا في الجامعة الإسلامية. وفي جامعة الأزهر ما يزال نحو ٢٢٠ من طلبة كلية الزراعة يعانون جراء الدمار الذي لحق بكليتهم، وما ترتب على ذلك من نقلهم للدراسة في المبنى الرئيسي للجامعة، حيث لا تتوفر لهم قاعات دراسية أو مختبرات تتناسب ودراستهم، ويتسبب كذلك إغلاق المعابر في تعطيل تنفيذ الخطة التطويرية لجامعة الأقصى التي تعرضت لأضرار جسيمة وخسائر فادحة خلال العدوان.

زوجة الموطن حرب قديح تقف أمام منزلها الذي هدمته قوات الاحتلال في عبسان بتاريخ ٢١-٥-٢٠١٠

كما يعيق منع دخول المواد الأساسية، خاصة مادة القار، والبلاط اللازم للرصف، والآليات اللازمة لإصلاح الطرق، صيانة وإعادة تأهيل نحو ٥٤٠،٠٠٠ م٣ من الطرق والشوارع، وتحتاج هذه المساحة إلى التأهيل بسرعة كبيرة، لإعادة حيوية شبكة المواصلات ولتفادي التعرض لحوادث الطرق، خاصة انه منذ ما يزيد ٣ أعوام لم يتم إنشاء، صيانة أو تجديد طريق أو شارع في قطاع غزة، بسبب منع دخول الاحتياجات اللازمة لذلك. وما زالت المرافق الحكومية بكامل مكوناتها، وزارات، محافظات وهيئات محلية ومقرات الشرطة المدنية تعمل بصفة استثنائية، وغير قادرة على استئناف عملها بشكل طبيعي، جراء عدم تنفيذ خطة إعادة بناء وتأثيث المنشآت الحكومية التي دمرتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها على قطاع غزة. وكانت القوات الحربية المحتلة قد استهدفت بنية كافة المنشآت التي تقدم الخدمات الحياتية للسكان المدنيين في القطاع، حيث قصفت بطائراتها الحربية وقذائفها، معظم المباني والمنشآت التابعة للحكومة الفلسطينية في قطاع غزة.

ويعيق تأخير بناء وترميم المنشآت الحكومية من وزارات ومحافظات وهيئات محلية ومقرات الشرطة المدنية تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في قطاع غزة، حيث أدى تدمير المنشآت الحكومية إلى فقدان كافة محتوياتها وأثاثها، بما في ذلك السجلات والوثائق المتعلقة بحياة السكان. وقد خلق ذلك حالة من الإرباك ما زالت تلقي بظلالها على الحياة العامة، خاصة فيما يتعلق بالمرافق التي دمرت كلياً. كذلك ما زال عمل المؤسسات المرتبطة بتقديم خدمات عاجلة وضرورية للسكان كمراكز الشرطة تعاني جراء ما لحق بها من دمار استحال معه دخولها والعمل بشكل طبيعي، ومع ذلك تقوم الشرطة بأداء وظيفتها بشكل كامل من خلال أفراد يمارسون عملهم في خيام ومقرات مؤقتة.

وقد ترك تدمير البنية الاقتصادية في قطاع غزة خلال العدوان، آثاراً كارثية ما زالت آثارها مستمرة وتتفاقم بشكل مستمر، جراء عدم السماح بإعادة تأهيلها وتشغيلها. ويعاني أصحاب هذه المنشآت من منع دخول مواد البناء اللازمة لإعادة بناء وترميم المصانع والمنشآت التجارية من جهة، وجراء منعهم من استيراد بدائل عن المعدات والآلات الصناعية التي دمرت. وقد أدى تدمير ٧٣٪ من المنشآت الاقتصادية العاملة في قطاع غزة، وبواقع ٢٣٦ منشأة، أصيبت ١٧٨ منها بأضرار كلية (٧٥،٤٪)، و٥٨ منشأة (٢٤،٦٪) بأضرار جزئية إلى شلل أصاب القطاعات الاقتصادية المختلفة، التي كانت تعاني أصلاً نتيجة إغلاق المعابر التجارية منذ أكثر من عامين. وانعكس ذلك على العمالة في قطاع غزة، فارتفع معدل البطالة إلى مستوى لم يسبق له مثيل، وانضم العاملون في هذه المؤسسات، والبالغ عددهم نحو ١٥٠ ألف عامل يعيلون نصف مليون نسمة إلى صفوف العاطلين عن العمل. جدير بالذكر أن إجمالي عدد المنشات في قطاع غزة يبلغ ٣٩٠٠ منشأة، غالبيتها صغيرة الحجم، وتوظف أقل من ١٠ أشخاص، وقد توقف عمل ٩٠٪ منها عن العمل خلال العامين الماضيين جراء إحكام الحصار وإغلاق المعابر التجارية.

القيود على الحركة في الضفة الغربية

من جانب آخر، ما تزال الضفة الغربية تعاني من إجراءات حصار خانق، وانتشار مستمر للحواجز العسكرية بين المدن والقرى والمخيمات، الأمر الذي حوّل معظم مناطق الضفة إلى كانتونات صغيرة معزولة عن بعضها البعض. وإنْ شهدت الضفة الغربية في خلال هذا العام إزالة عدد من الحواجز العسكرية الإسرائيلية، إلا أنه جرى نقل بعضها إلى أماكن أخرى، و/أو أن هناك حواجز أخرى كانت قريبة منها في السابق، ما يعني أن الحال لم تتغير كثيراً.[٤]

وحتى نهاية العام، ما يزال هناك ٥٨٥ معيقاً للحركة داخل الضفة الغربية، وتتضمن هذه المعيقات ٦٥ حاجزاً مأهولاً بالجنود بصورة دائمة، و٢٢ حاجزاً جزئياً (تصبح مأهولة بالجنود لأغراض محددة) و٨٠ بوابة في جدار الضم (الفاصل) و٤١٨ معيقاً لا يؤمها الجنود، بما في ذلك متاريس الطرق، والتلال الترابية، والجدران الترابية، وبوابات الطرق، وحواجز الطرق، والخنادق.

ومن النماذج على تلك الحواجز - على سبيل المثال - ففي محافظة بيت لحم؛ تقيم قوات الاحتلال ٤١ حاجزاً ونقطة مراقبة عسكرية وسدة إغلاق لطريق، ومن تلك الحواجز: «الكونتينر»، شمال شرقي المحافظة؛ حاجز رقم «٣٠٠ – قبة راحيل» شمالي المحافظة؛ مفترق «النشاش – الخضر»؛ الولجة؛ الجبعة؛ واد فوكين؛ بيت جالا DCO؛ ومفترق غوش عتصيون، جنوبي المحافظة. ويجسد حاجز (رقم ٣٠٠) بين مدينتي القدس وبيت لحم الإجراءات القاهرة التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون أثناء توجههم إلى مدينة القدس الشرقية. ووفق التحقيقات الميدانية للمركز، فإن عملية عبور الحاجز المذكور لحملة التصاريح قد تستغرق ما بين ساعتين إلى ثلاث ساعات، يخضعون خلالها لعملية إذلال خلال مراحل الانتظار قبل المرور إلى داخل

[٤] سيستعرض التقرير، ضمن بند جدار الضم، القيود المفروضة على المدنيين الفلسطينيين في المناطق الواقعة بين الجدار والخط الأخضر.

أقسام المعبر لفحص البطاقات المغنطة والبصمة والتصاريح، وفحص بطاقات الهوية والحالة "الأمنية". ويشمل المعبر المذكور الأقسام وبوابات وأجهزة الفحص والمراقبة التالية: (ممران للانتظار خارج بوابة المعبر، لاصطفاف المواطنين تمهيداً لدورهم في عبور بوابته الأولى، ويبلغ طول كل واحد منهما ١٥٠ متراً، وهما محاطان بالجدران الإسمنتية والأسيجة الشائكة بارتفاع يصل إلى ٨ أمتار؛ ٨ بوابات «دواليب قضبان» حديدية متحركة، يجري التحكم بها الكترونياً من قبل جنود الاحتلال؛ ٥ أجهزة بوابات إلكترونية للفحص الشخصي؛ ٤ أجهزة لفحص الأمتعة؛ ٤ نوافذ غرف لفحص التصاريح وبصمات الأصابع؛ ٣ نقاط مراقبة داخلية من قبل جنود القوة الخاصة بالشرطة الإسرائيلية؛ ٤ نقاط مراقبة خارجية من قبل الجنود المكلفين بحراسة في محيطه). وتتشابه المعابر المقامة على مداخل مدينة القدس في التوصيف المذكور.

وتقيم قوات الاحتلال ما معدله ٣٠٠ حاجز (طيار) شهرياً، ومن خلالها تتحكم بإمكانية تنقل الفلسطينيين على شوارع الضفة الغربية. وتتضمن هذه الحواجز في أغلب الأحوال وقوف سيارة جيب عسكرية على مفترق طرق رئيس لعدة ساعات، يتم خلالها إيقاف السيارات لفحصها؛ ويعتبر مدى إعاقة الحركة التي تتسبب بها هذه الحواجز أكبر مقارنة بالحواجز الدائمة نظراً لعدم توقعها ووقت التأخير الأطول عليها.

كما لا تزال طرق رئيسيّة تؤدي إلى بعض المدن والبلدات الفلسطينية مغلقة. إضافة إلى ذلك، ما يزال وصول الفلسطينيين مقيدا بصورة كبيرة في مناطق واسعة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والمناطق الواقعة خلف الجدار، والبلدة القديمة في الخليل، ومناطق ريفية واسعة تقع في المنطقة (C) خاصة في غور الأردن والأراضي المتاخمة للمستوطنات.

ولم يطرأ أي تحسّن فيما يتعلق بوصول المواطنين الفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هوية السلطة الفلسطينية إلى القدس الشرقية، والذي ما يزال مقيداً بصورة صارمة من خلال الجدار، والحواجز ونظام التصاريح المفروض. وقد كان لهذا الوضع أثر سلبي خاص على إمكانية الوصول إلى المستشفيات الفلسطينية التخصصيّة الستّة التي تقع في المدينة، إلى جانب أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية على حد سواء.

وفيما يتعلق بالوصول إلى منطقة الأغوار، على امتداد الحدود الشرقية لشمال ووسط الضفة الغربية، ما تزال قوات الاحتلال تفرض قيوداً صارمة على السكان المدنيين من خارج تلك المنطقة للدخول إليها. وتقيم تلك القوات أربعة حواجز مأهولة بالجنود بصورة دائمة، وهي: تياسير؛ الحمرا؛ إفرايم؛ وبيتاف؛ ومن خلالها تُسيطر بإحكام على جميع أشكال التنقل في منطقة الأغوار. وباستثناء ما يقدّر بحوالي ستة وخمسين ألف مواطن فلسطيني مسجل في بطاقات هويتهم أنهم من سكان الأغوار (بما في ذلك مدينة أريحا)، يحظر على معظم الفلسطينيين عبور هذه الحواجز بسياراتهم الخاصة، إلا في حال حصولهم على تصريح من السلطة المحتلة.

وفضلاً عن أعمال التنكيل والإذلال والمعاملة غير الإنسانية والحاطة بالكرامة التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون على الحواجز العسكرية، فإن قوات الاحتلال تستخدم تلك الحواجز كمصائد للمدنيين الفلسطينيين حيث تقوم باعتقال العشرات منهم سنوياً. وخلال هذا العام تمكن باحثو المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من توثيق (١٨٠) حالة اعتقال على الحواجز العسكرية، من بينهم اثنان وثلاثون طفلاً، وثلاث نساء، وخمسة صحافيين ووزير سابق واحد. هذا فضلاً عن قيام تلك القوات باحتجاز مدنيين آخرين لعدة ساعات، والتنكيل بهم، وإساءة معاملتهم قبل إطلاق سراحهم.

الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية

خلال العام ٢٠١٠، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال المزيد من الفلسطينيين وزجهم في سجونها المكتظة بآلاف الأسرى في أوضاع مزرية. الغالبية العظمى من هؤلاء المعتقلين يتم اعتقالهم أثناء اجتياح المدن والقرى والمخيمات في الضفة الغربية، ومن خلال الحواجز العسكرية المنتشرة على امتداد الضفة الغربية، أو من خلال عمليات خاصة تقوم بها قوات الاحتلال. فقد اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٠ نحو ١٢٠٠ فلسطيني ليوم واحد على الأقل في الضفة الغربية، ناهيك عن المئات الذين احتجزوا لعدة ساعات في ظروف قاسية ومهينة على الحواجز العسكرية أو خلال المداهمات الليلية لمنازلهم. بعض هؤلاء المعتقلين حولوا للمحاكمات بعد إجراء التحقيقات القاسية معهم وصدرت بحقهم أحكام، والبعض الآخر أطلق سراحه. وفي قطاع غزة، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٠، نحو (٤٣) فلسطينياً خلال عمليات الاجتياح والتوغل التي تتم بين الحين والآخر للمناطق الحدودية، والمعابر الحدودية، خاصة معبر ايرز (بيت حانون) شمالي القطاع.

ومع نهاية العام ٢٠١٠، كانت قوات الاحتلال الإسرائيلي ما تزال تعتقل حوالي (٦٥٠٠) فلسطيني موزعين على ٢٢ سجناً ومركز اعتقال أو توقيف مقامة في غالبيتها داخل دولة الاحتلال، في مخالفة واضحة لاتفاقيات جنيف الرابعة، خاصة المادة (٧٦) التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز المعتقلين من السكان المحتلين في الأقاليم المحتلة حتى انتهاء محكوميتهم. وبين هؤلاء المعتقلين نحو ٧٠٠ معتقل من قطاع غزة، و٤٠٠ معتقل من مدينة القدس وفلسطينيي الداخل. ومن بين المعتقلين ٢٥١ طفلاً و٣٧ امرأة. ومن بين المعتقلين أيضاً ٣٠٧ أشخاص اعتقلوا قبل اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣، بينهم ١٢٦ معتقلاً أمضوا فترة تزيد عن ٢٠ عاماً، منهم ٢٧ معتقلاً أمضوا فترة أكثر من ٢٥ عاماً.[٥]

علاوة على ذلك، ما تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي تحتجز العشرات من قيادات الشعب الفلسطيني وممثليه، بمن فيهم (١٤) نائباً من المجلس التشريعي الفلسطيني. بين النواب المعتقلين هناك ١١ نائباً عن كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس، وهم: عزام سلهب؛ حسن يوسف؛ عبد الجابر فقهاء؛ محمد النتشة؛ علي رومانين؛ نزار رمضان؛ أيمن ضراغمة؛ حاتم قفيشة؛ محمود الرمحي؛ ونايف الرجوب. وهناك نائبان معتقلان عن كتلة فتح البرلمانية، هما: مروان البرغوثي، وجمال الطيراوي، والنائب عن قائمة أبو علي مصطفى التابعة للجبهة الشعبية، أحمد سعدات.

كما واصلت سلطات الاحتلال اعتقال المزيد من الفلسطينيين على معبر بيت حانون «إيرز»، بمن فيهم مرضى يتوجهون إلى العلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية. ومن بين تلك الحالات اعتقال المواطن، أسامة أنور صبح، ٤٠ عاماً، بتاريخ ١ يوليو ٢٠١٠، أثناء توجهه للعلاج إلى إحدى المستشفيات الإسرائيلية. سبق ذلك، اعتقال تلك القوات لضابط الإسعاف في الهلال الأحمر الفلسطيني أشرف شفيق الخطيب، ٣٢ عاماً، بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠١٠ بينما كان متوجهاً برفقة أربعة آخرين من محافظات غزة لدورة تنشيطية مدتها خمسة أيام في مقر الهلال الأحمر الرئيسي في رام الله. ويخضع جميع هؤلاء المعتقلين لشروط اعتقال سيئة، بما في ذلك الحرمان من تلقي خدمات طبية، مما ساهم في تدهور أوضاعهم الصحية خاصة أولئك الذين يعانون من أمراض مزمنة أو خطيرة. كما يحرم هؤلاء المعتقلون من الزيارات العائلية والأسرية. فمنذ قرابة أربع سنوات يمنع أهالي المعتقلين من قطاع غزة من زيارة أبنائهم، بينما يسمح للعائلات في الضفة الغربية بزيارة أبنائهم بشكل متقطع. كما أن العديد من السجناء يتم وضعهم في الحجز الانفرادي، والعديد منهم يبقى في غرف العزل لفترات طويلة.

الاعتقال وفق قانون «المحارب غير الشرعي»

في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي من غزة في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٥، طبقت إسرائيل قانون «المحارب غير الشرعي» على معتقلي القطاع، الذي كان قد أقر في العام ٢٠٠٢. وجاء هذا القانون للخروج من مأزق المعتقلين الفلسطينيين من غزة في سجون الاحتلال رغم إعادة الانتشار حول قطاع غزة. وبموجب هذا القانون يضاف صنف جديد للمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال لا يحظون بصفة سجين حرب. ويسمح القانون الجديد لقائد

[٥] الإحصائيات حسب دائرة الإحصاء بوزارة شئون الأسرى –رام الله.

الجيش «رئيس هيئة الأركان» باعتقال أي شخص يعتقد بأنه شارك في نشاطات عدائية ضد إسرائيل مباشرة وغير مباشرة أو ينتمي إلى قوة متورطة في نشاطات عدائية ضد إسرائيل. ووفقاً للقانون أيضاً، ينظر للمعتقلين بأنهم تهديد أمني ويجوز اعتقالهم واحتجازهم بدون تهمة أو محاكمة طالما استمرت حالة العداء مع إسرائيل.

ومع نهاية العام ٢٠١٠، لا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي تعتقل ٦ فلسطينيين من قطاع غزة على هذه الخلفية "المقاتل غير الشرعي" بالرغم من انتهاء مدة محكومياتهم. **وهؤلاء المعتقلون هم:**

١) حماد مسلم أبو عمرة، من مدينة دير البلح، وانتهت مدة محكوميته البالغة ست سنوات.
٢) أسامة حجاج الزريعي، من دير البلح، اعتقل بتاريخ ٦ فبراير ٢٠٠٨، ويجدد له الاعتقال بشكل دوري كل ستة شهور.
٣) محمد خليل أبو جاموس، من خان يونس، معتقل منذ ٢٠ يوليو ٢٠٠٧، أنهى فترة اعتقاله البالغة عامين، وتم تحويله إلى صفة مقاتل غير شرعي.
٤) عبد الله العامودي، من خان يونس، معتقل منذ ٢١ نوفمبر ٢٠٠٣، انتهت فترة محكوميته البالغة ست سنوات وحول إلى مقاتل غير شرعي.
٥) رائد عبد الله أبو مغصيب، من دير البلح، معتقل منذ ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣ وانتهت مدة محكوميته البالغة ست سنوات، تم تحويله إلى مقاتل غير شرعي.
٦) محمود كامل السرسك، من مدينة رفح، اعتقال بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠٠٩ على معبر ايرز ويتم التجديد له كل ستة أشهر حسب قانون المقاتل غير الشرعي.

التعذيب وسوء المعاملة

ويخضع المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال إلى سلسلة من حلقات التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية منذ اللحظات الأولى للاعتقال على أيدي قوات الاحتلال. تبدأ تلك الرحلة الطويلة من العذاب والمعاناة، بالضرب المبرح على أيدي جنود الاحتلال بالأيدي والهراوات، وتوجيه السباب والشتائم إلى حين الوصول إلى مراكز التوقيف والتحقيق حيث تبدأ رحلة أخرى من المعاناة يتولاها رجال المخابرات الإسرائيلية «الشاباك»، يخضع فيها المعتقل إلى جولات من التعذيب على مدى فترة طويلة. ولا تتوقف معاناة المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي بانتهاء فترة التحقيق، بل تمتد طيلة فترة أسره. وفي أغلب الأوقات، يخضع المعتقلون لإجراءات قاسية بحقهم من قبل إدارة السجون والمعتقلات الإسرائيلية، تشمل: التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة، الحرمان من النوم وتلقي الرعاية الصحية الملائمة، الحرمان من الحق في تلقي الزيارات العائلية، علاوة على العراقيل التي تضعها قوات الاحتلال على حرية المعتقلين في ممارستهم حقهم في التمتع بمقابلة ممثلي الدفاع عنهم، وتلقي الاستشارات القانونية.

وخلال العام ٢٠١٠، تلقى المركز المزيد من إفادات المعتقلين الفلسطينيين أكدوا خلالها أنهم تعرضوا للتعذيب خلال فترة التحقيق معهم في السجون الإسرائيلية من قبل محققي جهاز المخابرات. وقد تنوعت هذه الأساليب، ما بين أساليب التعذيب النفسي، وأساليب التعذيب الجسدي. في هذا الصدد، يتعرض الغالبية العظمى من المعتقلين الفلسطينيين لأساليب تعذيب **تشمل الآتي:**

١) عصب العينين أثناء التحقيق قبل ضرب المعتقل في أنحاء مختلفة من الجسم، خصوصاً في الوجه والبطن.
٢) خنق المعتقل بطريقة تؤدي إلى إحداث صعوبة في التنفس.
٣) شتم المعتقل بألفاظ نابية، والتعرض للذات الإلهية.
٤) نزع شعر اللحية بقوة، وبطريقة تحدث آلاماً شديدة.
٥) تعليق المعتقل من أرجله، ووجهه للأرض، مع ضرب أماكن حساسة في جسده (كالخصيتين) الأمر الذي يعرض حياته للخطر.
٦) استخدام أسلوب التعذيب المسمى بـ "الجسر"، حيث يقوم ثلاثة محققين بمسك المعتقل بواسطة قيود، وهو معلق في الهواء ووجهه إلى الأرض، بطريقة أدت-في إحدى الحالات- إلى تضرر الجهاز البولي لأحد المعتقلين، بعدما بدأ يتبول دماً نتيجة تعرضه لأسلوب التعذيب هذا.
٧) شبح المعتقل على الكرسي في وضع يكون فيه رأسه وأرجله على الأرض ومؤخرته على الكرسي (بشكل قوس) ويستمر ذلك لساعات طويلة (قد تصل إلى ٤٨ ساعة) مما يؤدي إلى إحداث آلام شديدة في الجسم خاصة في منطقة الظهر.
٨) شد الكلبشات على الأيدي والأرجل بوثاق من البلاستيك بصورة تحدث آلاماً شديدة في الجسم.
٩) الشبح على الحائط، مع إجبار المعتقل على حني ركبتيه بزاوية ٩٠ درجة، مما يؤدي إلى إحداث آلام شديدة في الأرجل.
١٠) الحرمان من النوم لساعات طويلة.

الاعتقال الإداري

لا يزال نحو ٢١٤ فلسطينيا يقبعون في سجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية رهن الاعتقال الإداري، في انتهاك صارخ لحق المتهم في المحاكمة العادلة، بما يشمله ذلك من حقه في تلقي الدفاع الملائم ومعرفة التهم الموجهة إليه. ويأتي انتهاك الاعتقال الإداري لحق المتهم في المحاكمة العادلة من طبيعة الاعتقال الإداري نفسه، الذي ينفذ وفق أمر إداري فقط دون أي قرار قضائي، وبطريقة تمس بالإجراءات القضائية النزيهة، بما في ذلك إجراءات المحاكمة العادلة. وقد عمدت حكومة الاحتلال الإسرائيلي – منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧– إلى تطبيق هذا النوع من الاعتقال كوسيلة من وسائل العقاب الجماعي المحرمة دولياً بموجب اتفاقيات جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، وفي تحايل واضح على القانون، لإخضاع المعتقلين ممن لم توجه لهم تهم معينة أو تقديم أدلة ضدهم، لأطول فترة اعتقال ممكنة. في هذا السياق، تؤكد الحقائق على الأرض أن أوامر الاعتقال الإداري– منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧– طالت الآلاف من الفلسطينيين الذين حرموا من حقهم في المحاكمة العادلة، بما يشمله ذلك من حقهم في تلقي الدفاع الملائم، ومعرفة التهم الموجهة إليهم، خلال فترة احتجازهم التي تتراوح ما بين ٣–٦ شهور قابلة للتمديد بموجب قرار إداري، دون الرجوع للقضاء.

الإبعاد القسري للمدنيين من الضفة الغربية

في ١٣ أبريل ٢٠١٠، دخل الأمران العسكريان الإسرائيليان، (رقمي ١٦٤٩، و١٦٥٠) حيز التنفيذ. ومن شأن هذين الأمرين إضفاء المزيد من العقوبات الجماعية بحق المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك إضفاء صفة "المتسللين" على كافة سكان الضفة الغربية. وكان الأمر العسكري رقم ١٦٥٠ المتعلق بمنع التسلل، والأمر العسكري رقم ١٦٤٩ المتصل بالتدابير الأمنية قد أصدرا في شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٩ كتعديلات لأمر عسكري قديم صدر في عام ١٩٦٩، والذي يفرض عقوبة السجن أو الإبعاد على "المتسللين" من الأردن وسوريا ومصر ولبنان إلى الضفة الغربية.

ويعرف الأمران العسكريان الجديدان "المتسلل" بتعبيرات واسعة من الممكن أن تدرج أي شخص يعيش في الضفة الغربية حالياً ضمن ذلك التعريف، وتقع عليه مسئولية جنائية و/أو قد يتعرض للإبعاد، حيث يعرف "المتسلل" على أنه "شخص دخل المنطقة بشكل غير قانوني" أو "شخص موجود في المنطقة حالياً ولا يحمل تصريحاً قانونياً." وتشير كلمة "المنطقة" إلى الضفة الغربية المحتلة. وبموجب الأمر العسكري رقم ١٦٥٠، يعاقب أي شخص دخل المنطقة بصورة غير قانونية بالسجن لمدة سبع سنوات، بينما يعاقب شخص دخل المنطقة بشكل قانوني ولكنه "لا يحمل تصريحا" بالسجن لمدة ثلاث سنوات.

علاوة على ذلك، بصرف النظر عما إذا كان "المتسلل" متهماً بارتكاب جريمة بموجب الأمر العسكري أم لا، يمكن للقائد العسكري أن يأمر بإبعاده من المنطقة، ويتم التعامل مع أمر الإبعاد على أنه أمر اعتقال ويشكل "أساساً قانونياً لاحتجاز المتسلل في انتظار تنفيذ إبعاده." ويمكن تنفيذ أمر الأبعاد خلال ٧٢ ساعة من إصداره، وفي بعض الحالات خلال مدة زمنية أقصر.

ونتيجة لهذا التوسيع الدراماتيكي وغموض التعريف الجديد لـ "المتسلل،" لا ينطبق الأمر فقط على الأشخاص القادمين مما يسمى "دول معادية" كما في الماضي، بل إنه ينطبق الآن على كل فلسطيني، سواء من ولد في الضفة الغربية أو من قدم إليها بصورة قانونية، من قطاع غزة أو من الخارج على سبيل المثال.

ويفترض النظام الجديد بأن أي شخص لا يحمل وثيقة أو تصريح هو "متسلل." ووفقاً للأمر العسكري رقم ١٦٥٠، فإن التصريح هو وثيقة يصدرها القائد العسكري، أو شخص يعينه القائد العسكري وفقاً للتشريعات الأمنية، أو السلطات الإسرائيلية وفقاً لقانون الدخول إلى إسرائيل (٥٧١٢ – ١٩٥٢). ويشير التعريف الواسع إلى أن القرار ينطبق على كل شخص يعيش حالياً في الضفة الغربية بصرف النظر عن وضعه القانوني، أو هويته، أو جنسيته.

في الواقع، قامت السلطات الإسرائيلية خلال السنوات الماضية وبشكل غير قانوني بتجميد آلاف الطلبات التي تقدم بها أشخاص يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عقود وفقاً للاتفاق المرحلي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، أو فلسطينيون يسعون إلى لم شمل عائلاتهم، حيث رفضت تلك السلطات منح هؤلاء الأشخاص وضعاً قانونياً. إضافة إلى ذلك، انتقل آلاف الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧ إلى الضفة الغربية من قطاع غزة، ولم يطلب منهم مطلقاً الحصول على تصاريح كتابية من القائد العسكري، حيث لم ولا تشترط القوانين العسكرية الحصول على تصاريح كتابية.

وعلى ما يبدو، فإن من الممكن إبعاد الآلاف من سكان الضفة الغربية على الفور بموجب الأمرين العسكريين الجديدين، وهو ما يشكل مخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة، خاصة المادة ٤٩ التي تحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين (المدنيين) أو نفيهم من الأرض المحتلة.

استهداف الطواقم الصحفية

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٠، في اقتراف انتهاكات واعتداءات مختلفة بحق الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية على خلفية تغطية الأحداث في الأرض الفلسطينية المحتلة، على الرغم من الحماية الخاصة التي يتمتعون بها وفقاً لقواعد القانون الدولي. ومن الواضح أن ما تمارسه قوات الاحتلال، والمستوطنون الإسرائيليون في أراضي الضفة الغربية المحتلة، من اعتداءات على الصحافة، هي جزء من حملة منظمة لعزل الأرض الفلسطينية المحتلة عن باقي أرجاء العالم، وللتغطية على ما تقترفه من جرائم بحق المدنيين. وتشمل هذه الانتهاكات: جرائم إطلاق نار أفضت في معظمها إلى إصابة صحفيين (انتهاك الحق في الحياة والسلامة الشخصية للصحفيين)؛ تعرض صحفيين للضرب وغيره من وسائل العنف أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية؛ اعتقال واحتجاز صحفيين؛ منع الصحفيين من دخول مناطق معينة أو تغطية أحداث؛ منع الصحفيين من السفر إلى الخارج؛ ومداهمة منازل صحفيين.[٦]

جرائم إطلاق نار أفضت في معظمها إلى إصابة صحفيين وعاملين في وسائل إعلام مختلفة

وثق المركز تعرض الصحفيين العاملين في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى (٥٧) حالة إطلاق نار أدت إلى إصابة (٤٦) صحفياً بجروح مختلفة خلال العام ٢٠١٠. **وكان أبرز تلك الحالات ما يلي:**

- **بتاريخ ١٥ يناير**، أصيب كل من الصحفيين: ١) هارون يوسف عمايرة، ويعمل مراسلاً صحفياً لفضائية فلسطين، وأصيب بعيار معدني في الساق اليمنى؛ ٢) فادي موسى الجيوسي، ويعمل مصوراً صحفياً لفضائية فلسطين، وأصيب بعيار معدني في الصدر؛ و٣) مهيب محمد البرغوثي، ويعمل مصوراً صحفياً لصالح صحيفة «الحياة الجديدة» اليومية، وأصيب بعيار معدني في الرأس، أطلقتها قوات الاحتلال الإسرائيلي باتجاههم خلال قيامهم بعملهم المهني في تغطية اعتداءات تلك القوات بحق المتظاهرين في قرية بلعين غربية مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية.

- **بتاريخ ٦ فبراير**، أصيب المصور الصحفي نضال اشتية، ويعمل لصالح وكالة الأنباء الصينية، بعيار معدني مغلف بطبقة رقيقة من المطاط في رجله اليمنى أطلقها باتجاهه أحد جنود الاحتلال الإسرائيلي من مسافة قريبة وبشكل متعمد، وذلك خلال قيامه بعمله الصحفي في تغطية المواجهات التي وقعت بين المستوطنين والشبان الفلسطينيين في قرية عراق بورين، جنوبي مدينة نابلس، شمالي الضفة الغربية. وكان أحد جنود الاحتلال قد اقترب من الصحفي اشتيه خلال قيامه بتصوير تلك المواجهات في القرية وأمره بالتوقف عن التصوير ومغادرة المكان بحجة أنها «منطقة عسكرية مغلقة»، وعندما رفض الصحفي اشتية الانصياع لأوامر الجندي، قام الجندي بإطلاق العيار المعدني باتجاهه من مسافة قريبة.

- **بتاريخ ٨ فبراير**، أصيبت الصحفية ديالا جويحان، مراسلة وكالة «قدس نت» للأنباء، بقنبلة صوتية انفجرت في ظهرها، وأغمي عليها، بينما كانت تصور الأحداث الجارية في مخيم شعفاط للاجئين، شرقي مدينة القدس المحتلة، من منطقة بعيدة عن المواجهات في المخيم. وذكرت جويحان بأنها أصبحت تعاني من آلام حادة في ظهرها وحرق في فخذها، وتورم كبير في يدها اليمنى جراء إصابتها. بينما أصيب الصحفي كريم خضر، ويعمل مصوراً لصالح وكالة (CNN) الإخبارية، بشظايا قنبلة صوتية في الكاحل، وبعيار معدني مرتد في اليد اليسرى.

- **بتاريخ ٥ مارس**، أصيب الصحفي محفوظ أبو ترك، ويعمل مصوراً لصالح وكالة أنباء «اسوشيتد برس» الأمريكية للأنباء (A.P)، بثلاثة أعيرة معدنية أصابت أعلى ساقه اليمنى، عدسة الكاميرا التي كانت بحوزته، وعدسة كاميرا كانت على جانبه، مما أدى إلى كسرهما، جرى ذلك خلال قيامه بتغطية اعتداءات تلك القوات بحق المتظاهرين الفلسطينيين في باحات المسجد الأقصى، بمدينة القدس المحتلة.

- **بتاريخ ٦ إبريل**، تعرضت مجموعة من الصحفيين الفلسطينيين لإطلاق نار مباشر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال تغطيتهم لمسيرة سلمية شارك فيها عشرات المدنيين الفلسطينيين والمتضامنين الدوليين من المدافعين عن حقوق الإنسان قرب الحدود الشمالية لقطاع غزة، ولم يبلغ عن وقوع إصابات.

- **بتاريخ ٣١ مايو**، أصيبت الصحفية إيميلي هولو موبايس، وهي أمريكية الجنسية، بقنبلة صوتية في العين اليسرى، أطلقها باتجاهها أحد جنود قوات الاحتلال

[٦] لمزيد من المعلومات حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الطواقم الصحفية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، راجع سلسلة تقارير «إخراس الصحافة» الصادرة عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

الإسرائيلي، خلال تغطيتها للمواجهات التي اندلعت بين الشبان الفلسطينيين الذين خرجوا في مسيرة سلمية بالقرب من معبر قلنديا، شمالي مدينة القدس المحتلة. وقد نقلت الصحفية موبايس إثر إصابتها إلى مستشفى (هداسا عين كارم) بمدينة القدس الغربية لتلقي العلاج اللازم.

- **بتاريخ ١٧ يوليو**، أصيب الصحفي عبد الرحيم عمر قوصيني، ويعمل مصوراً صحفياً لدى وكالة الأنباء العالمية «رويترز» (REUTERS)، بحروق في الكتف الأيمن، وثقب في طبلة الأذن اليسرى، جراء انفجار قنبلة صوتية أطلقها باتجاهه أحد جنود الاحتلال الإسرائيلي بشكل متعمد من مسافة قريبة خلال عمله على تغطية اعتداءات تلك القوات بحق المشاركين في المسيرة السلمية في بلدة بيت أمر، شمالي مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية.

- **بتاريخ ٢٤ سبتمبر**، أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي النار بشكل مباشر باتجاه الصحفية ديالا جويحان، مراسلة وكالة «قدس نت» للأنباء، والصحفي فريد صالح، وهو منتج تلفزيوني حر، في بلدة العيسوية، بمدينة القدس المحتلة، دون وقوع إصابات.

- **بتاريخ ٢٠ نوفمبر**، أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي قنابل الغاز المسيل للدموع باتجاه الصحفيين فداء نصر، مراسلة قناة فلسطين الفضائية، وحسام أبو علان، مصور وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، خلال قيامهما بتغطية اعتداءات قوات الاحتلال بحق المتظاهرين الذين خرجوا احتجاجاً على مصادرة أراضي بلدة بيت أمر، شمالي محافظة الخليل، لصالح توسيع المستوطنات. وقد أسفر إطلاق قنابل الغاز باتجاه الصحفيينِ عن إصابتهما بحالة اختناق شديدة.

بتاريخ ٢٤ ديسمبر، أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي قنابل الغاز المسيل للدموع بشكل مباشر باتجاه الصحفيين العاملين على تغطية اعتداءات قوات الاحتلال بحق المتظاهرين ضد إقامة جدار الضم في بلدة بلعين، غربي مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية. وقد أسفر إطلاق قنابل الغاز إلى إصابة المصور الصحفي عودة ربحي أبو رحمة، ويعمل لصالح اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار، وأصيب بقنبلة غاز في الرجل اليمنى، ومصور صحفي إسرائيلي لم تعرف هويته، وأصيب بقنبلة غاز في القدم.

الاعتداء على الصحفيين بالضرب وغيره من وسائل العنف، و/أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية

تعرض الصحفيون خلال العام ٢٠١٠، لـ (٣٨) حالة ضرب وغيره من وسائل العنف، أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين، وكان من بين الاعتداءات **كما يلي:**

- **بتاريخ ٢٥ فبراير**، تعرض المصور الصحفي ناصر الشيوخي، من وكالة أنباء "اسوشيتد برس" الأمريكية للأنباء (A.P)، للضرب على منطقة الصدر والدفع بخشونة من قبل جنود الاحتلال إثر رفضه التوقف عن التصوير بناءاً على أوامرهم، مما أدى إلى فقدانه الوعي. وكان الصحفي الشيوخي يقوم بعمله المهني في تغطية مسيرة سلمية شارك فيها المواطنون الفلسطينيون والمتضامنون الدوليون بالقرب من حاجز "كرنتينا" العسكري في مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية.

- **بتاريخ ٥ مارس**، تعرض أربعة صحفيين للضرب والإهانة من قبل جنود الاحتلال الإسرائيلي خلال تواجدهم بالقرب من حرم المسجد الإبراهيمي الشريف، في مدينة الخليل، جنوبي الضفة الغربية، في محاولة من الجنود لمنع الصحفيين من تغطية المواجهات التي وقعت إثر اعتداء قوات الاحتلال على المتظاهرين الفلسطينيين. والصحفيون هم كل من: عبد الحفيظ الهشلمون، والذي يعمل لصالح وكالة الأنباء الأوروبية (E.P.A)؛ محمد حميدات، والذي يعمل لصالح تلفزيون فلسطين؛ أكرم النتشة، مراسل قناة القدس الفضائية؛ وعبد الغني النتشة، مصور شركة (Pal Media) للإنتاج الإعلامي

- **بتاريخ ٢ إبريل**، تعرض ثلاثة مصورين صحفيين فلسطينيين للاعتداء بالضرب المبرح من قبل جنود الاحتلال الإسرائيلي خلال تواجدهم في قرية المعصرة، جنوبي مدينة بيت لحم. والصحفيون هم كل من: عبد الحفيظ دياب الهشلمون، ويعمل مصوراً صحفياً لصالح وكالة الأنباء الأوروبية (E.P.A)، وأصيب بعدة رضوض في اليد اليمنى؛ عامر عابدين، ويعمل مصوراً صحفياً لصالح شركة (Pal Media) للإنتاج الإعلامي، وأصيب بعدة كدمات ورضوض في البطن؛ وموسى سعيد الشاعر، ويعمل مصوراً صحفياً لصالح وكالة (AT)، وأصيب بعدة كدمات في أنحاء الجسم وجرح نازف في جبهة الرأس.

- **بتاريخ ٢٠ يونيو**، تعرض ستة مصورين صحفيين فلسطينيين للضرب المبرح وباستخدام الهراوات من قبل جنود الاحتلال الإسرائيلي، لرفضهم الانصياع لأوامر الجنود بالامتناع عن التصوير وتغطية الأحداث التي وقعت غربي مدينة بيت جالا، بمحافظة بيت لحم، جنوبي الضفة الغربية.

- **بتاريخ ٧ أغسطس**، أصيب المصوران الصحفيان إياد نمر حمد، ويعمل لصالح وكالة أنباء "اسوشيتد برس" الأمريكية للأنباء (A.P)، وسامر إياد حمد، ويعمل لصالح شركة (Pal Media) للإنتاج الإعلامي، برضوض وكدمات في أنحاء متفرقة من الجسم جراء تعرضها للاعتداء بالضرب على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي في بلدة بيت أمر، شمالي مدينة الخليل، جنوبي الضفة الغربية.

- **بتاريخ ٢٥ سبتمبر**، أصيب المصور الصحفي ناصر الشيوخي، ويعمل لصالح وكالة أنباء "اسوشيتد برس" الأمريكية للأنباء (AP)، بكسور في القفص الصدري وكدمات في جميع أنحاء الجسم جراء تعرضه للاحتجاز بشكل مهين والضرب الشديد من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، خلال قيامه بعمله الصحفي في بلدة بيت أمر، شمالي مدينة الخليل، جنوبي الضفة الغربية.

- **بتاريخ ٥ نوفمبر**، أصيب المصور الصحفي بلال عبد السلام تميمي، ويعمل لصالح منظمة "بيتسيلم" لحقوق الإنسان، برضوض وكدمات جراء تعرضه للضرب من قبل جنود الاحتلال الإسرائيلي في قرية النبي صالح، شمال غربي مدينة رام الله. وكان المصور تميمي يعمل على تغطية قمع قوات الاحتلال للمسيرة السلمية التي نظمها عشرات المدنيين الفلسطينيين والمتضامنين الدوليين ضد مصادرة أراضي القرية لصالح مستوطنة (حلميش) المقامة على أراضي المواطنين في القرية.

اعتقال واحتجاز الصحفيين

وثق المركز خلال العام ٢٠١٠، (٤٩) حالة تعرض خلالها الصحفيون للاعتقال والاحتجاز، **وكان من بينها ما يلي:**

- **بتاريخ ٢٣ يناير**، احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حاجز (زعترة) العسكري، جنوبي مدينة نابلس، الصحفي مصعب الخطيب، مراسل قناة الجزيرة الفضائية، والمصور الصحفي أحمد الكيلاني، ويعمل لصالح شركة (Pal Media) للإنتاج الإعلامي، خلال قيامهما بإعداد تقرير صحفي بالقرب من مستوطنة (أرئيل).

- **بتاريخ ٧ فبراير**، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفية اريادنا خوبي مارتي، وهي أسبانية الجنسية، من مكان إقامتها في مدينة البيرة، وسط الضفة الغربية، واقتادتها إلى معتقل "عوفر" العسكرية، حيث جرى تسليمها لاحقاً لوحدة "عوز" العسكرية في جيش الاحتلال المسئولة عن ترحيل الأجانب، حيث جرى ترحيلها.

- **بتاريخ ٢٣ إبريل**، تعرض المصور الصحفي مهيب محمد البرغوثي، ويعمل لصالح صحيفة الحياة الجديدة اليومية، والمصور الصحفي الإسرائيلي أوري جوف للاعتقال، من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال قيامهما بتغطية اعتداءات قوات الاحتلال بحق المسيرة السلمية في قرية بلعين، غربي مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية.

- **بتاريخ ١٨ يونيو**، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المصور الصحفي حمودة سعيد عميرة، ويعمل لصالح اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان، خلال عمله في بلدة نعلين، غربي مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية.

- **بتاريخ ١٨ سبتمبر**، احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلي المصور الصحفي ناصر حسين الشيوخي، ويعمل لصالح وكالة أنباء "اسوشيتد برس" الأمريكية للأنباء (AP)، فور وصوله إلى بلدة بيت أمر، شمالي مدينة الخليل، جنوبي الضفة الغربية، لتغطية فعاليات المسيرة السلمية المناهضة لمصادرة أراضي المواطنين لصالح أعمال الاستيطان.

- **بتاريخ ٢ نوفمبر**، احتجز جنود قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفي محمد عيسى الأشقر، ويعمل مراسلاً لصالح وكالة (معاً) الإخبارية وتلفزيون السلام المحلي، داخل آلية عسكرية، أثناء قيامه بتغطية اجتياح تلك القوات لمدينة طولكرم، شمالي الضفة الغربية. وقد خضع الصحفي الأشقر خلاف فترة احتجازه التي استمرت مدة ساعتين للاستجواب من

قبل جنود الاحتلال حول طبيعة عمله الصحفي قبل إخلاء سبيله.

- **بتاريخ ٢٦ ديسمبر**، احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلي المصور الصحفي محمد عليان، ويعمل لصالح صحيفة القدس الفلسطينية، لدى قيامه بتغطية اعتداءات قوات الاحتلال ضد المتظاهرين الفلسطينيين والمتضامنين الدوليين الذين خرجوا في مسيرة سلمية بالقرب من حاجز قلنديا العسكري، شمالي مدينة القدس المحتلة، احتجاجاً على إقامة جدار الضم (الفاصل). وقد استمر احتجاز الصحفي عليان لمدة ساعتين حيث اقتاده جنود الاحتلال إلى داخل حاجز قلنديا قبل أن يخلوا سبيله.

منع الصحفيين من دخول مناطق معينة وتغطية أحداث

منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٠، (٤٣) من الصحفيين الفلسطينيين والعاملين لدى وكالات الأنباء المحلية والعالمية من ممارسة عملهم المهني و/أو تغطية أحداث معينة. **وكانت أبرز الحالات كما يلي:**

- **بتاريخ ١ يناير**، منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفي ناصر الشيوخي، مصور وكالة أنباء "اسوشيتد برس" الأمريكية للأنباء (AP)، من العمل والتصوير في منطقة البويرة، شمال شرقي مدينة الخليل، جنوبي الضفة الغربية، بادعاء أنها منطقة عسكرية مغلقة، وأجبرته على المغادرة.

- **بتاريخ ٢٤ إبريل**، منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي المصور الصحفي ناجح الهشلمون، ويعمل لصالح وكالة (ABA) للأنباء، من التصوير والعمل في بلدة بيت أمر، شمالي محافظة الخليل، جنوبي الضفة الغربية.

- **بتاريخ ٢٣ يوليو**، منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي اثنين من المصورين الصحافيين من القيام بعملهما في منطقة "البويرة" شرقي مدينة الخليل، جنوبي الضفة الغربية، واحتجزتهما لمدة ساعتين تقريباً داخل سيارة عسكرية. والمصوران الصحفيان هما: يسري محمود الجمل، ويعمل لصالح وكالة الأنباء العالمية "رويترز" (REUTERS)، وحازم جميل بدر، ويعمل لصالح وكالة "الفرنسية/ فرانس برس" للأنباء (AFP).

منع الصحفيين من السفر إلى الخارج

خلال العام ٢٠١٠ رفضت سلطات الاحتلال بتاريخ ١١ مايو، منح الصحفي عادل الزعنون، والذي يعمل لصالح الوكالة «الفرنسية/ فرانس برس» للأنباء (AFP)، تصريحاً للسفر عبر معبر بيت حانون (إيرز) شمال قطاع غزة، للوصول إلى المملكة الأردنية الهاشمية، في طريقه إلى العاصمة البريطانية لندن.

مداهمة منازل صحفيين

كانت أبرز حالات مداهمة منازل صحفيين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٠، **على النحو التالي:**

- **بتاريخ ٧ يناير**، داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزل الصحفي ضياء أحمد حوشيه، والذي يعمل مذيعاً في تلفزيون فلسطين، والواقع في بلدة قطنة، شمال غرب مدينة القدس المحتلة. وكانت قوات احتلال معززة بعدة آليات عسكرية قد اقتحمت بلدة قطنة، وتوجهت صوب منزل الصحفي حوشية، ترجل الجنود من آلياتهم العسكرية واقتحموا المنزل، شرع الجنود بتفتيش المنزل بشكل دقيق وعبثوا بمحتوياته قبل أن يغادروه.

- **بتاريخ ٢٠ ديسمبر**، اقتحمت قوة تابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي منزل الصحفي نواف إبراهيم العامر، والذي يعمل لصالح قناة القدس الفضائية، والواقع في بلدة كفر قليل، جنوب مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية. قام أفراد القوة بتفتيش منزل الصحفي العامر بشكل دقيق وعبثوا بمحتوياته قبل أن يغادروه.

هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٠ في تنفيذ عمليات عسكرية منهجية سعت من خلالها إلى هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية لسكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها تلك الخاصة بسكان مدينة القدس المحتلة. وقد شملت تلك العمليات هدم و/ أو تدمير المنشآت السكنية، كالمباني والمنازل السكنية، المنشآت الصناعية، المنشآت التجارية، المرافق الحيوية وتجريف الأراضي الزراعية، بما فيها من مصادر الثروة الزراعية كالأشجار ومصادر المياه فيها. وتفاقمت معاناة السكان المدنيين جراء استمرار تلك السياسة، وخاصة في قطاع غزة، والذي يعاني نقصاً خطيراً في احتياجات السكان المدنيين لبناء المنازل وإعادة إصلاح وإعمار البنية التحتية لكافة المدن والقرى وأحيائهما، فضلاً عن تلبية الاحتياجات الطبيعية للنمو السكاني فيه، بسبب حظر السلطات المحتلة توريد مواد البناء إليه والمتوقفة منذ أكثر من أربع سنوات. وكان قطاع غزة قد تعرض إلى أعمال تدمير واسعة النطاق، وغير مسبوقة منذ احتلاله في العام ١٩٦٧، خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة في أواخر العام ٢٠٠٨ وأوائل العام ٢٠٠٩. وقد شملت تلك الأعمال هدم وتدمير المساكن والمباني السكنية، المصانع والورش الصناعية، المنشآت التعليمية والصحية، تجريف وتدمير الأراضي الزراعية وصادر الثروة الزراعية، المرافق الحيوية، بما فيها البنية التحتية للكهرباء ومصادر المياه والصرف الصحي وشبكة الطرق الرئيسية والفرعية في كافة مدن وقرى القطاع[٧].

وما تزال السلطات الحربية المحتلة تقوض كافة الجهود المحلية والدولية لإعادة إعمار القطاع حيث تستمر في فرض حصارها الشامل عليه، وتمنع توريد كافة مواد البناء إليه، ورغم مرور نحو عامين على انتهاء العدوان الحربي على القطاع. وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عمليات هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية الخاصة بالسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، والتي شهدت تصعيداً متواصلاً في تلك الأعمال. ومثلت تلك السياسة امتداداً للسياسة الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد المدينة، وممارسة سياسة التطهير العرقي ضد السكان الفلسطينيين، بهدف إجبارهم على إخلاء منازلهم بالإكراه، وتحت ذرائع ومبررات مختلفة.

وتمثل تلك الاعتداءات انتهاكاً جسيماً لقواعد كل من القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتصل تلك الأعمال إلى حد اعتبارها جرائم حرب وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، والتي تعتبر أكثر الاتفاقيات التعاقدية التي تنطبق أحكامها على الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويقع على إسرائيل بالتالي، كونها طرفاً متعاقداً عليها، التزاماً باحترام كافة قواعدها، بما في ذلك حماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها، بما فيها سكان مدينة القدس المحتلة. وتشمل الالتزامات القانونية الواقعة على السلطات الإسرائيلية، باعتبارها السلطة المحتلة، تجاه حماية المدنيين وممتلكاتهم جملة من الواجبات، ومن بينها عدم تدمير الممتلكات الخاصة الثابتة أو المنقولة المتعلقة بأفراد أو جماعات أو بالدول أو السلطات العامة إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتى هذا التدمير (مادة٥٣). حظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم ...(مادة٤٩). وألا يعاقب الشخص عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً أو للعقوبات الجماعية أو تدابير الامتصاص من الأشخاص المحميين أو ممتلكاتهم (مادة ٢٨). كما تمثل عمليات هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية للسكان الفلسطينيين المدنيين انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، وغيرها من مواثيق حقوق الإنسان الدولية. ويسعى القانون الدولي لحقوق الإنسان إلى حماية الأفراد في جميع الأوقات، ويقع على الدول ضمان الحقوق الإنسانية للأفراد وحمايتها واحترامها. وتحتوي تلك المعايير الدولية على الالتزامات القانونية التي ينبغي على الدول الأطراف الوفاء بها واحترامها، والتي تفصلها المعاهدات التي صادقت عليها. وكونها أحد المتعاقدين على تلك الاتفاقيات الدولية سالفة الذكر، يترتب على دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي، وفقاً لذلك، التزامات قانونية بأن تتخذ كافة الإجراءات والتدابير، بما فيها الفورية أو التدريجية، التي تضمن احترام، حماية وتعزيز حقوق الإنسان لكافة السكان فيها. كما يترتب عليها نفس الالتزامات تجاه المناطق التي تخضع لنطاق ولايتها القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويقع على السلطات الإسرائيلية المحتلة التقيد بما ذهبت إليه اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، بانطباق الالتزامات القانونية الواردة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وغيره من المعاهدات الأخرى التي صادقت عليها. وقد قررت تلك اللجنة بأن هذه الالتزامات تنطبق فعلياً على الأشخاص المقيمين في الأراضي المحتلة. وذهبت إلى أن إسرائيل، كونها طرفاً متعاقداً، تقع تحت طائلة الالتزام القانوني باحترام كافة الحقوق الإنسانية لجميع الأشخاص الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة واحترامها وحمايتها.

[٧] لمزيد من المعلومات حول أعمال الهدم والتدمير واسع النطاق الذي نفذته القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة خلال عدوانها على قطاع غزة، أنظر: مدنيون مستهدفون: تقرير حول العدوان الشامل الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الفترة بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ – ١٨ يناير ٢٠٠٩، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩، متاح على الرابط الالكتروني للمركز: www.pchrgaza.org.

تدمير الممتلكات وهدم المنازل في قطاع غزة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام استهداف المنشآت والممتلكات المدنية في قطاع غزة دونما تمييز، وقامت بهدم وتدمير العشرات من المنازل والوحدات السكنية. كما نفذت تلك القوات أعمال هدم وتدمير للعديد من المنشآت والممتلكات المدنية في القطاع، وشمل ذلك المنشآت الرياضية، الصناعية، بما فيها المصانع والورش الصناعية، المنشآت الصحية، مرافق الخدمات والمنشآت التجارية. وقد جرت معظم أعمال التدمير والهدم خلال قيام القوات الحربية المحتلة بعمليات عسكرية اجتاحت خلالها أحياء مختلفة من المناطق الحدودية الشرقية لقطاع غزة، ومكثت فيها عدة ساعات، واستخدمت فيها الآليات العسكرية، بما فيها الدبابات الحربية والجرافات العسكرية، ووسط إطلاق قذائفها الصاروخية الموجهة وقذائفها المدفعية، فضلاً عن إطلاق نيران أسلحتها الرشاشة والعشوائية. وقد شملت تلك الأعمال أيضاً تجريف وتدمير عشرات الدونمات من الأراضي الزراعية، بما في ذلك الأشجار ومصادر الثروة الزراعية، كالدفيئات الزراعية ومخازن المعدات والأدوات الزراعية.

ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد دمرت القوات الحربية المحتلة ٤٨ منزلاً، تحتوي ٨٨ وحدة سكنية، في قطاع غزة خلال العام، تقطنها ٧٩ عائلة وتضم ٤٣٥ شخصاً، من بينهم ٢٦٨ طفلاً. وقد دمر من بينها ١٣ منزلاً، تحتوي ١٤ وحدة سكنية بشكل كلي، ويقطنها ٦٠ شخصاً، من بينهم ٣٣ طفلاً. كما دمرت القوات المحتلة ٣٥ منزلاً بشكل جزئي، وتحتوي ٧٤ وحدة سكنية، تقطنها ٧٠ عائلة قوامها ٣٧٥ شخصاً، من بينهم ٢٣٥ طفلاً. وقد اضطر سكان تلك المنازل إلى إخلائها حفاظاً على حياتهم وأمنهم وسلامتهم. وقد تعرض عدد من المنازل المدمرة إلى قصف الطائرات الحربية الإسرائيلية خلال تواجد سكانها فيها دون أن يتم إنذارهم أو تحذيرهم. وتعددت أنماط التدمير المختلفة التي استخدمتها القوات الحربية الإسرائيلية خلال العام، حيث لجأت إلى استخدام العديد من الوسائل أبرزها: ١) عمليات قصف جوي استهدفت مناطق أو منشآت مجاورة للمنازل السكنية للمواطنين؛ ٢) تدمير المنازل السكنية للمواطنين خلال أعمال التوغل والاجتياح لمناطق مختلفة من القطاع؛ و٣) قصف منازل بدعوى أن أصحابها مطلوبون لسلطات الاحتلال ودون تحذير سكانها.

كما طالت أعمال القصف والتدمير المنشآت الأهلية، بما في ذلك المباني والمنشآت الصناعية، الطبية، الزراعية، الرياضية والمرافق الخدماتية والتجارية. وقد وثق المركز خلال العام قيام القوات الحربية الإسرائيلية بتدمير ٣٥ منشأة، من بينها ٦ منشآت دمرت تدميراً كاملاً، و٢٩ منشأة دمرت تدميراً جزئياً. وتوزعت المنشآت المدمرة على القطاعات التالية: ٦ منشآت صناعية، ٢ منشأة صحية، ٤ منشآت زراعية، منشأة رياضية، منشأة خدمية و ١٩ منشأة تجارية.

وتعرضت الأراضي الزراعية، والتي تنتج العديد من المحاصيل الزراعية كالخضار والفواكه، إلى عمليات تجريف واسعة، اشتملت على العديد من الدفيئات الزراعية المنتجة، وتدمير غرف ومخازن الأدوات والمعدات الزراعية. فقد استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في تنفيذ عمليات التجريف للأراضي الزراعية في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٠، وتركزت تلك العمليات في محافظتي خان يونس والوسطى، قامت خلالها الجرافات العسكرية الإسرائيلية بتجريف ٨٧ دونماً من الأراضي الزراعية، اشتملت على العديد من الدفيئات الزراعية المنتجة، فيما دمرت غرف ومخازن الأدوات والمعدات الزراعية، شبكات الري الزراعية، موتورات المياه وبعض الآبار التي تروي تلك الأراضي. وطالت عمليات التجريف ٦٤ دونماً زراعياً في محافظة خان يونس، و٢٣ دونماً زراعياً في محافظة الوسطى، من بينها ٢٣ دونماً مزروعة بأشجار الزيتون، ٤٩ دونماً مزروعة بالخضار، و١٥ دونماً مزروعة بالقمح.

صورة لمصنع الأجبان التابع لمدينة أصداء الإعلامية الذي قصف فجر الثلاثاء ٢١-١٢-٢٠١٠

سيدة فلسطينية تقف أمام الخيمة المنصوبة بدلا من منزلها الذي هدم خلال العدوان على غزة

تدمير الممتلكات وهدم المنازل في الضفة الغربية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياسة هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى في المناطق المصنفة بـ (C) وفق اتفاقية أوسلو الموقع بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بهدف تفريغها من سكانها الفلسطينيين لصالح مشاريع التوسع الاستيطاني. وخلال هذا العام، صعدت سلطات الاحتلال والمستوطنون، وتحت رعاية الحكومة الإسرائيلية ودعم وحماية قواتها، من أنشطتها الاستيطانية واعتداءاتها على أراضي وممتلكات المواطنين، والتي تندرج في إطار تنفيذ خطط للتوسيع الاستيطاني. وإن طالت تلك السياسة المنازل السكنية في العديد من مناطق الضفة الغربية، إلا أن تركيز هذه السياسة جرى خلال هذا العام في مدينة القدس الشرقية.[٨] وفي حين جرت أعمال الهدم في قطاع غزة على خلفية انتقامية، جرت أعمال الهدم في الضفة الغربية بذريعة البناء بدون ترخيص.

تتبع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية والمناطق المحاذية للمستوطنات والطرق الالتفافية، إجراءات طويلة ومعقدة في منح تراخيص البناء للسكان المدنيين الفلسطينيين. وفي الوقت الذي تعمل فيه تلك السلطات على تسهيل أعمال البناء الاستيطاني في تلك المناطق بادعاء الحاجة الضرورية للتناسب مع التزايد السكاني للمستوطنين، وتسمح للمستوطنين بالبناء العشوائي في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإنها تُضَيِّقُ الخناق على الفلسطينيين، وتضع العراقيل أمام إجراءات الحصول على التراخيص. وأمام هذه السياسة، وتحت ضغط الحاجة للسكن، فإن مئات المواطنين الفلسطينيين يضطرون لبناء منازل سكنية لهم رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج. إن السلطات المحتلة تتبع سياسة تتصف بالتمييز العنصري في منح تراخيص البناء، حيث تسهل من إجراءات منحها للمواطنين اليهود، وحجبها عن المواطنين الفلسطينيين. كما أنها تتبع السياسة نفسها في محاسبة المخالفين لقوانينها.

وخلال هذا العام هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي (١٩٤) منزلاً سكنياً في الضفة الغربية، منها (٦٣) منزلاً في مدينة القدس الشرقية وضواحيها، أجبر (١٥) من أصحابها على هدم منازلهم بأنفسهم، و(١٣١) منزلاً في باقي مناطق الضفة. فيما أصدرت قوات الاحتلال خلال العام (١٣٩٣) إخطاراً بالهدم في محافظة القدس ومناطق (C). وتستخدم سلطات الاحتلال في مدينة القدس الشرقية سياسة إجبار المواطنين الفلسطينيين على هدم منازلهم بأيدهم، وعادة ما يُضطَرُ بعضُهم لفعل ذلك لكي لا يدفعوا غرامات مالية باهظة تتضمن غرامات مخالفات البناء بدون ترخيص وأجرة آلات الهدم الإسرائيلية التي تنفذ قرارات الهدم.

هدم منازل في الضفة الغربية

[٨] لا يمكن النظر لجرائم هدم الممتلكات والمنازل في الضفة الغربية بمعزل عن سياسة التوسع الاستيطاني واعتداءات المستوطنين وجدار الضم، وهو ما سيتم استعراضه أدناه في بندين مستقلين.

استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين

واصلت الحكومة الإسرائيلية وقوات احتلالها الحربي والمستوطنون القاطنون في الأرض الفلسطينية المحتلة خلافاً للقانون الدولي اقتراف المزيد من جرائم التوسع الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية. كما واصل المستوطنون المسلحون والمحميُّون من قوات الاحتلال اقتراف المزيد من جرائمهم واعتداءاتهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وقد شهد هذا العام تصعيداً جديداً في جرائم المستوطنين، وبخاصة أن تلك الجرائم تلقى تشجيعاً من الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو.

مشاريع التوسع الاستيطاني

واصلت الحكومة الإسرائيلية العمل في تكثيف كافة النشاطات الاستيطانية في أراضي الضفة الغربية المحتلة، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية خلال العام ٢٠١٠. ورغم إعلان تلك الحكومة عن وقف جزئي للنشاطات الاستيطانية انتهى بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠١٠، ورغم تزايد انتقادات المجتمع الدولي لاستمرار النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية، إلا أن الحكومة الإسرائيلية استمرت في زيادة تلك النشاطات تحت ذريعة تلبية احتياجات (النمو الطبيعي) للمستوطنين. وقد شهد الربع الأخير من هذا العام نشاطاً استيطانياً محموماً، سواء من قبل الحكومة الإسرائيلية، أو من قبل المستوطنين أنفسهم. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يؤكد أن الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية، وقطاع غزة هي أرض محتلة وفق القانون الإنساني الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، وعليه فإنه يطالب المجتمع الدولي بالتحرك الفوري والعاجل من أجل إجبار حكومة إسرائيل على وقف جميع نشاطاتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية المحتلة، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية، والتي تشكل جريمة حرب وفق قواعد القانون الإنساني الدولي، من تلك الأرض.

ترافق ذلك مع تكثيف قوات الاحتلال الإسرائيلي من أعمال استهدافها للبناء الفلسطيني في مناطق (C) حسب تصنيفات اتفاق أوسلو الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل عام ١٩٩٣، بذريعة البناء دون الحصول على تراخيص من دائرة التنظيم والبناء التابعة للإدارة (المدنية) الإسرائيلية في مستوطنة بيت إيل. يشار إلى أن تلك السلطات تضع قيوداً صارمة للبناء الفلسطيني تلك المناطق، كما أنها تضع سلسلة طويلة من الإجراءات المعقدة كمتطلبات للحصول على التراخيص اللازمة للبناء. المركز يؤكد أن حاجة النمو الطبيعي للعائلات الفلسطينية تضطرها للبناء استجابة لتلك الحاجة، وأمام تعقيدات إصدار تراخيص بناء من قبل دائرة التنظيم والبناء الإسرائيلية، فإن المواطنين الفلسطينيين يضطرون للبناء فوق ممتلكاتهم الخاصة لتلبية حاجاتهم في السكن. ورغم تأكيد المركز القاطع على عدم شرعية البناء الاستيطاني في الأرض المحتلة، واعتبار الاستيطان برمته جريمة حرب، إلا أن سلطات الاحتلال تكرس نظام تمييز عنصرياً في تعاملها مع البناء غير المرخص في القرى الفلسطينية ومثيله في المستوطنات.

مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي العمل بسياسة مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين لخدمة أغراضها الاستيطانية. وتعتبر مصادرة الممتلكات المدنية وإحداث تغيير من قبل قوات الاحتلال في طبيعة الأرض المحتلة عملاً منافياً لأحكام القانون الإنساني الدولي الذي يشترط إحداث هذا التغيير بالضرورة الحربية. وهذا شرط لا يتوفر في المخططات والأهداف المعلنة لدولة الاحتلال الإسرائيلي.

وخلال هذا العام، قامت قوات الاحتلال بالإعلان عن مصادرة، و/أو تجريف حوالي (١٣١٤٩) دونماً من الأراضي في مختلف محافظات الضفة الغربية، ويشمل ذلك عدد الدونمات التي ضمها المستوطنون لمستوطناتهم دون قيام تلك القوات بأي إجراء لمنع ذلك. ولا تشمل تلك الإحصائيات المناطق المغلقة، وبخاصة منطقة الأغوار على امتداد المناطق الشرقية للضفة الغربية التي تمنع قوات الاحتلال دخول الفلسطينيين من خارج سكان تلك المنطقة من الدخول إليها.

وبالترافق مع الأعمال الاستيطانية، جرى الاعتداء على (١٠٣٦٤) شجرة زيتون في أراضي الضفة الغربية المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين على حد سواء. تمثلت تلك الاعتداءات في اقتلاع آلاف أشجار الزيتون لصالح توسيع المستوطنات اليهودية، وإقدام المستوطنين على حرق وتقطيع آلاف الأشجار الأخرى.[٩]

المزيد من إجراءات تهويد مدينة القدس الشرقية

واصلت حكومة إسرائيل وسلطات احتلالها الحربي أعمال الاستيطان في مدينة القدس الشرقية وضواحيها بهدف إكمال خطط تهويد المدينة المحتلة نهائياً. وفضلاً عن تعزيز إجراءات عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، واستكمال بناء جدار الضم (الفاصل) حولها، ومواصلة البناء في المستوطنات القائمة في قلبها والمحيطة بها، استمرت تلك القوات في التضييق على مجمل مناحي حياة السكان الفلسطينيين في المدينة. فيما واصلت البلدية سياسة تجريف منازلهم السكنية بادعاء عدم الحصول على تراخيص خاصة بذلك. وشهد عام ٢٠١٠ زيادة ملحوظة في أعداد المنازل التي جرى تجريفها، وكذلك في إخطارات الهدم التي أصدرتها بلدية الاحتلال مُستَهدفةً فيها منازل المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم المدنية الأخرى في المدينة وضواحيها. وتُمعِنُ سلطات الاحتلال في تطبيق سياسة هدم المنازل في مدينة القدس المحتلة من خلال إجبار أصحابها على هدمها بأيديهم، وخلاف ذلك فإن بلدية الاحتلال في المدينة تجبرهم على دفع تكاليف عملية الهدم.

وخلال هذا العام، استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومن خلال البلدية، في اقتراف المزيد من جرائم تجريف المنازل السكنية الفلسطينية في مختلف أنحاء المدينة وضواحيها بادعاء بنائها دون الحصول على التراخيص اللازمة. وفي هذا الصدد لا تزال سلطات البلدية تضع سلسلة من الإجراءات الطويلة والمعقدة التي تسبق إصدار تراخيص بناء للمواطنين الفلسطينيين، مما يضطرهم، وتحت ضغط الحاجة لتلبية ضرورات الزيادة السكانية الطبيعية، وخشيتهم من السكن خارج حدود المدينة لئلا تُسْحَبَ هوياتهم المقدسية منهم، يضطرون للجوء إلى بناء منازل لهم دون الحصول على التراخيص اللازمة، أو إضافة غرف إلى منازلهم القائمة، رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج المؤلمة.

وفي المقابل، أقرت سلطات الاحتلال بأذرعها المختلفة، بلدية القدس، وزارة الإسكان، وزارة الداخلية، والجمعيات الاستيطانية بناء آلاف الوحدات السكنية الاستيطانية داخل المدينة المحتلة وحولها خلال هذا العام. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وإذْ يؤكد على عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة وضواحيها كونها جزءً لا يتجزأ من الأرض المحتلة، يشير إلى أن بلدية الاحتلال تُميِّز ضد الفلسطينيين بكل ما يتصل بتراخيص البناء والخدمات.

وخلال هذا العام، أقرت الحكومة الإسرائيلية قانونا يعتبر القدس منطقة ذات أولوية ووضعها ضمن «مناطق التطوير في مجالات الإسكان والتوظيف والتعليم». وفي هذا السياق، أقرت لجنة وزارية إسرائيلية بناء عشرة آلاف وحدة استيطانية وغرفة فندقية في المستوطنات المقامة في مدينة القدس المحتلة. وباشرت سلطات الاحتلال في بناء ١٢٠٠ وحدة استيطانية.

وفي سياق متصل، صادقت «لجنة التنظيم والبناء المحلية التابعة لبلدية الاحتلال على المخطط الهيكلي الشامل الجديد لباحة حائط البراق، والذي تضمن توسيع مركز (دفيدسون) ليستوعب نحو ٤٠٠ ألف زائر في كل عام، وحفر أنفاق تحت ساحة البراق، وبناء مراكز دينية يهودية ومراكز للشرطة تحت الأرض، وتغيير مداخل ساحة البراق وحفر أنفاق جديدة تصل بين حائط البراق وبلدة سلوان، وبناء مواقف عامة للحافلات والسيارات فوق الأرض.

وبالترافق مع تلك السياسات والإجراءات المنافية للقانون الدولي، استمرت وزارة داخلية الاحتلال في تنفيذ سياسات سحب بطاقات هوية سكان المدينة الفلسطينيين، وطردهم من المدينة إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية. وفي تطور خطير، أقدمت سلطات الاحتلال بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٨، على إبعاد النائب محمد أبو طير، ٥٤ عاماً، من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس، عن مدينة القدس، مسقط رأسه، ونقله إلى مدينة رام الله. وكانت تلك السلطات قد استدعت النائب أبو طير، وعضوين آخرين في المجلس التشريعي الفلسطيني عن قائمة التغيير والإصلاح، وهما: احمد عطون، ٤٢ عاماً، ومحمد طوطح، ٤١ عاماً، بالإضافة إلى وزير شؤون القدس الأسبق، خالد أبو عرفة،

[٩] وفقاً للمعلومات التي حصل عليها المركز من مؤسسة أريج.

٤٩ عاماً، في شهر يونيو إلى مركز توقيف (المسكوبية) في مدينة القدس المحتلة، وأبلغتهم بقرارها سحب هوياتهم المقدسية، وأعطتهم بدلا منها تصاريح إقامة مؤقتة في المدينة تنتهي بتاريخ ٢٠١٠/٧/٣. وفي حين لجأ النائبان عطون وطوطح، والوزير أبو عرفة إلى مقر جمعية الصليب الأحمر الدولي في حي الشيخ جراح، واعتصموا داخل خيمة أقيمت في ساحته، ولا يزالوا معتصمين حتى نهاية العام الذي يغطيه هذا التقرير، رفضاً للقرار، تمكنت قوات الاحتلال من اعتقال النائب أبو طير، وحبسه حتى يوم صدور قرار إبعاده، وتنفيذه. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يعتبر أن قرار الإبعاد يرتقي إلى مستوى التهجير القسري، ويُذكِّر بأن إبعاد أشخاص محميين هي إجراءات محظورة بموجب المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. كما يرى المركز في ذلك استمراراً لاستهداف الأعضاء المنتخبين في المجلس التشريعي الفلسطيني منذ انتخابات يناير ٢٠٠٦.

وواصلت سلطات الاحتلال سياسة التضييق على نشاط المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في المدينة بادعاء تبعيتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، و/أو للسلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من وضوح هوية تلك المؤسسات. وشملت الإجراءات الإسرائيلية مداهمة تلك المؤسسات، منع عقد اجتماعات لهيئاتها العامة والإدارية، منع إقامة أية احتفال أو اجتماعات داخل تلك المؤسسات، حتى وإن كان النشاط المنوي إقامته نشاطاً اجتماعياً بادعاء أنه نشاط يخص المنظمة أو السلطة.

كما واستمرت قوات الاحتلال في انتهاك الحقوق الدينية للفلسطينيين من خلال استمرارها في إغلاق مدينة القدس الشرقية أمام المؤمنين من المسلمين والمسيحيين وعدم تمكينهم من الدخول السلس للمدينة لأداء شعائرهم الدينية في مساجدها وكنائسها. ترافق ذلك مع استمرار أعمال الحفريات في محيط المسجد الأقصى بشكل أضحت تلك الأعمال تهدد سلامة بنيانه، وتعرضه لخطر الانهيار.

يُشار إلى أن إجراءات قوات الاحتلال لتهويد مدينة القدس العربية بدأت بالإعلان عن ضمها للأراضي الإسرائيلية، ومصادرة ممتلكات المدنيين الفلسطينيين، وإقامة المستوطنات عليها، وتوطين اليهود فيها، وإقامة جدار الضم (الفاصل) حولها، وحرمان سكانها الأصليين من بناء المنازل، وهدم منازلهم القائمة، وإصدار قرارات عنصرية تهدف إلى تفريغ المدينة من سكانها الفلسطينيين، وفرض عزلة عليها من خلال الحصار. ويرى المركز أن سياسة تهجير السكان الفلسطينيين من مدينة القدس تعتبر إحدى الوسائل المعتمدة لدى دولة الاحتلال الإسرائيلي من أجل خلق واقع جديد يكون فيه اليهود النسبة الغالبة في المدينة. لقد عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على أن لا يتجاوز عدد السكان الفلسطينيين في القدس ٢٢٪ من المجموع العام للسكان، وذلك لإحداث خلخلة في الميزان الديمغرافي في المدينة. ولجأت تلك الحكومات إلى استخدام الكثير من الأساليب لتنفيذ هذه السياسة، والتي كان آخرها بناء جدار الضم وعزل عشرات الآلاف من السكان الفلسطينيين خارج المدينة، وسحب الهويات من السكان العرب فيها، وضم الكتل الاستيطانية إلى حدود بلدية القدس.

جرائم المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم

شهد العام ٢٠١٠ المزيد من الجرائم والاعتداءات التي يقترفها المستوطنون المسلحون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية. وأسفرت مجمل تلك الجرائم والاعتداءات عن مقتل طفل فلسطيني من بلدة سلواد، شمال شرقي مدينة رام الله. وبمقتله يرتفع عدد القتلى من المدنيين الفلسطينيين على أيدي المستوطنين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى إلى ثمانية وأربعين فلسطينياً.

وعادة ما تتم تلك الاعتداءات تحت سمع وبصر قوات الاحتلال، وبخاصة في مدينة الخليل حيث تقوم تلك القوات بتوفير الحماية للمستوطنين على مدار الساعة. ولا تتدخل تلك القوات لوقف هذه الاعتداءات، كما لا تقوم بتوقيف الجناة من المستوطنين لتقديمهم للمحاكمة. وفي العموم تتجاهل سلطات الاحتلال الشكاوى التي يتقدم بها الضحايا الفلسطينيون ضد الجناة من المستوطنين ولا تقوم بأي تحقيق قضائي جدي فيها. ويشكل هذا السلوك عامل تشجيع للمستوطنين للاستمرار في اقتراف جرائمهم واعتداءاتهم، كما ويشكل عامل إحباط لدى الضحايا الفلسطينيين.

فخلال هذا العام قُتِلَ طفلٌ فلسطيني من بلدة المزرعة الشرقية، شمال شرقي مدينة رام الله بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٣، ، إثر إطلاق النار تجاهه من قبل أحد المستوطنين. كان الطفل قد توجه مع ثلاثة آخرين من أقرانه إلى منطقة «البياضة»، في الجهة الغربية من البلدة، التي تبعد عن شارع رام الله – نابلس حوالي خمسين متراً من الجهة الشرقية، ورشقوا الحجارة تجاه سيارة أحد المستوطنين. ترجل المستوطن من

سيارته، وأطلق النار تجاههم، ما أدى إلى إصابة أحدهم بعيار ناري في الظهر، واستقر في الرأس. وبعد حوالي ثلاث ساعات عُثِرَ عليه جثة هامدة.

وفي سياق متصل، أجهِضت امرأة فلسطينية بتاريخ ٢٠١٠/٥/٢٨، عندما اعتدى عدد من المستوطنين القاطنين في البؤرة الاستيطانية "بيت يونتان"؛ في الحارة الوسطى في بلدة سلوان، جنوبي البلدة القديمة من مدينة القدس المحتلة، على عدد من نساء الحي الفلسطينيات.

وخلال هذا العام رصد باحثو المركز (٢٩١) اعتداء اقترفها المستوطنون، وتركزت تلك الاعتداءات- كما في الأعوام الماضية - بشكل أساسي في محافظات الخليل والقدس ونابلس، وكانت تلك الاعتداءات حسب التوزيع الجغرافي كالأتي: محافظة القدس (٧٢) اعتداء؛ محافظة الخليل (٦٤)؛ محافظة نابلس (٦٧)، محافظة رام الله والبيرة (٢٥)، محافظة قلقيلية (٢٨)؛ ومحافظة سلفيت (٢٠)؛ محافظة بيت لحم (٧) محافظة جنين (١)، محافظة طولكرم (٤) وفي محافظة أريحا (٣) اعتداءات. وبالنسبة لأشكال الاعتداءات فقد توزعت على النحو التالي: إطلاق النار (٥) اعتداءات؛ أعمال التنكيل (٤٦)؛ الاعتداء على المنازل السكنية (٢٤)؛ الاعتداء على المزارعين ورعاة الأغنام وممتلكاتهم (٧٨)؛ الاعتداء على الأماكن الدينية (٢٧)؛ الدهس العمد (٢)؛ واعتداءات أخرى كأعمال العربدة وقطع الطرق ورشق الحجارة تجاه السيارات المدنية الفلسطينية (١٠٩) اعتداءات.

مزارع فلسطيني يتفقد خرافه التي أحرقتها النيران التي أشعلها مستوطنون في أحراش قرية عقربا شمال الضفة الغربية

جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية

في شهر حزيران (يونيو) عام ٢٠٠٢، قررت الحكومة الإسرائيلية برئاسة أريئيل شارون آنذاك، إقامة جدار فاصل بين إسرائيل وأراضي الضفة الغربية، بهدف منع دخول الفلسطينيين إلى أراضيها إلا عبر نظام أمني تقيمه إسرائيل. ادعت تلك الحكومة في البداية أن الجدار أمني ولا يحمل مضامين سياسية. ومع مرور الوقت، وبعد فرض وقائع جديدة على الأرض، أعلن العديد من القادة السياسيين الإسرائيليين أن الجدار سيكون بمثابة خط فاصل بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية.

خلال السنوات الماضية أنجزت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أجزاء كبيرة من الجدار. يمر الجدار في معظم أراضي الضفة الغربية وليس على طول الخط

الأخضر. وتشير الدلائل الواقعية إلى أن إسرائيل، التي تتشبث بادعاءات أمنية من أجل خلق حقائق أحادية الجانب على أرض الواقع، جعلت من الجدار حدوداً للتفاوض عليها مع الفلسطينيين الذين يسعون لإقامة دولتهم في حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. لقد خلق الجدار وقائع جديدة يصعب الحديث معها عن إقامة دولة فلسطينية تتمتع بتواصل جغرافي في الضفة الغربية، وقابلة للحياة.

بناء على طلب تقدمت به الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣ لدى محكمة العدل الدولية في لاهاي، لإصدار رأي استشاري في قانونية جدار الضم، قضت تلك المحكمة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩، بأن إقامة الجدار غير قانوني. وجاء في الاستنتاجات الخاصة بالرأي الاستشاري أنه يتوجب على إسرائيل التوقف عن إقامة الجدار، وتفكيك الأجزاء التي تمت إقامتها في الضفة الغربية، وإلغاء الأوامر التي تم إصدارها بخصوص إقامته وتعويض الفلسطينيين الذين تضرروا جراء ذلك. كذلك ناشدت محكمة العدل الدولية المجتمع الدولي بالامتناع عن المساعدة في استمرار الوضع غير القانوني الذي نشأ في أعقاب إقامة جدار الضم (الفاصل)، واتخاذ الوسائل القانونية من أجل إيقاف الخروقات الإسرائيلية وضمان تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة. إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وجهازها القضائي استمر في ضرب رأي محكمة العدل الدولية بعرض الحائط، واستمرت حكومة إسرائيل بالتصرف كدولة فوق القانون.

ورغم الرأي الاستشاري المذكور، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالعمل على استكمال بناء جدار الضم. وخلال هذا العام تركزت أعمال البناء حول مدينة بيت لحم بعد استكمال بناء الجدار حول مدينة القدس الشرقية المحتلة. كما واصلت قوات الاحتلال استكمال الأجزاء المتبقية من الجدار في الأجزاء الجنوبية من أراضي الضفة الغربية. إن المبدأ السائد في تحديد مسار الجدار في منطقة القدس هو الوصول إلى التماس ما بين الجدار الفاصل وبين الخط الحدودي للبلدية. وقد تم تعريف منطقة نفوذ القدس مرة أخرى في العام ١٩٦٧، بعد أن ضُمَّت إلى القدس مناطق إضافية من الضفة الغربية (حوالي ٧٠,٠٠٠ دونم) والتي تم ضمها إلى إسرائيل. ويعيش اليوم في هذه المناطق – التي تم ضمها– حوالي ٢٢٠,٠٠٠ فلسطيني. لقد تم الحفاظ على مبدأ التماس مع الحدود البلدية، بصورة عامة، على امتداد المسار كله، باستثناء حالتين شاذتين وبارزتين: قرية كفر عقب ومخيم شعفاط للاجئين، وهما منطقتان تتم فصلهما عن باقي أجزاء المدينة، على الرغم من وجودهما داخل منطقة نفوذ بلدية القدس.

وخلال هذا العام، استمر النظام القضائي في إسرائيل بالقيام بدوره التقليدي في خدمة سياسات الاحتلال في هذا المضمار. وردت المحكمة العليا الإسرائيلية العديد من الالتماسات التي قدمت إليها من قبل الفلسطينيين بغرض إخراج الجدار من أراضيهم الزراعية. وفي حالات نادرة أقرت المحكمة تعديلات طفيفة على مسار الجدار في بعض المناطق، إلا أن تلك التعديلات ظلت حبراً على ورق.

القيود على الحركة على طريق الجدار

يعاني السكان المدنيون الفلسطينيون الذين وجدوا أنفسهم بمحاذاة جدار الضم من القيود التي فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على حركتهم الاعتيادية. وخلال هذا العام أضيفت قيود جديدة على الحركة والتنقل، فضلاً عن تلك القيود واسعة النطاق المفروضة عليهم منذ اندلاع انتفاضة الأقصى.

وخلال هذا العام، قلصت قوات الاحتلال الإسرائيلي ساعات فتح البوابات الزراعية المقامة في هيكل الجدار، ما تسبب في إعاقة دخول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم المعزولة خلف جدار الضم. تهدف قوات الاحتلال من تلك الإجراءات التعسفية إلى تقليص ساعات عمل المزارعين الفلسطينيين في أراضيهم، وبالتالي تدمير أحد أهم مصادر الدخل لديهم، كما سيتسبب في تدمير مزروعاتهم.

لقد خلق الجدار صعوبات أمام آلاف المزارعين الفلسطينيين في الوصول إلى أراضيهم الزراعية، وفي تسويق منتجاتهم، وبخاصة أن المناطق التي أقيم الجدار فيها تعتبر من أكثر المناطق الزراعية خصوبة في الضفة الغربية، وتعتبر الزراعة من أهم مصادر الرزق الأساسية في القرى والبلدات الواقعة فيها. إن الحقائق الجديدة التي فرضها بناء الجدار على أرض الواقع أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي في الأرض المحتلة بشكل بارز، وبالتالي أدى إلى رفع معدلات الفقر في أوساط عدد كبير من العائلات الفلسطينية.

ولا تتوقف آثار القيود على الحركة على القطاع الزراعي فقط، بل إنها تشمل كافة أوجه الأنشطة الحياتية للسكان. تكبل القيود على حرية الحركة والتنقل حرية

وصول السكان إلى المستشفيات الموجودة في المدن المجاورة. كما ويتضرر جهاز التعليم وذلك لأن الكثير من المدارس، وبخاصة في القرى، تعتمد على المعلمين الذين يأتون من خارجها، فضلاً عن المساس بالعلاقات الأسرية والاجتماعية، حيث يحتاج السكان، وعلى طرفي الجدار على حد سواء، للحصول على تصاريح خاصة للتنقل، كما أن البوابات المقامة في هيكل الجدار تُفْتَحُ وتُغْلَقُ ضمن نظام أمني صارم، وفي ساعات محددة. وعادة ما يفاجئ السكان بإغلاق هذه البوابات دون إبداء الأسباب.

غياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي وجهود ملاحقة مجرمي الحرب

يعتبر النظام القضائي الإسرائيلي متحيزاً ضد الفلسطينيين ولا يتمتع بالنزاهة، بما في ذلك آليات التحقيق التي يتبعها جيش الاحتلال في كافة القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين الفلسطينيين. وعلى الرغم من أن إسرائيل قامت بالعديد من التحقيقات الداخلية في عدد من الأحداث التي جرت خلال عملية الرصاص المصبوب، إلا أن عدد التحقيقات التي فتحت تشكل النزر القليل من مجموع الشكاوى المقدمة بشأن تلك الأحداث، كما أن نتائج تلك التحقيقات تشير إلى أن إسرائيل أثبتت، وعلى الدوام، عدم استعدادها لإجراء تحقيقات ومحاكمات نزيهة. ولم يسبق ولو حتى مرة واحدة في تاريخ الاحتلال أن تم التحقيق مع مسئولين إسرائيليين كبار أو محاكمتهم وفقاً لمعايير القانون الدولي. وقد تميزت كافة الإجراءات والتحقيقات التي قامت وتقوم بها إسرائيل بغياب الاستعداد لإجراء تحقيقات ومحاكمات حقيقية وجدية. هذا الأمر ما أكده تقرير لجنة الخبراء المستقلين التابعة للأمم المتحدة القاضي إلى «عدم وجود مؤشرات على أن إسرائيل قد فتحت تحقيقاً في الأفعال التي قام بها أولئك الذين صمموا «عملية الرصاص المصبوب» وخططوا لها، وأمروا بتنفيذها، وأشرفوا عليها.

وبحسب توثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد فشلت إسرائيل بشكل منظم في ضمان المساءلة القانونية حول كافة القضايا المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بعدوانها على قطاع غزة. فبعد مرور عامين على انتهاء عملية الرصاص المصبوب، تميزت السلطات الإسرائيلية برغبتها في حماية المسئولين عن ارتكاب جرائم وعدم تقديمهم للعدالة. وكان فقط ثلاثة جنود إسرائيليين هم من أدينوا بارتكاب جرائم خلال العدوان في ديسمبر ٢٠٠٨، فيما صدر حكم بحق جندي واحد يقضي بسجنه سبعة شهور بتهمة سرقة واستعمال بطاقة ائتمان. كما أدين جنديان آخران بتهمة استخدام طفل يبلغ من العمر تسع سنوات كدرع بشري خلال العدوان، حيث تم وقفهما عن العمل مدة ثلاثة شهور. هذه النتائج التي توصل لها القضاء الإسرائيلي تشير بصورة جلية إلى مدى استهانة هذا القضاء بحقوق الأبرياء وتغييبه نظام العدالة في إنصاف الضحايا.

علاوة على ما سبق، لا تفي هذه التحقيقات بالمعايير الدولية، فإسرائيل ملزمة بموجب القانون الدولي بالتحقيق في الجرائم وتقديم المسئولين عن تلك الجرائم إلى العدالة ومعاقبتهم، وتوفير إنصاف فعال للضحايا، وتوفير تعويضات معقولة ومناسبة، والكشف عن الحقيقة. إلا أن التحقيقات الإسرائيلية لا تفي بهذه الشروط الخمسة، كما أنها لا تفي بالمعايير الدولية فيما يتصل باستقلال القضاء، استناداً إلى مبدأ الفصل بين السلطات، والحاجة إلى إجراء تحقيقات ومحاكمات في الوقت المناسب، وضرورة إجراء التحقيقات خارج المؤسسة العسكرية من أجل ضمان أن تكون التحقيقات والمحاكمات عادلة ومستقلة. ببساطة، لا يمكن تحقيق العدالة للفلسطينيين في هذا النظام المتحيز وغير النزيه. فإسرائيل تفرض العديد من العوائق القانونية، المالية والمادية ضد سكان قطاع غزة، بمن فيهم الآلاف من ضحايا عملية الرصاص المصبوب حيث يتم حرمانهم من خلال تلك العوائق المفروضة من المثول أمام المحاكم الإسرائيلية، وبالتالي حرمانهم بشكل منظم من التمتع بحقوقهم الأساسية.

أولاً: العائق القانوني، فالعائق القانوني المتمثل بقانون التقادم المفروض بموجب القانون الإسرائيلي يقضي بوجوب رفع الدعاوى المدنية خلال عامين من تاريخ وقوع الحدث، وإلا تم خسارة الحق في الحصول على إنصاف بشكل نهائي. هذا الأمر غاية في الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً في ظل الإجراءات الإسرائيلية المفروضة على قطاع غزة . وبالتالي، فإن عامين من القيود تعني أن الضحايا لن يكونوا قادرين على تسليم قضاياهم ضمن الإطار الزمني المطلوب. فقد كانت القيود التي يفرضها قانون التقادم تصل إلى سبع سنوات قبل الأول من أغسطس ٢٠٠٢، إلى أن قام الكنيست الإسرائيلي بتعديل القانون في نفس العام لتصل مدة القيود إلى سنتين في إجراء يستهدف منع المدنيين الفلسطينيين من ممارسة حقهم في رفع الدعاوى القضائية.

ثانياً العائق المالي، وبحسب هذا العائق فإن المحاكم الإسرائيلية في أغلب الأحيان تطالب المدعين بدفع رسوم تأمين للمحكمة قبل البدء بإجراءات القضية، وهي رسوم تقديرية تفرضها المحكمة. ولكن عملياً، يتم فرض هذه الرسوم دوماً على الفلسطينيين من المدعين، كما أن قيمة هذه الرسوم غير ثابتة، ولكن

يتم تحديدها من قبل المحكمة تبعاً للقضية المرفوعة. أما بشأن الدعاوى المتعلقة بالأضرار التي تلحق بالممتلكات، تشكل الرسوم عادةً نسبة من قيمة الممتلكات الواردة في الدعوى، ولكن فيما يتعلق بحالات القتل أو الإصابة، فلا يوجد سقف مالي محدد. من خلال خبرة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، يتم فرض رسوم التأمين لتصل إلى ١٠٠٠٠ شيكل على الأقل (٢٨٠٠$ تقريباً)، ويمكن أن تصل إلى أعلى من ذلك بكثير. في إحدى القضايا التي رفعها المركز، طلب من المدعين دفع ٢٠٠٠٠ شيكلاً (٥٦٠٠$) عن كل من القتلى الخمسة الذين تم رفع قضية بشأنهم. وبالتالي فإن العائق المالي الكبير عبر الرسوم المفروضة من المحاكم يساوي الانتهاكات الجسيمة وهو يشكل عائقاً جدياً لتحقيق العدالة. وبناءاً عليه تشكل رسوم التأمين للمحاكم عائقاً ثابتاً لا يمكن تجاوزه من أجل المضي قدماً في سبيل التقاضي وإحقاق العدالة، حيث إن المدعين من قطاع غزة، والذين يعانون ظروفاً قاهرة بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية الناتجة عن الحصار الإسرائيلي الجائر، لا يمكنهم توفير هذه المبالغ المادية. وبالتالي، فإن أبواب العدالة توصد أمامهم بشكل ممنهج ومدروس من قبل النظام القضائي الإسرائيلي .

ثالثاً: العائق المادي، وهو عائق مفروض أيضاً من قبل القانون الإسرائيلي، وبموجبه كي تكون الشهادة أو الإفادة قانونية، لابد للضحية أو لشاهد العيان أن يمثل أمام المحكمة كي يخضع للاستجواب وإلى غير ذلك من الأمور. ولكن، منذ يونيو ٢٠٠٧، وعلى الرغم من وجود أمر من المحكمة يطالب بحضور الضحايا أو شهود العيان، منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي أي فرد من مغادرة قطاع غزة ليمثل أمام المحاكم الإسرائيلية. ونتيجة لذلك، أصبحت الطريق مغلقة أمامهم. علاوة على ذلك، اضطر المركز لأن يعين محامين من إسرائيل ويتعامل معهم (بتكلفة مالية إضافية)، بالإضافة إلى أن الضحايا ممنوعون من السفر إلى إسرائيل لمقابلة المحامين هناك، كما وأن كافة الطلبات، التي تقدم بها المحامون الإسرائيليون لدخول القطاع من أجل مقابلة الضحايا وزيارة مسرح الجريمة وغيرها من الأمور، لم تلقَ أي رد إيجابي. إن هذا الأمر يؤثر حتماً في قدرة المحامين على تمثيل الضحايا، وبالتالي، تقويض حق الضحايا في الحصول على إنصاف فعال.

وكان المركز الفلسطيني قد تقدم برفع ٤٩٠ قضية على دولة الاحتلال بالنيابة عن ١٠٤٦ ضحية من ضحايا عملية الرصاص المصبوب. الغالبية العظمى من هذه القضايا تغطي عملياً كافة انتهاكات القانون الإنساني الدولي، ومن بينها أكثر القضايا التي تدين قوات الاحتلال بجرائم بشعة أثناء عدوانها على قطاع غزة «عملية الرصاص المصبوب»، وتشمل هذه القضايا، الجرائم المرتكبة بحق عائلة السموني، وأبو حليمة، والداية. وبناء على ما تقدم، يؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على أن هذه الثقافة التي انتشرت على مدار العقود الماضية بالإفلات من العقاب والسماح لها أن تكون جزءاً من التركيبة القضائية في دولة الاحتلال فيما يتعلق بالمدنيين الفلسطينيين والتي أصبحت بمنأى عن الاختراق أدت إلى تصعيد الانتهاكات المنظمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي ظل هذا الواقع السائد الذي يشكل حصانة وحماية لمرتكبي الجرائم من قادة الاحتلال، لجأ المركز، بالتعاون مع عدد من المؤسسات القانونية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، إلى مبدأ الولاية القضائية الدولية، الذي يتيح للمحاكم الوطنية أن تعمل كوكيل للمجتمع الدولي، وتقوم بمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم دولية، بما في ذلك مخالفات جسيمة لاتفاقيات جنيف، وجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، والتعذيب.

Palestinian
Centre
Human
Rights
PCHR

الجزء الثاني:

الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي

يسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية. ومع انتهاء العام ٢٠١٠، كانت حالة الانقسام والصراع السياسي في السلطة الوطنية قد تعمقت أكثر فأكثر، وذلك امتداداً لأحداث يونيو ٢٠٠٧ وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة. وقد أدى هذا الصراع إلى شرخ في مكونات النظام السياسي للسلطة تجلى في استمرار وجود حكومتين وأجهزة امنية وشرطية منفصلة، واحدة في غزة والثانية في الضفة الغربية. كما تواصل الشرخ في السلطة التشريعية، حيث واصلت كتلة التغيير والإصلاح (حركة حماس) في غزة عقد جلسات للمجلس التشريعي وإصدار تشريعات على الرغم من مقاطعة ومعارضة بقية الكتل البرلمانية، وذلك استمراراً لما بدأته الكتلة خلال العام ٢٠٠٧، وهو ما اعتبره المركز في حينه جزءاً من حالة الصراع بين حماس وفتح وانسحاباً للشرخ في السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية. وبالمقابل استمر الرئيس والحكومة في رام الله في تجاوز السلطة التشريعية وإصدار مراسيم بقوة القانون لكن لا تطبق عملياً إلا في الضفة الغربية. كما استمر الانهيار في السلطة القضائية بعد استيلاء الحكومة في غزة على مجمع المحاكم وسيطرتها على القضاء بطريقة غير قانونية نهاية العام ٢٠٠٧، وبالتالي أضحى لقطاع غزة نظام قضائي أسسته الحكومة في غزة، مقابل نظام قضائي قائم في الضفة الغربية.

وقد عكست حالة الصراع نفسها ليس فقط على أداء مؤسسات الحكم ووظائفها، إنما أيضاً في استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في مناطق ولاية السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعزى الغالبية العظمى من هذه الانتهاكات إلى الصراع بين حماس وفتح وردود الفعل المتبادلة بين الجانبين والإجراءات المتخذة من قبل الحكومتين وأجهزتهما الأمنية ضد نشطاء وأنصار الحركتين، أي ضد نشطاء وأنصار فتح في قطاع غزة وضد نشطاء وأنصار حماس في الضفة الغربية، هذا مع عدم إغفال وجود انتهاكات حقوق إنسان أخرى لا تتصل بالصراع بين فتح وحماس.

ويبدأ هذا الجزء، أولاً، بتسليط الضوء على انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية؛ الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية المهينة؛ تدهور أوضاع السلطة القضائية؛ انهيار السلطة التشريعية؛ تعطيل الانتخابات العامة والمحلية؛ انتهاك الحق في حرية التعبير والاعتداء على الحريات الشخصية؛ انتهاك الحق في التجمع السلمي؛ انتهاك الحق في تكوين الجمعيات؛ استمرار العمل بعقوبة الإعدام؛ أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة؛ والمخاوف من فرض توجهات ايديولوجية للحزب الحاكم على المجتمع في قطاع غزة.

انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

شهد العام ٢٠١٠ مقتل (٤٢) مواطناً في جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة جراء استخدام السلاح خارج إطار القانون في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان من بين الضحايا (٦) نساء، و(٣) أطفال، فيما أصيب حوالي (٢٩٧) مواطنين آخرين بجراح. وقد سقط غالبية الضحايا في قطاع غزة حيث قتل (٣٠) مواطناً، وأصيب حوالي (٢٩٢) آخرين جراء استخدام السلاح، فيما شهدت الضفة الغربية مقتل (١٢) مواطناً، وإصابة (٥) آخرين بجراح متفاوتة. وما تزال مظاهر الفلتان الأمني والاعتداء على سيادة القانون تشكل العنصر الأبرز وراء سقوط هذا العدد من القتلى والمصابين. وطالما طالب المركز الجهات الرسمية بفتح تحقيقات جدية حول ظروف وقوع أحداث متصلة بحالة الفلتان الأمني والاعتداء على سيادة القانون، وملاحقة مقترفيها وتقديمهم للعدالة، ونشر نتائج تلك التحقيقات على الملأ، إلا أنه لم تتوفر أية معلومات للمركز بأن تحقيقات قد أُجريت أو أن إجراءات قد اتُخذت لمنع تكرار مثل تلك الحوادث.

سوء استخدام و/أو العبث بالسلاح خارج إطار القانون

استمرت حالة سوء استخدام و/أو العبث بالسلاح خارج إطار القانون التي تعيشها الأرض الفلسطينية المحتلة خلال العام ٢٠١٠، وأسفرت في معظمها عن سقوط ضحايا بين قتيل وجريح. وقد تجلت مظاهر هذه الحالة في الاستخدام المفرط للقوة من قبل المكلفين بإنفاذ القانون؛ تخزين أسلحة أو مواد متفجرة في أماكن مأهولة بالسكان؛ استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية؛ وقتل مواطنين على خلفية ما يسمى بـ: «قضايا شرف العائلة».

وكانت أبرز نماذج حالة سوء استخدام و/أو العبث بالسلاح خارج إطار القانون في قطاع غزة والتي راح ضحيتها (٣٠) مواطناً، **على النحو التالي:**

- **بتاريخ ٠٣ فبراير**، وقع انفجار غامض في شقة سكنية مستأجرة، داخل بناية مكونة من ثلاثة أدوار، تقع في شارع الصحابة شرقي مدينة غزة. أسفر الانفجار عن مقتل شخص وإصابة خمسة آخرين بينهم زوجان وطفلاهما، وهم أصحاب الشقة التي وقع فيها الانفجار، بالإضافة إلى مواطن آخر من سكان البناية، حيث وصفت حالتهم بين متوسطة وخطيرة. وذكر الموقع الرسمي لكتائب القسام (الجناح العسكري لحركة حماس) بأن القتيل هو أحد أفراد كتائب القسام ويدعى أبو دجانة عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن، ٢٣ عاماً، من حي الشيخ رضوان بغزة، وأنه قضى في مهمة جهادية.

منازل مهدمة جراء الانفجار الداخلي الذي وقع في مخيم دير البلح وسط قطاع غزة بتاريخ ٥ اغسطس ٢٠١٠

- **بتاريخ ١٤ مارس**، وقع شجار داخلي بين شبان من عائلة معمر، بالقرب من مسجد الريان، في بلدة الشوكة، في محافظة رفح، جنوبي قطاع غزة، وقد تطور الشجار إلى تبادل لإطلاق النار بين الطرفين، ما أسفر عن مقتل المواطن محمد مرزوق معمر، ٦٥ عاماً، جراء إصابته بعيار ناري في الصدر، وإصابة ثلاثة أشخاص آخرين.

- **بتاريخ ١٢ إبريل**، قتلت المواطنة شيرين خميس زايد (العطار)، ٣٢ عاماً، من سكان بلدة بيت لاهيا، شمالي قطاع غزة، جراء إصابتها بعدة أعيرة نارية في الرأس والصدر. وفتحت الشرطة تحقيقاً في الحادث، وأوقفت عدداً من أقاربها من بينهم والدها الذي أفاد للشرطة بأن خمسة مسلحين ملثمين اقتحموا منزله وقاموا بسحب ابنته إلى خارج المنزل، ومن ثم أطلقوا النار عليها. وتشير معلومات الشرطة بأن جريمة القتل وقعت على خلفية ما يسمى بـ:"قضايا شرف العائلة."

- **بتاريخ ٢٨ إبريل**، توفي المواطن محمود أحمد المصري، ٢١ عاماً من سكان مخيم جباليا، شمالي قطاع غزة، متأثراً بجراحه التي أصيب بها على أيدي مجهولين بتاريخ ٢٦ أبريل. وكان مسلحون ملثمون قد أطلقوا النار باتجاه المواطن المصري بينما كان يقف أمام منزله في المخيم ما أسفر عن إصابته بسبعة أعيرة نارية في قدميه وإصابة أحد المارة، ويدعى جهاد مصطفى عفانة، ٢٢ عاماً، بعيار ناري في البطن.

- **بتاريخ ٠٢ مايو**، قتل المواطن إبراهيم سليمان الملالحة، ١٨ عاماً، وأصيب أربعة من أفراد أسرته بجراح، جراء سقوط قذيفة على منزلهم المسقوف بالصفيح، في مدينة خان يونس، جنوبي قطاع غزة. وذكر والد الضحية للمركز بأن القذيفة جاءت من الجهة الشرقية للمنزل، حيث كانت تجرى تدريبات داخل موقع عسكري لأحد فصائل المقاومة الفلسطينية على بعد نحو ٧٠٠م. وأضاف الملالحة أنه كثيراً ما سقطت قذائف بجوار المنزل والمنازل المجاورة من الموقع المذكور، وأنه والجيران أبلغوا القائمين على موقع التدريب بخطورة ذلك على أرواحهم.

- **بتاريخ ١٣ يوليو**، أعلنت المصادر الطبية في مستشفى غزة الأوروبي بمدينة خان يونس، جنوبي قطاع غزة، عن وفاة المواطن أشرف محفوظ المصري، ٣٩ عاماً، من سكان المدينة، متأثراً بجراحه التي أصيب بها خلال شجار عائلي في اليوم السابق. وكان المواطن أشرف المصري قد أصيب بعيار ناري في البطن خلال تدخله لفض شجار نشب بين أفراد عمومته في المدينة.

- **بتاريخ ٠٢ أغسطس**، هز انفجار كبير مخيم دير البلح، جنوب غرب محافظة وسط غزة، تبين أنه وقع في منزل غير مأهول بالسكان يقع في منطقة سوق المخيم. وقد أصيب جراء الانفجار وتناثر الشظايا وحطام المنازل المدمرة ٥٨ مواطناً بجراح متفاوتة، بينهم ١٣ طفلاً، و٩ نساء، بينهن مواطنة أسفرت إصابتها عن إجهاض جنينها. كما أسفر الانفجار عن تدمير ٧ منازل بشكل شبه كلي، بحيث أصبحت غير صالحة للسكن، فضلاً عن إلحاق أضرار مادية متفاوتة في ٣٠ منزلاً آخر في منطقة الانفجار. حضرت على الفور إلى مكان الانفجار عناصر من المقاومة الفلسطينية وأحاطت بالمنزل الذي وقع فيه الانفجار، كما حضرت الشرطة الفلسطينية إلى المكان، ومنعوا المواطنين من الوصول إليه. شرع أفراد المقاومة بجمع شظايا الجسم المتفجر وقاموا بنقل عبوات ناسفة من المنزل بواسطة إحدى السيارات.

- **بتاريخ ٠٥ أغسطس**، قتل المواطن أيمن ديب حجاج، ١٩ عاماً، من سكان حي الشجاعية، شرقي مدينة غزة، جراء إصابته بعيار ناري في الرأس، وأصيب ٧ آخرون من العائلة ذاتها، بينهم ٣ أصيبوا بأعيرة نارية، خلال شجار عائلي مع أفراد من عائلة الديري، إثر حادث سير، وقع في حي الزيتون، جنوب شرقي مدينة غزة.

- **بتاريخ ٠٦ أكتوبر**، وصلت المواطنة زهور غازي خلة (أبو وردة)، ٢٥ عاماً، من سكان بلدة جباليا النزلة، شمالي قطاع غزة، جثة هامدة إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة، إثر إصابتها بعيار ناري في البطن. وكانت المواطنة خلة قد أصيبت بعيار ناري انطلق بطريق الخطأ من سلاح كان يعمل زوجها على تنظيفه داخل منزلهم.

- **بتاريخ ٢٠ أكتوبر**، وقعت ثلاثة انفجارات متتالية في موقع تدريب تابع لكتائب الشهيد عز الدين القسام (الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية – حماس)، الواقع في منطقة مكتظة بالسكان والمدارس في شارع أبو بكر الصديق، بحي تل السلطان، غربي مدينة رفح، جنوبي قطاع غزة. وقد أسفرت الانفجارات التي هزت المكان عن إصابة ٢٦ مواطناً، بينهم ١٧ طفلاً من طلبة المدارس، بينما كانوا يتواجدون داخل أو أمام مدارسهم، ونقل المصابون إلى مستشفى الشهيد محمد يوسف النجار، وتلقوا العلاج اللازم. يقع موقع التدريب في منطقة مكتظة بالسكان ويفصله عن المباني السكنية وثلاث مدارس ابتدائية وإعدادية تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين شارع بعرض حوالي ٢٠ متراً، وألحق الانفجار أضراراً مادية في عشرات المنازل والمدارس الثلاث، إضافة إلى أضرار مادية في شبكة الكهرباء.

- **بتاريخ ٠٣ نوفمبر**، قتل المواطن علاء محمد الصوري، ٢٤ عاماً، جراء إصابته بعيار ناري في الصدر، وأصيب المواطن محمد ناجي غبون، ٢٢ عاماً، بعيارين ناريين في الصدر والكتف الأيسر بجراح جراء تعرضهما لإطلاق نار من قبل أحد المسلحين، وهو يعمل في شرطة بلدية غزة، في مخيم الشاطئ، غربي مدينة

غزة. وكان المواطنان الصوري وغبون يتواجدان في مكان عملهما في محلات للعطارة في المخيم.

- **بتاريخ ٢٠ ديسمبر**، قتل المواطن زهير إبراهيم الغندور، ٣٩ عاماً، من سكان مخيم جباليا، جراء إصابته بعيار ناري في الرقبة، خلال شجار عائلي وقع بين أبناء عمومة من العائلة ذاتها بالقرب من منزله الواقع في بلوك (٦) بمخيم جباليا، شمالي قطاع غزة، استخدمت خلاله الأسلحة النارية. ويأتي هذا التطور امتداداً لمشكلة كانت قد حدثت بين أفراد من عائلة الغندور، حيث اختطف ثلاثة أشقاء أحد أقربائهم في المنطقة، وقد تطور الشجار بين الطرفين إلى استخدام الأسلحة النارية بعد تدخل عدد من عناصر الأجهزة الأمنية في غزة من أبناء العائلة لتحرير المختطف، ما أسفر عن إصابة المواطن زهير إبراهيم الغندور ومقتله.

- **بتاريخ ٢٢ ديسمبر**، وصل إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة جثمان المواطن محمد محمد الأشرم، ٢٨ عاماً، وهو ضابط في الشرطة الفلسطينية بغزة مصاباً بعيار ناري في الصدر. وكان شجاراً قد نشب صباح اليوم المذكور بين القتيل وأحد أفراد عائلته داخل مصنع الأشرم للبلاط في حي التفاح، شرقي مدينة غزة، وتطور إلى إطلاق النار من سلاح أسفر عن مقتل الأشرم.

فيما كانت أبرز نماذج حالة سوء استخدام و/أو العبث بالسلاح خارج إطار القانون في الضفة الغربية والتي راح ضحيتها (١٢) مواطناً، **على النحو التالي:**

- **بتاريخ ٠١ مايو**، قتل الطفل رامي سعيد صلاح العبسي، ١٦ عاماً، من سكان مدينة الخليل، جنوبي الضفة الغربية، جراء إصابته بعيار ناري في أعلى الظهر، خلال إطلاق عناصر الأمن النار باتجاه السيارة التي كان يستقلها الطفل المذكور برفقة والده في المدينة. وكان سائق السيارة التي يستقلها الطفل، وهي من نوع (بيجو ٢٠٥) بيضاء اللون، رفض الانصياع لعناصر الأمن بالتوقف، فأطلقوا النار في الهواء وباتجاه السيارة مما أسفر عن إصابة الطفل العبسي.[١٠]

- **بتاريخ ١٦ مايو**، قتل المواطن محمود إبراهيم عبد الله تركمان، ٥٥ عاماً، من سكان بلدة يعبد، جنوب غربي مدينة جنين، شمالي الضفة الغربية، جراء إصابته بعيارين ناريين في منطقة البطن أطلقها باتجاهه المواطن عزات الفاري، ٣٠ عاماً، من سكان قرية كفيرت المجاورة، على خلفية شجار عائلي. وقد سلم مطلق النار نفسه للشرطة الفلسطينية بعد الحادث.

- **بتاريخ ٠٢ سبتمبر**، قتل المواطن يوسف عزت عمر، ٦١ عاماً، من سكان قرية الجاروشية، شمالي محافظة طولكرم، جراء إصابته بعيارين ناريين من نوع (خرطوش) أطلقهما باتجاهه نجله حسن، ١٨ عاماً، إثر خلاف عائلي. وقد سلم حسن نفسه لمديرية شرطة طولكرم، التي فتحت من جهتها تحقيقاً في الحادث. وأفاد الطبيب الشرعي د. سمير أبو زعرور بأن المواطن يوسف عمر قد قتل إثر إصابته برصاصتي خرطوش في الصدر والعنق من مسافة لا تتعدى المترين.

- **بتاريخ ٧ نوفمبر**، أطلق أحد المسلحين النار باتجاه المواطن أيمن جبريل الرجبي، ٣٢ عاماً، من سكان مدينة الخليل، بينما كانت الشرطة الفلسطينية تقتاده من إحدى مركباتها إلى مبنى محكمة الصلح الواقع شمال غربي المدينة. وأسفر إطلاق النار عن إصابة الرجبي بعيارين ناريين في الصدر ووفاته على الفور. وفي اليوم التالي سلم الجاني نفسه للشرطة الفلسطينية. جدير بالذكر أن الضحية الرجبي كان موقوفاً في سجن الظاهرية بتهمة قتل مواطن من عائلة العجلوني، إثر خلاف عائلي قديم.

حالة الفلتان الأمني والاعتداء على سيادة القانون

نفذت جماعات مسلحة، معلومة أو مجهولة، خلال العام ٢٠١٠، جرائم ساهمت في استمرار حالة الفلتان الأمني والاعتداء على سيادة القانون في مناطق السلطة الفلسطينية. وكان من أبرز تجليات حالة الفلتان الأمني استهداف موكب سيارات تابع للصليب الأحمر بعبوة ناسفة؛ تعرض منازل مواطنين لإطلاق نار من قبل مجهولين؛ تفجير عبوات ناسفة في مقرات أو سيارة حكومية؛ اختطاف مواطنين على أيدي مجهولين وتعرض بعضهم للتعذيب؛ استهداف مخيمات ألعاب الصيف التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)؛ إطلاق نار أو إلقاء قنابل يدوية اتجاه مؤسسات أهلية أو مراكز ثقافية؛ الاعتداء على حفلات زفاف أو تجمعات للمواطنين من قبل مسلحين مجهولين؛ اشتباكات بين ميليشيات عسكرية لتنظيمات فلسطينية؛ وإضرام النار في

[١٠] لمزيد من المعلومات حول ظروف مقتل الطفل العبسي، راجع بيان المركز الصادر بعنوان: «المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين جريمة مقتل الطفل العبسي على أيدي أفراد قوات الأمن الوطني في الخليل»، بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٠، مرجع رقم (٢٠١٠/٣٤).

منتجعات سياحية وترفيهية على أيدي مسلحين مجهولين.

وكانت أبرز تلك النماذج في قطاع غزة على النحو التالي:

- **بتاريخ ٤ فبراير**، انفجرت عبوة ناسفة زرعها مجهولون أثناء مرور موكب للجنة الدولية للصليب الأحمر مكون من أربع سيارات بيضاء اللون وتحمل شعار (الصليب الأحمر)، على طريق صلاح الدين الرئيس قرب محطة الشوا للبترول، بالقرب من بلدة بيت حانون، شمالي قطاع غزة. وقد أسفر انفجار العبوة، التي كانت مزروعة على بعد مترين شرقي الطريق الرئيسة، عن تحطم الزجاج الأمامي والزجاج الجانبي الأيمن للجيب الأخير في الموكب وإصابته ببعض الشظايا في صدام الجيب الأمامي والذي يحمل رقم (٩٠٠٣٣١ – ١٣٧٥٩)، ولم يبلغ عن وقوع إصابات. وأفاد الناطق الإعلامي للجنة الدولية للصليب الأحمر، بأن الموكب كان يُقل ثمانية موظفين أجانب كانوا في طريقهم إلى معبر بيت حانون (إيرز).

- **بتاريخ ١ مارس**، فجر مجهولون عبوة ناسفة في سيارة من نوع (بيجو) بيضاء اللون، تعود ملكيتها لمدير عمليات الشرطة في غزة، الضابط كمال بنات، ٤٤ عاماً، بينما كانت متوقفة أسفل منزله الواقع في شارع النصر، شمالي المدينة. وقد أسفر الانفجار الذي هز المكان عن إلحاق أضرار جسيمة في السيارة، ولم يبلغ عن وقوع إصابات.

- **بتاريخ ١٤ مارس**، اختطف ثلاثة مسلحين مجهولين، كانوا يستقلون سيارة (فولكس فاجن جولف) المواطن صلاح محمد المصري، ٣٨ عاماً، من سكان حي النصر شمال مدينة غزة، ويعمل في السلطة الفلسطينية، واقتادوه إلى جهة مجهولة. وأفاد المصري بعد إخلاء سبيله، بأن المسلحين أنزلوه داخل أحد المباني في مكان لا يعرفه، وقاموا بالتحقيق معه حول علاقته بحكومة رام الله، حيث قاموا بوضع القيود في يديه إلى الخلف وقاموا بشبحه وانهالوا عليه بالضرب. وقد استمر التحقيق معه عدة ساعات تعرض خلالها للضرب بالجنزير على رأسه، وصعقه بالكهرباء على قدميه، قبل أن يخلوا سبيله في سوق العملة، وسط مدينة غزة.

- **بتاريخ ٢٣ مايو**، اقتحم عدد كبير من المسلحين المقنعين موقع مخيم ألعاب الصيف التابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) الواقع على شاطئ بحر غزة، في منطقة الشيخ عجلين، غربي مدينة غزة. اعتدى المسلحون على حارس المخيم بالضرب بواسطة أكعاب البنادق، ومن ثم قيدوه، وشرعوا بالعبث بمحتويات المخيم وتمزيق جدرانه المصنوعة من القماش، وأضرموا النار في معدات المخيم المجهزة لاستخدام الأطفال. وقبل مغادرتهم المكان، قام أحد المسلحين بوضع رسالة وثلاث رصاصات في جيب الحارس المقيد، تحتوي على تهديد لثلاثة مسئولين في الوكالة، من بينهم جون غينغ، مدير العمليات. وكان بيان صحفي قد نشر بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١٠، عن جهة مجهولة تطلق على نفسها "أحرار الوطن" هاجم بشدة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين وإدارتها، وهاجم على نحو خاص المخيمات الصيفية ووصفها بأنها تهدف إلى تعليم فتياتنا "السباحة والرشاقة والرقص والمجون...." كما توعد البيان أن "غزة العزة والكرامة ستقاوم هذا الفساد وتمنعه". وانتقد البيان الحكومة في غزة أيضاً، حيث توجه لها متسائلاً: "أين أنت يا حكومة غزة من هذه التصرفات الإجرامية؟"

أثار الاعتداء على مخيم العاب الصيف التابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين على شاطئ بحر غزة بتاريخ ١٣ يوليو ٢٠١٠

- **بتاريخ ٢٨ يونيو**، اقتحم عدد كبير من المسلحين الملثمين موقع مخيم ألعاب الصيف التابع للأونروا والواقع على شاطئ البحر، غربي قرية الزوايدة، وسط قطاع غزة. قام عدد من المسلحين بتقييد أيدي الحارسين المتواجدين في الموقع، وعصبوا أعينهما، ومن ثم عبثوا في محتويات المخيم وأضرموا النار في أجزاء منه. وقبل أن يغادر المسلحون المكان قاموا بفك قيود أحد الحارسين، الذي قام بدوره برفقة زميله بالعمل على إخماد الحريق.

- **بتاريخ ١٣ يوليو**، ألقى مجهولون كانوا يستقلون دراجة نارية قنبلة يدوية داخل جمعية الشبان المسيحية، المقامة على مساحة ١٣ دونما، وتقع في شارع الجلاء، وسط مدينة غزة. تناثرت شظايا القنبلة جراء انفجارها في أرجاء ملعب الجمعية الرياضي، دون وقوع إصابات أو أضرار بالغة في المكان.

- **بتاريخ ١٥ يوليو**، اقتحم ثمانية ملثمين كانوا يحملون الأسلحة النارية والهراوات حفل زفاف المواطن بكر عبد القادر الشواف، ٢٥ عاماً، الذي كان مقاماً في أرض تمتلكها عائلته، مساحتها ١٠ دونمات، في بلدة عبسان الكبيرة، شرقي محافظة خان يونس، جنوبي قطاع غزة. ألقى المسلحون قنبلتي صوت بجوار الحفل، ومن ثم شرعوا بإطلاق الأعيرة النارية في الهواء بهدف تفريق المشاركين في الحفل. كما أضرم المسلحون النار في منصة الحفل قبل أن يعتدوا بالهراوات على من تبقى من المشاركين في المكان، ومن ثم لاذوا بالفرار.

- **بتاريخ ١٧ أغسطس**، اندلعت اشتباكات مسلحة بين مسلحين من سرايا القدس (الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي) من جهة، ومسلحين من كتائب المقاومة الوطنية (الجناح العسكري للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) من جهة أخرى، بالقرب من مسجد حمزة في بلدة خزاعة، شرقي محافظة خان يونس، جنوبي قطاع غزة، إثر مشادات بين الطرفين حول أحقية كل طرف في منطقة المراقبة (الرباط). وقد تدخلت الشرطة الفلسطينية وعملت على فض الاشتباكات بين الطرفين، ولكنها ما لبثت أن عادت مرة أخرى بعد مغادرة الشرطة. وقد أسفرت الاشتباكات المسلحة، التي استمرت حتى ساعات فجر اليوم التالي، عن إصابة مواطنينِ من سكان المنطقة بشظايا.

- **بتاريخ ١٩ سبتمبر**، اقتحم أكثر من ٢٠ مسلحاً ملثماً منتجع كريزي ووتر السياحي، التابع لشركة الباندا السياحية، والواقع في منطقة الشيخ عجلين، جنوب غربي مدينة غزة، بالقرب من شاطئ البحر. اعتدى عدد منهم على حارسي الأمن المتواجدين داخل المنتجع، بعد أن قيدوهما، بالضرب المبرح، ومن ثم شرعوا بإضرام النار في مباني المنتجع والاستراحات الخارجية، وغادروا المكان. طالت الأضرار الناجمة عن النيران في المنتجع المقام على مساحة ١٠ دونمات، أجزاء كبيرة من المباني والاستراحات.

مقر جمعية الشبان المسيحية بمدينة غزة

أثار الحريق الذي تعرض له منتجع كريزي ووتر غرب مدينة غزة بتاريخ ١٩ /٩/ ٢٠١٠م

أما في الضفة الغربية، فقد كانت أبرز تلك النماذج على النحو التالي:

- **بتاريخ ٨ فبراير**، تعرض مكتب عضو المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح، عماد نوفل، الكائن في الطابق الثاني من (مجمع إياد التجاري) في ميدان الشهيد أبو علي إياد، مقابل البنك العربي، وسط مدينة قلقيلية، شمالي الضفة الغربية، لإطلاق نار من قبل مسلح مجهول الهوية، دون وقوع إصابات. وقد حضرت إلى المكان قوة من الأجهزة الأمنية الفلسطينية، حيث تبين أن إطلاق النار جرى من مسافة تقدر بحوالي ٢٥ متراً تقريباً.

- **بتاريخ ١١ فبراير**، أطلق مسلحون مجهولون النار على منزل الصحفي مصطفى علي عبد الله صبري، ٤٣ عاماً، في حي غياضة، في مدينة قلقيلية، شمالي الضفة الغربية، ولم يبلغ عن وقوع إصابات. وذكرت عائلته أنها سمعت صوت ثلاثة أعيرة نارية أُطلقَت من مسدس باتجاه جدران المنزل الخارجية دون معرفة الفاعل، أو معرفة سبب إطلاق النار.

- **بتاريخ ٢٤ سبتمبر**، أطلق مسلحون مجهولون النار باتجاه مركز يافا الثقافي، الواقع في شارع المدارس، بمخيم بلاطة، شرقي مدينة نابلس، شمالي الضفة الغربية. وأفاد فايز حسن عرفات، مدير المركز، بما يلي: "توجهت على الفور إلى مقر المركز بعد أن تلقيت اتصالاً هاتفياً يفيد بتعرض المركز القريب من منزلي لإطلاق نار، وكانت قوة من الأجهزة الأمنية قد تواجدت في المكان، وشرعت في تحقيقاتها. وقد تسبب إطلاق النار الذي استهدف الجهة الشرقية من المبنى، حيث تتواجد مكاتب الإدارة، عن إضرار مادية في أجهزة التكييف والنوافذ، دون وقوع إصابات". يُشار إلى أن مركز يافا الثقافي يعمل على تطوير قدرات وسلوك الأطفال الفلسطينيين.

الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

شهد العام ٢٠١٠ استمرار أعمال الاعتقال غير القانوني من قبل الأجهزة الأمنية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، كما شهد اقتراف تلك الأجهزة للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وهو ما يعد من أبرز تجليات حالة الانقسام السياسي بين شطري الوطن منذ العام ٢٠٠٧. ويستعرض هذا الجزء أعمال الاعتقال غير القانوني (السياسي) والاستدعاءات المتكررة ضد نشطاء وأنصار حركة فتح في قطاع غزة، ونشطاء وأنصار حركة حماس والجهاد الإسلامي وحزب التحرير في الضفة الغربية، وما رافقها من أعمال تفتيش منازل ومصادرة متعلقات شخصية، إلى جانب رفض تطبيق قرارات المحاكم بالإفراج عن المعتقلين السياسيين وتحديداً في الضفة الغربية. كما يستعرض ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في سجون ومراكز توقيف الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سواء كانت على خلفية سياسية أو جنائية، وفي حالات محددة على خلفية خلافات كان أحد أطرافها أفراد في أجهزة أمنية.

الاعتقالات والاستدعاءات على خلفية سياسية

برز خلال العام ٢٠١٠، نشاط مكثف للأجهزة الأمنية في قطاع غزة والضفة الغربية، من خلال حملات الاستدعاء المتكررة واعتقال عناصر وأنصار الخصوم السياسيين، بادعاءات أمنية أحياناً. ولم تراعِ تلك الحملات، في الغالب، الإجراءات القانونية التي تنظم عمليات الاعتقال كما ينص عليها القانون الفلسطيني والقانوني الدولي لحقوق الإنسان أو حتى اعتقالهم في ظروف تحفظ كرامتهم. ويواجه المحامون الفلسطينيون بشكل عام، بمن فيهم محامو المركز، صعوبات من أجل زيارة موكليهم في السجون ومراكز التوقيف في قطاع غزة والضفة الغربية، فقد منع محامو المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠١٠، مراراً من زيارة موكليهم من المعتقلين لدى جهاز الأمن الداخلي في غزة.

قطاع غزة

تعرض المئات من نشطاء حركة فتح، من بينهم عدد من النساء، للاستدعاء المتكرر بالحضور إلى مقرات الأجهزة الأمنية في مختلف مناطق قطاع غزة، فيما جرى اعتقال عدد منهم. وقد تلقى العديد من هؤلاء النشطاء معاملة مهينة وعوُملوا معاملة قاسية ومهينة من خلال احتجازهم في زنازين أو غرف ضيقة أو إجبارهم على الوقوف لساعات طويلة في البرد أو تحت أشعة الشمس، ومن ثم إجبارهم على تكرار المثول في مقرات الأمن الداخلي بعد الإفراج عنهم. وكان أخطر تلك الأعمال ما نتج عنه وفاة مواطنة من مدينة غزة، أثناء احتجازها ونقلها من قبل أفراد الشرطة.

- **بتاريخ ٠١ يناير**، توفيت المواطنة نظيرة جدوع السويركي، من سكان حي التفاح، شرقي مدينة غزة، لدى اعتقالها من قبل الشرطة الفلسطينية، فقد حضرت إلى منزل الضحية أربع سيارات تابعة للشرطة الفلسطينية وطالبت نجلها محمد، ٢٢ عاماً، الذي كان متواجداً في بقالته أسفل المنزل بإطفاء شموع كانت مضاءة على شرفة المنزل، فيما يبدو احتفالاً بمناسبة انطلاقة حركة فتح. حدثت مشادة بين أفراد الشرطة وأولاد الضحية، سامي، ٤٠ عاماً، عامر، ٢٧ عاماً، ومحمد المذكور، اعتدى خلالها أفراد الشرطة على ثلاثتهم بالضرب، واعتقلوا كلاً من محمد وعامر. وأفاد سامي، للمركز، بأنه «ولدى مشاهدتها ولديها داخل الجيب، حاولت الوالدة نظيرة السويركي، وهي تعاني من أمراض الضغط والقلب والسكري، التي كانت داخل البقالة سحبهما للخارج، غير أن أحد أفراد الشرطة قام بضربها على ظهرها، وقام آخرون بسحبها داخل الجيب وساروا بسرعة كبيرة.» ومن جهته أكد عامر بعد الإفراج عنه، في إفادته، أن والدته بدأت تشعر باختناق وتقول له ولشقيقه محمد داخل سيارة الجيب، انقلوني للمستشفى، غير أن أفراد الشرطة لم يستجيبوا لندائها وأكملوا المسير إلى مركز شرطة التفاح، حيث بدأت تغيب عن الوعي. حينئذ، استجاب أفراد الشرطة لطلب الضحية ونقلوها بسيارة الجيب إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة، وكانت حالتها تسوء شيئاً فشيئاً. ولدى وصولها للمستشفى كانت قد فارقت الحياة.

- **بتاريخ ١٩ مايو**، اعتقلت قوة من جهاز الأمن الداخلي د. أسامة الفرا، ٤٩ عاماً، عضو المجلس الثوري لحركة فتح، من منزله في مدينة خان يونس، جنوبي قطاع غزة، واقتادته إلى سجن أنصار، غربي مدينة غزة. واستمر احتجاز د. الفرا في زنزانة بالسجن من الساعة ٩:٣٠ مساءً حتى الساعة ١:٣٠ فجراً، ومن ثم أطلق سراحه، دون إيضاح الأسباب. وفيما يبدو أن اعتقال د. الفرا قد جاء على خلفية اعتقال جهاز الأمن الوقائي في مدينة نابلس، د. محمد غزال، القيادي في حركة حماس.

- **بتاريخ ٢٠ مايو**، شرع جهاز الأمن الداخلي منذ ذلك التاريخ بتوجيه أوامر استدعاء بحق نشطاء حركة فتح في قطاع غزة، من بينهم نساء ناشطات في الحركة، للمثول في مقرات الأمن الداخلي كلٌ بحسب منطقة سكناه. وذكر النشطاء في شكاوى تقدموا بها إلى المركز، بأنهم كانوا يتوجهون إلى مقرات الأمن الداخلي ويحتجزون من ساعات الصباح وحتى ساعات المساء، وكان عدد قليل منهم يخضع لجولات تحقيق حول نشاطهم في حركة فتح في قطاع غزة، وكانوا يُبَلَّغُون بأن نشاط الحركة محظور في القطاع. وأضافوا في شكاواهم بأنهم كانوا يحتجزون في غرف حديدية (كونتينرات) شديدة الحرارة أو في زنازين صغيرة سيئة التهوية. وأكد عدد منهم لطاقم المركز بأنه جرى احتجازهم داخل مرحاض كريه الرائحة لعدة ساعات. ووفق ما أفاد به المشتكون بأنهم كانوا يسلمون في كل مرة أمر استدعاء جديد يقضي بمثولهم أمام مقر الجهاز في اليوم التالي، أو بعد عدة أيام في أبعد تقدير ليعودوا مرة أخرى للاحتجاز في الظروف ذاتها. وكان آخر تلك الحملة من الاستدعاءات وفقاً لما وثقه المركز بتاريخي ١-٢ يوليو، حيث تلقى ما يزيد عن ٥٠ مواطناً من بينهم نساء، من نشطاء حركة فتح في محافظتي رفح وشمال قطاع غزة، استدعاءات كانت تقضي بحضورهم بتاريخ ٣ يوليو إلى مقرات الأمن الداخلي الواقعة في مناطق سكناهم، وبحوزتهم جوازات سفرهم. وقد توجه المستدعون إلى مقر الأمن الداخلي بالفعل، حيث جرى احتجازهم لعدة ساعات، ومن ثم صادر أفراد الجهاز جوازات سفرهم، في محاولة كما يبدو لمنعهم من السفر لخارج القطاع، أو رداً على منع حكومة رام الله تزويد حكومة بغزة بدفاتر جوازات السفر.

- **بتاريخ ٢٩ سبتمبر**، تعرض العديد من قادة وكوادر حركة فتح في محافظة خان يونس، جنوبي قطاع غزة، للاستدعاء والمثول في مقر جهاز الأمن الداخلي في المدينة، حيث تم احتجاز بعضهم دون استجواب. وقد أفاد المواطن مازن شاهين، عضو قيادة إقليم غرب خان يونس في حركة فتح بما يلي: «تم استدعائي أنا وإياد نصر، أمين سر إقليم غرب خان يونس، والعديد من كوادر الحركة في مدينة خان يونس صباحاً للمثول في جهاز الأمن الداخلي. احتجزنا عناصر الأمن في زنازين منفردة، وبعد عدة ساعات نُقلت إلى مكتب التحقيق حيث جلست هناك مدة ساعة ونصف قبل أن يأتي أحدهم ليقول لي أن استدعائي رسالة لتخفيف نشاطي الحركي، أنا و نصر، وقد تم إخلاء سبيلنا في حوالي الساعة الثانية عشرة ظهراً.»

- **بتاريخ ١١ نوفمبر**، اقتحمت قوة من جهاز الأمن الداخلي مكتب عضو المجلس التشريعي أشرف جمعة، الواقع في الطابق الرابع من عمارة قشطة، بمدينة رفح، جنوبي قطاع غزة، بينما كان يعمل على عرض فيلم وثائقي عن حياة أحد أبرز قيادات حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية الراحل خليل الوزير (أبو جهاد). وقد اعتقل عناصر الأمن حوالي ٣٠ مواطناً من أصل حوالي ٥٠ كانوا متواجدين في المكتب، وأجبروا البقية على المغادرة. نُقل المعتقلون إلى مقر جهاز الأمن الداخلي الواقع في حي تل السلطان، غربي المدينة، حيث خضعوا للتحقيق، ومن ثم أجبروا على التوقيع على تعهد يقضي بعدم المشاركة في أية نشاطات أو فعاليات متعلقة بحركة فتح أو إحياء ذكرى وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات، ومن ثم أُخلي سبيلهم جميعاً.[١١]

- **بتاريخ ٨ ديسمبر**، استدعى جهاز الأمن الداخلي في مخيم جباليا، شمالي قطاع غزة، في ساعات الصباح، تسعة أعضاء قيادة إقليم في حركة فتح، وقد احتجز المستدعون بعد مصادرة بطاقاتهم الشخصية وعصب أعينهم في إحدى غرف المقر دون الحديث إلى أي منهم أو التحقيق معهم. وفي ساعات المساء أُفرج عن المحتجزين على أن يعودوا مرة أخرى بتاريخ ١١ ديسمبر. وقد تكرر نفس أسلوب التعامل معهم حيث أُخليّ سبيلهم في ساعات المساء دون التحقيق مع أي منهم، على أن يعودوا مرة أخرى بتاريخ ١٥ ديسمبر. والمحتجزون هم كل من:١) جمال سعيد عبيد، أمين سر إقليم حركة فتح في شمال غزة؛ ٢) ياسر محمد السيد؛ ٣) عبد العزيز حسن المقادمة؛ ٤) سامي جودة أبو ركبة؛ ٥) عيسى خليل المغربي؛ ٦) إياد عليان المطلان؛ ٧) عبد الحي محمد النجار؛ ٨) محمد عادل المصري؛ و٩) خالد عبد الرحمن ورش أغا، وجميعهم أعضاء قيادة مناطق في حركة فتح.

- **بتاريخ ١٢ ديسمبر**، تلقت المواطنة آمال توفيق حمد، من سكان بلدة بيت حانون، شمالي قطاع غزة، وهي عضو مجلس ثوري حركة فتح، أمر استدعاء للمثول في مقر الأمن الداخلي في البلدة في صباح اليوم التالي. وبالفعل توجهت المواطنة حمد إلى مقر الجهاز حيث خضعت للتحقيق حول نشاطها في حركة فتح والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، كما أبلغها المحققون بأنها ممنوعة من السفر من قطاع غزة بقرار من جهات عليا، وأُخلي سبيلها في اليوم ذاته.

- **بتاريخ ١٨ ديسمبر**، تسلمت المواطنة إيناس إبراهيم أبو شاويش، من سكان مدينة خان يونس، جنوبي قطاع غزة، أمر استدعاء يقضي بمثولها في اليوم التالي في مقر جهاز الأمن الداخلي في مدينة غزة. توجهت أبو شاويش بالفعل إلى مقر الأمن الداخلي الواقع في مجمع أبو خضرة الحكومي، حيث جرى احتجازها في إحدى الغرف لمدة ساعة ونصف الساعة. حضر محققان إلى غرفة أبو شاويش وشرعا بالتحقيق معها حول انتمائها لحركة فتح وأنشطتها داخل الحركة، وقد أبلغ المحققون أبو شاويش بأن أنشطة حركة فتح محظورة في قطاع غزة. وفي نهاية التحقيق، طلب المحققون منها تسليمهم جواز سفرها بتاريخ ٢٣ ديسمبر، في مقر أبو خضرة، فرفضت أبو شاويش ذلك لأنها ترافق ابنتها المريضة للعلاج في الخارج.

- **شهد الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر**، حملة استدعاءات نفذها جهاز الأمن الداخلي وطالت العشرات من أعضاء ونشطاء حركة فتح في أنحاء مختلفة من قطاع غزة، وبشكل متكرر.[١٢] وكانت تقضي تلك الاستدعاءات بمثول المستدعى في مقر الأمن الداخلي حسب منطقة سكناه. ووفق الإفادات التي حصل عليها المركز من محتجزين مفرج عنهم، فإنهم كانوا يحتجزون في غرف بعضهم معصوب الأعين والآخر قضى عدة ساعات ووجهه للحائط، فيما خضع عدد آخر للتحقيق حول نشاطات حركة فتح في قطاع غزة في ذكرى انطلاقتها والتي تصادف الأول من يناير من كل عام، وأبلغوا بأن نشاطات حركة فتح محظورة في قطاع غزة. وكان يجري الإفراج عن المحتجزين في اليوم ذاته بعد أن يسلموا أمر استدعاء جديد.

[١١] لمزيد من المعلومات حول اقتحام مكتب النائب أشرف جمعة واعتقال ٣٠ مواطناً، راجع البيان الصحفي الصادر عن المركز بعنوان: « المركز يستهجن بشدة اقتحام مكتب عضو المجلس التشريعي أشرف جمعة من قبل الأمن الداخلي في رفح، واعتقال نحو ٣٠ مواطناً »، بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠١٠، مرجع رقم (٢٠١٠/١٠٣).

[١٢] المركز يحتفظ بأسماء الأشخاص المحتجزين.

الضفة الغربية

واصلت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية (جهاز المخابرات العامة، جهاز الأمن الوقائي، وجهاز الاستخبارات العسكرية) حملات الاعتقال غير القانوني والاستدعاء بحق أنصار حركة حماس والجهاد الإسلامي وحزب التحرير، وكان من بينهم العديد من الأكاديميين وأعضاء مجالس بلدية، ونساء. وفي عدد من الحالات مارس أفراد الأجهزة الأمنية القوة بشكل غير مبرر في الاعتداء على أسر المطلوبين لها بشكل عنيف. كما مارس أفراد الأمن أعمال تفتيش وعبث بمحتويات منازل المواطنين ومصادرة متعلقات شخصية قبل اعتقال مطلوبين لها. وقد وثق المركز خلال العام ٢٠١٠، اعتقال ومحاكمة مواطنين مدنيين من قبل أجهزة وجهات قضائية عسكرية مختصة بملاحقة ومحاسبة منتسبي الأجهزة الأمنية والعسكرية، كما وثق المركز حالات لم تمتثل فيها الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية لقرارات محاكم مدنية من بينها محكمة العدل العليا قضت بالإفراج عن مواطنين مدنيين معتقلين خلافاً للقانون.

وكانت أبرز الحالات على النحو التالي:

- **بتاريخ ١٢ يناير**، أصدرت محكمة العدل العليا قراراً يقضي بالإفراج عن المواطن طارق عبد الرزاق أبو زيد، من سكان مدينة جنين، وهو معتقل لدى جهاز الاستخبارات العسكرية في مدينة رام الله. وبتاريخ ١٦ فبراير أصدرت محكمة عسكرية خاصة حكماً بالسجن الفعلي لمدة عام ونصف العام بحق المواطن أبو زيد بتهمتي النيل من هيبة السلطة خلافاً لأحكام المادة (١٦٤/أ، ب)، ومناهضة السياسة العامة للسلطة خلافاً لأحكام المادة (١٧٩) من قانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام ١٩٧٩.

- **بتاريخ ٠٢ فبراير**، أصدرت محكمة بداية رام الله قراراً بالإفراج عن المواطن خالد محمد أبو البهاء، ٣٦ عاماً، والمعتقل لدى جهاز الأمن الوقائي، بكفالة قيمتها عشرة آلاف دينار، منها ألفا دينار نقدي. وفي اليوم التالي الموافق ٠٣ فبراير، أكمل والد المعتقل المذكور شروط الإفراج عنه، وتوجه في ساعات الظهر إلى مقر جهاز الأمن الوقائي لاستكمال إجراءات الإفراج عن نجله ووقع على كتاب يفيد باستلام نجله. وما أن خرج المواطن خالد المفرج عنه ووالده من مقر الجهاز وصعدا في سيارتهما الخاصة اعترضتهما سيارة تابعة للجهاز، وترجل منها عدة عناصر، فتح أحدهم باب السيارة، وسحب خالد منها، واقتادوه مرة ثانية إلى داخل المقر.

- **بتاريخ ١٩ مايو**، اقتحمت قوة من جهاز الأمن الوقائي شقة سكنية يمتلكها الأستاذ الجامعي، د. محمد غزال، ٥٣ عاماً، أحد قيادات حركة حماس في مدينة نابلس، شمالي الضفة الغربية، وقامت بتفتيشها لمدة ساعتين، وصادرت بعض الأوراق والأقراص المدمجة وجهازي حاسوب خاصة به، ومن ثم اقتادته إلى سجن جنيد في المدينة. وذكر د. غزال أنه مكث في السجن من الساعة الخامسة مساءً حتى الساعة الحادية عشرة ليلاً، تخللها فترات تحقيق حول أمور تنظيمية، ومن ثم أفرج عنه بعد توقيعه على إفادة تحتوي على سيرته الذاتية.

- **بتاريخ ١٢ يونيو**، تلقى خمسة عشر مواطناً من مدن جنين، نابلس، طولكرم، وقلقيلية، شمالي الضفة الغربية، أوامر استدعاء للمثول في مقر جهاز المخابرات العامة فور استلامهم الأوامر، وكان من بين المستدعين ثلاثة من أعضاء المجلس البلدي في مدينة نابلس ومدير برامج فضائية القدس. وبحسب ما ذكر ذوو المعتقلين للمركز فإن قوة من جهاز المخابرات العامة حضرت إلى منازلهم وبحوزتهم أوامر استدعاء، وكان أفراد القوة يطلبون من المستدعى التوجه فوراً إلى مقر المخابرات في حي المخفية بمدينة نابلس، ومن ثم جرى نقلهم مباشرة إلى سجن الجنيد في حي رفيديا غربي المدينة. والمعتقلون هم كل من: ١) مهدي الحنبلي، نائب رئيس بلدية نابلس؛ ٢) عنان غزال، عضو مجلس بلدية نابلس؛ ٣) غسان الجوهري، عضو مجلس بلدية نابلس؛ ٤) نواف ابراهيم العامر، مدير البرامج والإنتاج في فضائية القدس؛ ٥) علاء فضة، ويعمل مدرساً؛ ٦) علي قطناني؛ ٧) فتحي الحايك؛ ٨) عبد اللطيف السمحان؛ ٩) رائد حسان المنير؛ ١٠) محمود الشعبي؛ ١١) اياد عصفور، وجميعهم من سكان محافظة نابلس؛ ١٢) ماضي سامح الكيلاني، عضو مجلس بلدي السيلة الحارثية؛ ١٣) عصام الشلبي، وكلاهما من سكان محافظة جنين؛ ١٤) رياض ولويل، من سكان محافظة قلقيلية؛ ١٥) زكريا ريان زيتا، من سكان محافظة طولكرم.

- **بتاريخ ١٠ يوليو**، فرضت الأجهزة الأمنية قيوداً صارمة واعتقلت عدداً من المواطنين في محافظة الخليل، جنوبي الضفة الغربية، بهدف منع عقد محاضرة بعنوان: «الذكرى ٨٩ لهدم دولة الإسلام»، دعا حزب التحرير الإسلامي لها في المسجد العمري، الواقع في بلدة إذنا، غربي المدينة. ففي حوالي الساعة ١:٣٠ من بعد ظهر ذلك اليوم شرعت قوات كبيرة من الأجهزة الأمنية بحملة دهم لعدد من منازل نشطاء حزب التحرير في البلدة، واعتقلت العديد منهم، وأبناء أو أشقاء آخرين لم يتواجدوا في منازلهم، بالتزامن مع انتشار كثيف لعناصر الأمن في محيط المسجد العمري.

- **بتاريخ ٢٤ يوليو**، نفذ جهاز المخابرات العامة في بلدة شيوخ، شمال شرقي مدينة الخليل، جنوبي الضفة الغربية، عملية اعتقال طالت أحد عشر مواطناً، معظمهم من عائلة واحدة ممتدة، وقام بمصادرة بعض الحاجيات الشخصية من أحد المنازل، واعتدى بالضرب المبرح على نجل عضو المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح سميرة حلايقة، خلال عملية اعتقاله إلى جانب شقيقه وعدد من أبناء عمومته.[١٣] والمعتقلون هم: ١) أنس محمد زيتون حلايقة، وهو طالب في جامعة الخليل؛ ٢) أسامة محمد زيتون حلايقة، وهو طالب في جامعة القدس المفتوحة؛ ٣) وطني مرهج زيتون حلايقة، عامل؛ ٤) يوسف أحمد يوسف حلايقة، عامل؛ ٥) عبد الكريم حسين حلايقة، إمام مسجد؛ ٦) محمود عبد موسى وراسنة، سائق؛ ٧) محمد علي سليم حلايقة، معلم؛ ٨) محمد محمود عيسى حلايقة، معلم مفصول من وظيفته تعسفياً؛ ٩) رزق محمود عاصي حلايقة، معلم مفصول من وظيفته تعسفياً؛ ١٠) محمد سليمان داوود حلايقة، صاحب معمل قص حجر بناء؛ و١١) أديب يوسف عودة حلايقة، عامل.

- **بتاريخ ٢ أغسطس**، شن جهاز الأمن الوقائي في مدينة نابلس حملة اعتقالات طالت ستة أكاديميين يعملون في جامعة النجاح الوطنية، وعضو مجلس بلدي ومهندسين وطالباً جامعياً ومواطنين آخرين. والمعتقلون هم: د. مصطفى على النجار؛ د. محمد سلامة أبو جعفر؛ د. نزار العورتاني؛ البروفسور محمد النوري؛ د. فريد أبو ظهير؛ د. غسان خالد؛ وجميعهم أساتذة في جامعة النجاح الوطنية في نابلس؛ وعضو مجلس بلدي نابلس عنان غزال؛ المهندس وجيه أبو عيدة؛ المهندس عمر الحنبلي؛ منتصر مصطفى على النجار، وهو طالب في جامعة النجاح الوطنية؛ مهند عامر؛ ووائل حشاش. كما استدعى ذات الجهاز تسعة نساء للتحقيق، وصادر بطاقاتهن الشخصية بعد استجوابهن، وإجبارهن على المثول في مقر الجهاز يومياً. وهن: أسماء أبو زهرة،؛ وإيناس الحاج محمد، وهما موظفتان في جمعية التضامن الخيرية؛ نادية تيم، وهي مديرة الحضانة في جمعية التضامن الخيرية؛ سيما الطاهر؛ علا عليلي؛ سهام أبو السعود؛ صابرين السلعوس؛ برلنت عصفوري؛ وقد أجبرن في وقت سابق من قبل جهاز الأمن الوقائي على الاستقالة من عملهن في الجمعية المذكورة؛ وسوسن مريش. وقد قام جهاز الوقائي أيضاً بمصادرة ثلاث سيارات شخصية تعود ملكيتها لكل من: حنين عموري "دروزة"؛ حنين محي الدين السلعوس؛ وموسى الطمبور.

- **بتاريخ ٣١ أغسطس**، وفي أعقاب العملية المسلحة التي وقعت جنوب شرقي مدينة الخليل، وأسفرت عن مقتل أربعة مستوطنين، التي أعلنت المسئولية عن تنفيذها كتائب القسام (الجناح المسلح لحركة حماس)؛ شرعت أجهزة الأمن الفلسطينية المختلفة بتنفيذ حملة اعتقالات عشوائية طالت العشرات من كوادر الحركة ومناصريها في مختلف محافظات الضفة الغربية. وطالت تلك الحملة تجاراً ومدرسين وطلبة جامعيين ومهنيين وأئمة مساجد وغيرهم. العديد من هؤلاء اعتقلوا من داخل منازلهم، أو محال عملهم، فيما أعتقل الآخرون بعد استدعائهم هاتفياً للحضور إلى مقار الأجهزة الأمنية. ووفق المعلومات التي تمكن باحثو المركز من جمعها، فقد تم اعتقال (١٥٣) مواطناً على الأقل من مختلف محافظات الضفة الغربية خلال ثلاثة أيام.

- **بتاريخ ٢١ سبتمبر**، في حوالي الساعة ١:٠٠ من فجر ذلك اليوم، اقتحمت قوة مشتركة من الأجهزة الأمنية والشرطة الفلسطينية منزل عضو المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح، المهندس عبد الرحمن زيدان، الواقع في بلدة دير الغصون، شمالي مدينة طولكرم، شمالي الضفة الغربية، من قبل أجهزة الأمن الفلسطيني، وقد أجرى أفراد القوة تفتيشاً دقيقاً في محتويات المنزل. وذكر النائب زيدان لطاقم المركز بأن أفراد القوة أصروا على تفتيش زوجته وبناته الثلاث، اللواتي تتراوح أعمارهن بين العاشرة والتاسعة عشرة، تفتيشاً جسدياً. وأضاف النائب زيدان بأن القوة وقبل انسحابها من المنزل، صادرت جهازي حاسوب محمولين (لاب توب)، وجهاز هاتف نقال وجميع الملفات والأوراق الموجودة في المنزل باستثناء الأوراق الثبوتية، وقطعت أسلاك الهاتف الأرضي وأسلاك اللاقط التلفزيوني، ثم قيّد أفرادها يديّه، واقتادوه بملابس نومه إلى مقر المقاطعة في مدينة طولكرم. وبعد احتجازه لمدة عشر دقائق، أُطلِقَ سراحُه في حوالي الساعة ٢:٣٠ فجراً، وتُرِكَ في الشارع العام، وبملابس نومه.[١٤]

- **بتاريخ ٢٩ سبتمبر**، اعتقل أفراد من جهاز المخابرات العامة القيادي في حركة الجهاد الإسلامي، خضر عدنان محمد موسى، ٣٢ عاماً، من سكان بلدة عرابة، جنوب غربي مدينة جنين، شمالي الضفة الغربية، بينما كان يتواجد في مخبز القناعة، الذي يمتلكه، مقابل سوق الخضار المركزي (الحسبة) في بلدة قباطية، جنوب شرقي مدينة جنين. وذكرت زوجة المواطن موسى بأن زوجها قد أضرب عن الطعام منذ اليوم الأول لاعتقاله مما أدى إلى تدهور حالته الصحية خلال اعتقاله، وبتاريخ ١٠ أكتوبر أطلق جهاز المخابرات العامة سبيل القيادي موسى.

- **بتاريخ ١٧ نوفمبر**، اعتقل جهاز المخابرات الفلسطينية المواطنة تمام أحمد أبو السعود من منزلها الواقع في حي رفيديا، غربي مدينة نابلس، ونقلها إلى مقره الواقع في حي المخفية بالمدينة. وفي اليوم التالي الموافق ١٨ نوفمبر، قامت عناصر من جهاز المخابرات بتفتيش المنزل بشكل دقيق مرتين متتاليتين، وفي وقت لاحق جرى نقل المواطنة أبو السعود من مقر المخابرات إلى سجن جنيد في المدينة. وقد تم سجن أبو السعود قرابة الشهرين، قبل أن يطلق سراحها بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١١.

---

١٣ لمزيد من المعلومات حول اعتقال جهاز المخابرات العامة أحد عشر مواطناً من بلدة الشيوخ، شمال شرق الخليل، راجع البيان الصحفي الصادر عن المركز بعنوان: « جهاز المخابرات العامة ينفذ حملة اعتقالات جديدة في محافظة الخليل ويعتدي على نجل النائب سميرة حلايقة، وينكل به، ويطلق النار بالهواء»، بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٠، مرجع رقم (٢٠١٠/٦٣).

١٤ لمزيد من المعلومات حول اعتقال النائب عبد الرحمن زيدان، راجع البيان الصحفي الصادر عن المركز بعنوان: « المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين اقتحام منزل النائب عبد الرحمن زيدان واعتقاله»، بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠١٠، مرجع رقم (٢٠١٠/٨٦).

- **بتاريخ ٢١ نوفمبر**، اقتحمت قوة مشتركة من الأجهزة الأمنية الفلسطينية في محافظة طولكرم منزل النائب في المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح، فتحي القرعاوي، جنوب غربي مخيم نور الشمس للاجئين، شرقي مدينة طولكم. اعترض النائب القرعاوي على عملية اقتحام منزله كونه عضو برلمان ويحمل حصانة، فلم يكترث أي من أفراد القوة لكلامه، وشرعوا بتفتيش المنزل بشكل دقيق، وقطعوا أسلاك الهاتف وجمعوا الأجهزة النقالة، وأجهزة كمبيوتر ومستندات أخرى. وقبل انسحاب أفراد القوة من المنزل قاموا باعتقال نجل النائب القرعاوي، حازم، ٢٤ عاماً.

- **بتاريخ ٢٦ نوفمبر**، بدأ ستة معتقلين في سجن المخابرات العامة في محافظة أريحا إضراباً عن الطعام من أجل الإفراج عنهم خاصة وأن خمسة منهم حاصلون على قرارات بالإفراج عنهم من محكمة العدل العليا، والمعتقلون هم كل من:١) مهند محمود نيروخ، معتقل منذ تاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠٠٨، وصدر قرار بالإفراج عنه بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٠؛ ٢) وسام عزام القواسمة، معتقل منذ تاريخ ٨ أكتوبر ٢٠٠٨، وصدر قرار بالإفراج عنه بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٠؛ ٣) مجد ماهر عبيد، معتقل منذ تاريخ ١١ أكتوبر ٢٠٠٩، وصدر قرار بالإفراج عنه بتاريخ ٣ فبراير ٢٠١٠؛ ٤) أحمد محمد العويوي، معتقل منذ تاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٠٩، وصدر قرار الإفراج عنه بتاريخ ٣ فبراير ٢٠١٠؛ ٥) محمد أحمد سوقية، معتقل منذ تاريخ ٦ فبراير ٢٠٠٨، وصدر قرار بالإفراج عنه بتاريخ ١٠ يناير ٢٠١٠؛ و٦) وائل سعيد البيطار، وهو معتقل منذ تاريخ ١٩ إبريل ٢٠٠٩، وصدر قرار بالإفراج عنه بتاريخ ٣ فبراير ٢٠١٠

ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

استمرت ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية في سجون ومراكز التوقيف التابعة لأجهزة الأمن والشرطة في قطاع غزة والضفة الغربية خلال ٢٠١٠. وتشير تحقيقات المركز إلى أن ممارسة التعذيب في مراكز الاعتقال والتوقيف قد جاءت إما انعكاساً لحالة الانقسام السياسي، حيث أقدمت أجهزة الأمن في كل من قطاع غزة والضفة الغربية على ممارسة التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة بحق الخصوم السياسيين، أو على خلفية جنائية، حيث مارست أجهزة الأمن والشرطة خلال عمليات التحقيق الجنائي مع متهمين بارتكاب مخالفات جنائية وأمنية مختلفة، عمليات تعذيب قاسية ومهينة عرضت حياة العديد منهم إلى الخطر الشديد. وفي حالات محددة تعرض أشخاص للتعذيب والمعاملة القاسية في مراكز توقيف أمنية وشرطية إثر خلافات كان أحد أفرادها يعمل في جهاز أمن. وكانت من أبرز أساليب التعذيب المستخدمة في سجون ومراكز التوقيف التابعة لأجهزة الأم ن والشرطة، الشبح وقوفاً والأيدي مرفوعة للأعلى أو على كراسي الجلوس عليها مؤذي للجسم، الضرب باستخدام الأيدي والأرجل على أنحاء مختلفة من الجسم، الضرب بأسلوب (الفلكة)، الضرب باستخدام العصي أو الأسلاك البلاستيكية المجدولة. وهذا عدا عن وضع المحتجزين في ظروف مهينة في زنازين أو غرف ضيقة، عزلهم انفرادياً لوقت طويل، وإيقافهم لساعات طويلة في البرد أو تحت أشعة الشمس الحارة.

قطاع غزة

وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠١٠، تعرض العديد من المواطنين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية من قبل جهاز الأمن الداخلي في قطاع غزة، وذلك خلال استدعائهم واحتجازهم على خلفية سياسية، وتحديداً لانتمائهم ونشاطهم في حركة فتح. كما وثق المركز تعرض مواطنين آخرين للتعذيب خلال اعتقالهم والتحقيق معهم على خلفية قضايا جنائية لدى أجهزة الشرطة (المباحث الجنائية، مكافحة المخدرات).

وفيما يلي عدد من نماذج ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية في قطاع غزة:

- **بتاريخ ٦ أكتوبر**، اعتقلت عناصر تابعة للشرطة الفلسطينية المواطن نعيم سليمان خماش، ٢١ عاماً، من سكان مدينة دير البلح، ونقلوه إلى مقر الشرطة الفلسطينية القريب من مستشفى شهداء الأقصى، حيث اعتدوا عليه بالضرب قبل أن يقتادوه مرة أخرى إلى مقر شرطة مكافحة المخدرات الواقع بالقرب من بلدية دير البلح، وسط المدينة، حيث استمر اعتقاله حتى مساء اليوم التالي الموافق ٧ أكتوبر. وقد تعرض المواطن خماش للضرب والتعذيب خلال التحقيق معه حول علاقته بأحد أقربائه من المطلوبين للشرطة، مما أدى إلى تدهور حالته الصحية وتوقف كليتيه عن العمل،

حيث نُقل إلى مستشفى شهداء الأقصى لتلقي العلاج، وخضع لجلسات غسيل دم. وحول تعرضه للضرب والتعذيب أفاد الموطن خماش لباحث المركز، بما يلي:

"قام أفراد الشرطة بربطي إلى عمود، وشرع اثنان منهم بشد قدميّ باتجاهين معاكسين، ومن ثم قاموا بشبحي من خلال ربط يدي إلى الخلف ورفعها إلى أعلى، واعتدوا عليّ خلال الشبح بالضرب باستخدام هراوات. بعد حوالي ٦ ساعات شعرت بتعب وإعياء فقام أفراد الشرطة بنقلي إلى مستشفى شهداء الأقصى، حيث أُجريت لي الفحوص الطبية، ومن ثم أعادوني مرة أخرى إلى مركز الشرطة، وأجروا اتصالاً مع والدي الذي حضر لاستلامي من المركز."

وأضاف المواطن سليمان حمدان خماش، ٦٥ عاماً، وهو والد نعيم، لباحث المركز، بما يلي:
"... قام اثنان من أفراد الشرطة بحمل نجلي نعيم ووضعه في سيارتي وقمت بالعودة إلى المنزل، وهناك شاهدت تورماً ظاهراً على قدمي ابني ويديه وآثار قيود، وكان يشكو من آلام حادة في أنحاء جسمه. وبتاريخ ٩ أكتوبر، قمت بنقل نعيم إلى مستشفى شهداء الأقصى لإجراء الفحوصات الطبية اللازمة ... وبعد إجراء الفحوصات الطبية اللازمة، تبين أن كليتي نعيم قد توقفتا عن العمل بسبب تهتك عضلاتهما، فأجروا له غسيل دم ونقلوه إلى قسم العناية المكثفة.»

- **بتاريخ ٠٩ نوفمبر**، اعتقلت قوة تابعة لجهاز المباحث العامة المواطن غسان راجي العبيد، ٢٨ عاماً، من سكان مخيم النصيرات، بينما كان يتواجد في منزل عمه الواقع في حي النصر، شمالي مدينة غزة. نقلت القوة المواطن العبيد إلى مركز «أنصار» الأمني حيث تعرض للتعذيب من قبل أفراد الشرطة على خلفية شجار شخصي كان قد وقع بين المواطن العبيد وبين أحد جيرانه في مخيم النصيرات ويعمل في جهاز المباحث. وحول ما تعرض له من تعذيب أفاد المواطن غسان العبيد لطاقم المركز بما يلي:

- **بتاريخ ٧ نوفمبر**، وقع شجار بيني وبين أحد جيراني ويعمل في جهاز المباحث العامة على خلفية سوء تفاهم انتهى باعتداء متبادل. وبتاريخ ٩ نوفمبر، حضرت قوة تابعة لجهاز المباحث العامة إلى منزل عمي الواقع في حي النصر شمال مدينة غزة حيث كنت أتواجد وقامت باعتقالي. قام أفراد القوة، وعددهم أربعة أشخاص، بنقلي إلى مركز أنصار الأمني، حيث أدخلوني إلى إحدى الغرف وانهالوا عليّ بالضرب باستخدام مواسير حديدية، لمدة ١٠ دقائق، مما أسفر عن إصابتي بكسر في يدي اليسرى وقدمي الأيسر، ومن ثم قاموا بنقلي إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة، حيث تلقيت العلاج اللازم.»

- **بتاريخ ٠٢ ديسمبر**، اعتقل جهاز المباحث العامة في الشرطة الفلسطينية المواطن سمير حجاج أبو صلاح، ٤١ عاماً، من سكان بلدة عبسان الكبيرة، وهو يعمل في جمع الخردة وتجارتها، ونقلته معها إلى جهة غير معلومة. وذكر المواطن منير أبو صلاح، ٤٢ عاماً، لطاقم المركز بأنه منذ لحظة اعتقال شقيقه لم يتعرفوا على مكان احتجازه، وذلك حتى تاريخ ٠٧ ديسمبر، حيث علموا بأنه محتجز في مقر شرطة القرارة، على خلفية اتهامه بالاشتراك في سرقة. وأضاف منير:
«تمكن شقيقي د. بشير وأحد أقربائنا من زيارته في مركز الشرطة، وأبلغونا بتدهور حالته الصحية بشكل كبير إثر تعرضه للتعذيب الشديد، وقد طالبنا الشرطة نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج اللازم، وهو ما جرى فعلاً في بتاريخ ٠٨ ديسمبر. وبتاريخ ٠٩ ديسمبر، نقلت الشرطة شقيقي سمير مرة أخرى لمستشفى ناصر، حيث أُجريت له أول عملية غسيل دم، ونقل إلى قسم العناية المكثفة.»

ووفق التقرير الطبي للحوادث القضائية الصادر عن مستشفى ناصر الطبي بتاريخ ٠٨ ديسمبر، فقد ورد ما يلي: «بالفحص الطبي تبين وجود ازرقاق على جميع أجزاء الجسم، الصدر، البطن، الأطراف.»

- **بتاريخ ٢٦ ديسمبر**، اعتقل جهاز الأمن الداخلي في مدينة رفح أحد نشطاء حزب فدا في المدينة،[١٥] حيث احتجز في إحدى الغرف بعد عصب عينيه، وشرع ضباط الجهاز بالتحقيق معه حول نشاطات حزب فدا واجتماعات هيئة العمل الوطني التي كانت قد عقدت في مقر الحزب في وقت سابق، إضافة إلى تركيز الحزب على العمل النسوي في المحافظة. وخلال التحقيق تعرض الناشط للضرب بواسطة (بربيش) من قبل المحققين مما أدى إلى تدهور حالته الصحية ونقله إلى مستشفى الشهيد أبو يوسف النجار. وفي اليوم التالي الموافق ٢٧ ديسمبر، خضع الناشط ذاته للتحقيق مرة أخرى بعد احتجازه، وقد تعرض الناشط للضرب مرة أخرى من قبل محققيه بأسلوب (الفلكة).

[١٥] لمركز يحتفظ باسم الناشط في حزب فدا.

الضفة الغربية

تواصلت ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية في سجون ومراكز التوقيف التابعة للأجهزة الأمنية في الضفة الغربية (جهاز المخابرات العامة، جهاز الأمن الوقائي، وجهاز الاستخبارات العسكرية) خلال العام ٢٠١٠. وقد وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان نقل عدد من المعتقلين لدى الأجهزة الأمنية إلى المستشفيات لتلقي العلاج إثر تعرضهم للتعذيب وتدهور حالتهم الصحية، كما تلقى المركز عشرات الإفادات من قبل معتقلين مفرج عنهم، أو ذوي آخرين كانوا قيد الاحتجاز تفيد بأن العديد ممن اعتقلوا خلال حملات الاعتقال المتكررة التي طالت نشطاء في حركة حماس قد احتجزوا في ظروف قاسية ومهينة، خاصة وأن عدداً منهم يعانون من أمراض مزمنة، أو إصابات سابقة. وفيما يلي عدد من نماذج ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية في قطاع غزة:

- **بتاريخ ٣١ أغسطس**، تعرض المواطن فتحي سليمان جولاني، من سكان حي الجامعة، شمالي مدينة الخليل، جنوبي الضفة الغربية، للاعتقال على أيدي أفراد من جهاز المخابرات العامة. وقد جرى نقل المواطن جولاني إلى مقر الجهاز في المدينة، واحتجازه مع معتقلين آخرين لمدة يومين في ساحة مكشوفة لا يوجد بها مرحاض، قبل أن يخضع للتحقيق. وتعرض المعتقل جولاني للشبح خلال التحقيق معه حيث أمره المحققين بالوقوف ورفع يديه للأعلى لوقت طويل، كما أجبره المحققون على الجلوس على كرسي بلاستيكي بدون مسند ظهر لمدة ثلاثة أيام، وكانوا يحرمونه خلال الأيام الثلاثة من النوم حتى على الكرسي، مما أدى إلى تدهور حالته الصحية. نُقل المعتقل جولاني إلى الخدمات الطبية العسكرية لتلقي العلاج ومنها إلى مستشفى الخليل الحكومي، وقد استمر اعتقال جولاني في ظروف مهينة خلال الفترة اللاحقة حتى أُفرج عنه بتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠١٠.

- **بتاريخ ١٩ سبتمبر**، اعتقل جهاز الأمن الوقائي في مدينة الخليل المواطن أحمد عبد السلام سهلب، ٤١ عاماً، حيث مكث مدة ١٠ أيام قبل أن يجري نقله إلى مقر الجهاز في مدينة أريحا. وبتاريخ ١٦ أكتوبر، تلقى المواطن محمود شقيق المعتقل اتصالاً من شخص عرف عن نفسه بأنه من جهاز الأمن الوقائي، وأبلغه بأن الجهاز قد قرر الإفراج عن شقيقه وأن عليه استلامه من المستشفى الأهلي بمدينة الخليل. وفور توجه ذوي المواطن المعتقل سهلب إلى المستشفى، شاهدوا أحمد في حالة صحية سيئة ولا يستطيع الحراك كلياً إثر آلام حادة في الظهر والساقين. وقد أكد المواطن أحمد سهلب لطاقم المركز بأنه أمضى فترة احتجازه في ظروف بالغة السوء، وأن عناصر الجهاز رفضت السماح له بتناول أدويته التي كانت معه.

- **بتاريخ ٢٢ سبتمبر**، تعرض المواطنان عبد الله ربحي أبو سعدة، ٢٣ عاماً، وشقيقه الطفل سعيد، ١٧ عاماً؛ وهما من مدينة نابلس، للضرب والتعذيب بأسلوب (الفلكة) خلال اعتقالهما على أيدي عناصر من جهاز الأمن الوطني في سجن جنيد على خلفية خلاف شخصي بين عبد الله وأحد عناصر الجهاز، مما استدعى نقل الطفل سعيد إلى المستشفى لتلقي العلاج. ووفق ما أفاد به المواطن عبد الله ربحي أحمد أبو سعدة، ٢٣ عاماً فقد اعتقلت قوة تابعة لجهاز الأمن الوطني المواطن أحمد ربحي أبو سعدة، ٢٦ عاماً، وشقيقه الطفل سعيد، ١٧ عاماً، من مغسلة سيارات تعود ملكيتها للمواطن رمزي محمد أبو سعدة، وتقع في حي رأس العين بمدينة نابلس، ونقلاهما إلى سجن جنيد العسكري. وفي وقت لاحق من مساء اليوم ذاته، اعتقل جهاز الأمن الوطني شقيقهم عبد الله، ٢٣ عاماً، وقد تعرض الشقيقان عبد الله وسعيد للتعذيب من قبل عناصر الأمن الوطني والضرب بأسلوب (الفلكة) لعدة جولات، مما أسفر عن إصابة الطفل سعيد بحالة إعياء شديدة استدعت نقله إلى مستشفى نابلس التخصصي لتلقي العلاج. وذكر باحث المركز الذي زار الطفل سعيد في المستشفى بأن كدمات زرقاء واضحة على قدميه، وقد ذكر الأطباء بأن المريض يعاني من حالة تشنج أعصاب، ولا يستطيع التنفس بصورة طبيعية.

- **بتاريخ ١١ نوفمبر**، اعتقل جهاز المخابرات العامة المواطن بلال نبيل ذياب، ٢٥ عاماً، من سكان بلدة كفر راعي، جنوب غربي مدينة جنين، شمالي الضفة الغربية، وهو أحد نشطاء حركة الجهاد الإسلامي، بعد أن قاموا بتفتيش منزله. ووفقاً للمعلومات التي حصل عليها المركز من ذوي المعتقل ذياب، فإن المعتقل بلال قد تدهورت حالته الصحية جراء تعرضه للتعذيب خلال فترة اعتقاله وأنه قد جرى نقله إلى مقر الخدمات الطبية العسكرية، ومن ثم إلى مستشفى جنين الحكومي، ولم يتمكن ذووه من زيارته للاطمئنان على وضعه الصحي.

استمرار تعطيل السلطة التشريعية

انتهى العام ٢٠١٠ وما تزال الظروف والمعيقات الخارجية والداخلية التي تعترض عمل السلطة التشريعية قائمة منذ الانتخابات التشريعية الثانية في يناير ٢٠٠٦. فمن ناحية، ما تزال جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الهادفة لتقويض السلطة التشريعية واستهدافها في مقدمة المعيقات. وناهيك عن القيود المشددة التي تفرضها قوات الاحتلال على حركة أعضاء المجلس التشريعي داخل المدن في الضفة الغربية، وكذلك من غزة إلى الضفة الغربية، فإنها لا تزال تعتقل ١٤ نائبا في سجونها في مخالفة للأعراف والقوانين الدولية، غالبية هؤلاء النواب من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس. وخلال العام ٢٠١٠، اعتقلت قوات الاحتلال ثلاثة نواب من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس. فبتاريخ ١٨ أكتوبر اعتقلت تلك القوات النائب حاتم قفيشة، وبتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٠، اعتقلت د. محمود عبد الرحمن الرمحي، ٤٧ عاماً، وهو أمين سر المجلس التشريعي الفلسطينيين، وبتاريخ ٢٠ نوفمبر حول للاعتقال الإداري لمدة ٦ أشهر، وبتاريخ ١ ديسمبر اعتقلت النائب نايف الرجوب، ٥٣ عاماً، وهو وزير الأوقاف السابق. بالإضافة إلى ذلك، شددت قوات الاحتلال الخناق على نواب مدينة القدس من اجل دفعهم إلى مغادرة المدينة المحتلة. ففي شهر يونيو استدعت تلك القوات كلاً من: النائب محمد أبو طير، وعضوين آخرين في المجلس التشريعي الفلسطيني عن قائمة التغيير والإصلاح، وهما: احمد محمد احمد عطون، ٤٢ عاماً، محمد عمران صالح طوطح، ٤١ عاماً، بالإضافة إلى وزير شؤون القدس الأسبق، المهندس خالد أبو عرفة، ٤٩ عاماً، إلى مركز توقيف (المسكوبية) في مدينة القدس المحتلة. وفي حينه، أبلغت سلطات الاحتلال النائبين المذكورين والوزير بقرارها سحب هوياتهم المقدسية، وأعطتهم بدلا منها تصاريح إقامة مؤقتة في المدينة تنتهي بتاريخ ٢٠١٠/٧/٣. وفي حين لجأ النائبان عطون وطوطح، والوزير أبو عرفة إلى مقر جمعية الصليب الأحمر الدولي في حي الشيخ جراح، واعتصموا بداخله ولا يزالوا حتى الآن، رفضا للقرار، تمكنت قوات الاحتلال من اعتقال النائب أبو طير. وبتاريخ ٨ ديسمبر ٢٠١٠، قررت محكمة الصلح الإسرائيلية حبس النائب محمد محمود حسن أبو طير، ٥٤ عاماً، لمدة أربعة أشهر مع وقف التنفيذ، وإبعاده إلى رام الله لحين صدور القرار النهائي بشأنه من المحكمة العليا الإسرائيلية.

ومن ناحية ثانية، ما تزال المعيقات والقيود الداخلية على حالها، إذ شكلت حالة الانقسام التي شهدتها السلطة الفلسطينية بعد أحداث يونيو ٢٠٠٧، وسيطرة حماس على غزة، والتي جاءت بعد فصول من المناكفات السياسية بين حركتي فتح وحماس، المعيق الأساسي الذي أدى إلى انهيار العملية التشريعية في أراضي السلطة الفلسطينية.

وعلى مدار العام تعرض العديد من أعضاء المجلس التشريعي في الضفة الغربية وقطاع غزة للاعتداءات والمضايقات من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية، بما في ذلك إطلاق النار، وتقييد الحركة بشكل مخالف للقانون الأساسي. وقد سجل المركز أربع اعتداءات على نواب المجلس في الضفة الغربية، واعتداءين على أعضاء المجلس في غزة.

وكانت الحالات التي وثقها المركز خلال العام، على النحو التالي:

- **بتاريخ ٨ فبراير ٢٠١٠**، أطلق مجهول النار على مكتب عضو المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح، عماد نوفل، الكائن في الطابق الثاني من (مجمع إياد التجاري) في ميدان الشهيد أبو علي إياد، مقابل البنك العربي، وسط مدينة قلقيلية، دون وقوع إصابات. وقد أُطلقَت النار من مسافة تقدر بحوالي ٢٥ متراً تقريباً. وحسب معلومات الأجهزة الأمنية والشرطة الفلسطينية فإن مركبة توقفت بالقرب من المكان، ترجل منها شخص، وقام بإطلاق النار تجاه المكتب، ومن ثم عاد إليها وانطلقت مرة أخرى، ولاذ الفاعل بالفرار. وفور سماع صوت الأعيرة النارية وصلت إلى المكان قوة معززة من الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وأقامت العديد من الحواجز داخل المدينة ومخارجها لمحاولة ضبط المركبة المذكورة.

بتاريخ ٣ يوليو ٢٠١٠، اعترض ثلاثة مسلحين مقنعون النائب عن كتلة فتح في المجلس التشريعي د. عبد الحميد العيلة بينما كان يستقل سيارته الخاصة وهي من نوع هيونداي، في شارع فرعي بقرية جحر الديك، جنوب شرقي مدينة غزة، في طريقه إلى شارع صلاح الدين الرئيس. أحاط المسلحون بسيارة النائب العيلة وطلبوا منه فتح زجاج السيارة للحديث معه، إلا أن أحد المسلحين قام بضرب السيارة من الخلف بآلة حادة، مما دفعه للفرار من المكان والتوجه إلى مدينة غزة. وقد حضرت الشرطة الفلسطينية لمكان تواجد النائب العيلة في منزل أحد أقاربه وفتحت تحقيقاً في الحادث بعد الحصول على إفادته ومعاينة السيارة.

بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠١٠، اقتحمت قوة أمنية فلسطينية منزل النائب في المجلس التشريعي سميرة حلايقة، عن كتلة التغيير والإصلاح، في بلدة شيوخ، شمال شرقي مدينة الخليل، واعتقلت نجلها الأكبر أنس محمد حلايقة، ٢٤ عاماً، خلال تواجده أمام المنزل. ولدى معرفة نجلها الأصغر، أسامة، ٢٠ عاماً، بخبر اعتقال شقيقه، خرج من منزل عمه الذي كان قد ذهب إليه لاستطلاع ما يجري بعد اقتحامه، وصرخ على أفراد القوة مطالباً بترك شقيقه، فقفز عدد كبير منهم، وهاجموه، وشرعوا بالاعتداء عليه بالضرب المبرح بأعقاب البنادق ولكمات الأيدي والركل بالأرجل على جميع أنحاء جسمه، أمام عينيها وأعين عدد من المتواجدين من أفراد عائلتها، بالتزامن مع إطلاق بعض أفراد تلك القوة أعيرة نارية في الهواء.

بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠١٠، حاصرت قوة مشتركة من أجهزة الأمن والشرطة الفلسطينية، قوامها حوالي مائة عنصر، منزل النائب عبد الرحمن زيدان، من كتلة التغيير والإصلاح، في بلدة دير الغصون، شمالي مدينة طولكرم. اقتحمت القوة الأمنية المنزل بشكل عنيف بعد تحطيم الباب الخارجي، وأجرى أفرادها تفتيشاً دقيقاً في محتويات المنزل. وذكر النائب زيدان أن أفراد القوة أصروا على تفتيش زوجته وبناته الثلاث، اللواتي تتراوح أعمارهن بين العاشرة والتاسعة عشرة عاماً، تفتيشاً جسدياً. وقبل انسحابها من المنزل، صادرت أجهزة الأمن جهازي حاسوب محمولين (لاب توب)، وجهاز هاتف نقال وجميع الملفات والأوراق الموجودة في المنزل باستثناء الأوراق الثبوتية، وقطعت أسلاك الهاتف الأرضي وأسلاك اللاقط التلفزيوني، ثم قيّدوا يديّه، واقتادوه بملابس نومه إلى مقر المقاطعة في مدينة طولكرم. وبعد احتجازه لمدة عشر دقائق، أُطلِقَ سراحُه في حوالي الساعة ٢:٣٠ فجراً، وتُرِكَ في الشارع العام، وبملابس نومه.

بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠١٠، اقتحمت قوة من جهاز الأمن الداخلي مكتب عضو المجلس التشريعي عن حركة فتح، أشرف جمعة، بمدينة رفح، جنوبي قطاع غزة، بينما كان يعمل على عرض فيلم وثائقي عن حياة أحد أبرز قيادات حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية الراحل خليل الوزير (أبو جهاد). قطع عناصر الأمن التيار الكهربائي عن المكتب، ومن ثم حاولوا مصادرة أجهزة حاسوب ومعدات من مكتب النائب، إلا أن النائب جمعة رفض تسليمهم أيا من معدات مكتبه. وقبل مغادرتهم المكان اعتقل عناصر الأمن الداخلي حوالي ٣٠ مواطناً من أصل حوالي ٥٠ كانوا متواجدين في المكتب، وأجبروا البقية على المغادرة.

بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١٠، حاصرت قوة كبيرة من الأجهزة الأمنية الفلسطينية منزل النائب فتحي القرعاوي الواقع في مخيم نور شمس، شرقي مدينة طولكرم، واقتحمته وقطعت أسلاك الهاتف والتلفزيون، وجمعت الأجهزة الخليوية، وقامت بأعمال تفتيش وعبث بمحتوياته، وصادرت كراسات جامعية تخص نجل النائب القرعاوي، حمزة المعتقل على ذمة جهاز المخابرات العامة في سجن جنيد بمدينة نابلس، وجهازي كمبيوتر وأوراقاً ووثائق تخص عمله النيابي. وقبل انسحابها من المنزل بعد حوالي ساعة ونصف الساعة، اعتقلت الأجهزة الأمنية نجله حازم، ٢٤ عاماً، واقتادته معها إلى جهة غير معلومة. وفي حوالي الساعة ١٢:٠٠ ظهر اليوم التالي، الاثنين الموافق ٢٢ نوفمبر ٢٠١٠ أعادت قوة من جهاز المخابرات العامة الفلسطينية، مكونة من ثلاثة أفراد، اقتحام المنزل مرة أخرى، وقاموا بتفتيش المكتبة الخاصة به وصادروا منها أحد الكتب.

وعلى مدار العام أيضاً، ظلت أجواء الانقسام الفلسطيني تلقي بظلالها الثقيلة على عمل وأداء السلطة التشريعية، الذي أصيب بالشلل التام والعجز عن ممارسة دوره الأساسي في الرقابة والمحاسبة لأداء السلطة التنفيذية، فضلاً عن دوره في إقرار القوانين والتشريعات لخدمة المجتمع الفلسطيني. ففي غزة، واصلت كتلة التغيير والإصلاح، كتلة حركة حماس البرلمانية، عقد جلسات المجلس التشريعي منذ نوفمبر ٢٠٠٧، مدعية صحة انعقاد المجلس،[١٦] وإصدار تشريعات وقرارات باسم المجلس

التشريعي دون مصادقة رئيس السلطة الوطنية، مستندين في ذلك إلى المادة (٤١) من القانون الأساسي. وفي رام الله، واصل الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الضفة الغربية إصدار قرارات بقوة القانون، لم يتم عرضها على المجلس التشريعي، بادعاء عدم انعقاد المجلس وحق الرئيس في إصدار قرارات بقوة القانون، استناداً للمادة (٤٣) من القانون الأساسي التي تجيز للرئيس إصدار مثل تلك القرارات في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي. وقد أبدى المركز تحفظه على كافة التشريعات التي تصدر عن السلطة الوطنية الفلسطينية في ظل حالة الانقسام الراهنة، وطالب الطرفين بالامتناع عن سن تشريعات جديدة في أوضاع الانقسام القائمة، إذ أن مثل هذه التشريعات لا ضرورة لها، إنما هي جزء من حالة الانقسام وتجلياتها ولا تخدم سوى أجندات وسياسات حزبية من شأنها تعزيز الانقسام، وينبغي بالتالي وضعها على أجندة الحوار الوطني الفلسطيني، بهدف إلغائها جميعاً باعتبارها جزءاً من حالة الانقسام، أو مراجعتها وإعادة النظر فيها من قبل السلطة التشريعية حال التئامها.[١٧]

استمرار تدهور أوضاع السلطة القضائية

لم يطرأ خلال العام ٢٠١٠ أي تحسن أو تغيير في حالة التدهور التي تعاني منها السلطة القضائية. فامتداداً لحالة الانقسام والصراع السياسي في السلطة الفلسطينية، استمرت أوضاع السلطة القضائية في التدهور وتعمق الشرخ خلال الأعوام الثلاثة الماضية لجهة تكريس نظامين قضائيين منفصلين عن بعضهما البعض. وأضحى-عملياً- في قطاع غزة نظام قضائي أسسته الحكومة في غزة خلافاً للقانون الأساسي، يخضع لولايته مواطنو غزة، مقابل سلطة قضائية قائمة في الضفة الغربية يخضع لولايتها مواطنو الضفة الغربية فقط.

وعلى الرغم من مطالبات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، بمن فيها المركز الطرفين في غزة ورام الله بضرورة تحييد القضاء وعدم الزج به في أتون الصراع السياسي القائم، إلا أن هذه المطالبات لم تجد آذاناً صاغية، وسرعان ما تم الزج بالقضاء في أتون الصراع السياسي، من خلال سلسلة من الإجراءات والقرارات اتخذتهما الحكومتان في غزة ورام الله. فقد شهدت الأيام الأولى التي تلت سيطرة حركة حماس على غزة تطورات متسارعة تعطل نتيجتها عمل السلطة القضائية، خاصة في قطاع غزة. كان أبرز تلك التطورات قرار مدير عام الشرطة المتواجد في رام الله بوقف عمل جهاز الشرطة المدنية في قطاع غزة. وبالتوازي مع ذلك، توقف عمل النائب العام، وهو من يتولى الدعوى العمومية باسم الشعب العربي الفلسطيني، وصاحب الاختصاص في التحقيق في الجرائم ورفع الدعوى الجنائية ومباشرتها.

في المقابل، وفي إطار حالة الطوارئ التي سبق وأن أعلنها رداً على سيطرة حماس على القطاع، أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس مرسوماً رئاسياً في ٦ يوليو ٢٠٠٧ بشأن اختصاص القضاء العسكري في حالة الطوارئ، ينطوي على اغتصاب لصلاحيات القضاء المدني الفلسطيني لصالح القضاء العسكري. وقد اعتبر المركز أن المرسوم يفتح الباب على مصراعيه لعسكرة المجتمع الفلسطيني وتكريس ديكتاتورية عسكرية وتدمير الحياة المدنية والقضاء المدني، تحت ذريعة حالة الطوارئ، وذلك من خلال: ١) اغتصاب اختصاصات القضاء المدني لصالح القضاء العسكري؛ ٢) اغتصاب صلاحيات النائب العام لصالح النيابة العسكرية؛ و٣) اغتصاب صلاحيات مأموري الضبط القضائي وتفويضها لكافة منتسبي الأجهزة الأمنية.

وبتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠٠٧، قرر د. يوسف المنسي، وزير العدل المكلف في حكومة غزة في حينه، توقيف النائب العام عن مباشرة مهام عمله على خلفية الادعاء بعدم استكمال إجراءات تعيينه كنائب عام حسب الأصول القانونية. وبعد يومين من ذلك القرار، تم اقتحام مقر النيابة العامة في غزة والاعتداء على النائب العام واحتجازه ووكلاء ورؤساء النيابة من قبل أفراد من الشرطة. وبتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠٠٧، عينت الحكومة في غزة نائبا عاما مساعدا وعددا من وكلاء ومعاوني النيابة لممارسة مهام النائب العام ومعاونيه في قطاع غزة.

وبتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠٠٧، أصدر مجلس الوزراء في الحكومة المقالة قراراً يقضي بتشكيل ما أسماه «مجلس العدل الأعلى،» وتكليف وزير العدل بتنسيب أعضائه لمجلس الوزراء. وبتاريخ ٢٠٠٧/٩/١١، صدر عن مجلس الوزراء قرار بالمصادقة على تنسيب وزير العدل لستة من أعضاء المجلس برئاسة المحامي عبد الرؤوف عمر الحلبي، وأعطي صلاحيات واسعة. وقد اعتبر المركز في حينه أن هذا القرار إنما يشكل اغتصاباً لصلاحيات مجلس القضاء الأعلى القائم على نحو قانوني، والذي ينظم تشكيله واختصاصاته قانون السلطة القضائية. واعتبر المركز أن المجلس المشكل غير دستوري وغير قانوني، وأن من شأن القرار خلق جسم قضائي بديل، وبالتالي إحداث شرخ رأسي في السلطة القضائية، وهو ما سيخلق فوضى قضائية ستشل القضاء المدني وتعطل مصالح المواطنين.

أما الإجراء الأكثر خطورة فكان بتاريخ ٢٦ نوفمبر

[١٦] قامت كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية بعقد جلسات في غزة منذ نوفمبر ٢٠٠٧ بعد أن أجازت لنفسها العمل بنظام التوكيل نيابة عن أعضاء المجلس التشريعي المعتقلين، وبالتالي، الادعاء بوجود نصاب قانوني لانعقاد المجلس التشريعي. وقد عارض هذا الأمر بقية أعضاء المجلس التشريعي سواء من حركة فتح أو غيرها، وامتنع جميعهم عن المشاركة في جلسات المجلس. وقد سبق أن أوضح المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان موقفه من تلك الجلسات باعتبارها جزءاً من الأزمة السياسية القائمة، دون الخوض في جدل قانوني حول مدى قانونيتها من عدمه. كما اعتبر المركز أن تلك الجلسات ليس لها أية قيمة قانونية، بل هي جزء من الأزمة، وتكرس الانقسام والفصل التام بين الضفة الغربية وقطاع غزة

[١٧] لمزيد من التفاصيل، أنظر: ورقة موقف المركز يتحفظ على كل التشريعات الصادرة في ظل الانقسام ٢٣ يونيو ٢٠٠٩.

٢٠٠٧ عندما تم الاعتداء على مجمع المحاكم النظامية في قطاع غزة واقتحام مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى، رئيس المحكمة العليا، من قبل رئيس وأعضاء «مجلس العدل الأعلى» المعين من قبل الحكومة المقالة. وقد أخضع المجمع بصورة غير قانونية للقائمين على المجلس المعين، وهو ما أدى إلى قرار مجلس القضاء الأعلى تعليق العمل في المحاكم النظامية بقطاع غزة لأجل غير مسمى.[١٨]

وخلال الأعوام الماضية تكرست حالة الانهيار في السلطة القضائية على نحو غير مسبوق، وأعيد بناء سلطة قضائية خاصة في قطاع غزة منفصلة تماماً عن الضفة الغربية. وشهد العام ٢٠١٠ استمرار عمل النائب العام الجديد الذي عينته الحكومة في غزة خلال العام الماضي دون مصادقة الرئيس الفلسطيني. وفي حينه، رأى المركز أن هذا التعيين يعتبر مخالفاً للدستور، إذ تنص المادة (١/١٠٧) في القانون الأساسي المعدل لعام ٢٠٠٣ على أن النائب العام يعين بقرار من الرئيس بناءً على تنسيب من مجلس القضاء الأعلى وبدون مصادقة المجلس التشريعي.

وفي الضفة الغربية، استمرت السلطة التنفيذية في فرض سطوتها وتعسفها بالسلطة القضائية، مما شكل مساً بهيبة واستقلال القضاء. فمن ناحية، ما يزال تدخل النيابة العسكرية واغتصابها لصلاحيات النيابة العامة مستمراً. ومن ناحية أخرى، ما تزال السلطة التنفيذية لا تحترم قرارات المحاكم الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بقرارات الإفراج عن معتقلين سياسيين في سجون السلطة الفلسطينية، أو تلك التي تتعلق بإعادة فتح جمعيات ومؤسسات خيرية والقضاء بعدم قانونية الإجراءات التي تتخذها الحكومة بحق تلك الجمعيات.

تعطيل الانتخابات العامة والمحلية

ومع استمرار حالة الانقسام السياسي، ما تزال الانتخابات العامة والمحلية في أراضي السلطة الفلسطينية معطلة على الرغم من قدوم موعد استحقاقها. ولم تجر الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية) لتجديد شرعية ممثلي الشعب التي منحت لهم في الانتخابات التي جرت في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. كما لم تجدد شرعية ممثلي الشعب في انتخابات مجالس الهيئات المحلية في الضفة وغزة التي منحت لهم في الانتخابات المحلية خلال الفترة بين ديسمبر ٢٠٠٤ وديسمبر ٢٠٠٥ على أربع مراحل. وبقدوم العام الجديد يكون قد مر عام واحد على انتهاء التفويض الشعبي لممثلي الفلسطينيين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية دون أن تتمكن السلطة الوطنية من إجراء انتخابات عامة. كما يكون قد مر عام أيضاً على انتهاء الفترة القانونية لمجالس الهيئات المحلية في الضفة وغزة والتي كان آخر انتخاباتها في ديسمبر ٢٠٠٥، مما يستوجب ضرورة تجديد شرعية هذه المجالس عبر الانتخابات، وضمان إجراء الانتخابات في كافة مجالس الهيئات المحلية.

تعطيل إجراء الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية

بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٠، أصدر الرئيس الفلسطيني مرسوم رئاسي لعام ٢٠١٠ بشان تأجيل موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وبحسب المادة (١) من المرسوم «يؤجل موعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية المحدد بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم (٣٥) لعام ٢٠٠٩ الصادر بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٩. وبحسب المادة (٢) يحدد موعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بمرسوم رئاسي يصدر حين تتوافر الظروف التي تسمح بإجرائها.»

[١٨] إدراكاً منها لخطورة ما يحدث من تطورات، بذل المركز الفلسطيني ومنظمات حقوق الإنسان ونقابة المحامين جهوداً حثيثة ومكثفة لإنقاذ القضاء المدني من الانهيار التام وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه، وتجنيب السلطة القضائية انعكاسات الصراع السياسي القائم. ولكن للأسف الشديد، لم تفلح تلك الجهود، وخلصت المنظمات إلى أن الحكومة المقالة غير جادة في التوصل إلى حل إلا وفقاً لما تراه هي، وأنها غير معنية بالتراجع عن إجراءاتها غير القانوني. وفي مؤتمر صحفي عقدته بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠٠٧، طالبت منظمات حقوق الإنسان الحكومة المقالة في غزة بالتراجع الفوري عن هذه الخطوة الخطيرة وغير القانونية والتي من شأنها أن تدمر السلطة القضائية. وأعربت عن دعمها الكامل لموقف مجلس القضاء الأعلى بتعليق العمل في المحاكم النظامية، ودعمها أيضاً لموقف نقابة محامي فلسطين بتعليق عمل المحامين. وحملت المنظمات الحكومة المقالة المسؤولية الكاملة عن تبعات الانهيار في السلطة القضائية وما يعنيه من تعطيل لمصالح المواطنين كافة.

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس، قد أصدر مرسوماً رئاسياً يقضي بالدعوة لانتخابات عامة رئاسية وتشريعية حرة ومباشرة في السلطة الوطنية الفلسطينية يوم ٢٤ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠. وقد أثار هذا المرسوم -في حينه- بعداً جديداً للأزمة السياسية القائمة في ظل تضارب وجهات النظر والمواقف المتباينة. وبينما اعتبر فريق الرئاسة أن المرسوم الرئاسي هو استحقاق دستوري يجب العمل به إلى جانب جهود المصالحة ولا يتعارض معها، اعتبرت حركة حماس والحكومة في غزة أن المرسوم غير دستوري وأن الرئيس منتهي الولاية منذ ٩ يناير ٢٠٠٩ ولا يملك، بالتالي، صلاحية بإصدار المرسوم قبل التوصل إلى توافق وطني، بما في ذلك التوافق على منصب الرئاسة وحل إشكالية انتهاء الولاية.

وبالرغم من أن الانتخابات مطلب لكافة القوى الوطنية وللمجتمع المدني، بما فيها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، إلا أن المركز يؤكد على موقفه المتمثل بعدم إمكانية عقدها دون التوصل إلى مصالحة وطنية شاملة تنهي الانقسام وتعيد الاعتبار إلى مؤسسات الحكم الفلسطيني التشريعية والتنفيذية والقضائية والتي انعكست عليها الأزمة وباتت هي عنواناً للانقسام. كما يتطلب إجراء الانتخابات أيضاً توفير أجواء انتخابية مناسبة، بما في ذلك إطلاق الحريات العامة، الإفراج عن المعتقلين السياسيين، ورفع الحظر عن النشاطات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد انتهى العام ٢٠١٠، وما تزال حالة حقوق الإنسان في أراضي السلطة الوطنية في تراجع مستمر جراء استمرار حالة الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد عطلت تلك الظروف إمكانية إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في أراضي السلطة الفلسطينية بالتوافق بين طرفي الأزمة. فلم يبد الطرفان أية بوادر أو استعدادات جدية لإجراء تلك الانتخابات مع قرب نهاية العام وإطلالة العام الجديد. وبحسب القانون الفلسطيني يتوجب على الرئيس الفلسطيني أن يعلن عن إجراء الانتخابات التشريعية قبل ثلاثة أشهر من موعدها المحدد.

استمرار سياسة التعيين بدل الانتخاب في مجالس الهيئات المحلية

شكل موضوع انتخابات مجالس الهيئات المحلية مؤشراً آخر على التراجع في عملية التحول الديمقراطي في السلطة الفلسطينية. فقد انتهى العام ٢٠١٠، دون أن تتمكن السلطة الفلسطينية من إجراء انتخابات دورية لمجالس الهيئات المحلية التي انتهت ولايتها القانونية في الضفة وغزة، كان آخرها تلك التي جرت في ديسمبر ٢٠٠٥ ضمن المرحلة الرابعة. كما بقيت ٥٩ هيئة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينها مدن كبيرة، لم تعقد فيها الانتخابات وفقاً للقانون الانتخابي، والتي كان من المفترض أن تتم ضمن المرحلة الخامسة.

وبدلاً من إجراء الانتخابات، استمرت الحكومتان في غزة ورام الله في انتهاج سياسة التعيينات لمجالس الهيئات المحلية خلال العام ٢٠١٠. ففي غزة، استمرت الحكومة في تعيين مجالس محلية مقربة منها في البلديات، كان آخرها تعيين مجلس بلدي جديد في رفح بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠١٠. سبق ذلك تعيين مجلس بلدي جديد في مدينة دير البلح منتصف العام ٢٠١٠. وفي الضفة الغربية، استمرت السلطة الفلسطينية في تعيين المجالس المعينة في الهيئات المحلية التي لم تجر فيها الانتخابات ضمن المرحلة الخامسة والأخيرة، وتعيين واستبدال المجالس القائمة بمجالس محسوبة عليها أو مقربة منها، في مخالفة واضحة للقانون.

وكانت الحكومة في رام الله قد أصدرت قراراً بتاريخ ٨ فبراير ٢٠١٠ حمل الرقم (١٣/٣٦/٠١) يدعو إلى «إجراء الانتخابات لجميع مجالس الهيئات المحلية في يوم واحد في كافة الأراضي الفلسطينية وذلك يوم السبت الموافق ١٧ يوليو ٢٠١٠». وبتاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٠ أصدرت الحكومة في رام الله القرار رقم (١٣/٤٦/٠٢) قررت خلاله «استمرار التدابير اللازمة لإجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية في محافظات الضفة الغربية المقرر لها في ١٧ يوليو ٢٠١٠.» ٢- فيما تم تأجيل انتخابات مجالس الهيئات المحلية في محافظات قطاع غزة لحين تمكن لجنة الانتخابات المركزية من استكمال استعداداتها الإدارية والفنية ومتطلبات عقدها وفقا لأحكام القانون. وتكليف لجنة الانتخابات المركزية مواصلة العمل والاستمرار في اتخاذ التدابير اللازمة لمتطلبات استكمال إجراء انتخابات الهيئات المحلية في قطاع غزة وفقا لأحكام القانون.

وبتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٠ أصدر مجلس الوزراء في رام الله القرار رقم (١٣/٥٢/٠١) قرر فيه «إلغاء قرار مجلس الوزراء رقم (١٣/٣٦/٠١) بشأن انتخابات مجالس

الهيئات المحلية....٢- إلغاء قرار مجلس الوزراء رقم (١٣/٤٦/٠٢)بشان موعد انتخابات مجالس الهيئات المحلية لعام ٢٠١٠...المادة الثانية يحدد مجلس الوزراء موعد إجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية في موعد لاحق.»

وفي حينه رحب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بقرار الحكومة الفلسطينية رام الله بإلغاء الانتخابات المحلية، على الرغم من إحاطته علماً بكل ما نُشر عن الدوافع التي أدت إلى اتخاذ هذا القرار، خاصة الخلافات التي طفت بين مرشحي فتح، إلا أن إلغاء الانتخابات المحلية يخدم المطالب المتنامية بضرورة توفير الأجواء اللازمة لإجراء انتخابات نزيهة تعكس إرادة الناخبين، وفي مقدمتها إنهاء حالة الانقسام السياسي والتوافق الوطني حول قضية الانتخابات برمتها.

وفي تطور لاحق، حكمت العدل العليا في رام الله بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٠ ببطلان قرار الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة بتأجيل الانتخابات المحلية التي كان مزمعا عقدها في يوليو الماضي. وكانت مجموعة من المحامين المكلفة من القوى والقوائم اليسارية والديمقراطية قدمت أولى القضايا لمحكمة العدل العليا لنقض قرار مجلس الوزراء القاضي بتأجيل انتخابات مجالس الهيئات المحلية. وقدمت القضية الأولى باسم قائمة رام الله للجميع المرشحة لانتخابات مجلس بلدية رام الله، وأعطيت الرقم ٢٠١٠/٥٢٧ فيما قدمت القضية الثانية باسم قائمة وطن المرشحة لمجلس بلدية طولكرم.

وفي هذا السياق، صرح وزير الحكم المحلي في حكومة رام الله بتاريخ ٢٢ ديسمبر، أن التحضيرات لانتخابات هيئات المجالس المحلية في الضفة الغربية ستبدأ في منتصف يناير ٢٠١١.

بهذا الصدد، يؤكد المركز على موقفه الرافض لإجراء انتخابات محلية في أراضي السلطة الفلسطينية ما دامت الأجواء غير مناسبة، خاصة في ظل بقاء حالة الانقسام السياسي وعدم وجود توافق وطني حول قضية الانتخابات برمتها، الأمر الذي يلقي بظلال من الشكوك لدى المركز في إمكانية عقد انتخابات حرة ونزيهة تعكس إرادة الناخبين.

انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير

واصلت الحكومتان الفلسطينيتان في قطاع غزة والضفة الغربية والأجهزة الأمنية التابعة لهما، كل في منطقة سيطرته، انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال العام ٢٠١٠. وكان لتداعيات حالة الانقسام السياسي في السلطة الفلسطينية الأثر الأبرز على حالة الحق في حرية الرأي والتعبير. ووفقاً لتوثيق المركز، كان الصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام المختلفة، إضافة إلى العديد من المواطنين وكتّاب الرأي عرضة لاعتداءات الجهات الرسمية، وخاصة ممن يتبنون توجهات تتعارض مع توجهاتها. وقد تراجعت خلال العام ٢٠١٠، الاعتداءات من قبل جهات غير رسمية (جهات خارج إطار الحكومة أو جهات مجهولة) بحقهم. وتنوعت الانتهاكات التي نفذتها جهات رسمية في القطاع والضفة، وكان أبرزها: اعتقال، احتجاز، استدعاء صحفيين أو مواطنين آخرين على خلفية الرأي والتعبير؛ إغلاق أو مداهمة مقرات صحفية أو محطات تلفزيونية أو إذاعية؛ منع وعرقلة عمل صحفيين؛ تعرض صحفيين للاعتداء بالضرب والإهانة؛ انتهاكات أخرى على خلفية الرأي والتعبير. وفي الوقت الذي لا تزال الحكومة في رام الله تمنع فيه طباعة وتوزيع صحيفتي (فلسطين) و(الرسالة) وتحظر العمل لصالح (فضائية الأقصى) في الضفة الغربية منذ بداية الانقسام، تمنع الحكومة في غزة نشر وتوزيع الصحف الفلسطينية الثلاث التي تصدر في الضفة الغربية (القدس، الحياة الجديدة، الأيام) إضافة إلى منعها العمل لصالح تلفزيون فلسطين في القطاع.

وكانت أبرز الانتهاكات في قطاع غزة على النحو التالي:

- **بتاريخ ٢ يناير**، تسلم عدد من طلبة مدرسة هايل عبد الحميد الثانوية[٢١] في بلدة بيت حانون أوامر استدعاء صادرة عن جهاز المباحث العامة على خلفية اتهامهم بتوزيع بيان صادر عن حركة فتح داخل المدرسة في ذكرى انطلاقة حركة فتح الخامسة والأربعين والتي تصادف الأول من يناير من كل عام. وقد خضع الطلبة البالغين من العمر ١٦ عاماً، للتحقيق حول مصدر البيان، وجرى الاعتداء على عدد منهم بالضرب المبرح من قبل أفراد المباحث، ما أدى إلى إصابة أحد الطلاب بكسر في يده اليمنى ورضوض في أنحاء الجسم، نقل على إثرها إلى مستشفى بيت حانون، فيما أصيب طالب آخر برضوض في أنحاء الجسم.

- **بتاريخ ٢٧ أبريل**، اعتقلت الشرطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية في غزة العديد من نشطاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في أنحاء متفرقة من القطاع على خلفية قيامهم بتوزيع بيان صحفي صادر عن الجبهة في اليوم ذاته انتقد بشدة أداء الحكومة والأجهزة الأمنية في القطاع. ووفقا لما وثقه المركز، فقد

[١٩] انتقد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إجراء الانتخابات المحلية في ظل حالة الانقسام السياسي الراهنة، وفي ظل تدهور أوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان، وعدم توفر الأجواء المناسبة لإجراء انتخابات شفافة ونزيهة. وقد عبر المركز عن موقفه هذا في **ورقة خاصة** صدرت بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٠.(١)

[٢٠] انظر بيان المركز بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠١٠، المرجع رقم (٢٠١٠/٤٧) بعنوان: «المركز يرحب بقرار الغاء الانتخابات المحلية في ظل عدم توافر المناخات المناسبة لاجراء انتخابات نزيهة.» على الموقع الالكتروني للمركز www.pchrgaza.org

اعتقلت الشرطة في مدينة غزة في ساعات مساء ذلك اليوم، ١٥ من أعضاء الجبهة الشعبية، ١١ منهم من مخيم الشاطئ، و٤ من منطقة تل الهوى، على خلفية توزيع البيان، واقتادتهم إلى مركزي الشاطئ وأنصار في المدينة. وقد جرى التحقيق مع المحتجزين حول توزيع البيان، وتعرضوا خلاله لمعاملة سيئة من قبل أفراد الشرطة. وفي مخيم جباليا، شمالي القطاع، اعتقلت الشرطة في حوالي الساعة ١:٣٠ فجر اليوم التالي الموافق ٢٨ أبريل، عضوين من الجبهة الشعبية، أثناء تواجدهما على مدخل السوق في المخيم، وجرى التحقيق معهما حول مصدر البيان الذي وزعته الجبهة الشعبية، ومن يقف وراءه. وفي مدينة خان يونس، جنوبي القطاع، اعتقلت قوة مشتركة من جهازي الشرطة والأمن الداخلي صباح يوم ٢٨ أبريل ٢٠١٠ أيضاً، أحد نشطاء الجبهة بعد اقتحام مكتب الجبهة الشعبية وسط مدينة خان يونس. وقد جرى الإفراج عن جميع المعتقلين في وقت لاحق بعد التحقيق معهم وتدخل عدد من الوساطات.

- **بتاريخ ٢١ يونيو**، تعرض الصحفي نصر فؤاد أبو فول، ٢٣ عاماً، ويعمل مراسلاً لوكالة ميلاد الإخبارية، والشبكة الفلسطينية للصحافة والإعلام، للاحتجاز من قبل جهاز الأمن الداخلي في مجمع أبو خضرة الحكومي، وسط مدينة غزة. وقد خضع أبو فول للتحقيق من قبل عناصر الجهاز حول طبيعة عمله الصحفي، ومن ثم رافقت أبو فول قوة من الأمن الداخلي إلى محل للصور الفوتوغرافية يقع في حي الشيخ رضوان، شمالي المدينة، وإلى منزل ابن عمه في الحي نفسه، وصادرت جهازي حاسوب كان يستخدمهما أبو فول في عمله، وعادت به مرة أخرى إلى مقر الجهاز. وفي حوالي الساعة ١:٠٠ من بعد ظهر اليوم نفسه، أفرج عناصر الجهاز عن أبو فول بعد أن صادروا بطاقتيه الصحفية والشخصية.

- **بتاريخ ٠٧ يوليو**، منعت القوة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية في حكومة غزة المتواجدة على معبر بيت حانون (إيرز) شمالي قطاع غزة، وصول مندوبي الصحف اليومية الثلاث (القدس، الأيام، والحياة الجديدة) الصادرة في الضفة الغربية لاستلام نسخهم لتوزيعها في القطاع، بعد إعلان سلطات الاحتلال عن سماحها بإدخال هذه الصحف بتاريخ ٦ يوليو ٢٠١٠. وبعد تواصل موزعي الصحف مع وزارة الداخلية في مدينة غزة، جرى إبلاغهم بأن الصحف الثلاث ممنوعة من دخول قطاع غزة طالما تمنع الحكومة في الضفة الغربية طباعة وتوزيع صحيفتي فلسطين والرسالة اللتين تصدران في غزة.

- **بتاريخ ٠٤ أغسطس**، تعرض الصحفي أحمد موسى فياض، ٣٦ عاماً، مراسل موقع (الجزيرة نت) الالكتروني، للضرب على أيدي أفراد الشرطة الفلسطينية في مدينة خان يونس، جنوبي قطاع غزة، خلال عمله على تغطية حفل لفرقة طيور الجنة الأردنية، في ملعب المدينة الرياضية، بالمدينة.

- **بتاريخ ١٠ نوفمبر**، تسلم د. إبراهيم خليل أبراش، وهو أستاذ في جامعة الأزهر، ووزير الثقافة الأسبق في حكومة رام الله، وكاتب، من سكان حي تل الهوا، بمدينة غزة، أمر استدعاء من قبل جهاز الأمن الداخلي يقضي بضرورة مراجعة مقر الجهاز في مجمع أبو خضرة الحكومي في اليوم التالي. توجه د. أبراش إلى المقر، حيث أُحتجز لمدة ساعة قبل أن يقوم أحد الضباط بمقابلته، وقد خضع د. أبراش خلال المقابلة للتحقيق حول طبيعة كتاباته التي يقوم بنشرها في عدة مواقع صحفية الكترونية.

- **بتاريخ ١١ نوفمبر**، اعتقل عناصر من جهاز الأمن الداخلي أربعة صحفيين كانوا يتواجدون في مكتب عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن حركة فتح، أشرف جمعة. والصحفيون هم كل من: ١) بسام مسعود؛ ٢) أحمد زقوت؛ ٣) إبراهيم أبو مصطفى، وجميعهم يعملون لصالح وكالة الأنباء العالمية «رويترز»؛ و٤) محمد الجحجوح، ويعمل لصالح قناة العربية الفضائية. وأفاد الصحفي بسام مسعود لباحث المركز، بأنهم كانوا يعملون على تغطية مشاركة العديد من المواطنين في حضور عرض فيلم وثائقي في مكتب النائب جمعة عن حياة أحد أبرز قيادات حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية الراحل خليل الوزير (أبو جهاد)، وذلك بمناسبة ذكرى وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات. وأضاف مسعود، بأن عناصر من الأمن الداخلي قد اقتحموا المكتب وأجبروهم على مرافقتهم إلى مقر الأمن الداخلي، حيث صادروا منهم أجهزة خلوية وأشرطة الكاميرات، واحتجزوهم لمدة ساعة داخل المقر. وقال مسعود بأن عناصر الأمن الداخلي قد أعادوا لهم الأجهزة المصادرة بعد تدخل عدد من الشخصيات ومن ثم أخلوا سبيلهم.

- **بتاريخ ٥ ديسمبر**، منعت عناصر الشرطة الفلسطينية طاقم قناة الجزيرة الإنجليزية الفضائية من تغطية إقدامها على اعتقال عدد من الشبان الذين كانوا قد شاركوا في اعتصام احتجاجي على إغلاق مقر منتدى شارك الشبابي من قبل النيابة العامة، بينما كانوا يتواجدون في مقر رابطة مشجعي النادي الأهلي، غربي مدينة غزة.[٢٣] وقد صادرت عناصر الشرطة معدات الطاقم قبل أن يجبروه على مرافقتهم إلى مقر قيادة الشرطة القريب، حيث استمر احتجازهم مدة أربع ساعات قبل أن يخلوا سبيلهم، والطاقم مكون من: المراسلة الصحفية نيكول جونستون، المصور الصحفي ماهر أبو طوقة، المنتج سامي زيارة، ومساعد المصور رامي مسعود.

- **بتاريخ ٢١ ديسمبر**، اعترض رجلا أمن يعملان

[٢١] المركز يحتفظ بأسماء الطلبة المحتجزين.

[٢٢] يحتفظ المركز بأسماء المعتقلين من نشطاء الجبهة الشعبية.

[٢٣] لمزيد من المعلومات حول فض الاعتصام السلمي واعتقال المشاركين، راجع بيان المركز بعنوان: «المركز يدين فض تجمع سلمي من قبل الشرطة في غزة واعتقال ١٦ مشاركاً»، الصادر بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٠، مرجع رقم (٢٠١٠/١٠٨).

لصالح جهاز الأمن الداخلي الصحفي حاتم سعدي عمر، والذي يعمل مراسلاً لصالح وكالة الأنباء الصينية، بعد أدائه لعمله في مستشفى الشهيد أبو يوسف النجار، بمدينة رفح، جنوبي قطاع غزة، وصادرا آلة التصوير والهاتف النقال الخاصتين به. وبعد إجراء عدة اتصالات مع مسئولين في حكومة غزة أعاد رجال الأمن الكاميرا والهاتف بعد حوالي ساعة. وكان الصحفي عمر يعمل داخل المستشفى على تغطية إصابات في صفوف عناصر تابعة لكتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، وقعت جراء قصف قوات الاحتلال لموقع تابع للقسام في المدينة.

أما في الضفة الغربية، فكانت أبرز الانتهاكات على النحو التالي:

- **بتاريخ ٠٩ مارس**، منعت الأجهزة الأمنية الفلسطينية في مدينة قلقيلية طاقماً صحفياً تابعاً لشركة (Pal Media) الإعلامية مكونا من الصحفي مصعب فتحي الخطيب، والمصور الصحفي أشرف أبو شاويش، من إجراء مقابلة مع الصحفي مصطفى علي عبد الله صبري، ٤٣ عاماً، عقب الإفراج عنه من سجون السلطة الفلسطينية في المدينة. أجبر أفراد الأمن الطاقم الصحفي على مرافقتهم إلى مقر الجهاز حيث جرى إبلاغهم من قبل أحد الضباط بقرار لدى الأجهزة الأمنية يمنع عقد أي لقاء مع الصحفي مصطفى صبري وضرورة الحصول على إذن مسبق قبل عقد أي مقابلة صحفية في المدينة.

- **بتاريخ ٢٨ مارس**، اعتقل جهاز المخابرات العامة المواطن مهند عدنان صلاحات، ٢٩ عاماً، من سكان قرية طلوزة، شمالي مدينة نابلس، وهو صحفي ومنتج أفلام وثائقية، وعضو في الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان (راصد)، خلال وجوده في معبر الكرامة الحدودي عائداً من المملكة الأردنية الهاشمية. وبعد ١٥ يوماً من الاعتقال أفرج جهاز المخابرات العامة عن الصحفي صلاحات بعد أن خضع للتحقيق حول طبيعة عمله الصحفي. ولدى محاولة المواطن صلاحات السفر عبر معبر الكرامة إلى المملكة الأردنية مرة أخرى، أُبلغ من قبل أحد ضباط المخابرات في المعبر بقرار الجهاز منعه من السفر.

- **بتاريخ ١٧ يوليو**، اقتحمت قوة من جهاز المخابرات العامة مقر تلفزيون وطن المحلي في مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية، بعد بث التلفزيون صور لمسيرة سلمية نظمها حزب التحرير الإسلامي في المدينة. طالب أفراد القوة من إدارة المحطة تسليمهم أشرطة التسجيل الخاصة بتغطية المسيرة، وتسليم الصحفيين الذين عملوا على تصويرها أنفسهم للجهاز، إلا أن الإدارة رفضت ذلك وأجرت العديد من الاتصالات بعد وقوع مشادات كلامية مع أفراد الأمن الذين تراجعوا بدورهم وغادروا المقر.

- **بتاريخ ٠٣ أغسطس**، اقتحم مسلحون من الضابطة الجمركية التابعة الفلسطينية وبرفقتهم أحد موظفي وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مقر تلفزيون نابلس المحلي، الواقع في مدينة نابلس، شمالي الضفة الغربية، مطالبين القائمين على التلفزيون وقف البث وإغلاق المحطة. أوقف العاملون في المحطة بثها، وفي الوقت نفسه طلب مدير التلفزيون، من أفراد المجموعة كتاباً رسمياً وإلزامياً بإغلاق المحطة، إلا أنهم أجابوا بأن الكتاب ليس بحوزتهم. وبعد مشادات كلامية بين الطرفين غادر أفراد الضابطة الجمركية مقر التلفزيون.

- **بتاريخ ٢٥ أغسطس**، تعرض عدد من موظفي مؤسسة "الحق" لحقوق الإنسان للاعتداء من قبل عناصر جهاز المخابرات العامة في مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية، أثناء عملهم على توثيق إقدام الأجهزة الأمنية الفلسطينية على إفشال اجتماع للقوى السياسية الفلسطينية، ومنظمات المجتمع المدني الفلسطينية للاحتجاج على قرار السلطة الفلسطينية المشاركة في المفاوضات المباشرة مع حكومة إسرائيل.[٢٤] فقد تعرض مسؤول البرامج في «الحق»، وسام أحمد، للضرب من قبل شخص يرتدي زياً مدنياً، تبين لاحقاً أنه أحد أفراد جهاز المخابرات العامة، حيث صادر منه الكاميرا ورطمها في الأرض، وبعد إن تمكن وسام من استعادة الكاميرا والسؤال عن سبب منعه من التصوير، حاصره ما يزيد عن عشرة عناصر تابعين لجهاز المخابرات العامة، وتعرضوا له بالضرب على الرأس والرقبة، وانتزعوا منه الكاميرا مرة ثانية، ودفعوه جانباً. كما اعتدت عناصر الجهاز على السيدة نينا عطا الله، مسؤولة دائرة الرصد والتوثيق في «الحق» التي تدخلت لمنع أفراد المخابرات من الاعتداء على زميلها، ما أدى إلى إصابتها بجراح في القدم، ونقلت على إثرها إلى مستشفى جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني الكائن في رام الله لتلقي العلاج.

- **بتاريخ ٢٧ أغسطس**، عملت الأجهزة الأمنية الفلسطينية على منع النائب في المجلس التشريعي عن

[٢٤] لمزيد من المعلومات حول الاعتداء الذي تعرض له الاجتماع والمسيرة التي نظمتها القوى السياسية الفلسطينية، راجع البيان الصادر عن المركز بعنوان: « المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين اعتداء أفراد من جهاز المخابرات العامة على موظفي مؤسسة «الحق» في رام الله »، بتاريخ ٢٦ أغسطس ٢٠١٠ ، مرجع رقم (٢٠١٠/٧٦).

كتلة التغيير والإصلاح، نايف محمود الرجوب، من إلقاء خطبة دينية في مسجد دورا الكبير في محافظة الخليل، جنوبي الضفة الغربية والاعتداء على المصلين واعتقال العشرات منهم.[٢٥]
فقد اقتحم مسجد دورا الكبير، والواقع وسط مدينة دورا، العشرات من أفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية، يرتدون زياً مدنياً، بعضهم يحمل السلاح، وانتشروا بين المصلين. تقدم أربعة عناصر من الأمن باتجاه النائب نايف الرجوب، وطلبوا منه التنحي والامتناع عن تقديم الدرس الديني أو خطبة صلاة الجمعة، واشتبك عناصر الأمن المتواجدون داخل المسجد بالأيدي مع العديد من أنصار النائب الرجوب وبقية المصلين. وفي تلك الأثناء، اقتحمت المسجد قوة شرطية مدججة بالسلاح والهراوات، وشرع أفرادها المقنعون، بضرب المتواجدين من أنصار النائب الرجوب أو من تصدى لإفرادهم داخل المسجد باستخدام الهراوات. غادر النائب الرجوب المسجد وبرفقته عدد كبير من المصلين، متجهين إلى شارع حنينه، جنوبي المدينة، بقصد الانتقال إلى مسجد «مجاهد»، الذي يبعد حوالي ٤٠٠ متر عن المسجد الأول. وعقب دخوله ومن معه من المصلين للمسجد المذكور، لاحقته قوات وعناصر الأجهزة الأمنية إلى داخل المسجد، لتمنعه مجدداً من إلقاء الخطبة، وقامت بقطع كوابل مكبرات الصوت.

- **بتاريخ ١٩ سبتمبر**، اعتقل جهاز المخابرات العامة في مدينة بيت لحم الصحفي ممدوح محمود حمامرة، ٢٦ عاماً، من سكان بلدة حوسان، في محافظة بيت لحم، ويعمل مراسلاً صحفياً لصالح قناة القدس الفضائية. وقد أحال جهاز المخابرات الصحفي حمامرة للنيابة العامة، التي وجهت له تهمة الذم والقدح وإطالة اللسان على الرئيس محمود عباس، من خلال "نشر صورة مسيئة للرئيس الفلسطيني على الصفحة الخاصة به في الموقع الاجتماعي الـ (Facebook)."

- **بتاريخ ٠٣ أكتوبر**، اعتقل جهاز الأمن الوقائي في مدينة طولكرم، شمالي الضفة الغربية، الصحفي سليم أحمد تاية، ٤٧ عاماً، ويعمل مراسلاً لصالح وكالة (قدس نت) للأنباء، بعد تفتيش منزله ومصادرة أجهزة حاسوب ووثائق متعلقة بعمله الصحفي. وخضع الصحفي تايه خلال فترة احتجازه لجلستي تحقيق حول طبيعة عمله الصحفي والمقابلات الصحفية التي كان قد أجراها مع شخصيات من حركة حماس.

- **بتاريخ ٢١ ديسمبر**، اقتحمت قوة تابعة لجهاز المخابرات العامة مقر وكالة «بال ميديا" الإعلامية، وسط مدينة الخليل، جنوبي الضفة الغربية، وطالبوا الصحفيين أكرم أسعد النتشة، ومحمود محمد حمامرة، وهما يعملان لصالح قناة القدس الفضائية، وكانا يتواجدان داخل المقر بمرافقتهم بعد أن أبرزوا لهما أمر اعتقال صادراً عن النيابة العامة. كما أجرى رجال الأمن أعمال تفتيش في مكتبي الصحفيين النتشة وحمامرة وصادروا جهازي حاسوب محمول خاصين بالصحفيين، إلى جانب هاتفيهما النقالين وعدد من الأوراق واسطوانات مدمجة (CD). وقد جرى التحقيق مع الصحفيين في مقر المخابرات العامة في مدينة الخليل حول خبر صحفي عن الاعتقال السياسي في الضفة الغربية ومقابلة صحفية أجرتها الفضائية مع والدة أحد المعتقلين لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية. وفي اليوم التالي الموافق ٢٢ ديسمبر، نُقل الصحفيان إلى مقر النيابة العامة حيث وجهت لهما تهمة (التحريض وإثارة النعرات) وقد جرى الإفراج عنهما في ساعات ما بعد الظهر بكفالة عدلية قيمتها (٥٠٠ دينار أردني).

انتهاك الحق في التجمع السلمي

واصلت الحكومتان في غزة ورام الله كلٌ في منطقة سيطرته خلال العام ٢٠١٠، منع التجمعات العامة فيما عدا التجمعات الخاصة بمؤيديها أو التي تتوافق مع شروطها، وذلك ضمن تجليات حالة الانقسام السياسي التي تعيشها السلطة الفلسطينية. فقد فرضت الحكومتان إجراءات رسمية صارمة حولت جوهر الإشعار حسب قانون الاجتماعات العامة إلى ترخيص رسمي. كما اتخذت الجهات الرسمية وأجهزة الأمن في الضفة وقطاع غزة إجراءات احترازية حالت دون تنظيم اجتماعات عامة أو فعاليات جماهيرية، من بينها أعمال اعتقال أو استدعاء لنشطاء الطرف الآخر. وبينما تختلف الحكومتان في غزة ورام الله في معظم قراراتهما في ظل الانقسام السياسي، إلا أنهما اتفقتا على توظيف ذات الأداة المخالفة للقانون والدستور في تقييد الحق في التجمع السلمي، ممثلة باللائحة التنفيذية للقانون. وقد تعددت الإجراءات التي نفذتها تلك الجهات لتطال تجمعات خاصة لا تندرج ضمن الاجتماعات العامة التي تستوجب إشعار الجهات الرسمية وفقاً للقانون.

[٢٥] لمزيد من المعلومات حول الاجراءات التي اتخذتها الأجهزة الأمنية بحق المصلين واعتقال عدد منهم، راجع البيان الصحفي الصادر عن المركز بعنوان: « المركز يدين منع إلقاء خطبة دينية واعتقال عدد من المواطنين بعد الاعتداء عليهم في الخليل » بتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠١٠، مرجع رقم (٢٠١٠/٧٧).

وفيما يلي أبرز انتهاكات الحق في التجمع السلمي في قطاع غزة:

- **بتاريخ ٢٩ يناير**، اعتدت عناصر الشرطة الفلسطينية بالضرب المبرح على عدد من المشاركين في مهرجان نظمته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الذكرى الثانية لوفاة جورج حبش، زعيم الجبهة الراحل في المحافظة الوسطى بقطاع غزة تحت شعار «وفاء للحكيم»، وذلك بعد مغادرتهم المهرجان. وقد أسفر الاعتداء عن إصابة ٧ منهم برضوض في أنحاء متفرقة من الجسم.

- **بتاريخ ٢٤ مايو**، منعت الشرطة الفلسطينية تنظيم اعتصام سلمي كانت قد دعت له شبكة المنظمات الأهلية بالقرب من موقع مخيم ألعاب الصيف التابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والواقع في منطقة الشيخ عجلين، غربي مدينة غزة، وذلك استنكاراً للاعتداء الذي تعرض له المخيم المذكور من اعتداء في اليوم السابق الموافق ٢٣ مايو ٢٠١٠.[٢٦]

- **بتاريخ ١٣ يوليو**، أقدمت قوة من الشرطة الفلسطينية والمباحث العامة على تفريق المشاركين في مهرجان نظمه حزب التحرير الإسلامي بعنوان: «الذكرى ٨٩ لهدم دولة الإسلام»، كان مقرراً أن يقام في منطقة أبراج المقوسي شمالي مدينة غزة. وقد استخدم أفراد الأمن العصي والهراوات، والأسلحة النارية في تفريق المجتمعين، حيث أطلقوا النار في الهواء ما أسفر عن إصابة الطفلة ريهام ربيع أبو مرسة، ١٠ أعوام، بعيار ناري في الصدر، خلال تواجدها في شرفة منزلها المقابل لمكان الاعتداء. كما أصيب عدد من أنصار الحزب بكدمات ورضوض في أنحاء متفرقة من الجسم جراء الاعتداء عليهم بالضرب، فيما جرى اعتقال نحو ١٥ آخرين، أفرج عنهم جميعاً في وقت لاحق. ووفق المعلومات التي حصل عليها المركز من المكتب الإعلامي الخاص بالحزب، فقد تقدم الحزب بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٠ بكتاب رسمي «إشعار» لمكتب مدير عام جهاز الشرطة في قطاع غزة، يعلمه بنية الحزب عقد المهرجان، وفي وقت لاحق حصل الحزب على موافقة الشرطة على عقد المهرجان هاتفياً من قبل أحد العاملين في مكتب مدير الشرطة.

- **بتاريخ ١٠ أغسطس**، قامت قوة من الشرطة الفلسطينية بالقوة على فض اعتصام نظمته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ساحة الجندي المجهول، غربي مدينة غزة، احتجاجاً على استمرار أزمة انقطاع التيار الكهربائي في قطاع غزة، ما أسفر عن إصابة العشرات من المشاركين جراء تعرضهم للضرب. فقد حضرت قوة من الشرطة الفلسطينية إلى مكان الاعتصام الذي شارك فيه نحو ٥٠٠ شخص من قيادات وأعضاء الجبهة في غزة، وطالبت المعتصمين بمغادرة المكان وفض الاعتصام بدعوى عدم وجود ترخيص للاعتصام من قبل الشرطة. وقد رفض أعضاء الجبهة مغادرة المكان وأصروا على استكمال الفعالية وفقا للبرنامج المعد سلفاً، غير أن أفراد الشرطة الفلسطينية قاموا باستدعاء قوات مساندة، وقاموا بإطلاق النار في الهواء، والاعتداء بالضرب بأعقاب البنادق والهراوات على العشرات، نقل عدد منهم إلى المستشفيات لتلقي العلاج.[٢٧]

- **بتاريخ ٠٩ نوفمبر**، أبلغت الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة هيئة العمل الوطني بقرارها منع إقامة مهرجان إحياء ذكرى وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠١٠، وكانت هيئة العمل الوطني قد تقدمت بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٠ بطلب إلى مدير عام الشرطة في قطاع غزة، العميد جمال الجراح (أبو عبيدة) للحصول على تصريح لإقامة مهرجان إحياء الذكرى السادسة لوفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات (أبو عمار)، في ساحة الكتيبة، غربي مدينة غزة بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠١٠، إلا أن أبو شرخ، منسق الهيئة قد تلقى اتصالاً هاتفياً من قسم عمليات الشرطة بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠١٠، أبلغه خلاله برفض منحهم التصريح لإقامة المهرجان، دون إبداء الأسباب. وذكر الناطق باسم الشرطة الفلسطينية، الرائد أيمن البطنيجي، لطاقم المركز بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٠، بأن الشرطة الفلسطينية منعت إقامة المهرجان في ذكرى وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات لدواعٍ أمنية، وخوفاً من تكرار الأحداث التي رافقت مهرجان مماثل لحركة فتح في العام ٢٠٠٧، وراح ضحيته عدد من المواطنين.

منع تجمعات خاصة لا تستوجب إشعاراً وفق قانون الاجتماعات العامة

- **بتاريخ ٠٤ يناير**، نظم الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية حفلاً بمناسبة ذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية، في قاعة مطعم السماك، الواقع على شاطئ بحر مدينة غزة، وقد حضر أربعة من أفراد الأمن الداخلي، يرتدون زياً مدنياً إلى المطعم وطالبوا القائمات على الحفل بإلغائه، إلا أنهن رفضن ذلك، فتواجدوا داخل قاعة الحفل حتى انتهائه، وكانوا يسجلون ملاحظاتهم في أوراق خاصة بهم. وبعد انتهاء الحفل قام عناصر الأمن الداخلي باعتقال مدير المطعم، معين أبو الخير، واقتادوه إلى مقر أنصار العسكري القريب، حيث جرى التحقيق معه حول استضافته للحفل. وفي ساعات مساء

[٢٦] لمزيد من المعلومات حول الاعتداء الذي تعرض له أحد مخيمات ألعاب الصيف التابع للأنروا، راجع البيان الصحفي الصادر عن المركز بعنوان: « المركز يدين بشده الاعتداء الذي تعرض له أحد مخيمات ألعاب الصيف التابعة للأونروا على أيدي مسلحين فجر اليوم »، بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠١٠، مرجع رقم (٢٠١٠/٣٩).

[٢٧] المركز يحتفظ باسماء المصابين.

اليوم ذاته أفرجوا عنه بعد أن صادروا بطاقته الشخصية وهاتفه النقال، وأجبروه على التوقيع على تعهد يقضي بعدم استضافة حفلات في مطعمه دون الحصول على ترخيص من قبل الجهات المعنية.

- **بتاريخ ٢٢ مارس**، منعت الشرطة الفلسطينية إقامة حفل تخرج لطلبة كلية التربية الرياضية في جامعة الأقصى، في صالة الحلو الدولي شمالي مدينة غزة. فقد حضرت قوة تابعة للشرطة إلى الصالة المذكورة الواقعة في شارع النصر، شمالي المدينة، بينما كان عدد من الطلبة يقومون بتجهيزها للحفل، وأمهل أفراد القوة المتواجدين فيها ١٠ دقائق لمغادرتها. وقد عرض أفراد الشرطة على المتواجدين قراراً يقضي بإلغاء الحفل بحجة عدم الحصول على ترخيص مسبق.

- **بتاريخ ١٢ أبريل**، اعتذر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن تنظيم الفعاليات التي كان مقرراً أن يجريها في ١٧ أبريل ٢٠١٠ إحياءً لذكرى يوم الأسير الفلسطيني في مدينة خان يونس، جنوبي قطاع غزة، وذلك بسبب الإجراءات والقيود التي تضعها وزارة الداخلية في القطاع. وأعلن المركز في بيان صحفي صدر في اليوم ذاته، بأنه: «وخلال مباشرة المركز استعداداته لعقد تلك الفعاليات، سعى مسئول العلاقات العامة في فرع المركز بمدينة خان يونس، عبد الحليم أبو سمرة، لحجز قاعة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وإجراء الترتيبات الأخرى اللازمة، غير أنه فوجئ برفض إدارة الجمعية حجز القاعة إلا بعد الحصول على ترخيص رسمي من الأجهزة الأمنية يسمح بإجراء هذه الندوة ... وقد توجه يوم ١١ أبريل ٢٠١٠، محامي المركز شريف أبو نصار إلى مكتب مدير شرطة خان يونس، علي القدرة، حيث تأكد من صحة القرار، وقد أبلغ أبو نصار مدير الشرطة بمخالفة الترخيص المطلوب لقانون الاجتماعات العامة ومعارضته للدستور، وأكد على أن القاعة هي مكان مغلق، وأن القانون لا يطلب حتى إشعاراً في مثل هذا الاجتماع، إلا أن القدرة أصر على ضرورة حصول المركز على ترخيص مسبق بناء على قرار وزارة الداخلية بهذا الشأن.

- **بتاريخ ٢٤ أبريل**، أنهت الشرطة الفلسطينية حفلاً استعراضياً كان مقاماً في مسرح مركز رشاد الشوا الثقافي، الواقع غربي مدينة غزة، وأجبرت جميع الحاضرين على مغادرة المكان، كما اعتقلت ٦ أشخاص من منظمي الاستعراض. فقد اقتحمت قوة من أفراد الشرطة المركز المذكور، حيث كان يقام حفل استعراضي لفرقة «b boy gaza» وهي فرقة فنية محلية تضم عدداً من الشبان، يحضره مئات الأشخاص. قام أفراد الشرطة بإنهاء الحفل وطرد الجمهور ووفقا لما أفاد به أحد منظمي الحفل للمركز، فإن الشرطة أجبرت اثنين من المحتجزين على التوقيع على تعهد يلزمهما بعدم تنظيم حفلات دون ترخيص من الشرطة الفلسطينية. وجرى الإفراج عن جميع المحتجزين في اليوم نفسه.

- **بتاريخ ٢٤ مايو**، منع جهاز الأمن الداخلي في غزة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان من عقد ورشة عمل بعنوان: "واقع الحقوق والحريات – قراءة في تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٩"، فقد تلقى مدير برنامج قطاع غزة في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، أ. جميل سرحان، في حوالي الساعة ١٠:٤٥ صباحاً، اتصالاً هاتفياً من شخص عرَّف عن نفسه بأنه يعمل في جهاز الأمن الداخلي، وطلب منه الامتناع عن عقد ورشة العمل التي كان من المقرر أن تعقدها الهيئة في تمام الساعة ١١:٠٠ من صباح اليوم ذاته في فندق (جراند بالاس) بحجة عدم الحصول على ترخيص من قبل وزارة الداخلية.

- **بتاريخ ٠٧ سبتمبر**، تدخلت المباحث العامة وفضت أمسية ثقافية كان قد نظمها النادي السينمائي في مطعم السماك، غربي مدينة غزة. فقد اقتحمت قوة من المباحث العامة مطعم السماك، حيث كانت تنعقد أمسية ثقافية للنادي السينمائي، وطلبوا وقف فعاليات الأمسية وأمروا الحضور بالمغادرة على الفور، رغم إبلاغ المنظمين أفراد المباحث بحصولهم المسبق على ترخيص بإقامة الفعالية.

أما في الضفة الغربية فقد كانت أبرز الانتهاكات على النحو التالي:

- **بتاريخ ١٠ يوليو**، فرضت الأجهزة الأمنية قيوداً صارمة واعتقلت عدداً من المواطنين في محافظة الخليل جنوبي الضفة الغربية، بهدف منع عقد محاضرة بعنوان: «الذكرى ٨٩ لهدم دولة الإسلام» دعا حزب التحرير الإسلامي لها في المسجد العمري، الواقع في بلدة إذنا، غربي المدينة. وقد استخدم أفراد الأمن العصي والهراوات لتفريق المواطنين الذين كانوا في طريقهم للتوجه إلى المسجد، أو إلى منازلهم المجاورة، ما أدى إلى إصابة عدد منهم بكدمات ورضوض في أنحاء متفرقة من الجسم. كما استخدم أفراد الأمن الأسلحة النارية وأطلقوا النار في الهواء خلال محاولتهم اعتقال المواطنين فور خروجهم من المسجد. وبحسب المعلومات التي حصل عليها المركز فقد اعتقلت الأجهزة الأمنية نحو ١٩ مواطناً، جرى الإفراج عن غالبيتهم بعد إجبارهم على التوقيع على تعهدات تقضي بعدم مشاركتهم في أنشطة سياسية، أو تجمعات دون الحصول على تراخيص مسبقة.

[٢٨] لمزيد من المعلومات حول موقف المركز، راجع البيان الصحفي الصادر عن المركز بعنوان: « المركز يعتذر عن تنظيم فعاليات يوم الأسير الفلسطيني احتجاجاً على إجراءات وزارة الداخلية المخالفة للقانون»، بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠١٠، مرجع رقم (٢٠١٠/٢٦)

- **بتاريخ ٢٥ أغسطس**، اعترضت الشرطة الفلسطينية مسيرة كانت قد دعت إليها لجنة المتابعة للاحتجاج على قرار السلطة الفلسطينية المشاركة في المفاوضات المباشرة مع حكومة إسرائيل، واعتقلت أحد أعضاء اللجنة، وفي السياق ذاته قامت مجموعات أعلنت انتمائها لمنظمة الشبيبة الفتحاوية بأعمال تشويش خلال الاعتصام الاحتجاجي الذي دعت له لجنة المتابعة. فقد اقتحم عشرات الأشخاص بلباس مدني، كانوا يحملون صور الرئيس محمود عباس وأجهزة اتصال لاسلكي، القاعة وهم يرددون هتافات باسم "الشبيبة الفتحاوية" وانتشروا داخل القاعة، فيما اعتلى عدد منهم مسرح القاعة، ونظموا حلقات دبكة، ووجهوا اتهامات للحضور بأنهم يعدون لعقد مؤتمر (تآمري) ضد السلطة الفلسطينية، وبأنهم (عملاء لسوريا وإيران)، ما حدا بالمحتشدين للخروج من القاعة، والتوجه نحو شارع ركب، وسط المدينة. أثناء سيّر المحتشدين في الشارع المذكور، اعترضت طريقهم سيارتان مدنيتان، تحمل إحداهما لوحة تسجيل حكومية، وأطلق سائقاها أبواقاً متواصلة بهدف التشويش على المسيرة.

وفي أعقاب ذلك، وصلت إلى المكان عدة سيارات تابعة للشرطة الفلسطينية، وأطلق سائقوها أبواقاً متواصلة، ثم ترجل أفراد الشرطة من سياراتهم، واعترضوا المسيرة.

يضاف إلى ذلك الحظر المستمر على إحياء المناسبات الخاصة بحركة حماس، بما فيها الاحتفال بذكرى انطلاقتها الذي يصادف ١٤ ديسمبر من كل عام، كذلك الحظر التام على المسيرات السلمية وغيرها من الفعاليات الخاصة بالحركة.

انتهاك الحق في تكوين الجمعيات

خلال العام ٢٠١٠، تواصلت الانتهاكات الرسمية للحق في تكوين الجمعيات بشكل منهجي ومنظم من قبل الحكومتين في الضفة وغزة، على الرغم من إعلانهما المتكرر الحفاظ على الحريات العامة. تلك الانتهاكات كانت في أغلب الأحيان تقترف بدواعي الحفاظ على القانون، ومحاربة التسيب والفساد في أحيان أخرى، والهدف واضح وجلي في كلتا الحالتين، ألا وهو السيطرة والهيمنة على منظمات المجتمع المدني، واستمرار الزج بها في أتون الصراع السياسي الدائر بين طرفي الأزمة في غزة ورام الله.

وقد حاول طرفا الأزمة تطويع القوانين ذات العلاقة من أجل مصلحتيهما بهدف الانقضاض على تلك المنظمات، عبر التذرع أحياناً بوجود شبهات أخلاقية، فساد إداري أو مالي، عدم اكتمال الإجراءات القانونية وخلاف ذلك من مبررات. ويتم ذلك دون اللجوء إلى القضاء، على الرغم من نص القوانين ذات العلاقة على ذلك. وفي المرات القليلة التي تلجأ فيها المنظمات المتضررة إلى القضاء ويتم إنصافها لا يلتزم الطرفان بقراراته، ويتم تجاهلها في استهداف واضح لها، وتربص بها.

من ناحية أخرى، شهد العام ٢٠١٠، انتهاكات أخرى للحق في تكوين الجمعيات اقترفتها جهات غير رسمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كان أبرز أشكالها، السرقات، وإطلاق النار على المؤسسات.

وفي المجمل تستهدف المنظمات المقربة أو المحسوبة على حركة حماس في الضفة الغربية، فيما تستهدف تلك المحسوبة أو المقربة من حركة فتح في قطاع غزة.

ففي قطاع غزة، شهد العام ٢٠١٠ تصاعداً في حدة الانتهاكات الرسمية للحق في تكوين الجمعيات، بما في فيها تلك المقربة من حركة فتح. وسجل المركز خلال العام عشرات الانتهاكات بحق منظمات المجتمع المدني، كانت أبرز أشكالها: ١) التحريض الرسمي ضد منظمات المجتمع المدني؛ ٢) إغلاق منظمات المجتمع المدني؛ ٣) حل منظمات المجتمع المدني؛ ٤) التدخل في مجالس إدارة المنظمات؛ ٥) استدعاءات للقائمين على المنظمات؛ و٦) اقتحام أجهزة الأمن لمقار المنظمات. وكان الحدث الأبرز خلال العام ٢٠١٠ إغلاق منتدى شارك الشبابي بقرار من النائب العام في غزة في نهاية نوفمبر ٢٠١٠. وجاء هذا القرار بعد سلسلة من المضايقات والانتهاكات التي اقترفت بحق تلك المؤسسة منذ مايو ٢٠١٠، ابتدأت باقتحام للمقر الرئيسي والفروع في قطاع غزة، تلاها تحقيقات من قبل أجهزة الأمن، بما فيهم الأمن الداخلي، وتُوِّجَت بقرار الإغلاق. وبناءً على ذلك القرار، سعى المركز بشكل هادئ، ومن منطلق قانوني صرف مع كل الأطراف ذات العلاقة خلال الفترة الماضية، وعقد اجتماعات مع بعض الوزراء في الحكومة، أوضح خلالها موقفه من أن للسلطة الحق في اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بحق كل من يثبت مخالفته للقانون، دون المساس بالمؤسسة. كما حاول مراراً الاجتماع بالنائب العام في غزة، إلا أنه لم يتمكن من ذلك بدعوى الانشغال من قبل الأخير. وفي السياق ذاته، حاول المركز الالتقاء أيضاً بالجهات الأمنية ذات الصلة، منذ بداية الأحداث، في محاولات أولية لمحاصرة قضية عرقلة عمل وإغلاق منتدى شارك. غير أن تلك الجهود لم تكلل بالنجاح. وبناء على ذلك، فقد

أرسل المركز مذكرة قانونية حول قرار الإغلاق لرئيس الحكومة بغزة، إسماعيل هنية، في ١٦ ديسمبر ٢٠١٠. وقد أبدى المركز في مذكرته القانونية تحفظه الشديد على قرار النائب العام الذي رفضت الأجهزة الأمنية التي نفذت الإغلاق تزويد القائمين على المنتدى نسخة عنه، ولا تزال النيابة العامة تماطل في تزويد نسخة عنه لمحامي المنتدى، وجرى الإعلان عنه في وسائل الإعلام. وقد نُقل في وسائل إعلام محددة خبر يحمل توجيه اتهامات على لسان النائب العام وتشهير بحق أربعة أشخاص من بينهم المدير التنفيذي للمؤسسة، خلافاً لقانون الإجراءات الجزائية رقم (٠٣) لسنة (٢٠٠٦)، وجرى تعديل الخبر بعد نشره. وأوضح المركز في مذكرته موقفه القانوني من إغلاق المنتدى.[٢٩]

وخلال العام ٢٠١٠ صدرت قرارات إدارية عن وزير الداخلية في حكومة غزة فرضت المزيد من القيود المفروضة أصلاً على ممارسة الحق في تكوين الجمعيات. القرار الأول كان بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٠، وحمل الرقم ١٧ لسنة ٢٠١٠بشأن منع الموظفين من العمل في الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، حتى بشكل تطوعي ودون تلقي أجر خارج دوامهم الرسمي. وقد نصت المادة الأولى من القرار:» يمنع جميع موظفي الحكومة من العمل في أي وظيفة أخرى سواء بأجر أو بدون أجر أثناء الدوام أو بعد الدوام إلا بعد الحصول على إذن مسبق من مرجعه الوظيفي.» فيما حظرت المادة الثانية «على جميع المؤسسات العامة والخاصة والجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية والمحلات التجارية والمكاتب الفنية وغيرها من المهن الأخرى عدم تشغيل أي موظف حكومي بدون إذن مسبق من رئيس الدائرة الحكومية التابع لها سواء كان ذلك على البرنامج التشغيلي المؤقت أو الدائم وفي حال إثبات مخالفة ذلك سيعتبر إخلالا بأصول ترخيص الجمعيات والمؤسسات. أما المادة ٣ فنصت على أن «يتعرض الموظف المخالف لأحكام هذا القرار للمساءلة القانونية والعقوبات المنصوص عليها قانوناً.»

- **وبتاريخ ١١ يوليو ٢٠١٠** أصدر وزير الداخلية القرار رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠، بشأن الموظفين المدنيين المستنكفين جاء في المادة الأولى منه «يحظر على جميع الموظفين المدنيين المستنكفين الانتساب للجمعيات العمومية في الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية أو العمل كموظفين فيها أو أعضاء في مجالس الإدارة.» وبموجب المادة الثانية من القرار «لا يتم اعتماد أي مجلس إدارة للجمعيات المذكورة أعلاه حال وجود أي من الموظفين المستنكفين بين أعضائه».

وفي حينه، أصدر المركز بياناً في أعقاب القرار، اعتبر خلاله أن هذا القرار يخالف القانون الأساسي الذي يكفل الحق للمواطنين في الانتساب والانضمام إلى الجمعيات الخيرية. كما طالب المركز في بيانه وزير الداخلية والأمن الوطني بالتراجع عن هذا القرار، وتوسيع هامش الحريات لمنظمات المجتمع المدني، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز استقلالها وعدم التدخل في شئونها.

في المقابل، تواصلت انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات في الضفة الغربية خلال العام ٢٠١٠. فقد استمرت القيود القانونية المفروضة على عمل منظمات المجتمع المدني بما في ذلك المرسوم الرئاسي الذي أصدره الرئيس الفلسطيني في أعقاب أحداث يونيو حزيران ٢٠٠٧، والذي يقضي بمنح وزير الداخلية «سلطة مراجعة جميع تراخيص المنظمات والمؤسسات والهيئات الصادرة عن وزارة الداخلية أو أية جهة حكومية أخرى». وقد كانت تلك الإجراءات والخطوات مقدمة للانقضاض على منظمات المجتمع المدني المسجلة وفقاً للقانون وشطبها أو تقييد عملها ودورها في إطار حالة الطوارئ القائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويقي الحال عما هو عليه، حيث ظل قرار حل ١٠٣ جمعيات (مقربة من حركة حماس) ساري المفعول، ولم تراجع الحكومة في رام الله خطواتها بالرغم من مطالبات مؤسسات المجتمع المدني لها بذلك. وخلال هذا العام أيضا رفضت وزارة الداخلية تسجيل أية جمعية جديدة مقربة أو محسوبة على حركة حماس، وذلك لدواع أمنية. ولعل التصريح التي أدلت به مدير عام المنظمات في وزارة الداخلية برام الله، فدوى الشاعر، يعبر عن مدى القيود المفروضة على عمل المنظمات في الضفة الغربية. ففي تصريح لها مع مركز وطن للإعلام بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١٠، أكدت الشاعر إنه إذا كان هنالك داع لعدم منح تراخيص للمؤسسات الأهلية لأسباب أمنيه فلن تتردد الوزارة في ذلك. وبالتالي لم يطرأ تحسن يذكر على القيود التي سبق وأن استعرضها المركز في تقاريره السابقة والمفروضة في أعقاب أحداث يونيو ٢٠٠٧ وما نتج عنها من حالة انقسام في السلطة الفلسطينية، وكان أبرزها إغلاق عشرات المؤسسات المقربة من حركة حماس في الضفة الغربية.

[٢٩] للاطلاع على موقف المركز من إغلاق المنتدى، انظر الخبر الصحفي على موقع المركز الالكتروني بعنوان " المركز يرسل مذكرة قانونية لرئيس الوزراء في غزة حول إغلاق منتدى شارك الشبابي من قبل النائب العام"

استمرار العمل بعقوبة الإعدام

سجل العام ٢٠١٠ استمرار العمل بعقوبة الإعدام، حيث أصدرت المحاكم الفلسطينية خلال هذا العام (١٢) حكماً بالإعدام، صدرت جميعها عن المحاكم الفلسطينية في قطاع غزة. وقد صدرت تلك الأحكام عن محاكم مدنية وعسكرية على حد سواء، حيث أن (٩) من هذه الأحكام صدرت عن محاكم عسكرية، فيما صدرت (٣) أحكام عن محاكم مدنية. وبذلك يرتفع عدد أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية المختلفة منذ نشأة السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤ وحتى نهاية العام٢٠١٠ إلى (١١٢) حكماً بالإعدام، (٢٣) حكماً منها صدر عن المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية، فيما صدر (٨٩) حكماً عن المحاكم الفلسطينية في قطاع غزة.

أما على صعيد تنفيذ هذه العقوبة، فقد شهد العام ٢٠١٠ ارتفاعاً خطيراً في معدل تنفيذ أحكام الإعدام مقارنة مع عدم تنفيذ أي من أحكام الإعدام منذ العام ٢٠٠٦. وبلغ عدد أحكام الإعدام التي نفذت خلال هذا العام خمسة أحكام. فقد قامت وزارة الداخلية في غزة بتاريخ ١٥ أبريل / نيسان ٢٠١٠ ، بتنفيذ حكم الإعدام رمياً بالرصاص بحق المواطنين، ناصر سلامة أبو فريح، ٣٥، عاماً، من سكان عزبة عبد ربه، شرقي جباليا، ومحمد إبراهيم إسماعيل السبع، ٣٦ عاماً، من سكان مدينة رفح، جنوبي قطاع غزة . كما ونفذت بتاريخ ١٨ مايو / أيار من نفس العام، حكم الإعدام شنقاً بحق ثلاثة مواطنين آخرين من سكان مدينة غزة وهم :مطرب حرب الشوبكي، ٣٥ عاماً، رامي محمد سعيد جحا، ٢٥ عاماً، وعامر صابر حسين جندية، ٣٣ عاماً.

وينظر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بخطورة وقلق شديدين إلى هذا التصاعد اللافت في إصدار وتطبيق أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية تحديداً في قطاع غزة خلال العام المنصرم. ويؤكد المركز على أن حالة الانقسام الفلسطيني أدت إلى تدهور غير مسبوق على صعيد العمل بهذه العقوبة القاسية، المهينة والحاطة بالكرامة الإنسانية. كما يعيد المركز التأكيد على أن تزايد الأصوات المنادية بتنفيذ أحكام الإعدام من قبل المسئولين في حكومة غزة وقيادات بارزة في حركة حماس بدواع مختلفة ومن خلال اجتهادات حثيثة بالبحث عن وسائل تُمكن الحكومة من تطبيق هذه الأحكام هي إجراءات غير قانونية. وأن القانون الأساسي الفلسطيني واضح في هذا الشأن حيث ينص على أن المصادقة على تطبيق أحكام الإعدام هو حق حصري لرئيس السلطة الفلسطينية بموجب قانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) للعام ٢٠٠١، وأن أي تنفيذ لهذه الأحكام بدون مصادقة الرئيس هو إجراء غير قانوني ومخالف للدستور. وفي هذا السياق، يثمن المركز موقف الرئيس الفلسطيني بالامتناع عن المصادقة على تنفيذ أي من أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام ٢٠٠٥. ويري المركز أنه يمكن الاستناد لهذا الموقف بوقف العمل بعقوبة الإعدام على المستوى التنفيذي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية تمهيداً إلى إلغاء العمل بهذه العقوبة القاسية والمهينة.

وعليه فإن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ينظر بخطورة لاستمرار العمل بعقوبة الإعدام في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. كما ويجدد مطالبه الداعية إلى وقف العمل بهذه العقوبة القاسية، المهينة والحاطة بالكرامة الإنسانية لكونها مساً فعلياً بالحق في الحياة وانتهاكاً سافراً لكافة المواثيق والأعراف الدولية لحقوق الإنسان، وبخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للعام ١٩٦٦، والاتفاقية الخاصة بمناهضة التعذيب في العام ١٩٨٤. ويعيد المركز التأكيد على مواقفه السابقة بأن المطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام لا يعني إطلاقاً التسامح مع المدانين بارتكاب جرائم خطيرة بل معاقبتهم من خلال عقوبات رادعة أخرى تحافظ على إنسانيتنا. ومن هذا المنطلق يدعو المركز السلطة الوطنية الفلسطينية إلى إعادة النظر في التشريعات والقوانين الفلسطينية الخاصة بتطبيق عقوبة الإعدام، بما في ذلك قانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية للعام ١٩٧٩ باعتباره قانونا غير دستوري، وقانون العقوبات رقم ٧٤ للعام ١٩٣٦، المعمول به في قطاع غزة، وقانون العقوبات الأردني رقم ١٦ للعام ١٩٦٠، المعمول به في الضفة الغربية، وسن قانون عقوبات موحد وحديث ينسجم روحاً ونصاً مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

جدول يبين تفاصيل أحكام الإعدام التي صدرت عن محاكم فلسطينية خلال العام ٢٠١٠

الرقم	الاسم	منطقة الإقامة	المحافظة	الجهة	تاريخ الحكم	التهمة	ملاحظات
.١	محمد عليان	قطاع غزة		المحكمة العسكرية	٢٠١٠/٢/٧	متهم بالخيانة والتخابر مع أجهزة أمن إسرائيلية، والقتل العمد	صدر الحكم غيابياً بحق المواطن محمد عليان لإدانته بالخيانة والتدخل بالقتل
.٢	باسل كامل زعرب	قطاع غزة		المحكمة العسكرية	٢٠١٠/٢/٢٢	متهم بالخيانة والتخابر مع أجهزة أمن إسرائيلية، والقتل العمد	
.٣	نعيم عاشور	قطاع غزة		المحكمة العسكرية	٢٠١٠/٣/٣	متهم بالخيانة والتخابر مع أجهزة أمن إسرائيلية، والقتل العمد	
.٤	عطية عبد الخالق فرج الله	قطاع غزة	الوسطى	محكمة مدنية	٢٠١٠/٧/٦	بتهمة قتل الطفل أحمد موسى فرج الله، ١١ عاماً، بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٨	
.٥	عمر حميدان كوارع	قطاع غزة	خان يونس	المحكمة العسكرية	٢٠١٠/٩/١٣	متهم بالخيانة والتخابر مع أجهزة أمن إسرائيلية	
.٦	زاهي عبد الرحمن المصري	قطاع غزة	الشمال	محكمة مدنية	٢٠١٠/١١/٢	متهم بخطف وقتل الطفلة سماح سفيان الشمالي، ٩ أعوام بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٦	
.٧	محمد جميل محمد عابدين	قطاع غزة	خان يونس	محكمة مدنية	٢٠١٠/١١/٢٤	متهم بقتل الطفل عبد الله محمود عبد الله معمر بتاريخ ٢٠١٠/٧/٣١.	
.٨	إسماعيل خليل إبراهيم نجم	قطاع غزة	غزة	المحكمة العسكرية	٢٠١٠/١٢/١	متهم بقتل المواطن علاء الصوري وإصابة المواطن محمد غبون بمخيم الشاطئ بتاريخ	المواطن نجم من مرتبات الشرطة الفلسطينية – شرطة البلديات، وكان خارج أوقات العمل الرسمي حين ارتكاب الجريمة
.٩	ممدوح محمد عيد العطار	إسرائيل		المحكمة العسكرية	٢٠١٠/١٢/٦	متهم بالخيانة و التخابر مع أجهزة أمن إسرائيلية	صدر الحكم غيابياً، فار من وجه العدالة، مقيم داخل الخط الأخضر
.١٠	جميل زكريا جبر جحا	قطاع غزة	غزة	المحكمة العسكرية	٢٠١٠/١٢/٦	متهم بخطف وقتل المواطن محمد عادل محمد الرفاتي، ٣٦ عاماً، من سكان مدينة غزة، بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠٠٧	صدر الحكم وجاهيا، موقوف بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠٠٨
.١١	أيمن عوض حسين المسارعي	قطاع غزة	غزة	المحكمة العسكرية	٢٠١٠/١٢/٦	متهم بخطف وقتل المواطن محمد عادل محمد الرفاتي، ٣٦ عاماً، من سكان مدينة غزة، بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠٠٧	صدر الحكم غيابيا، فار من وجه العدالة
.١٢	جهاد جهاد محمد منصور	قطاع غزة	الوسطى	المحكمة العسكرية	٢٠١٠/١٢/٦	متهم بخطف وقتل المواطن محمد عادل محمد الرفاتي، ٣٦ عاماً، من سكان مدينة غزة، بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠٠٧	صدر الحكم غيابياً، فار من وجه العدالة

قائمة بأسماء الذين نفذ بحقهم حكم الإعدام خلال العام ٢٠١٠

الرقم	الاسم	منطقة الإقامة	المحافظة	الجهة	تاريخ الحكم	تاريخ التنفيذ	التهمة	ملاحظات
١.	محمد إبراهيم إسماعيل «السبع»	قطاع غزة	غزة	المحكمة العسكرية العليا	٢٠٠٩/١١/٣	٢٠١٠/٤/١٥	متهم بالخيانة والتخابر مع أجهزة أمن إسرائيلية	عقدت المحكمة العسكرية العليا جلسة بصفتها جلسة استئنافية للنضر في قرار المحكمة العسكرية الدائمة بالحكم على المواطن السبع بالسجن المؤبد، وقررت المحكمة العليا بالحكم عليه بالإعدام شنقاً
٢.	ناصر سلامة أبو فريح	قطاع غزة	الشمال	المحكمة العسكرية	٢٠٠٩/٢/٢٢	٢٠١٠/٤/١٥	متهم بالخيانة والتخابر مع أجهزة أمن إسرائيلية	سكان عزبة عبد ربه، شرق بلدة جباليا، وكان يعمل ضمن الشرطة الفلسطينية
٣.	عامر صابر حسين جندية	قطاع غزة	غزة	المحكمة العسكرية	٢٠٠٩/٣/١٠	٢٠١٠/٥/١٨	متهم بقتل الصراف فوزي جميل عجور، ٤٠ عاماً، من سكان غرب مدينة غزة بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٤	كان يعمل برتبة مساعد أول في جهاز الأمن الوطني
٤.	رامي محمد سعيد خليل جحا	قطاع غزة	غزة	محكمة مدنية	٢٠٠٤/٤/١٣	٢٠١٠/٥/١٨	الاشتراك في اغتصاب وقتل الطفلة ميادة خليل أبو لمظي بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣	أيدت محكمة النقض بتاريخ ٢٩-١٠-٢٠٠٨، قرار محكمة الاستئناف الصادر بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٠٥ والقاضي بتأييد قرار محكمة بداية غزة بإعدام ثلاثة متهمين وتعديل حكم المتهم الرابع سعيد زهد من السجن المؤبد إلى الاعدام شنقا
٥.	مطر حرب الشوكي	قطاع غزة		محكمة مدنية	١٩٩٦/٣/١٥	٢٠١٠/٥/١٨	المشاركة في قتل المواطن سهيل السيد	

أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

استمر تأثير الانقسام السياسي الفلسطيني على مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، خاصة مع استمرار تنازع الصلاحيات بين الحكومتين الفلسطينيتين في كل من رام الله وغزة. وتفاقمت معاناة مواطني القطاع بسبب الإجراءات المختلفة التي اتخذتهما كل من الحكومتين على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي من ناحية، وفي ظل استمرار الحصار الشامل الذي تفرضه سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على القطاع منذ أكثر من ثلاث سنوات، في نمط فريد من أنماط العقاب الجماعي ضد السكان المدنيين، والذي يكرس حالة من الخنق الاقتصادي والاجتماعي الشامل، ويقوض أية إمكانية لتحسين أوضاع السكان المعيشية من ناحية ثانية. وقد استمرت معاناة الآلاف من موظفي القطاع المدني والعسكري وأفراد أسرهم، والذين كانت الحكومة في رام الله قد قطعت رواتبهم خلال العامين الماضيين. كما استمرت الحكومة في غزة بمتابعة وملاحقة العديد من موظفي القطاع الحكومي، بما في ذلك استدعاءهم من قبل الأجهزة الأمنية والتضييق عليهم. ومثلت

الإجراءات واسعة النطاق التي اتخذتها الحكومتان بحق العشرات من الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مساساً بحقوق الآلاف من الشرائح المجتمعية المختلفة التي كانت تستفيد من خدماتها. وكانت الحكومتان في كل من رام الله وغزة قد قامت بإغلاق أو مصادرة محتويات العشرات من المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبذرائع مختلفة، أدت في مجملها إلى توقف كافة أنشطتها، بما فيها الخدمات الصحية، الزراعية، الإغاثية والتنموية التي كانت تقوم بها، ما خلف آثاراً كارثية على آلاف الشرائح التي كانت تتلقى خدماتها، فضلاً عن انضمام المئات من العاملين الدائمين والمؤقتين فيها إلى صفوف العاطلين عن العمل.

وخلال العام ٢٠١٠، تأثرت كافة الخدمات المقدمة للسكان في قطاع غزة من استمرار الزج بهم في أتون الصراع السياسي الدائر، والناجم عن تنازع الصلاحيات بين الحكومتين في كل من رام الله وقطاع غزة. وتدهورت الأوضاع الصحية للمواطنين بسبب استمرار الصراع السياسي، حيث عانت المرافق الصحية الحكومية في قطاع غزة، بما فيها المستشفيات والمراكز الطبية، من نقص شديد في إمداداتها من الأدوية والعلاجات والمستلزمات الطبية، ولفترات مختلفة من العام. وحرمت إجراءات وزارة الداخلية في رام الله العديد من المرضى، والذين لا تتوفر إمكانيات علاجهم في مشافي القطاع، من السفر للخارج بسبب رفضها تجديد جوازات سفرهم، واستمرار منع تحويل جوازات جديدة للوزارة في غزة لتجديد جوازات سفر المواطنين الغزيين. وقد تكبد المواطنون في قطاع غزة عناء البحث عن بدائل، كمكاتب الخدمات في القطاع من أجل تجديد جوازاتهم عبر وسيط، كمكاتب الخدمات العامة، من رام الله مباشرة، ما اضطرهم إلى تحمل أعباء مالية إضافية، فضلاً عن طول فترات تجديد جوازاتهم. وفي المقابل منعت وزارة الداخلية بغزة العديد من مواطني القطاع، وخاصة أعضاء حركة فتح، من السفر إلى الخارج، عبر معبر رفح أو معبر بيت حانون (إيريز)، بمن فيهم بعض المرضى الذين حصلوا على تحويلات للعلاج في الخارج من وزارة الصحة الفلسطينية، لتلقي العلاج.

الأوضاع الصحية في قطاع غزة

رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وتابع عن كثب تطورات الأوضاع الصحية في قطاع غزة، والتي كانت قد استمرت في التدهور للعديد من العوامل والأسباب. وقد تلقى المركز خلال شهر مايو من العام ٢٠١٠ العديد من الشكاوى من العديد من المرضى حول تأخر استلام الأدوية أو علاجهم في مرافق القطاع الصحية، وذلك لعدم توفر العديد من الأدوية وبعض أصناف المهمات الطبية اللازمة لعلاجهم، بمن فيهم أولئك المرضى الذين يعانون أمراضاً مزمنة. وقد تأكد المركز في حينه أن ذلك التأخير ناجم بشكل أساسي عن نفاذ مخزون العديد من تلك الأدوية نظراً لعدم توريدها بشكل دوري ومنتظم من قبل الإدارة العامة للصيدلة في رام الله أو خفض تلك المخصصات إلى أدنى مستوى يكاد لا يفي بـ ٢٪ من الطلبات المعتمدة من احتياجات الأدوية والمهمات الطبية لقطاع غزة خلال العام ٢٠١٠. وأفادت تحقيقات المركز في حينه أن رسالات الأدوية الواردة فعلياً لقطاع غزة لم تتجاوز ٤٧٪ من الطلبات المعتمدة من قبل الإدارة العامة للصيدلة في رام الله خلال العام ٢٠٠٩، و٥٠٪ للعام ٢٠٠٨ على التوالي. فيما لم تصل للقطاع حتى منتصف مايو من العام ٢٠١٠ أي من واردات المهمات والمستلزمات الطبية، والتي بلغت حوالي ١٢٪ و ١٨٪ من الطلبات التي اعتمدت من نفس الإدارة خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠٠٨ على التوالي.

– وبتاريخ ٢٠١٠/٥/١٨ أعلنت الإدارة العامة للصيدلة في وزارة الصحة في غزة عن نفاذ ١١٠ أصناف من الأدوية من مستودعاتها بشكل تام، وقالت أن ٧٦ صنفاً آخر منها سينفذ في غضون ثلاثة أشهر. كما أعلنت عن نفاذ ١٢٣ صنفاً من أصناف المهمات الطبية، فيما سينفذ ٦٠ صنفاً آخر منها في غضون ثلاثة أشهر أيضاً. وأضافت الإدارة العامة للصيدلة أن نفاذ الأدوية والمستلزمات الطبية يؤدي إلى كارثة صحية تحدق بحياة الآلاف من المرضى، خاصة أولئك المرضى الذين يعانون أمراضاً مزمنة. وقد تزامن ذلك مع تدهور الخدمات الصحية لـ ١,٥ مليون من سكان القطاع المدنيين، خاصة في أعقاب الدمار الكبير الذي ألحقته قوات الاحتلال الإسرائيلي بالمرافق الصحية خلال عدوانها الأخير على القطاع، واستمرار الحصار الشامل الذي يعيق المرور الآمن لمواد البناء اللازمة لإعادة إعمار تلك المرافق، أو استمرار تدفق رسالات الأدوية إلى المستشفيات والمراكز الصحية في القطاع.

وفي حينه، تابع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تطورات الوضع الصحي في القطاع، ورصد النقص الخطير في الأدوية والمستلزمات الطبية في العديد من مستشفيات القطاع والمرافق الصحية، بما فيها مشافي الأطفال. ولاحظ المركز نفاذ العديد من الأدوية كلياً من مخازن الوزارة.[٣٠]

وقد أعرب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن قلقه

[٣٠] لمزيد من التفصيل حول أصناف الأدوية المذكورة، راجع بيان المركز الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٩، المرجع: ٢٠١٠/٣٨.

العميق جراء إعاقة أو تعطيل توريد رسالات الأدوية والمهمات الطبية إلى المرافق الصحية الحكومية في قطاع غزة، وحذر من المخاطر الكبيرة على حق سكان القطاع في التمتع بأفضل مستوى من الرعاية الصحية الجسدية والعقلية الذي يمكن بلوغه، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية المناسبة في المرافق الصحية الحكومية، وصرف الدواء اللازم للمرضى، بمن فيهم أولئك الذين يعانون أمراضاً مزمنة، ويحتاجون إلى صرف دوري ومنتظم لأدويتهم وعلاجهم. واعتبر المركز أن وقف و/ أو إعاقة التوريد الدوري والمنتظم للأدوية والمهمات الطبية إلى مستودعات وزارة الصحة في غزة يمثل انتهاكاً لحقوق المواطنين في الوصول إلى الخدمات الصحية، وهو إخلال واضح بالالتزامات القانونية لوزارة الصحة في رام الله تجاه احترام، حماية وتعزيز حق كافة الأشخاص في الصحة. ونوه المركز إلى دور المجتمع الدولي، والذي يساهم في تغطية الموازنة السنوية للسلطة الفلسطينية، بما فيها كافة الاحتياجات من الأدوية والمستلزمات الطبية المعتمدة في موازنة وزارة الصحة. وقد دعا المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى تدخل الرئيس الفلسطيني الفوري والعاجل لدى وزارة الصحة في رام الله، وذلك من أجل ضمان التدفق السريع لكافة رسالات الأدوية والمستلزمات الطبية اللازمة للمرافق الصحية في قطاع غزة.

القيود على حرية التنقل والحركة في قطاع غزة واستمرار إعاقة سفر بعض المواطنين للخارج

عانى العديد من مواطني القطاع خلال العام ٢٠١٠ بسبب جملة من القيود والإجراءات التي اتخذتهما كل من الحكومتين الفلسطينيتين، في كل من رام الله وغزة، والتي أدت إلى انتهاك حقهم في حرية التنقل والحركة، بما في ذلك السفر من القطاع إلى الضفة الغربية أو السفر إلى الخارج. وقد مثلت تلك الإجراءات استمراراً للزج بهؤلاء المواطنين في أتون الصراع السياسي الدائر، والناجم عن تنازع الصلاحيات بين الحكومتين في كل من رام الله وقطاع غزة. فقد حرمت إجراءات وزارة الداخلية في رام الله العديد من المواطنين الغزيين، بمن فيهم المرضى الذين لا تتوفر إمكانيات علاجهم في مشافي القطاع، من السفر للخارج بسبب رفضها تجديد جوازات سفرهم، واستمرار منع تحويل جوازات جديدة للوزارة في غزة لتجديد جوازات سفر المواطنين الغزيين. فيما استمرت الحكومة في غزة في منع العديد من المواطنين، بمن فيهم المحسوبون على حركة فتح من السفر إلى الضفة الغربية أو إلى الخارج بحجة الأسباب الأمنية.

وشهد العام ٢٠١٠ إلغاء وزارة الداخلية بغزة العمل بإجراءات مكتب تسجيل المسافرين في غزة، والذي كانت قد أعلنت عنه بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٥ كمكتب لتسجيل المسافرين في مجمع أبو خضرة الحكومي في مدينة غزة، وقالت في حينه أنه أنشئ من أجل تسهيل سفر وتنقل مواطني القطاع إلى الخارج. غير أنها اشترطت على كل مواطن من أبناء القطاع يرغب بالسفر إلى الخارج التوجه للمكتب المشار إليه للحصول على تصريح مرور قبل ثلاثة أيام من موعد السفر لتعبئة استمارة خاصة بالحصول على تصريح سفر. غير أن الوزارة وضعت عراقيل ضد العشرات من موظفي السلطة الفلسطينية، بشقيّه المدني والعسكري، المستنكفين خلال محاولاتهم السفر إلى الخارج عبر معبر الحدودي، أو عبر معبر بيت حانون (إيريز).

وقد تابع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عدداً من الحالات التي شهدت عرقلة سفر عدد من هؤلاء المرضى، ورأى المركز أنها تشكل انتهاكاً لحق كل فلسطيني في حرية التنقل والحركة، بما في ذلك السفر خارج نطاق مناطق السلطة الفلسطينية، وطالب بإلغائها بشكل فوري. وقد تمكن المركز من التدخل للعديد من الحالات المرضية، وتمكن من الحصول على موافقة لسفر هؤلاء المرضى للعلاج في جمهورية مصر العربية عبر معبر رفح الحدودي.

وأدان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، من ناحية أخرى، استخدام وزارة الداخلية في الحكومة الفلسطينية في رام الله سياسة التمييز في إصدار جوازات السفر للمواطنين الفلسطينيين من سكان قطاع غزة، والتدخل السافر لجهاز المخابرات العامة في هذا الشأن، ما ينتهك حق المواطنين في حرية التنقل والحركة، بما في ذلك السفر إلى الخارج. وطالب المركز وزارة الداخلية بالامتثال للقانون الفلسطيني، وعدم التمييز بين المواطنين على أساس الانتماء السياسي، أو زجهم في أتون حالة الانقسام السائدة منذ ما يزيد عن ثلاثة أعوام، وبالتالي التراجع عن سياساتها المتبعة حالياً في إصدار جوازات السفر.

وكان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد تلقى شكاوى من عدد من المواطنين الفلسطينيين من سكان قطاع غزة، ادعوا فيها أن وزارة الداخلية في رام الله ترفض إصدار جوازات سفر لهم على خلفية انتمائهم السياسي (حركة حماس). وقد تابع منسق أعمال المركز في الضفة الغربية في أواخر يونيو من العام مع وزارة الداخلية في رام الله للتأكد من مدى صحة هذا الادعاء، وللاستفسار حول أسباب عدم صرف جوازات سفر للمشتكين. وفي حينه، أفاد مدير عام الإدارة العامة للجوازات في الحكومة الفلسطينية في رام الله، أحمد صافي، بأن وزارة الداخلية تُقِرُّ بحق أي مواطن فلسطيني بالحصول على جواز سفر بمعزل عن انتمائه

السياسي. وحدد الحالات التي تحول دون صرف جوازات السفر، وهي: إما بقرار من المحكمة، أو من النائب العام، أو من الشرطة، وفي حال شَكّ الجهات المختصة (أمن المؤسسات) في وزارة الداخلية بصحة المعلومات الواردة في الطلب. وذكر أن قرارات المحاكم والنائب العام تتعلق بالقضايا الجنائية فقط. وفي حينه طلب صافي من منسق أعمال المركز تزويده بقائمة بأسماء الأشخاص الذين لم تمنحهم الوزارة المذكورة جوازات سفر[٢١].

وقد توجه منسق أعمال المركز إلى مكتب مدير عام الإدارة العامة للجوازات بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٧، وتابع شكاوى ستة من المواطنين من أبناء القطاع. كما واصل منسق أعمال المركز متابعة تلك الشكاوى على مدار أكثر من شهر مع كافة الأطراف المعنية في الوزارة، ومن بينها عطوفة وكيل الوزارة، والسيد عبد المجيد عودة، مدير دائرة طباعة جوازات غزة وموظفي دائرته، والذي أفاد بعدم وصول أية طلبات للمشتكين إلى إدارة الجوازات أو إلى مكتب جهاز المخابرات العامة الموجود في داخل مباني وزارة الداخلية في مدينة رام الله، حيث يجري عادة تقييد كافة الطلبات المقدمة في سجلات الإدارة، بما في ذلك طلبات الأشخاص المرفوضة. ووفق تلك الأحاديث فإن طلبات المشتكين لم تصل إلى الوزارة المذكورة أيضاً.

وبتاريخ ٢٠١٠/٧/٦، توجه منسق أعمال المركز، وقدم طلباً بصفته الشخصية والوظيفية بالوكالة عن أحد المواطنين إلى مكتب جهاز المخابرات العامة داخل مبنى وزارة الداخلية. وفي تاريخ ٢٠١٠/٧/١١، وعند مراجعته موظفي مكتب الجهاز أفادوا بأن طلب المواطن المذكور مرفوض، ولم يكشفوا عن أسباب الرفض، واكتفوا بالقول (أن معظم دول العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، تشترط حصول المواطن المتقدم بطلب لاستصدار جواز سفر على «شهادة حسن سير وسلوك»!!). وتبين أن هذه المرة هي الثانية التي يتقدم بها المذكور بطلب للحصول على جواز سفر جديد، ويتم رفض طلبه. وفي تاريخ ٢٠١٠/٧/١١، قدّم منسق أعمال المركز طلباً بصفته الشخصية والوظيفية بالوكالة عن سبعة مواطنين آخرين إلى مكتب جهاز المخابرات العامة داخل مبنى وزارة الداخلية. وفي تاريخ ٢٠١٠/٧/١٣، وعند مراجعته مكتب الجهاز أفادوا بأن طلبات أربعة منهم مرفوضة، ما رفع عدد الطلبات المرفوضة إلى خمسة طلبات من أصل ثمانية طلبات، بينما لا توجد موانع أمنية على الثلاثة الأخيرين. وفي اليوم التالي توجه منسق أعمال المركز إلى مكتب جوازات غزة في مبنى وزارة الداخلية لتسليم الطلبات الثلاثة الموافق عليها، إلا أن الموظف المسؤول عن استلامها حوّله إلى مكتب الاستخبارات العسكرية كون اثنين من المعنيين موظفين حكوميين.

وقد تمكن منسق أعمال المركز من مقابلة عطوفة وكيل وزارة الداخلية بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٣، وقدم له شرحاً حول تفاصيل الشكاوى، وسلمه صورة عن الطلب الذي تقدم به إلى مكتب جهاز المخابرات العامة. وقد وعد وكيل الوزارة بالاتصال به. وبتاريخ ٢٠١٠/٧/١٥ عاد منسق أعمال المركز إلى وزارة الداخلية، وقام وكيل الوزارة بتسليمه صورة الطلب الذي قدمه إليه في اليوم السابق، وشرح عليه (يتم إنجازها بموافقة معالي الوزير). وفي اليوم نفسه، قام المنسق بتسليم طلبات المواطنين الخمسة التي تم رفضها سابقاً. غير أن المنسق تفاجأ بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٥، عندما توجه إلى دائرة جوازات غزة في وزارة الداخلية في رام الله لاستلام جوازات السفر، حيث أبلغ بوقف معاملات الجوازات الثمانية، بما في ذلك الجوازات الثلاثة التي جرت الموافقة عليها في وقت سابق. وقام المنسق بمراجعة مدير عام الإدارة العامة للجوازات، وإدارة جوازات غزة، حول هذا الشأن عدة مرات، كان آخرها بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٧ حيث جرى إبلاغه أن سبب منع إصدار جوازات سفر للأشخاص الذين قدمت طلباتهم يعود «لعدم التزامهم بالشرعية».

جدير بالذكر أن أحد الطلبات المرفوضة كانت لمواطن كان يعاني من فشل كلوي مزمن ويعالج بالديلزة (الغسيل الدموي) مرتين أسبوعياً، ولديه تقرير بذلك صادر عن قسم الكلية الصناعية في مستشفى الشفاء في مدينة غزة. كما أن لديه تحويلاً من دائرة العلاج التخصصي في وزارة الصحة إلى مستشفى معهد ناصر في جمهورية مصر العربية منذ تاريخ ٢٠١٠/٧/٥ لزراعة كلية.

يشار إلى أن وزارة الداخلية في رام الله كانت قد أصدرت بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٢ بياناً ذكرت فيه (أن وزارة الداخلية تؤكد على أن جواز السفر الفلسطيني هو حق طبيعي لكل مواطن، وهو حق يكفله القانون باستكمال تقديم الوثائق والمستندات المحددة والمعلنة التي نص عليها النظام دون أية إضافات أو شروط أخرى. وأن مسؤوليتنا جميعا أن نحافظ على هذا الحق، وفي ذات الوقت أن نحافظ على مصداقية وجودة جواز السفر). وقد أكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومن خلال متابعته لهذه القضية العينية، على ما يلي: ١) أن وزارة الداخلية في رام الله، ورغم إصدارها ما يزيد عن خمسمائة جواز سفر يومياً لمواطنين فلسطينيين من سكان قطاع غزة، إلا أن إجراءات إصدارها تمر ضمن سلسلة طويلة ومعقدة؛ ٢) تسوق وزارة الداخلية مبررات عديدة لإجراءاتها، وبخاصة في مجال تشخيص المواطنين الذين يتقدمون بطلبات لاستصدار جوازات سفر؛ ٣) اتضح للمركز، وبشكل قاطع، أن جهاز المخابرات العامة هو الجهة التي تقرر منع أو منح إصدار جوازات سفر للمواطنين، وأن وزارة الداخلية تلتزم بشكل قطعي بقرارات الجهاز المذكور، وليس العكس؛ ٤) لم يفصح جهاز المخابرات العامة عن المعايير المتبعة لديه في اتخاذ قراراته سوى إصدار جُمَلٍ عامة مثل «مسؤولية الأجهزة الأمنية عن حماية شعبنا»!! أو أنه يتطلب مثول الأشخاص المرفوضة

[٢١] لمزيد من التفاصيل حول تلك القضية، أنظر: بيان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ٢٧ يوليو ٢٠١٠، المرجع: ٢٠١٠/٦٤.

طلباتهم أمام موظفي الداخلية ... إلخ أو حصولهم على شهادة (حسن سير وسلوك)؛ أو «عدم التزامهم بالشرعية»؛ و ٥) أن الطلبات التي تقدم بها المركز تمثل حالة عينية، ويعكس رفضها أعداد المواطنين المحرومين تعسفاً من حقهم في الحصول على جواز سفر، استناداً للقانون المحلي وللمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وجدد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مطالباته السابقة والمتكررة بتحييد المواطنين الفلسطينيين وعدم زج مصالحهم وحقوقهم في أتون الصراع الدائر بين حركتي (فتح) و(حماس). وطالب المركز الحكومة الفلسطينية في رام الله بالامتثال للقانون وإصدار جوازات السفر في ضوئه، وبعيداً عن التجاذبات السياسية.

أزمة انقطاع التيار الكهربائي في قطاع غزة

تابع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وعلى مدار العام ٢٠١٠، تداعيات الأزمة المستمرة التي خلفها انقطاع التيار الكهربائي، ولساعات طويلة، على كافة مناحي حياة المواطنين اليومية في قطاع غزة. ودعا المركز كلاً من حكومتي رام الله وغزة إلى تغليب مصالح السكان، وضمان توريد أموال الجباية المالية التي تحصلها شركة توزيع الكهرباء في غزة إلى سلطة الطاقة في رام الله، وأن تلتزم الأخيرة بتوريد الوقود الصناعي الكافي لتشغيل محطة الكهرباء الوحيدة في غزة. وقد تدخل المركز مراراً وتكراراً للمساعدة في إيجاد حل ينهي أزمة الكهرباء المستمرة منذ أكثر من ثلاث سنوات، وطالب كافة الأطراف بالتعاون من أجل تغليب مصالح السكان اليومية وضمان استمرار عمل وتشغيل المرافق الحيوية، بما فيها مرافق الصحة والتعليم وخدمات المياه والصرف الصحي. وقد شهد العام زيادة في تفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة، وعلى مدار عدة فترات كان أبرزها تقليص إنتاج محطة توليد الكهرباء في غزة إلى أقل من النصف في أواخر شهر يناير من العام. كما توقفت المحطة كلياً عن إنتاج الكهرباء مرتين خلال العام نظراً لنفاذ الوقود الصناعي اللازم لتشغيلها خلال شهري أبريل ويونيو.

وقد تبادلت الحكومتان في رام الله وغزة الاتهامات حول مسؤوليتهما عن تلك الأزمة التي ألقت بظلالها على حياة المواطنين في قطاع غزة، والذين تفاقمت معاناتهم الناجمة عن عدم القدرة على الوصول إلى المرافق الحيوية كالمياه والصحة والتعليم، والتي عانت توقفاً خلف أضراراً بالغة على مست كافة نواحي الحياة اليومية. وقد تفاقمت أزمة الكهرباء حيث بات المواطنون يعانون انقطاعاً يومياً بدأ بنحو ٨ ساعات يومياً، وبلغ ذروته حيث وصل انقطاعها لمدة ١٨ ساعة يومياً، خاصة خلال فترات توقف محطة التوليد كلياً عن العمل خلال شهري أبريل ويونيو لعدة أيام، وأصبحت العديد من مناطق القطاع تعاني عدم القدرة على الحصول على المياه.

وقد تم التوصل إلى تفاهمات عديدة بين كل من الحكومتين في غزة ورام الله، تلتزم بموجبه الحكومة في رام الله بتوريد كمية كافية من الوقود الصناعي لتشغيل محطة توليد الكهرباء بغزة، على أن تلتزم الحكومة في غزة بتوريد الأموال التي تتم جبايتها، عبر شركة توزيع الكهرباء في قطاع غزة، إلى حساب سلطة الطاقة والموارد الطبيعية في رام الله. غير أن تلك التفاهمات لم تصمد طويلاً لتستمر معاناة المواطنين حتى نهاية العام، رغم الإجراءات المختلفة التي تمت، بما فيها زيادة الأموال المحولة من شركة توزيع الكهرباء في قطاع غزة، من ٤ ملايين دولار شهرياً وفقاً لاتفاق أبريل ٢٠١٠ إلى ٧ ملايين دولار بعد شهرين من الاتفاق المشار إليه، واتفاقهما على اقتطاع مبلغ ١٧٠ شيكلاً جديداً من رواتب موظفي الحكومتين، المدنيين والعسكريين على السواء، وفقاً لاتفاق جديد بدأ تنفيذه في أوائل سبتمبر من العام ٢٠١٠.

وقد عبر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن قلقه العميق بسبب استمرار قطع التيار الكهربائي عن مناطق واسعة من قطاع غزة ولساعات طويلة، جراء تقليص محطة توليد الكهرباء إنتاجها من التيار الكهربائي إلى أقل من النصف، أو توقفها كلياً بسبب استمرار تقليص إمدادات المحطة بالوقود الصناعي، وتوقفها الكلي عن العمل، ما مسّ كافة مناحي الحياة اليومية والخدمات العامة التي يتلقاها المواطنون. وقد أصدر المركز العديد من البيانات الصحفية التي دعت إلى تحييد قطاع الكهرباء عن أتون الصراع السياسي. كما عبر المركز عن موقفه الكامل تجاه تداعيات تلك الأزمة بإصداره عدد من البيانات الصحفية، عبر فيها عن رأيه تجاه التداعيات التي تخلفها تلك الأزمة على حياة المواطنين وتمس بعمل كافة المرافق الحيوية.

وبتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٧، أصدر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ورقة موقف حول أزمة الكهرباء في قطاع غزة، وذلك في ضوء التوقف الكامل لمحطة توليد الكهرباء في غزة عن العمل كلياً، وذلك بسبب نفاذ الوقود الصناعي اللازم لتشغيلها، وتفاقم معاناة المواطنين في القطاع الناجمة عن زيادة فترات انقطاع الكهرباء[٣٢]. وقد عرضت الورقة تطورات الأزمة وموقف المركز للخروج من تلك الأزمة. فقد توقفت محطة توليد الكهرباء في غزة عن العمل كلياً بعد منتصف ليلة ٢٠١٠/٦/٢٥،

[٣٢] أنظر: ورقة موقف حول تفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ٢٠١٠/٦/٣٠.

وذلك بعد نفاذ الوقود الصناعي المستخدم لإنتاج نحو ٦٥ ميجاوات من الطاقة الكهربائية المستهلكة في القطاع. وتزامن ذلك مع أجواء الحر الشديد التي يعيشها القطاع، وفي ظل الحاجة الشديدة للخدمات الحيوية لنحو ١,٥ مليون من سكان القطاع، والتي تعرضت لاضطراب شديد في كافة مرافق الخدمات الصحية، خدمات مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، ووسط معاناة شديدة لنحو ٣٦٨٦٠ طالبة وطالبا من طلبة القطاع الذين دخلوا الامتحانات النهائية للثانوية العامة منذ الثاني عشر من شهر يونيو. وعاني سكان القطاع من ارتفاع عدد ساعات انقطاع التيار الكهربائي من ٨- ١٢ ساعة يومياً قبل تفاقم الأزمة إلى ١٦-٢٠ ساعة يومياً. ودعا المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان كلاً من حكومتي رام الله وغزة إلى تغليب مصالح السكان، بما في ذلك توريد جزء من الأموال التي تحصلها شركة توزيع الكهرباء في غزة إلى سلطة الطاقة في رام الله، وبما يكفل التوريد الكافي للوقود الصناعي اللازم لتشغيل محطة الكهرباء الوحيدة في غزة، وذلك وفقاً لاتفاق نيسان/أبريل الماضي بين كل من سلطة الطاقة في رام الله وشركة توزيع الكهرباء في غزة.

وقام المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بالاتصال بكافة الأطراف المعنية بالأزمة في كل من غزة ورام الله، كما اطلع على مواقف كافة الأطراف المختلفة من تلك الأزمة، والتي عبرت عنها عبر الوسائل الإعلامية المختلفة. وقد حصل المركز على البيانات والمعلومات التي يمكن أن تشكل حلاً جذرياً لأزمة انقطاع الكهرباء وتوقف محطة توليد الكهرباء في غزة. ودعا المركز شركة توزيع الكهرباء في غزة، وفي إطار الشفافية والمسائلة، إلى الحفاظ على حق المشتركين في الحصول على كافة المعلومات عن أزمة الكهرباء، بما في ذلك نشر قوائم بأسماء المتخلفين الذين تتراكم عليهم أموال كبيرة، وهم قادرون على دفعها. وأعاد المركز التأكيد على أن واجبات الحكومة في غزة تقتضي التنسيق والتعاون مع شركة توزيع الكهرباء في غزة، وذلك من أجل تحصيل المبالغ المالية المتراكمة على كافة المشتركين المقتدرين، بمن فيهم أولئك الشخصيات والفئات المشار إليها أعلاه، والذين تتراكم عليهم مستحقات كبيرة للشركة، رغم استمرار نشاطهم، لتمثل أولى حلقات الضغط على المتخلفين عن دفع المستحقات المالية للشركة رغم اقتدارهم، في إطار صياغة الحلول الإستراتيجية للأزمة المزمنة، وبصرف النظر عن وجود أو عدم وجود تمويل خارجي. ورأى المركز أن إخفاق الأطراف المسؤولة عن هذه الأزمة لا ينبغي أن يتحمل نتائجه المواطنون الملتزمون بسداد فواتيرهم الشهرية.

ويتوجب بالتالي أن تلتزم هذه الأطراف بتزويدهم بخدمات الكهرباء في كل الظروف والأحوال. وأعاد المركز تأكيد مواقفه السابقة الخاصة بإعادة النظر في آليات المساعدة التي تقدم للأسر الفقيرة، وتكريس آلية، تتعاون فيها الوزارات والأطراف ذات العلاقة، وتأخذ بعين الاعتبار إمدادات الكهرباء بما يساعدهم في تسديد الديون المستحقة عليهم لشركة توزيع الكهرباء.

جدير بالذكر أن اتفاقاً (تفاهماً) كان قد أبرم بين كل من شركة توزيع الكهرباء في غزة وسلطة الطاقة الفلسطينية في رام الله في الحادي عشر من نيسان/أبريل الماضي، وبرعاية ممثلي الفصائل الفلسطينية والشخصيات المستقلة في حينه. وقضى الاتفاق بأن تلتزم سلطة الطاقة في رام الله بتسديد مبلغ ٣٦ مليون شيكل، وهي ثمن الوقود الصناعي اللازم لتشغيل محطة كهرباء غزة. وفي المقابل تلتزم شركة كهرباء غزة بتحويل المبالغ المالية التي تقوم بجبايتها من المواطنين بعد حسم النفقات التشغيلية، ما يعني تحويل نحو أربعة ملايين دولار شهرياً لهذا الغرض.

وقد أصدرت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية في غزة بياناً بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠١٠، تتهم فيه الحكومة في رام الله بتعطيل كافة الاتفاقات السابقة بينهما، بما في ذلك التفاهم الذي تم بين السيد إسماعيل أبو شمالة، رئيس مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء في قطاع غزة، والذي قضى بزيادة فاتورة المدفوعات إلى ٢٧ مليون شيكل جديد (نحو ٧ ملايين دولار). كما اتهم الحكومة في رام الله بتقويض الاتفاق الذي تم بين الدكتور سلام فياض والدكتور غازي حمد، والقاضي باقتطاع مبلغ ١٧٠ شيكلاً جديداً من رواتب موظفي السلطة بدءاً من شهر سبتمبر العام ٢٠١٠. وأشار إلى أن الحكومة في رام الله لم تلتزم بتوريد ما يكفي لتشغيل مولدين من مولدات محطة توليد الكهرباء طيلة شهر نوفمبر ٢٠١٠ سوى أسبوع واحد فقط.

المخاوف من فرض توجهات إيديولوجية للحزب الحاكم على المجتمع في قطاع غزة

تتنامى لدى المركز مخاوف متزايدة من بعض المظاهر التي يمكن النظر إليها من زاوية محاولات لفرض إيديولوجيات الحزب الحاكم على المجتمع الغزي. ورغم النفي الرسمي من قبل الحكومة في غزة بمستوياتها المختلفة لوجود أية نوايا لفرض أجندة اجتماعية، والتأكيد على أنه لا يوجد سياسة حكومية بهذا الشأن، إلا أن المركز يتابع جملة من الظواهر والممارسات تستوجب التدخل من قبل الحكومة لتقديم أجوبة بشأنها، وتوضيح ما إذا كانت

مظاهر فردية واجتهادات من قبل أفراد الأمن المكلفين بإنفاذ القانون، أم أن هناك قراراً سياسياً بهذا الشأن؟ ويؤكد المركز مجدداً على احترام الحريات الشخصية المنصوص عليها قانوناً، وأن أية إجراءات تتخذها الحكومة والأجهزة الأمنية يجب أن تكون وفق حدود القانون.

سبق أن عبر المركز عن مخاوفه من المساعي لإدخال تعديلات على قانون العقوبات تنطوي على توجه بالتدرج في إدخال تعديلات وقوانين من منظار سياسي حزبي تخدم رؤى وأهدافاً أيديولوجية لكتلة التغيير والإصلاح، التابعة لحركة حماس، وهو ما بدا واضحاً، على سبيل المثال، في التعديلات على قانون العقوبات.[٣٣]

وعلى مدى الفترة اللاحقة، تنامت الممارسات بهذا الاتجاه بمستويات مختلفة، حيث تم رصد ما يلي:

محاولات فرض الحجاب على المحاميات: بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٠٩، أصدر المستشار عبد الرؤوف الحلبي، رئيس المحكمة العليا رئيس مجلس العدل الأعلى، قراراً بشأن كسوة المحامين، يسري مفعوله اعتبارا من الأول من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وفي حينه أصدر المركز بياناً أكد فيه أن القرار المذكور "مخالف للدستور وللقانون ويشكل تدخلا غير مبرر في شؤون المحامين وينطوي على مساس خطير بالحريات الشخصية وحقوق المرأة من خلال فرض ارتداء الجلباب والحجاب على المحاميات". ومع أنه تم التراجع عن هذا القرار في وقت لاحق، فإن المتابعات تشير إلى أن الكثير من المحاميات يرتدين الحجاب تجنبا لأية مشاكل أو سوء معاملة من جانب بعض الإداريين أو القضاة في المحاكم.

فرض القيود على مقاهي الانترنت، بما في ذلك سحب التراخيص بإيعاز من وزارة الحكم المحلي بذريعة التنظيم، وعدم إعطاء تراخيص جديدة من قبل البلديات للمتقدمين الجدد، سوى بشروط معقدة، ناهيك عن إلزام المقاهي بعدم فتح المحلات بعد الساعة الخامسة مساءً، ومداهمتها وطرد زبائنها من قبل أفراد الأمن.

إطلاق وزارة الأوقاف والشئون الدينية في غزة في منتصف العام ٢٠٠٩ حملة دعوية سميت "حملة الفضيلة"، وما رافقها من ممارسات سلبية. وكان من أبرز الممارسات السلبية التي نتجت عنها تلك الحملة التي استمرت عدة شهور، منع الرجال من السباحة في البحر وهم عراة الصدور، ومنع عرض ملابس النساء الداخلية على "المانيكان" داخل وخارج المحلات التجارية، وحث النساء على لبس الحجاب الشرعي أثناء سيرهن في الشوارع.

محاولات فرض الحجاب على الطالبات في المدارس، بما فيها طالبات المرحلة الابتدائية، من قبل إدارة بعض المدارس. ومع أن الحكومة في غزة نفت أن يكون الأمر متعلقاً بقرار وزاري إلا أن القضية بقيت ضبابية ولم يتم حسمها عبر تعليمات واضحة من الوزارة تحذر إدارات المدارس من فرض الحجاب.

الرقابة على المطاعم والفنادق السياحية: ازدادت خلال العام ٢٠١٠ القيود على المطاعم والفنادق السياحية الهامة في قطاع غزة، كان من بينها التعميم الصادر من قبل قيادة الشرطة على تلك الأماكن ويتضمن شروطاً تتعلق بعدم الاختلاط بين النساء والرجال، ومنع تقديم النراجيل للسيدات، وكذلك الالتزام بالآداب العامة والتقاليد الإسلامية، ودفع مبلغ مالي في حال المخالفة، وإغلاق المكان. إضافة إلى ذلك، فُرِضَت قيودٌ إضافية على هذه الأماكن، حيث حظرت أجهزة الأمن إقامة حفلات رأس السنة.

التدخل في النشاطات الثقافية ومنع الاختلاط بين الرجال والنساء خلال المناسبات والحفلات التي تقوم بها مؤسسات ثقافية في قطاع غزة، كفرق الدبكة الشعبية.

تدخل المباحث العامة غير القانوني وغير المبرر في عمل محلات كوافير السيدات التي يديرها مصففو شعر من الرجال في قطاع غزة، وتهديدهم بالملاحقة القانونية في حال عدم الالتزام بذلك.

كما يشير المركز بقلق إلى استمرار بعض مظاهر الفلتان الأمني التي رصدها وطالت مطاعم وفنادق سياحية هامة، ككريزي ووتر بارك في مدينة غزة ومخيمات ألعاب الصيف التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. ورغم إدانة الحكومة في غزة لتلك الجرائم، وفتح تحقيقات بشأنها، إلا أن نتائج تلك التحقيقات لم تظهر، ولم تعلن الجهات المسئولة عنها للعلن ولم يعلن عن أية إجراءات قانونية لملاحقة الفاعلين.

[٣٣] انظر ورقة موقف: المركز يتحفظ على كافة التشريعات الصادرة في ظل الانقسام، الصادرة عن المركز الفلسطيني في يونيو ٢٠٠٩.

القسم الثاني:

تقرير نشاطات المركز للعام ٢٠١٠

مقدمة

يستعرض التقرير في أجزائه المختلفة أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويرصد بشكل كامل انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويبين التقرير على نحو خاص نشاط المركز الفلسطيني على الصعيدين الدولي والمحلي في مراقبة حقوق الإنسان الفلسطيني والدفاع عنها في المحافل المختلفة. وفي إطار مسيرته المتواصلة بالدفاع عن حقوق الإنسان واصل المركز جهوده في متابعة العديد من القضايا الهامة خلال العام ٢٠١٠. وقبل الخوض في تفاصيل هذه القضايا، نرى أنه من الأهمية بمكان أن نستعرض بعض العناوين والقضايا التي برزت في نشاطات المركز خلال العام، **وكان من أبرزها ما يلي:**

متابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة بشأن تقصي الحقائق في غزة «تقرير غولدستون»

كان تقرير لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة بشأن تقصي الحقائق حول جرائم الحرب التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي إبان عدوانها على قطاع غزة في السابع والعشرين من كانون أول ٢٠٠٨ واستمر حتى الثامن عشر من كانون ثان ٢٠٠٩ في مقدمة أولويات عمل المركز على مدار العام ٢٠١٠. وعلى مدار العام انخرط المركز في جهود مضنية ومكثفة على المستويين الدولي والمحلي من أجل تطبيق التوصيات الواردة في التقرير. فاهتمام المركز الفلسطيني بالتقرير لم يكن نابعاً فقط من كون التقرير يسرد بإسهاب مطول انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الحرب على قطاع غزة، إنما كونه سابقة هي الأولى في تاريخ الاحتلال الطويل، التي يتم من خلالها وعلى مستوى دولي، وضع آليات واضحة ومحددة لمساءلة وملاحقة مجرمي الحرب من جنود وقادة قوات الاحتلال على جرائم اقترفوها بحق المدنيين الفلسطينيين. فمن ناحية، ورد في توصيات التقرير الطلب المباشر من أطراف النزاع البدء بإجراء تحقيقات داخلية في جرائم اقترفت خلال الحرب وفقاً لفترة زمنية محددة. ومن ناحية أخرى، ورد في توصيات التقرير أيضاً أنه وفي حال فشل أطراف النزاع في إجراء تلك التحقيقات وفقاً لقواعد القانون الدولي أن يتم التوجه للهيئات الأممية المختلفة وصولاً إلى إحالة ملف التحقيقات لمحكمة الجنايات الدولية.

ومن هذا المنطلق عمل المركز بكل إمكانياته، ومن خلال التعاون الوثيق مع منظمات دولية إقليمية ومحلية، للتأثير باتجاه إحالة ملف التحقيق إلى محكمة الجنايات الدولية. وكان سعي المركز لذلك انطلاقاً من إدراكه العميق للعقبات والمحاولات التي تحاول إحباط التقرير وإبقاء ملف التحقيق رهينة الإرادة السياسية. وعليه شارك المركز بفاعلية في النقاشات والمداولات ذات العلاقة على المستويين المحلي والدولي من أجل توحيد الجهود في مواجهة المحاولات الإسرائيلية بالالتفاف على التوصيات التي جاءت في التقرير.

وأمام الفشل الذريع للحكومة الإسرائيلية في إجراء تحقيقات داخلية ذات مصداقية طبقاً لقواعد القانون الدولي العام، القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي

وفد لجنة تقصي الحقائق-غولدستون، خلال زيارته للمركز.

لحقوق الإنسان كثف المركز جهوده على المستوى الدولي للمطالبة بتطبيق التوصيات التي جاءت في التقرير ومن أجل دفع المجتمع الدولي للضغط باتجاه عدم إرجاء تحقيق العدالة الجنائية الدولية. ومن الجدير ذكره في هذا السياق، أن المركز كان في مقدمة المنظمات التي تابعت التحقيقات الإسرائيلية الداخلية بناء على توصيات التقرير لأطراف النزاع. فقام المركز بإعداد تقرير تفصيلي كامل حول المزاعم الإسرائيلية بإجراء تحقيقات داخلية بعنوان «مبدأ وممارسة الولاية القضائية الدولية: عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة»،[٢٤] يدحض ويفند من خلاله المزاعم والإدعاءات الإسرائيلية حول التحقيقات الداخلية التي قامت بها الحكومة الإسرائيلية. ويعتبر التقرير أفضل ما كتب على الإطلاق فيما يتعلق بالتحقيقات الإسرائيلية الداخلية.

المشاركة في جلسات مجلس حقوق الإنسان

كثف المركز الفلسطيني من نشاطه في حشد الجهود من أجل تطبيق توصيات لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن جرائم الحرب التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة إبان الحرب الأخيرة على القطاع. وفي إطار سعيه لهذا الهدف التقى المركز بالعديد من الممثليات الدبلوماسية للدول في مقر الأمم المتحدة في جنيف لإطلاعهم على صورة الوضع وحث الدول الأعضاء من أجل المضي قدماً في تطبيق توصيات التقرير إحقاقاً للعدالة وانتصاراً للضحايا ومبادئ القانون الدولي. كما كان المركز في طليعة منظمات حقوق الإنسان التي طالبت المجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان متابعة «تقرير غولدستون» وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بجرائم الحرب في كل من إسرائيل وفلسطين.

على مدار العام ٢٠١٠، حرص المركز على المشاركة في جلسات المجلس في كافة المداولات ذات العلاقة بالتقرير، حيث إن المركز يتمتع بصفة استشارية خاصة تمكنه من الحضور والمشاركة في جلسات مجلس حقوق الإنسان. وعليه كان المركز حاضراً وبفعالية في جلسات المجلس ذات العلاقة بالتقرير. فقد شارك المركز في مارس ٢٠١٠، في نقاشات الجلسة الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول نتائج التحقيق التي أجرتها بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق (تقرير غولدستون). وقام المركز بتقديم مداخلة مكتوبة حملت عنوان: "غياب واضح للإرادة"، أوضح المركز من خلالها موقفه من التحقيقات الداخلية التي أجراها الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني مؤكداً إخفاق الطرفين في إجراء تحقيقات جدية وذات مصداقية ترقى إلى المعايير الدولية حول الانتهاكات واسعة النطاق للقانون الدولي إبان الحرب التي شنتها قوات الاحتلال على قطاع غزة في الفترة ما بين ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى ١٨ يناير ٢٠٠٩. كما قام المركز من خلال المسئول في الوحدة القانونية دارا موراي بتقديم مداخلتين شفويتين: الأولى، أمام جلسة المتابعة الخاصة بنظام الحصانة السائد والمتعلق بالأفعال التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين، والثانية، تحدثت عن تدهور أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

كما شارك المركز في شهر سبتمبر خلال العام ٢٠١٠، في الجلسة الخامسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان ضمن بعثة مشتركة ضمت مجموعة من منظمات حقوق الإنسان الدولية الساعية نحو تحقيق المسؤولية الجنائية الدولية حول انتهاكات القانون الدولي التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الحرب على قطاع غزة في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨. وفي شهر سبتمبر أيضاً من العام نفسه، وفي إطار استئناف مجلس حقوق الإنسان إلى مناقشة مصير توصيات تقرير "غولدستون" في جلسة خاصة، شارك المركز بقوة وفعالية من خلال مديره المحامي راجي الصوراني الذي أوضح بأن القانون الدولي والتقرير، في إشارة إلى تقرير "غولدستون"، واضحان لا لبس فيهما، وأنه آن الأوان للجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية وإلى رفع الحصانة عن المتهمين بارتكاب جرائم حرب.

تكثيف الاتصالات مع الحكومتين الفلسطينيتين في غزة ورام الله لتنفيذ توصيات تقرير «غولدستون»

وفقاً لما جاء في توصيات تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق «تقرير غولدستون»، فإن الحكومتين الفلسطينيتين في غزة ورام الله ملزمتان أيضاً بإجراء تحقيقات داخلية نزيهة وشفافة تتماشى والمعايير الدولية. وقد تابع المركز على مدار الفترة السابقة ما جرى من تحقيقات قام بها الجانب الفلسطيني وكشف من اتصالاته مع الطرفين لحثهم على الإيفاء بهذا الالتزام. وفي إطار متابعته لهذه القضية مع كلا الطرفين في غزة ورام الله التقى المركز في العديد من الاجتماعات التي عقدت خصيصاً لهذه لمناقشة هذه القضية مع الجهات الرسمية حيث أوضح المركز موقفه الداعي إلى ضرورة تشكيل لجنة تحقيق مهنية تعمل بشكل جدي وفق المعايير الدولية. إلا أن المركز أعرب عن أسفه من مستوى التحقيقات التي جرت كونها لا ترتقي إلى المستوى المطلوب في معايير التحقيقات النزيهة والشفافة.

[٢٤] انظر تقرير المركز الصادر بتاريخ ٨ إبريل ٢٠١٠ بعنوان: "مبدأ وممارسة الولاية القضائية الدولية: عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة".

جهود مكثفة من أجل ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الدولي

واصل المركز خلال العام ٢٠١٠، جهوده الحثيثة والمتواصلة من أجل ملاحقة ومحاكمة مجرمي الحرب من القادة العسكريين والسياسيين الإسرائيليين على الجرائم التي اقترفوها بحق المدنيين الفلسطينيين. وقد سعى المركز إلى استخدام جميع الآليات القانونية المتاحة من أجل الانتصاف للضحايا ومحاربة الحصانة، بما في ذلك العمل من خلال الولاية القضائية الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، وآليات الأمم المتحدة.

وبناء عليه، قام المركز الفلسطيني خلال العام، وبالتعاون مع منظمات دولية شريكة، بتقديم ملفات بعض هذه القضايا إلى المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية تبثت بوضوح تورط قادة الاحتلال بارتكاب جرائم دولية خلال عدوانها على قطاع غزة في الفترة بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٨ يناير ٢٠٠٩. كما شارك المركز في المؤتمر النقدي الأول للمحكمة الجنائية الدولية، والذي عقد في مدينة كمبالا بأوغندا في الفترة ما بين ٣١ مايو و١١ يونيو ٢٠١٠، حيث أكد ممثلو المركز على ضرورة عدم مرور الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي دون عقاب وعلى ضرورة الالتزام بوضع حد للحصانة التي يتمتع بها مقترفو هذه الجرائم. ونشط المركز في العديد من العواصم الأوروبية من خلال تقديمه ملفات قضائية للمحاكم الوطنية في هذه الدول ضد قادة الاحتلال على مدار الأعوام الماضية. إلا أن المركز أعرب عن أسفه من قيام بعض الدول بإجراء تعديلات على نظام الولاية القضائية الدولية كما حدث في المملكة المتحدة، تحديداً بخصوص مذكرة الاعتقال، وكذلك قرار المحكمة العليا الأسبانية في ١٣ أبريل من العام الحالي بإغلاق ملف التحقيق قضية الهجوم على حي الدرج في يوليو من العام ٢٠٠٢.

وفي ضوء هذه التطورات عمل المركز خلال العام بكل جهده وإمكاناته بالتعاون مع منظمات شريكة، نشطاء حقوق الإنسان، شخصيات دولية مرموقة على حشد جبهة عريضة من المعارضة ضد هذه الإجراءات. فقام المركز بإصدار العديد من البيانات ذات العلاقة بالحق في مبدأ الملاحقة القضائية الدولية بالتعاون مع المؤسسات الدولية الشريكة، فأصدر بياناً مشتركاً بتاريخ ١ أغسطس ٢٠١٠، مع مؤسسة هيكمان أند روز يعارضان فيه (المركز ومؤسسة هيكمان لأند روز) التعديلات المقترحة على ممارسة الولاية القضائية الدولية في المملكة المتحدة ويؤكدان بوجوب عدم السماح بتغليب الاعتبارات السياسية على سيادة القانون. كما قام المركز بالإعداد إلى تقديم التماس إلى المحكمة العليا الأسبانية حول إغلاقها لملف التحقيق في قضية الهجوم على حي الدرج الذي أودى بحياة ١٤ مدنياً فلسطينياً وجرح ما يزيد على ١٠٠ آخرين.

ويشكل السعي نحو تطبيق مبدأ الولاية القضائية الدولية مكوناً أساسياً في الإستراتيجية القانونية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وتحديداً في ظل الإخفاق الواضح للنظام القضائي الإسرائيلي في إجراء تحقيقات تتسم بالنزاهة تحقق العدالة والإنصاف للضحايا الفلسطينيين. فقد حاول المركز الفلسطيني خلال العام ٢٠١٠، من خلال التعاون المشترك بين الوحدة القانونية والوحدة الدولية بتقديم التماسين إلى المحكمة العليا الإسرائيلية في محاولة منه لتقييم إمكانية تطبيق مبدأ الولاية القضائية الدولية على قضايا مشابهة إلا أن الأمر قد فشل. لذلك يلجأ المركز الفلسطيني إلى الولاية القضائية الدولية، وهي آلية قانونية تتيح للمحاكم الوطنية في العديد من الدول التحقيق في جرائم دولية ومحاكمة مقترفيها بصرف النظر عن الأماكن التي ترتكب فيها تلك الجرائم.

المركز ينظم مؤتمراً بمدينة ملقا الأسبانية: «سيادة القانون والولاية القضائية الدولية»

نظم المركز بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠١٠، مؤتمراً في مدينة ملقا في أسبانيا بعنوان: «سيادة القانون والولاية القضائية الدولية»، بحضور ممثلين عن دول مختلفة من أوروبا والأمريكيتين الجنوبية والشمالية وممثلين عن مؤسسات دولية متعددة من بينها الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، لجنة الحقوقيين الدولية، مركز الحقوق الدستورية، منظمة مراقبة حقوق الإنسان الأمريكية، وغيرها. ويعتبر هذا المؤتمر مكملاً لمؤتمر سابق نظمه المركز في ملقا في عام ٢٠٠٦. وقد شارك في هذا المؤتمر محامون، وناشطون في مجال حقوق الإنسان، وممثلون عن منظمات غير حكومية محلية ودولية يتمتعون بالخبرة في مجال الولاية القضائية الدولية من أربع قارات مختلفة.

وهدف المركز من خلال عقد هذا المؤتمر إلى وضع حجر الأساس لإستراتيجية قانونية فعالة في معركة ملاحقة مجرمي الحرب وضمان عدم إفلاتهم من العقاب لارتكاب جرائم دولية من خلال التشاور في الخيارات المتاحة في مجال التشريع الدولي، لاسيما في ظل التغيرات التشريعية لبعض الدول الأوروبية، وخاصة، أسبانيا وبريطانيا في مجال الملاحقة القضائية. إلى جانب ذلك بحث المؤتمر في الاستراتيجيات القانونية التي يمكن وضعها أو اللجوء إليها في إطار الجهود المبذولة لتجاوز أزمة الحصانة والتحديات الراهنة من خلال تقيم التجربة في هذا الإطار والاستفادة من الإنجازات التي تم تحقيقها خلال السنوات المنصرمة والتي شهدت حراكاً مكثفاً في أكثر من مجال وفي أكثر من دولة في مجال الولاية القضائية الدولية.

وقد شارك في المؤتمر جمع من الخبراء الدوليين الذين يتمتعون بخبرة واسعة في المجال القانوني، بينهم عدد من المحامين الذين سبق وأن عملوا على قضايا مختلفة منها القضية التي رفعها المركز في بريطانيا ضد دورون ألموغ القائد السابق للمنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي بصدد اقتراف مخالفات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة، قضية المركز التي رفعها في نيوزلندا ضد موشيه يعالون رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي سابقاً بصدد ارتكاب العديد من المخالفات الجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة، القضية التي تم رفعها في أسبانيا ضد سبعة من المسئولين العسكريين الإسرائيليين بصدد جريمة الاغتيال الجماعية التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بقصفها حي الدرج في مدينة غزة في يوليو ٢٠٠٢، والقضية التي تم رفعها في هولندا ضد عامي أيالون الرئيس السابق لجهاز الأمن العام الإسرائيلي بصدد ممارسة التعذيب.

مؤتمر سيادة القانون والولاية القضائية الدولية- ملقا، إسبانيا ١٥-١٧ أكتوبر ٢٠١٠.

عقبات قانونية ومالية

سبق وأن تناولنا بنوع من التفصيل العقبات التي تضعها دولة الاحتلال الإسرائيلي أمام المدنيين الفلسطينيين والتي تحول دون تمكنهم من الوصول إلى العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي، بما في ذلك العقبات القانونية، المالية، والمادية.

على مدى العامين المنصرمين، بذل المركز جهوداً مضاعفة لتجنيد تمويل خاص يمكنه من رفع قضايا تعويض نيابة عن آلاف الضحايا المدنيين جراء جرائم الحرب الإسرائيلية. وكان المركز يهدف من وراء ذلك إلى إنشاء صندوق خاص لتمويل كافة قضايا تعويض المتضررين يمكنه من التقاضي أمام المحاكم الإسرائيلية، غير أن جهود المركز لم تتكلل بالنجاح.

وفي ضوء ذلك، اضطر المركز إلى إعادة مئات الملفات القانونية إلى أصحابها قبل انقضاء المدة القانونية التي يتيحها القانون الإسرائيلي (قانون التقادم)، وهي عامان من تاريخ وقوع الحادث، على الرغم من انجازها وجاهزيتها للتوجه إلى القضاء الإسرائيلي، وذلك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لدفع رسوم المحاكم والتوجه للقضاء قبل انقضاء المهلة القانونية. المركز بدوره أجرى اتصالات مسبقة مع الضحايا وأطلعهم على الحيثيات، ومن ثم وجههم إلى ضرورة البحث عن وسائلهم الخاصة للتقاضي أمام المحاكم الإسرائيلية، مع إدراكه التام بعدم توفر هذه الفرصة، في ظل الرسوم الباهظة التي تفرضها تلك المحاكم والتي لا يستطيع تحملها ذوو الضحايا، الأمر الذي ينذر بضياع حقوقهم.

منظمات يمينية متطرفة تشن هجوماً على المركز ومنظمات حقوق الإنسان

تعرض المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومنظمات حقوق إنسان إسرائيلية خلال العام ٢٠١٠ إلى حملة تحريض وتشويه منظمة من قبل منظمات يمينية متطرفة في إسرائيل. وتأتي هذه الحملة على خلفية نشاط المركز الفلسطيني وتلك المنظمات في سبل الملاحقة القضائية الدولية بحق مجرمي الحرب من قادة وضباط الاحتلال الذين اقترفوا جرائم حرب بحق المدنيين الفلسطينيين. وتتهم تلك المنظمات المتطرفة المركز الفلسطيني والعديد من منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية بوقوفهم خلف معظم الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المسئولين الإسرائيليين في العديد من البلدان الأوروبية مثل انجلترا، هولندا، إسبانيا، نيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية.

وخلال العام ٢٠١٠، قامت إحدى هذه المنظمات وتدعى «إم تيرتزو» (الثورة الصهيونية الثانية)، بتسليط الضوء على نشاطات المركز الفلسطيني والعديد من المنظمات الإسرائيلية في مجال الولاية القضائية الدولية فأصدرت تقريراً، اتهمت فيه كل من المركز الفلسطيني وتلك المنظمات بالتعاون الوثيق والحصول على أموال الدعم من مؤسسة فورد الشريك الاستراتيجي الأساسي «للصندوق الجديد لإسرائيل»، في تمويل نشاطاتها في رفع الدعاوى القضائية ضد كبار ضباط الجيش الإسرائيلي. وقد أصدر المركز بياناً بتاريخ ٥ مايو ٢٠١٠، يعبر فيه عن بالغ قلقه إزاء هذه الاتهامات والاعتداءات ويدحض فيه المعلومات التي تضمنها التقرير التي تفتقر إلى المجال البحثي، وفيها خلط واسع للمعلومات في سبيل تحريف الحقيقة والواقع. كما أكد المركز في بيانه على تضامنه مع تلك المنظمات في مواقفها الشجاعة في الدفاع عن القيم الأساسية لحقوق الإنسان ومبدأ سيادة القانون الدولي.

تعزيز العمل مع جامعة الدول العربية

يولي المركز اهتماماً كبيراً للعمل والتنسيق مع جامعة الدول العربية. وقد تعزز التعاون بين المركز والجامعة في أعقاب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نهاية ديسمبر من العام ٢٠٠٨ واستمر حتى ١٨ يناير ٢٠٠٩. فحرص المركز على التنسيق مع الجامعة في متابعة، توثيق وفضح جرائم الحرب التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين خلال الحرب على قطاع غزة. فاستقبل المركز في يناير من العام ٢٠٠٩، لجنة التحقيق العربية المعروفة بلجنة تقصي الحقائق المبعوثة من قبل الجامعة العربية.

وقام المركز بتقديم كل الدعم لهذه اللجنة خلال فترة عملها في قطاع غزة والتي استمرت خمسة أيام. وتابع المركز التنسيق وتعزيز اتصالاته مع الجامعة العربية خلال الفترة اللاحقة وعلى وجه التحديد مع الأمين العام للجامعة عمرو موسى.

زيارة الأمين العام لجامعة الدول العربية لقطاع غزة

بتاريخ ٢٠١٠/٠٦/١٣، زار د. عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، قطاع غزة. وقد رحب المركز بشدة بزيارة الأمين العام، وبذل جهوده لإنجاح الزيارة. وقام المركز بالإشراف على تنظيم العديد من الجولات الميدانية للأمين العام والوفد المرافق له للعديد من الأماكن المدمرة في قطاع غزة والتي تعرضت بشكل مباشر للعدوان. كما أشرف المركز على تنظيم العديد من اللقاءات المباشرة بين الأمين العام وأهالي الضحايا لنقل صورة واقعية عن معاناة ومآسي المواطنين إبان الحرب على غزة. فقام المركز بالإشراف على تنظيم اللقاء الذي جمع الأمين العام بأهالي الضحايا في كل من حي الزيتون في غزة مع أبناء عائلات السموني، الداية، وحجي وعائلات الضحايا في منطقة عزبة عبد ربه أيضاً.

وكانت زيارة الأمين العام إلى مدرسة الفاخورة في مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين من أهم محطات جولته التي نظمها المركز وحرص من خلالها على إظهار مدى استهتار قوات الاحتلال بأرواح المدنيين الذين لجأوا للحماية بالمدرسة التابعة للأمم المتحدة، فالتقى موسى مع المئات من ضحايا العدوان وذوي الأسرى في سجون الاحتلال وخاطبهم وأستمع إليهم. وألقى مدير المركز المحامي راجي الصوراني كلمة في هذا اللقاء تحدث فيها عن معاناة الأسرى وذويهم من خلال حرمانهم من الزيارة ومنددا بالتدهور المستمر في الأوضاع المعيشية للمعتقلين بفعل السياسات الإسرائيلية القمعية بحقهم. كما أشرف المركز بالتعاون والتنسيق مع شبكة المنظمات الأهلية على اللقاء الذي جمع الأمين العام مع منظمات المجتمع المدني في فندق الكمودور بمدينة غزة.

الأمين العام لجامعة الدول العربية، د. عمرو موسى خلال زيارته لمدرسة الفاخورة بجباليا ١٣ يونيو ٢٠١٠.

تعزيز العمل مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني

واصل المركز خلال العام ٢٠١٠ تعزيز علاقته مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، باعتبار هذه العلاقة ركناً أساسياً في السياسة العامة للمركز من أجل حماية حقوق الإنسان ودعم عملية التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني. وكان هذا التوجه بارزاً من خلال النشاطات والفعاليات المشتركة التي نفذها المركز بالتعاون مع تلك المنظمات خلال العام. فقد شهد العام مئات الفعاليات من تنظيم لورش عمل، ندوات، ولقاءات توعية في مختلف مناطق قطاع غزة. وقد سعى المركز إلى عقد الغالبية العظمى من تلك اللقاءات والنشاطات في مقار المؤسسات الأهلية حرصاً منه للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الجمهور وتعميم الفائدة في رفع مستوى الوعي تحديداً في المناطق المهمشة. كما شارك المركز في العديد من الاجتماعات مع الجهات الرسمية لدعم قضايا حقوق الإنسان لاسيما الحريات العامة. إلى جانب ذلك، كان المركز سباقاً للانضمام إلى المبادرات المحلية التي أطلقتها المنظمات والمؤسسات الأهلية الفلسطينية الهادفة إلى تعزيز آليات المراقبة والمتابعة لقضايا حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني. كما استضاف المركز العديد من اللقاءات والاجتماعات مع وفود دولية شاركت في تنظيمها منظمات المجتمع المدني. وانضم المركز إلى العديد من النشاطات واللقاءات الهادفة إلى إنهاء ملف الانقسام الفلسطيني وإعادة اللحمة الوطنية للشعب الفلسطيني.

المركز يشارك في تنظيم معرض فني بعنوان "قصص بصرية"

شارك المركز الفلسطيني بالتعاون مع مجموعة التقاء للفن المعاصر في تنظيم معرض فني بعنوان "قصص بصرية" وذلك بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٠، في مدينة غزة. وقد تضمن المعرض العديد من اللوحات الفنية الذي شارك في إعدادها ٢٣ فناناً وفنانة تروي قصص وروايات الحرب التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى ١٨ يناير ٢٠٠٩. وإلى جانب ذلك تضمن المعرض جملة من المنحوتات والصور الفوتوغرافية والأعمال التركيبية والأعمال الإنشائية التي صورت الواقع المعاش إبان الحرب بشكل فني يحاكي الآم السكان المدنيين ويروي قصص الحرب والحصار بقوالب فنية جسدت الواقع المعاش.

تعزيز العمل مع منظمات حقوق الإنسان

واصل المركز الفلسطيني خلال العلام تعزيز علاقاته مع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة وكذلك منظمات حقوق الإنسان في داخل إسرائيل. وقد شكلت تداعيات العدوان الإسرائيلي ونتائج تقرير لجنة التحقيق الدولية المنبثقة عن الأمم المتحدة برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون أبرز الجوانب للعمل والتنسيق الجماعي المشترك. وشملت تلك الجهود نشاطات الحشد والمناصرة بمستويات مختلفة. كان أبرز تلك النشاطات المشتركة: إصدار البيانات الصحفية المشتركة، عقد المؤتمرات الصحفية المشتركة، وتوجيه الرسائل للجهات الدولية ذات العلاقة مثل الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، الممثلة العليا للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون، بالإضافة إلى العديد من الرسائل الموجهة لهياكل الأمم المتحدة المختلفة منها على سبيل المثال المذكرة التي وجهت في سبتمبر من العام لحالي إلى لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة. وكان المركز مبادراً للعديد من هذه النشاطات وانضم في أحيان أخرى إلى العديد من المبادرات التي أطلقتها المؤسسات الشريكة في إطار سعيه لتوحيد وتضافر الجهود. فقام المركز بتاريخ ٢٣ أغسطس من العام الحالي بالمبادرة إلى البيان المشترك الموجه على مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جلسته الخامسة عشرة حول تقرير غولدستون، بالتعاون مع مؤسسة الحق، مركز الميزان لحقوق الإنسان، مؤسسة البديل، ومؤسسة الدفاع عن الأطفال الدولية. وسعى المركز ومنظمات حقوق الإنسان عامة إلى هذا العمل الدءوب للضغط على الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان لتبني توصيات التقرير ولضمان تفعيل الآليات القضائية المختلفة لملاحقة مجرمي الحرب من قادة وضباط قوات الاحتلال الإسرائيلي.

تعزيز العمل مع المنظمات الدولية

واصل المركز خلال العام ٢٠١٠، تعزيز علاقاته على الصعيد الدولي من خلال تطوير تلك العلاقة مع العديد من المؤسسات والهيئات الدولية. فالمركز يتمتع بشبكة علاقات دولية وإقليمية متميزة وممتدة. كما أنه عضو في ست من المنظمات والتحالفات الدولية الفاعلة، وهي: لجنة الحقوقيين الدولية؛ الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (باريس)؛ الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان (كوبنهاجن)؛ إيلاك- مجموعة المساعدة القانونية الدولية (ستوكهولم)؛ التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام؛ والمنظمة العربية لحقوق الإنسان (القاهرة).

وعلى مدار العام نشط المركز بفاعلية في العديد من النشاطات والفعاليات الهامة الهادفة إلى إبراز انتهاكات

حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة في سبيل حشد الرأي العام الدولي باتجاه التصدي لهذه الانتهاكات. وكان الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة وآثاره المدمرة في مقدمة المواضيع التي أثارها المركز في المحافل الدولية المختلفة بالتعاون والتنسيق المشترك مع منظمات دولية فاعلة. ويهدف المركز من خلال هذا الجهد إلى إبراز هذه المعاناة الإنسانية بفعل الحصار وتداعياته السلبية إلى محاولة تشكيل رأي عام دولي مناصر للتصدي إلى سياسات الاحتلال في هذا الاتجاه. كما احتلت قضايا الاستيطان مساحة واسعة من عمل المركز مع المنظمات الدولية المختلفة للتنديد بهذه السياسة وحث المجتمع الدولي للتدخل الفوري من أجل الضغط على حكومة الاحتلال بالتوقف عن كافة الانتهاكات التي تمس بالأرض والإنسان الفلسطيني.

المركز يساهم في تصوير فيلم يحصد جائزة تلفزيون فرنسا الكبرى للفيلم الوثائقي والريبورتاج المتوسطي

ساهم المركز الفلسطيني في كل مراحل تصويره، ووظفت فيه صور القصف الإسرائيلي باستخدام الصواريخ وقذائف الفوسفور في مقاربة فنية تشد المشاهد وتبرز الممارسات والمشاهد الوحشية للحرب الأخيرة على قطاع غزة، فيلم Gaza Strophe، أو كارثة غزة يحصد جائزة تلفزيون فرنسا الكبرى للفيلم الوثائقي والريبورتاج المتوسطي. وكان المركز قد استضاف مخرج الفيلم الذي زار قطاع غزة بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي الذي نفذته قوات الاحتلال خلال الفترة من ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ يناير ٢٠٠٩، حيث نسق المركز عبر مدير العلاقات العامة في فرع المركز في خان يونس، عبد الحليم أبو سمرة، اللقاء بالعشرات من الضحايا وذويهم والاستماع منهم لشهادات حية وإفادات صارخة حول ما تعرضوا له من جرائم وانتهاكات وممارسات خلال العدوان على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي. ويجسد الفيلم، ومدته ٥٥ دقيقة، عدداً كبيراً من الجرائم التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها الذي عرف باسم عملية "الرصاص المصبوب"، مؤرخاً إصرار جنود الاحتلال على قتل الأطفال والنساء والشيوخ دونما تمييز. وقد بدأ عرض الفيلم في ١١ ديسمبر ضمن جولة يشارك فيها إلى جانب المخرجين ممثل المركز أبو سمرة في العديد من المدن الأوروبية وتضم كلاً: فيجيا، تولوز، مونبيليه، بيداليو، مرسيليا، ليون، غرنوبل، سانت إتيان، جينيف، باريس، إيبيناي، درو، بروكسل، لوكسمبورغ، ومانت لاجولي.

نشطاء دوليون يساهمون بدعم مسيرة المركز

يتلقى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان العشرات من رسائل التقدير والدعم محلياً ودولياً تقديراً لجهوده في الدفاع عن حقوق الإنسان. وقد كان لافتاً خلال هذا العام أن تلقى تبرعين فرديين يمثلان رسالة دعم يقدرها المركز ويثمنها غالياً ويرى أن يشير لهما على نحو خاص كرسالة عرفان وتقدير منه للمبادرين.

- **الصحفي والناشط البريطاني، ديفيد كرونين**، تلقى جائزة مرموقة من قبل «**الحملة من أجل اعتقال بلير في بريطانيا**» تقديراً لعمله الصحفي، خاصة في نشر مقالة في صحيفة الجارديان (بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١٠) يفضح فيها دور رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير في غزو العراق، محاولاً توضيح كيف أنه لا يصلح ليكون «مبعوثا للسلام» في الشرق الأوسط. وعند تسلمه الجائزة، أعلن ديفيد كرونين أنه يتبرع بريعها (وهو مبلغ ٢٨٠٠ جنيه استرليني) للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقديراً لجهوده وعمله.

- **المؤرخة والكاتبة الكندية، ناتالي زيمون ديفيس، وتعمل أستاذة للتاريخ في جامعة تورنتو بكندا.** تبرعت خلال العام ٢٠١٠ بمبلغ (١٠ آلاف دولار) لدعم نشاطات المركز، وهو ما يعكس تقديرها لعمل المركز. يشار إلى أن الأستاذة ديفيس قد فازت بجائزة ذكرى هولبرق الدولية وقيمتها ٧٠٠ ألف يورو.

استمرار عملية المأسسة وبناء القدرات في المركز

منذ نشأته في العام ١٩٩٥، حرص المركز دوماً على تطوير أدائه الداخلي من خلال تعزيز وتوسيع نطاق عملية المأسسة وبناء قدرات طاقمه ورفدهم بالمهارات اللازمة والضرورية من أجل رفع كفاءاتهم المهنية بشكل فعال. وخلال العام ٢٠١٠ واصل المركز عمله في عدة اتجاهات، **يمكن إجمالها فيما يلي:**

إصلاح في الهيئات القيادية

خلال العام ٢٠١٠ عمل المركز على توسيع جمعيته العمومية وتعزيزها بأعضاء جدد من خارج المركز، شملت عدداً من الشخصيات الاعتبارية والنشطاء في

مجال حقوق الإنسان من المؤمنين برسالة المركز.

التوجه نحو جعل أعضاء مجلس إدارة المركز بالكامل من خارج المؤسسة (المركز). ويتطلع المركز لهذه الخطوة باطمئنان كامل بعد أن بلغ مرحلة من المأسسة بما يكفل عدم حياده عن جوهر ومضمون رسالته في الدفاع عن حقوق الإنسان، مع وجود هيئة إدارية قادرة وقوية، إن لجهة الالتزام الشخصي للأعضاء أو لجهة القدرة على مواجهة الضغوط والتحديات في مرحلة هامة وحساسة تمر بها الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن المقرر أن تستكمل عملية الإصلاح هذه في مطلع العام ٢٠١١، حيث ستعقد الجمعية العمومية اجتماعاً خاصاً لاختيار مجلس إدارة جديد، يكون رئيسه ومعظم أعضائه خارج المركز.

صور اجتماع لجنة البرنامج

الاجتماع العام لموظفي المركز بالمقر الرئيس بمدينة غزة

انتظام اجتماعات الهيئات القيادية في المركز

شهد العام ٢٠١٠، مزيداً من جهود المأسسة في المركز تمثلت بعقد اجتماعات دورية ومنظمة لمجلس الإدارة ولجنة البرنامج.

- بلغ عدد اجتماعات مجلس الإدارة لهذا العام ١٠ اجتماعات، نوقشت فيها العديد من القضايا ذات العلاقة بالسياسات والتوجهات الإدارية والمالية العامة للمركز، وغير ذلك من المواضيع والقضايا التي تندرج في إطار صلاحيات مجلس الإدارة.
- كما شهد هذا العام عقد ٢٣ اجتماعاً للجنة البرنامج، وهي الجهة التي تشرف على كافة نشاطات المركز وتضم مدراء الوحدات ويترأسها مدير المركز، وينوب عنه نائبه لشؤون البرامج.
- وشهد هذا العام تحسناً ملحوظاً في المتابعات الإدارية والقانونية من خلال مدير المركز مباشرة و/أو نائبه للشؤون الإدارية والقانونية.

تحسن قدرات طاقم المركز

يشكل العمل على تحسين وبناء القدرات للعاملين توجهاً دائماً للمركز، حيث حرص على رفد أعضاء طاقمه بالمهارات اللازمة بما يمكنهم من أداء عملهم بكفاءة عالية وهو ما تميز به المركز على مدار سنوات عمله الطويلة. وقد قام المركز خلال العام الحالي، بإيفاد العديد من أعضائه للالتحاق بالدورات التدريبية المتخصصة في العديد من المجلات ذات العلاقة بمجال عملهم. والتحق العديد من الموظفين بدورات لغة إنجليزية. كما حصل أحد أعضاء المركز، خلال العام الحالي أيضاً، على شهادة "دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية"، من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة.

استمرار الجهود لتعزيز العمل على قضايا النوع الاجتماعي

واصل المركز خلال العام ٢٠١٠ جهوده في دعم قضايا النوع الاجتماعي وقد انعكس ذلك على مستوى:

١. الاهتمام بتشجيع مشاركة المرأة والرجل معا في تصميم وتنفيذ وإدارة الأنشطة المختلفة للمركز.
٢. القيام بتطبيق سياسة توظيف متوازنة داخل المركز سواء في التعيين أو في التدريب الموجه للعاملين:

خلال العام ٢٠١٠ رفد المركز إلى طاقمه مترجمة جديدة. أما على صعيد البرامج التدريبية فقد استوعب مجموعة من المتدربين في صفوف طاقم العاملين في المركز، كان جمعيهم نساء (٦ محاميات متدربات في وحدة المرأة ، و٥ خريجات صحافة وإعلام تم تدريبهن لدى المسئولة الإعلامية في المركز).

٣. واصل المركز مراعاة سياسة الفرص المتكافئة في الترقية الإدارية بين موظفيه بإتباعه سياسة متوازنة فيما بين الجنسين، وواصل سياسة تعزيز دور المرأة في صنع القرار.
٤. المتابعة والتقييم وقياس الأثر تكون مصنفة طبقا للنوع حيث يقوم المركز بقياس الآثار المختلفة لمشروعاته وأنشطته على قضايا النوع في المجتمع.
٥. الأنشطة التي يقوم بها المركز: عزز المركز توجهاته باستهداف قطاعات واسعة من النساء من كافة الخلفيات الاجتماعية والتعليمية والعمرية فقد أفردت الوحدات الرئيسية في المركز، وحدة المرأة ، وحدة التدريب ، وحدة تطوير الديمقراطية ، وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية برامج خاصة بالمرأة.
٦. كما عملت وحدات المركز على رصد كافة الانتهاكات بحقوق المرأة وتسليط الضوء على هذه الانتهاكات في سبيل كشفها وفضحها كأحد وسائل التصدي لها.

انتقال وحدة المرأة إلى مقر جديد:

خلال العام ٢٠١٠ تم افتتاح مقر جديد لوحدة المرأة، وهو مقر تابع لبناية المركز ولكن بشكل منفصل. فنظرا لتوسع عمل الوحدة وازدياد القضايا الواردة إليها، إلى جانب ازدياد عدد المحاميات المتدربات لدى الوحدة ارتأت إدارة المركز نقل الوحدة إلى المقر الجديد الذي جهز بطريقة تسهل على النساء المراجعات الوصول إليه بالإضافة إلى تمتعه بالخصوصية اللازمة لمتابعة القضايا التي ترد الوحدة. وقد ساهم المقر الجديد بتعزيز عمل الوحدة، وشكل نقلة نوعية في عملها، وعمق من رؤية المركز لأهمية عمل وحدة المرأة في دعم وتعزيز حقوق المرأة.

تقارير نشاطات الوحدات

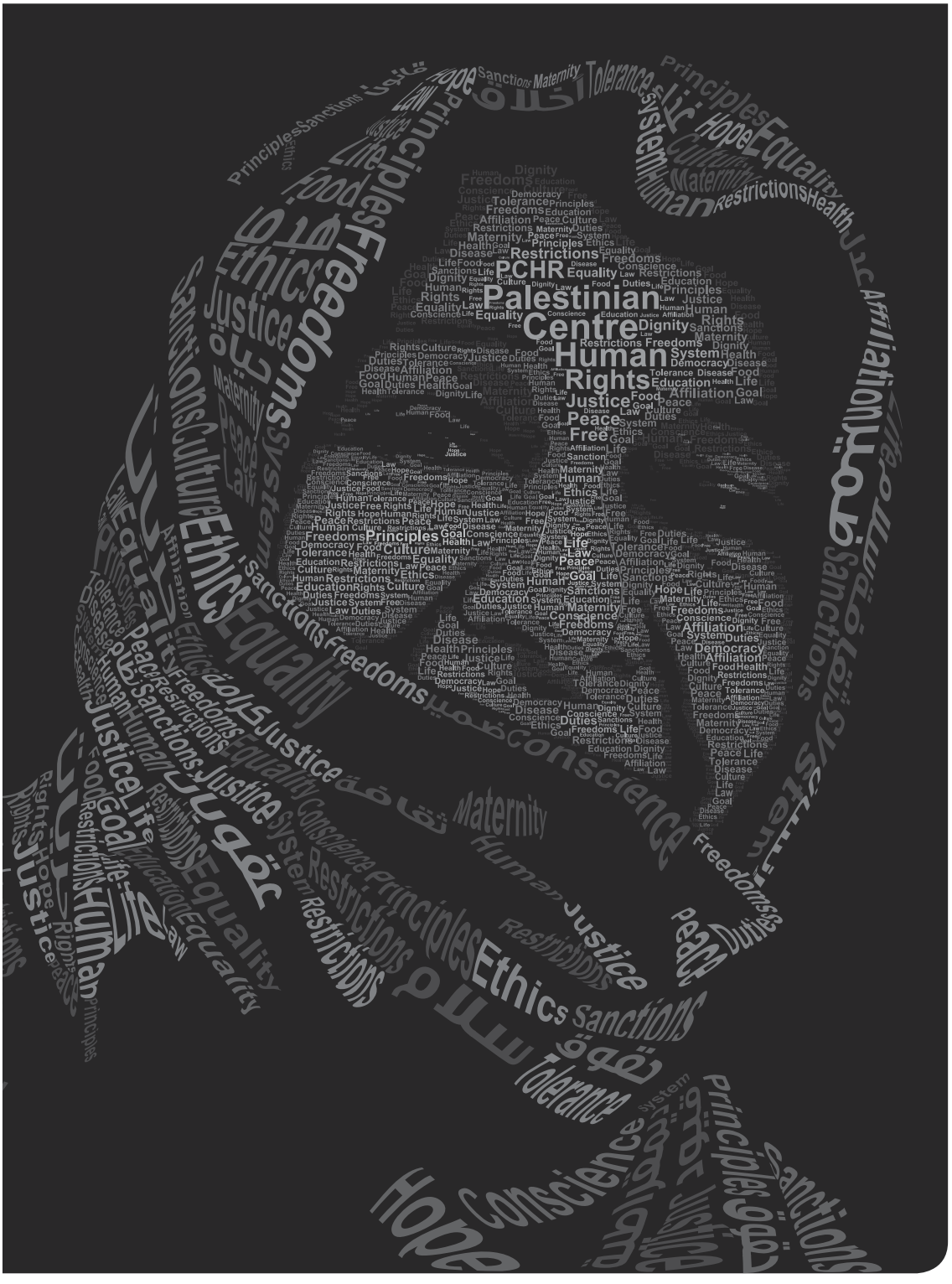

وحدة البحث الميداني والتوثيق

استمرت وحدة البحث الميداني والتوثيق خلال العام ٢٠١٠ القيام بنشاطاتها لهذا العام في رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس، وفقاً لما ورد في خطتها السنوية. تعتبر الوحدة الشريان الرئيسي الذي يغذي المركز بالمعلومات والبيانات حول انتهاكات حقوق الإنسان.

وفضلاً عن قيام الوحدة وعبر طاقمها المكون من (١١) باحثاً ميدانياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، من رصد وتوثيق لحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد قامت الوحدة بمرافقة الوفود وإطلاعهم على جرائم الحرب الإسرائيلية، وزيارة الضحايا أو أسرهم وحثهم على التوجه للمركز لجبر الضرر عنهم ومساعدتهم قانونياً. إلى ذلك تقوم الوحدة بإعداد تقرير أسبوعي يرصد جرائم الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس. كذلك تساهم الوحدة وبشكل أساسي في فضح الانتهاكات الإسرائيلية عبر إصدار العديد من البيانات الصحفية.

ففي قطاع غزة استمرت حالة الحصار غير المسبوق منذ أكثر من أربعة أعوام، الأمر الذي أدى إلى المزيد من الانتهاكات المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أما في الضفة الغربية، فقد زادت وتيرة الانتهاكات الجسيمة من اعتداءات يومية سواءً من قبل جنود الاحتلال أو مستوطنيه، فضلاً عن الاستمرار في تهويد مدينة القدس الشرقية وتفريغها من سكانها الأصليين، إضافة إلى التضييق على السكان المدنيين من خلال جدار الضم (الفاصل) بين أراضي الضفة الغربية أو الحواجز العسكرية المنتشرة على مساحة الوطن. وفي ظل هذه المعطيات، بذل باحثو الوحدة قصارى جهدهم للوقوف على تلك الانتهاكات برمتها من خلال رصدها وتوثيقها، وكانوا يعملون بجهد مضاعف لكشف تلك الجرائم والإبلاغ عنها.

أما على صعيد الانتهاكات الفلسطينية، فما زالت حالة الاحتقان السياسي والمناكفات المتبادلة بين حركتي فتح وحماس تلقي بظلالها الثقيلة على حالة حقوق الإنسان في أراضي السلطة الفلسطينية. وقد انعكست تلك الحالة سلبياً على الحريات العامة في أراضي السلطة. وفي ضوء ذلك، واصلت الوحدة نشاطاتها في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تقترف على أيدٍ فلسطينية.

وقد شكلت قاعدة المعلومات التي وفرتها الوحدة مرجعاً هاماً للعديد من المؤسسات المحلية والدولية ذات العلاقة.

الباحث الميداني يوسف ابراهيم يوثق هدم منازل فلسطينيين على ايدي قوات الاحتلال.

الباحث الميداني فهمي شاهين خلال حصوله على إفادة من أحد الضحايا في مستشفى الميزان.

نشاطات وحدة البحث الميداني والتوثيق وفقاً لما ورد في الخطة السنوية للعام ٢٠١٠

أولاً: الأجندة الإسرائيلية

مخرج رقم (١)

توثيق شامل لكافة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

نفذت الوحدة العديد من النشاطات في هذا المضمار، **وكانت كالتالي:**

توثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

تنوعت النشاطات التي قامت بها الوحدة وفقا لحجم الانتهاكات، **وكانت على النحو التالي:**

النشاط الأول:

رصد وتوثيق انتهاكات «الحق في الحياة»، بما في ذلك جرائم اغتيالات، القتل العمد، والاستخدام المفرط للقوة، أعمال القصف العشوائي والمستهدف، الاجتياحات والمداهمات والاعتقالات.

- رصدت الوحدة ووثقت على مدار العام (٨٩) حالة قتل، و(٤٩٧) إصابة.
- رصدت الوحدة ووثقت (١٣٣٣) حالة اعتقال، ونحو (١٧٥٠) حالة مداهمة وتوغل واعتداءات مختلفة.
- رصدت الوحدة أكثر من (٣٣٦) حالة قصف بري وجوي وبحري.

* * * * *

النشاط الثاني:

رصد وتوثيق القيود التي تفرضها قوات الاحتلال على الحركة والتحقيق فيها، بما في ذلك:

- حالة الحصار المشدد على قطاع غزة، وآثاره السلبية على مجمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- الحواجز العسكرية، وحظر التجول في الضفة الغربية، إغلاق المعابر الحدودية والوفيات على المعابر والحواجز.
- الاعتقالات على الحواجز في الضفة الغربية، منع تحويل المرضى للعلاج بالخارج، فرض الإقامة الجبرية، وأعمال التنكيل على الحواجز العسكرية.
- حرمان المزارعين من الوصول لأراضيهم والتحقيق فيها.

كان هناك رصد يومي لحركة المعابر سواءً التجارية أو المعابر المخصصة لحركة الأفراد في قطاع غزة.

هناك رصد يومي للحواجز العسكرية الدائمة والطيارة في الضفة الغربية، وعليه فقد:

- وثقت الوحدة واعدت مئات التقارير عن حركة البضائع والأفراد من بينهم المرضى.
- رصدت الوحدة ووثقت (١٤٩) حالة اعتقال على الحواجز العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية، (٤٩) حالة تنكيل، وخمس حالات وفاة بسبب الحصار على القطاع. وأعدت الوحدة مئات التقارير عن تأثير الحصار على البنية التحتية في قطاع غزة، وعلى التعليم والصحة وجميع القطاعات الحيوية، بما فيها قطاع الصيد.

النشاط الثالث:

رصد وتوثيق عمليات الاعتداء على الأعيان والممتلكات المدنية:

- مصادرة الأراضي وتجريفها وهدم المنازل.
- عمليات قصف المنشات المدنية والحكومية والعسكرية.

شهد هذا العام قيام قوات الاحتلال بقصف العديد من الأراضي الزراعية والمنشات المدنية في قطاع غزة، فيما شهدت الضفة الغربية اعتداءات سافرة على الأراضي الزراعية والمنشات المدنية بهدف ضمها للمستوطنات الإسرائيلية أو لجدار الضم الفاصل داخل أراضي الضفة.

وثقت الوحدة تدمير (٢٤٤) منزلا، و(٧٦) منشأة في الأرض المحتلة.

وثقت الوحدة تجريف نحو (١٦٠) دونما من الأراضي الزراعية في الضفة وقطاع غزة، ومصادرة نحو ١٣١٤٩ دونما في الضفة الغربية.

* * * * *

النشاط الرابع:

رصد وتوثيق الاعتداءات الاستيطانية على المدنيين الفلسطينيين، وأعمال البناء في جدار الضم في الضفة الغربية.

رصد وتوثيق معاناة السكان جراء بناء جدار الضم في الضفة الغربية، والتوسع الاستيطاني.

- حرمان المزارعين من الوصول لأراضيهم.
- أعمال إطلاق النار على الفلسطينيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الدوليين المناهضين للجدار.

رصدت الوحدة ووثقت نحو (٢٩١) حالة اعتداء على السكان المدنيين وممتلكاتهم من قبل المستوطنين، و٥٩ عملا استيطانيا من قبل قوات الاحتلال.

رصدت الوحدة ووثقت مئات الاعتداءات من قبل جنود الاحتلال على المناهضين لبناء الجدار.

سجلت الوحدة نحو (٢٦٠) إصابة على نفس الخلفية، وعشرات حالات اعتقال على نفس الخلفية.

كما أعدت الوحدة عشرات التقارير عن حرمان المزارعين من الوصول لأراضيهم والاعتداء عليهم.

* * * * *

النشاط الخامس:

رصد وتوثيق الانتهاكات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي.

- أعمال إطلاق النار والاعتداءات على الصحافيين العرب والأجانب منهم.
- الاعتداء على وسائل الإعلام بشكل عام.
- منع النشاطات والتظاهرات السلمية والاعتداء أو الإغلاق للمؤسسات.

وثقت الوحدة (٣٨) حالة اعتداء على الصحافيين، ووسائل الإعلام المختلفة بما فيها إغلاق مقرات إعلامية.

وثقت الوحدة أكثر من مئه اعتداء على نشطاء محليين أو أجانب، بما فيها منعهم من القيام بنشاطات ضد جدار الضم.

* * * * *

النشاط السادس:

إعداد قاعدة بيانات خاصة بأعمال القتل والإصابة بكافة تصنيفاتها، أعمال الهدم والتجريف والقصف للمنشآت، وقاعدة بيانات للمعتقلين.

أدخلت الوحدة نحو (٢٠٥٥) بيانا على قاعدة المعلومات.

ولتنفيذ هذه النشاطات قام الباحثون الميدانيون بالتالي:

١. **الزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها**

يحرص الباحث الميداني على التوجه لمناطق الأحداث للإطلاع على طبيعة الانتهاك، رغم المخاطر التي يتعرض لها. ويقوم الباحث بعدة زيارات ميدانية يومياً وفقاً لطبيعة الحدث، فقد يحتاج الباحث أحياناً لزيارتين أو ثلاث للحدث الواحد.

- **وسائل التحقق**

– نفذ الباحثون الميدانيون في الضفة الغربية وقطاع غزة مئات الزيارات الميدانية، حيث الحدث الواحد قد يضطر الباحث لعمل أكثر من زيارة .

٢. **المقابلات الشخصية مع الضحايا / أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان وجمع الإفادات.**

يتطلب عمل الباحث إجراء العديد من المقابلات في الحدث الواحد لتحديد أكثر الأشخاص إفادة في تقديم المعلومة. ويعتبر شاهد العيان مهماً جداً في رسم صورة واضحة وحقيقية عن الانتهاك وخصوصاً عندما لا يتوفر للباحث زيارة المكان بسرعة بسبب خطورة المكان وتهديد الحياة بشكل مباشر. وهذا يتطلب مجهوداً إضافياً من الباحث، كون عملية المقابلة بحد ذاتها تأخذ وقتاً لا يستهان به من الباحث الميداني، ومحاولة الباحث حصر أكبر قدر ممكن من الأشخاص القريبين من الحدث نفسه وأكثرهم منطقاً.

- **وسائل التحقق**

– نفذ الباحثون الميدانيون مئات المقابلات مع الضحايا أو شهود العيان أو الجهات الرسمية.

– بلغ عدد الإفادات التي قام الباحثون بجمعها من شهود العيان أو الضحايا حوالي (٣٢٣) إفادة.

٣. **تعبئة استمارات خاصة بالانتهاكات**

تهدف الاستمارة إلى تحصيل بيانات دقيقة وواضحة لتفريغها على برنامج الdata base للخروج بأرقام حقيقية وبيانات وافية عن مجمل الانتهاكات وحجمها. وتتضمن كل استمارة معلومات أساسية عن الانتهاك وطبيعة الأشخاص أو الأماكن التي تعرضت للانتهاك. تعبئة الاستمارة تأخذ وقتاً وجهداً كبيراً من الباحث الميداني، يتطلب في كثير من الأحيان العودة لمكان الحدث أو للضحية مرة أخرى.

- **وسائل التحقق**

– بلغ إجمالي الاستمارات التي تمت تعبئتها من قطاع غزة والضفة الغربية (٢٧٣٠) استمارة

٤. **تصوير فوتوغرافي وتصوير عبر الفيديو للانتهاك**

يقوم كل باحث ميداني بالتقاط صور فوتوغرافية لكل انتهاك، ويتراوح عدد هذه الصور وفقاً لطبيعة الانتهاك نفسه. إن عملية التصوير مهمة جداً وهي من الآليات المهمة في نقل صورة واضحة عن حجم الانتهاك وبشاعته، ومن الوثائق الهامة في فضح الجريمة والوقوف عليها.

تم خلال العام التقاط (٥١٥) صورة للعديد من الأحداث والجرائم.

٥. **جمع وثائق ومستندات تتعلق بالانتهاك**

وتكمن أهمية هذه الوثائق في كونها دليلاً واضحاً عن الانتهاك، والوثائق عبارة عن (تقارير طبية، أوراق ملكية، صور شخصية، مستندات رسمية من الجهات الحكومية، إضافة للخرائط والرسم الكروكي).

تم جمع مئات الوثائق وإرسالها للدوائر المختصة في المركز.

استخدمت العديد من تلك الوثائق من قبل تلك الدوائر.

٦. **كتابة التقارير الميدانية حول الانتهاكات**

يقوم الباحث الميداني بكتابة تقرير تفصيلي عن الانتهاك وفقاً لزيارته الميدانية لموقع الحدث ومشاهدته العينية، وإفادات شهود العيان، ويضع فيه

ملاحظاته الشخصية، ليخرج بصورة وافية وواضحة عن الحدث وطبيعته.
أعدت الوحدة ما يقارب ١٩٠٠ تقرير ومادة توثيقية.

٧. **إعداد ملفات متخصصة بالانتهاكات الإسرائيلية وتوفيرها لاستخدامات المركز المختلفة.**
أعدت الوحدة خلال هذا العام مجموعة من الملفات تحتفظ فيها بمجمل الوثائق والبيانات عن الانتهاكات التي تتعرض لها محافظات الوطن، حيث تحتفظ الوحدة الآن بملفات مقسمة وفقاً للمحافظات، ووفق نوعين من الأجندة، يوضع في كل ملف ما تتعرض له المنطقة المعنية من انتهاكات سواءً قتل أو تدمير أو تجريف أو اعتقال أو قصف ....الخ.

٨. **تحويل جميع المواد الموثقة عن طريق آلية الماسح الضوئي إلى برنامج الـ DATA BASE المركزي لتستفيد منه باقي الوحدات.**
أدخلت المواد وتحت إشراف دائرة البحث الميداني والتوثيق وتم تحويلها إلى قاعدة البيانات المركزية في المركز.

- **مؤشرات القياس لكافة الأنشطة السابقة.**

– إدخال جميع ما تم توثيقه على قاعدة البيانات الخاصة بالمركز، والتي بدورها تعطي مؤشرات عن طبيعة الحدث، فضلاً عن استخدامها اليومي كإحصائية مهمة في جميع التقارير واللقاءات الصحفية والمجتمعية.
– استخدام ما توفر في الميدان لنشرة التقرير الأسبوعي والذي يتم توزيعه على نطاق واسع والبالغ عددها (٥١) تقريرا.
– تحويل العديد من القضايا المتعلقة بارتكاب جرائم حرب مثل تجريف الأراضي وهدم المنازل، حالات القتل العمد، منع المرضى من السفر للعلاج في الخارج، المعتقلين في السجون الإسرائيلية للدائرة القانونية.
– تحويل كافة المواد المتعلقة بالحصار على قطاع غزة إلى وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز، لاستخدامها في النشرة الدورية عن الإغلاق والتقارير المتخصصة عن حالة المعابر، ونشرها على الصفحة الالكترونية للمركز.
– تستخدم المادة المتوفرة للإعداد للتقرير السنوي الصادر عن المركز والذي يرصد حالة حقوق الإنسان
– استخدمت الصور الفوتوغرافية التي تم التقاطها على صفحة المركز الالكترونية والتقارير والنشرات الصادرة عنه. كما استخدمت هذه الصور على الصفحة الرئيسية للتقرير الأسبوعي الصادر عن المركز.
– استخدام المعلومات في البيانات الصحفية الصادرة عن المركز وتحديدا وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
– استخدمت المادة المتوفرة في الوحدة في إعداد التقارير المتخصصة الصادرة عن المركز.
– تلقت مديرة الوحدة عشرات الاتصالات الهاتفية للاستفسار عن أحداث معينة من قبل المؤسسات العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والإعلام والتنمية سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة.
– استخدمت المادة المتوفرة لدى الوحدة من أرقام وإحصائيات وبيانات في اللقاءات الصحفية والمقابلات الإذاعية والتلفزيونية التي يجريها طاقم الوحدة أو الأفراد العاملون في المركز. كذلك استخدمت من قبل لجان التحقيق الدولية الوفود الزائرة للقطاع بعد انتهاء العدوان، كما استخدمت معظم إحصائيات المركز وبياناته في النشرات التلفزيونية والإذاعية المحلية.

- **وسائل التحقق لمجمل النشاطات السابقة:**

– يوجد لدى الوحدة مئات التقارير الميدانية عن الانتهاكات التي اقترفت في غزة والضفة بما فيها القدس المحتلة.
– أعدت الوحدة ١٢ ملفاً ضمن تصنيفات محددة ارتأتها رهناً بالوضع القائم.
– نشر على صفحة المركز عشرات الصور التي تم التقاطها من الباحثين الميدانيين.
– إعداد أرشيف الكتروني للصور التي تم التقاطها من الميدان.
– استخدمت الصور والمواد التوثيقية من قبل مؤسسات محلية وإقليمية ودولية.
– تلقت الوحدة عشرات الاتصالات الهاتفية من مؤسسات ونشطاء وقانونيين وإعلاميين للاستفسار عن العديد من الانتهاكات.
– أعدت الوحدة (٥١) تقريرا أسبوعيا، وأصدرت (٢٨) بياناً صحفياً.

- نشر التقرير الأسبوعي والبيانات الصحفية على الموقع الالكتروني للمركز.
- أدخلت جميع البيانات الخاصة بالقتلى والمصابين وهدم المنازل وقصف المنشات وتجريف الأراضي والمعتقلين والوفيات على الحواجز في قاعدة البيانات. وتم استخدامها من قبل الوحدات العاملة في المركز ومن قبل وسائل الإعلام المختلفة.
- أجرى الزملاء في الوحدة نحو(١٤) لقاءً إعلامياً حول الانتهاكات وطبيعتها.

ثانياً: الأجندة الفلسطينية

مخرج رقم (١)

توثيق الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان

النشاط الأول:

رصد وتوثيق حالات الفلتان الأمني وتهديد السلم الأهلي وسوء استخدام السلاح في المجتمع الفلسطيني مثل أعمال القتل بكافة أشكاله، ومن ضمنها قضايا القتل على ما يسمى بخلفية الشرف، وكذلك التعدي على الأملاك العامة والخاصة.

رصدت الوحدة ووثقت (٦٢) حالة قتل، و(٢٩٤) إصابة، فيما وثقت عشرات الحالات التي تم فيها الاعتداء على ممتلكات عامة أو خاصة.

* * * * *

النشاط الثاني

رصد وتوثيق حالات الإهمال الطبي في داخل المؤسسات الطبية والتي قد ينجم عنها وفيات

رصدت الوحدة ووثقت ست حالات إهمال طبي

* * * * *

النشاط الثالث

رصد وتوثيق معظم حالات الاعتقال الفردي والجماعي "الاعتقال السياسي" سواء على أيدي أفراد الأمن في غزة أو أجهزة الأمن الفلسطيني في الضفة:

رصدت الوحدة ووثقت عشرات الحالات من الاعتقالات السياسية.

* * * * *

النشاط الرابع

رصد حالات التعذيب في السجون والمقرات التابعة لحركة حماس في قطاع غزة وحالات التعذيب التي تقوم بها أجهزة الأمن في سجون الضفة الغربية.

رصدت الوحدة ووثقت عشرات حالات التعذيب.

النشاط الخامس

رصد وتوثيق الانتهاكات ضد حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، وملاحقة الصحفيين والاعتداء عليهم أو الاعتداء على المؤسسات الإعلامية.

رصدت الوحدة ووثقت عشرات الحالات التي تم فيها مهاجمة مؤسسات إعلامية أو صحفية أو صحفيين أو الاعتداء على أشخاص بسبب اعتقاداتهم أو مواقفهم أو أثناء تأديتهم لمهامهم، أو مشاركتهم في التجمعات السلمية.

* * * * *

النشاط السادس

رصد حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

رصدت وثقت الوحدة العديد من الحالات التي حدثت فيها انتهاكات وخصوصاً في قطاعي الصحة والتعليم

ولتنفيذ هذه النشاطات قام الباحثون الميدانيون بالتالي:

١. الزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها

يحرص الباحث الميداني على زيارة الأماكن التي تقع فيها الانتهاكات، ليطلع عن كثب على طبيعة الانتهاك وحجمه، وليستطيع الوصول لشهود العيان من خلال زيارته للموقع. ويتوجه الباحث في كثير في الأحيان إلى مقترف الانتهاك سواء مسئول رسمي أو مواطن عادي لسؤاله أيضاً عن ملابسات الحادث. كما يقوم الباحث الميداني بعمل زيارات ميدانية لأقسام الشرطة، وللمراكز الصحية، كونه في كثير من الأحيان لا يتم الإفصاح عن الحدث.

تم انجاز مئات الزيارات الميدانية.

٢. المقابلات الشخصية مع الضحايا / أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان وجمع الإفادات

يحرص الباحث في عمله وتوثيقه للانتهاكات على مقابلة الضحايا أو شهود العيان أو القائمين على الانتهاك، لكي يخرج بصورة حقيقية عن طبيعة الحدث وملابساته. ويواجه الباحث صعوبة كبيرة في تحصيل المعلومات، حيث أن هناك تخوفا من قبل الأفراد الذين يتعرضون للانتهاك بالإفصاح عنه أو عن الأشخاص المسئولين عنه. كما يواجه الباحث في كثير من الأحيان بإفادات غير دقيقة أو مبالغ فيها، تكلفه وقتاً وجهداً للبحث عن الحقيقة.

بلغ إجمالي المقابلات الشخصية مع الضحايا أو الشهود نحو (١٣٥٠) مقابلة، فيما بلغ عدد الإفادات نحو (٤٠٢) إفادة.

٣. تصوير فوتوغرافي

وتم توضيح أهمية هذه الآلية في استعراضنا للنشاطات المتعلقة بتوثيق الانتهاكات في الجانب الإسرائيلي.

٤. جمع وثائق ومستندات حول الانتهاكات

تتنوع هذه الوثائق والمستندات حسب طبيعة الانتهاك، وتعتبر من أهم الآليات التي يستطيع المواطن الذي تعرض للانتهاك من المطالبة بحقه، أو رفع الضرر عنه. وعملية تحصيل أي وثيقة أو مستند ليست عملية سهلة، إلا أن الباحث الميداني يحرص على الحصول من الضحية على أي مستند أو وثيقة تثبت الضرر.

٥.كتابة التقارير الميدانية حول الانتهاكات

يقوم الباحث الميداني بكتابة تقرير تفصيلي عن الانتهاك وفقاً لزيارته الميدانية لموقع الحدث ومشاهدته العينية، وإفادات شهود العيان، ويضع فيه ملاحظاته الشخصية، ليخرج بصورة وافية وواضحة عن الحدث وطبيعته.

بلغ إجمالي التقارير الميدانية نحو (٥٦٧) تقريراً.

٦. إعداد ملفات متخصصة بالانتهاكات الفلسطينية وتوفيرها لاستخدامات المركز المختلفة

اتبع في تصنيف الملفات نفس النظام في تصنيف الملفات على الأجندة الإسرائيلية «إنظر البند المتعلق بذلك».

- **مؤشرات القياس لكافة الأنشطة السابقة:**

- استخدام كافة المعلومات عن حالات القتل والإصابات على برنامج الـ database واستخدامه من قبل المعنيين.
- تحويل كل ما تم توثيقه حول حالة الفلتان الأمني بكافة أشكاله إلى وحدة تطوير الديمقراطية في المركز.
- أجملت معظم الانتهاكات في بيانات صحفية أعدت من قبل وحدة تطوير الديمقراطية ومن قبل وحدة البحث الميداني في عدة حالات، فيما نشرت وحدة تطوير الديمقراطية المادة المتوفرة لدى الوحدة بشكل يومي على صفحة المركز تحت مسمى تطورات ميدانية.
- تحويل ما وثقته الوحدة حول القتل على خلفية الشرف إلى وحدتي المرأة وتطوير الديمقراطية.
- تحويل ما وثقته الوحدة عن حالة حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي إلى وحدة تطوير الديمقراطية.
- تحويل ما وثقته الوحدة عن حالات الاعتقال السياسي وحالات التعذيب في سجون السلطة إلى وحدة تطوير الديمقراطية.
- تغطية موسعة في وسائل الإعلام.
- استخدام المعلومات المتوفرة في الوحدة من قبل معدي التقرير السنوي ٢٠١٠ والذي يرصد حالة حقوق الإنسان.
- استخدمت الصور الفوتوغرافية على صفحة المركز وفي التقارير المتخصصة.
- حولت عدة حالات للدائرة القانونية بما يتعلق بتعديات على الحريات العامة أو الممتلكات الخاصة، الاعتقال السياسي والتعذيب في السجون، فيما حولت عدة ملفات عن إغلاق مؤسسات مدنية أو جمعيات خيرية لوحدتي تطوير الديمقراطية والقانونية في المركز.
- اعتماد المركز كمصدر موثوق به للإحصائيات والمعلومات من قبل المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية، حيث تلقت الوحدة العديد من الرسائل والاتصالات للحصول على المعلومات، ونشرها على لسان المركز.

- **وسائل التحقق لكافة الأنشطة السابقة:**

- توفر قاعدة بيانات واضحة ودقيقة ومصنفة حول الانتهاكات في مجالي القتل والإصابات، وتم استخدامها من قبل الوحدات العاملة في المركز ووسائل الإعلام المحلية.
- يوجد لدى الوحدة نحو (٥٦٧) تقريرا ميدانيا عن الانتهاكات التي اقترفت في غزة والضفة بما فيها القدس المحتلة.
- إعداد أرشيف للصور الفوتوغرافية التي تم التقاطها من الميدان.
- استخدمت الصور والمواد التوثيقية من قبل مؤسسات محلية وإقليمية ودولية.
- تلقت الوحدة عشرات الاتصالات من مؤسسات ونشطاء وقانونيين وإعلاميين حول الانتهاكات والاستفسار عنها.
- صدر عن المركز تقرير أعدته وحدة تطوير الديموقراطية عن ممارسات التعذيب في السجون ومراكز التوقيف في السلطة الفلسطينية.
- صدر عن المركز تقرير أعدته وحدة تطوير الديمقراطية عن حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في السلطة الفلسطينية.
- صدر ونشر على صفحة المركز نحو ٢٤ بيانا صحفيا عن انتهاكات في أراضي السلطة الفلسطينية.

مخرج رقم (٢)

زيادة الوعي المحلي والدولي بانتهاكات حقوق الإنسان

نفذت الوحدة العديد من النشاطات على النحو التالي:

النشاط الأول:

إعداد وتوزيع نشرة أسبوعية، بواقع نشرة كل أسبوع تستعرض انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم في الأرض الفلسطينية المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي

يتضمن كل تقرير توثيق جميع الانتهاكات التي يتعرض لها المواطنون الفلسطينيون وممتلكاتهم في الأرض الفلسطينية المحتلة يومياً على مدار الأسبوع. ويعتبر التقرير الأسبوعي الوثيقة الأساسية التي تصدر حول الانتهاكات في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي تعطي صورة حقيقية عما يحدث على أرض الواقع.

وتقوم مديرة الوحدة بإعداد هذا التقرير بناءً على التقارير والإفادات التي يعدها الباحثون الميدانيون في قطاع غزة والضفة الغربية والتي لا تستثني أي انتهاك مهما كان حجمه. وهذا يتطلب وقتا وجهدا غير عادي، وتحقيق في كل حادثة، حرصاً من المركز على الموضوعية. وتحرص الوحدة على إصدار هذا التقرير بصورة منتظمة، وتكون ملزمة أمام لجنة البرنامج في المركز بجاهزية التقرير بشكله النهائي كل يوم خميس من كل أسبوع، فيما تكون الوحدة ملزمة بتوريد مادة التقرير أولاً بأول للترجمة باللغة الإنجليزية.

- **مؤشرات القياس**

– إعداد تقرير أسبوعي عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

–توزيع النشرة الأسبوعية عن كافة الانتهاكات التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة الكترونيا ويدويا.

- **وسائل التحقق**

– بلغ عدد التقارير الأسبوعية الصادرة عن الوحدة (٥١) **تقريرا أسبوعياً**.

– هناك تغطية إعلامية واسعة للتقرير حيث يتم بين فترة وأخرى نشر ملخص له في الصحف المحلية تستخدمه بعض مواقع الانترنت أسبوعيا – يتم نشره أسبوعيا على صفحة المركز الالكترونية – تستخدم عناوين محدد منه في عمل تقارير متخصصة وتحقيقات صحفية.

– الطلبات للحصول على التقارير لا نستطيع حصرها برقم بسبب أن الطلب على التقرير الأسبوعي لا يتم فقط من قبل الوحدة بل يطلب في كثير من المرات من قبل العاملين في المركز.

– تلقت الوحدة العديد من الاتصالات الهاتفية من المؤسسات والأشخاص والمعنيين ووسائل الإعلام الأجنبية للاستفسار عن العديد من القضايا التي يتم عرضها في التقرير.

– تم استخدام مواد التقرير في العديد من المداخلات التي قام بها أشخاص من المركز مع وسائل الإعلام المختلفة المحلية والإقليمية والمداخلات التي قام بها أشخاص يمثلون جهات رسمية أو حكومية في المؤتمرات أو اللقاءات الخارجية.

* * * * *

النشاط الثاني:

إعداد بيانات صحفية عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وحالة الفلتان الأمني داخل مناطق السلطة الفلسطينية

البيان الصحفي هو آلية رئيسية في فضح الانتهاك وإبراز حجمه وتوضيح موقف المركز من هذا الانتهاك. وأهمية البيان في سرعته ودقته في إبراز الجريمة. وتقوم الوحدة بإعداد البيان الصحفي، فور وقوع الحدث مباشرة،

- **مؤشرات القياس**

– إعداد بيانات صحفية عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

- **وسائل التحقق**

– بلغ عدد البيانات الصحفية التي قامت الوحدة بإعدادها خلال العام ٢٨ بياناً صحفياً عن الانتهاكات الإسرائيلية، ونحو ٥ بيانات صحفية عن الوضع الداخلي.

– التغطية الإعلامية بنشر كل بيان صحفي على صفحة المركز الالكترونية ويتم نشره في الصحافة المحلية.

* * * * *

النشاط الثالث:

إقامة وتعزيز العلاقات مع المجتمع المحلي، ويشمل هذا البند:

تعريف الضحايا وعموم المواطنين بعمل المركز وخدماته

يحرص الباحثون في جميع زياراتهم ومقابلاتهم مع الضحايا أو المواطنين ذوي العلاقة على تعريفهم بالمركز وإعطائهم شرحاً وافياً عن الخدمات التي يقدمها وسقف تعاملاته مع الضحايا، ويترك بين أيديهم البطاقات الخاصة بالمركز.

حث ضحايا الانتهاكات على التوجه للمركز لطلب المساعدة القانونية

يقوم الباحث الميداني خلال توثيقه لأي انتهاك بتقديم النصيحة وحث الضحية أو أقاربه بالتوجه للدائرة القانونية في المركز لتقديم شكوى ضد الجهة المسئولة عن الانتهاك. كما يساهم الباحث الميداني في كثير من الأحيان بتسهيل مهمة المحامي في الوصول للضحية أو اخذ توكيل أو إبلاغ عن نتائج القضية.

المشاركة في النشاطات الإعلامية

شارك الباحثون الميدانيون ومديرة الوحدة في العديد من اللقاءات الإعلامية أو التلفزيونية أو الإدلاء ببعض التصريحات للصحف المحلية وفقاً لرؤية المركز وخصوصاً عندما يكون هناك جرائم حرب متنوعة من قبل قوات الاحتلال أو تدهور الأوضاع الداخلية وقد أجرت الوحدة ١٨مقابلة إذاعية وتلفزيونية وصحفية مع وسائل إعلام دولية ومحلية سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية.

- **مؤشرات القياس**

- زيارة المركز من قبل العديد من الإفراد إما بهدف لقاء المحامي أو التعرف على نشاطات المركز.
- توزيع التقرير الأسبوعي في القطاع وفي معظم محافظات الضفة الغربية.
- اللقاءات الإعلامية والاتصالات.
- تجاوب الضحايا مع باحثي المركز.
- تعاون المؤسسات وبعض أجهزة الأمن مع باحثي المركز.
- القضايا التي حقق فيها المركز جبر ضرر أو تقديم مساعدة قانونية.
- المشاركة في الفعاليات المجتمعية.
- قدم العديد من الباحثين الميدانيين ومن ضمنهم مديرة الوحدة مداخلات في العديد من الندوات وورش العمل.
- طلب العديد من الطلبة والباحثين الدارسين لمعلومات تخص أبحاثهم من خلال الوحدة.

- **وسائل التحقق**

- زار المركز منذ بداية العام المئات من المواطنين في جميع فروعه.
- قدوم عشرات المواطنين للمركز لتقديم شكاوي.
- مشاركة المئات من فئات المجتمع المختلفة في فعاليات المركز من ندوات ودورات تدريبية وورش عمل.
- توزيع مئات النسخ من التقرير الأسبوعي في المناطق المشار لها أعلاه.
- مساعدة العديد من الباحثين والدارسين في تلقى معلومات حول حالة حقوق الإنسان ومدهم بالإحصائيات اللازمة.
- التقت مدير الوحدة مع عدة مدارس تابعة لوكالة الغوث الدولية في منطقة الجنوب داخل مقر خان يونس وإطلاعهم على عمل المركز وأهميته.
- إجراء العديد من المقابلات من قبل طاقم الوحدة ومديرة الوحدة

* * * * *

النشاط الرابع:

المساهمة في جولات ميدانية مع الوفود المحلية والدولية لإطلاعهم على أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

يسهم هذا النشاط في تعريف الوفود الدولية الزائرة بأوضاع حقوق الإنسان والإطلاع على آثار الدمار الناجم عن الجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال في

الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي كثير من الحالات كان الباحثون يقومون بالتنسيق للعديد من الوفود لمقابلة الضحايا ومرافقتهم في الوصول لأماكن سكناهم. وخلال فترة العدوان على غزة وما تبعها ساهم باحثو الوحدة وبشكل غير مسبوق في جولات ميدانية من الوفود الأجنبية والعربية وموظفي المركز المحليين منهم والدوليين في إطلاعهم على حجم الدمار ومقابلة الضحايا.

- **مؤشرات القياس**

– إطلاع الوفود التي تم مرافقتها على حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والتي ساهمت بالتحقيق في بعض الانتهاكات ورفع تقارير متخصصة في بلدانهم أو مؤسساتهم.

- **وسائل التحقق**

– بلغ عدد الجولات التي تم فيها مرافقة أشخاص أجانب أو وفود (١٢) **جولة ميدانية**.

وحدة المساعدة القانونية

بذلت وحدة المساعدة القانونية جهوداً حثيثة واستثنائية لإنجاز كافة النشاطات المدرجة في خطتها السنوية للعام ٢٠١٠، حيث أن الوحدة تعمل على تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني على الأجندتين الإسرائيلية والفلسطينية. **وفيما يلي استعراض لجميع نشاطات وحدة المساعدة القانونية خلال عام ٢٠١٠.**

نشاطات وحدة المساعدة القانونية خلال عام ٢٠١٠

أولاً: الأجندة الإسرائيلية

حاولت الوحدة إنجاز ما ورد في خطتها خلال أشهر السنة من خلال تقديم أنشطة خاصة بالمساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. كما حاولت الوحدة القانونية أيضاً خلال هذا العام انتزاع عدد من السوابق القضائية، حيث سيجري تفصيلها لاحقاً. **وفيما يلي استعراض نشاطات الوحدة على هذا الصعيد.**

مخرج رقم (١)

تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

- **الحد من ظاهرة التعذيب**
- **توفير الرعاية الصحية للمعتقلين**
- **الإفراج عن المعتقلين**
- **تحقيق ظروف اعتقال أفضل**
- **تحديد الوضع القانوني وأماكن اعتقال المعتقلين**

ولتنفيذ النشاطات المدرجة في الخطة السنوية لهذا المخرج الأساسي والمخارج الفرعية له، واصلت الوحدة تقديم خدمات قانونية للمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وذلك من خلال توفير محامين لزيارتهم والدفاع عنهم، وتقديم الشكاوى والالتماسات للجهات المختصة. فقد بلغ عدد المعتقلين الذين استفادوا من الخدمات القانونية ٣٠ معتقلا فلسطينيا، **ويمكن إجمال هذه النشاطات على الشكل التالي:**

تحديد الوضع القانوني وأماكن اعتقال المعتقلين

زيارة وتمثيل المعتقلين في المحاكم الإسرائيلية

قامت الوحدة وخلال العام ٢٠١٠ بتقديم المساعدة القانونية لـ ٣٠ معتقلا فلسطينيا داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، وذلك عبر انتداب محامي المركز من أجل تحديد أماكن اعتقالهم، وكذلك تحديد وضعهم القانوني من خلال تمثيلهم أمام المحاكم الإسرائيلية.

كما بلغ عدد الزيارات التي قام بها محامي الوحدة المنتدب ١٨ زيارة للمعتقلين في أماكن اعتقالهم من أجل الاطمئنان على وضعهم الصحي والقانوني. جدير ذكره بأن كل معتقل يتلقى العديد من الزيارات من قبل المحامي، وتشمل زيارة المحامي أكثر من معتقل في آن واحد.

تقديم الشكاوى والالتماسات

أولاً: الشكاوى

تقدمت الوحدة بعدد من الشكاوى لجهات متعددة ومختصة منها مصلحة السجون الإسرائيلية، المستشار القانوني لمصلحة السجون، المستشار القانوني

الإسرائيلي، النيابة العامة الإسرائيلية، ويمكن توضيح هذه الشكاوى على الشكل التالي:

ثانياً: الالتماسات

لم تقدم الوحدة القانونية خلال العام ٢٠١٠ أي التماس يتعلق بالمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

توفير الرعاية الصحية للمعتقلين

تعمل الوحدة القانونية ضمن برنامج توفير الرعاية الصحية للمعتقلين في السجون الإسرائيلية من أجل تحقيق ظروف اعتقال أفضل لهم وذلك عبر التنسيق والتعاون مع مؤسسات صحية إسرائيلية، منها رابطة أطباء لحقوق الإنسان واللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب، من أجل متابعة أوضاع المعتقلين الصحية في السجون الإسرائيلية الذين بحاجة لتوفير أطباء لزيارتهم والمساعدة فيما يخص أوضاعهم الصحية. وقد قامت الوحدة خلال ٢٠١٠ بمتابعة الوضع الصحي لـ٤ معتقلين.

الإفراج عن المعتقلين، وتحقيق ظروف أفضل للمعتقلين

- مساعدة أهل معتقل في سجن نفحه في الحصول على وكالة شرعيه من مكان اعتقاله.
- متابعة ملف أحد المفقودين على أثر الاجتياح الإسرائيلي لشرق عبسان الجديدة.
- مساعدة ٢ من ذوي المعتقلين في دفع كانتينا لأبنائهم في سجون الاحتلال .
- مساعدة ٤ من ذوي المعتقلين في الحصول على لوائح اتهام.

عقد لقاءات ومداخلات والمشاركة في ندوات

- بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠١٠ تم المشاركة في ندوة حول الأسرى بين ظلمة العزل وآلام الانقسام.
- بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٠ عقد لقاء مع تلفزيون السعودية حول موضوع- الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

تقديم الاستشارات القانونية لأهالي المعتقلين

واصلت الوحدة خلال العام ٢٠١٠ استقبال أهالي المعتقلين وتقديم الاستشارات القانونية لهم، وذلك من خلال المحامين في مقر المركز بمدينة غزة وفرعيه في مدينة خان يونس ومخيم جباليا، حيث بلغ عدد الاستشارات المقدمة لهم ١٠٦ استشارة خلال العام ٢٠١٠.

- **مؤشرات القياس**
  - بلغ عدد المعتقلين الذين تابعتهم الوحدة ٢٨ معتقلا فلسطينيا.
  - بلغ عدد المعتقلين الذين أفرج عنهم بعد متابعة الوحدة لملفاتهم ٧ معتقلين، حيث تم الإفراج عنهم دون توجيه لوائح اتهام بحقهم.
  - بلغ عدد الزيارات التي قام بها محامي الوحدة المنتدب ١٥ زيارة للمعتقلين في أماكن اعتقالهم لمعرفة ظروف اعتقالهم.
  - بلغ عدد الشكاوي المقدمة من الوحدة شكوى واحدة للنيابة العامة الإسرائيلية.
  - بلغ عدد الشكاوى المقدمة لوزارة الداخلية الإسرائيلية – دائرة الهجرة شكوى واحدة.
  - تلقت الوحدة ردا ايجابيا بخصوص قرار إبعاد المعتقل منير أبو ضباع، وذلك بالإفراج عنه.
  - تقدمت الوحدة بـ ١٠٦ استشارات لأهالي المعتقلين الذين زاروا الوحدة في مقرات المركز.
  - تابعت الوحدة الوضع الصحي لـ ٣ معتقلين مرضى، وذلك من أجل زيارتهم وتحسين ظروفهم الصحية.
  - بلغ عدد المعتقلين الذين تم مساعدتهم في دفع الكنتينة والحصول على لوائح اتهام لهم ٦

المحامي في الوحدة القانونية، محمد العلمي مع احد المراجعين

معتقلين.
- المشاركة في ندوة بخصوص الأسرى.
- عقد لقاء واحد بخصوص الأسرى.

- **وسائل القياس**

- من خلال متابعة الوحدة لهذا الملف رصدت عددا من المعتقلين الذين يعانون من مشاكل صحية نتيجة للظروف الإنسانية التي يعيشونها داخل السجون.
- مساعدة الوحدة لذوي المعتقلين وذلك في الحصول على لوائح اتهام لأبنائهم المعتقلين داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي.
- مساعدة الوحدة لذوي المعتقلين وذلك في دفع كنتينا لأبنائهم المعتقلين داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي.

مخرج رقم (٢)

تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وحقهم في التعويضات

- **الحصول على تعويضات للضحايا**
- **ملاحقة مجرمي الحرب**
- **تنظيم لقاءات وجلسات استشارية حول موضوع الولاية القضائية العالمية**

الحصول على تعويضات للضحايا

ولتنفيذ هذا المخرج تم تنفيذ النشاطات المرصودة في الخطة لعام ٢٠١٠، على النحو التالي:

التوثيق القانوني

واصلت الوحدة القانونية عملها على مستوى التوثيق القانوني لجرائم الحرب الإسرائيلية. وقد بلغ عدد ملفات الجرائم التي تم توثيقها ١٨ ملفا، موزعة كما هو مبين في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١): الملفات القانونية الخاصة بجرائم الحرب الإسرائيلية التي أعدتها الوحدة

نوع الجريمة	عدد الملفات
قتل	٥
إصابة	١١
تدمير وسلب ممتلكات	٢
المجموع	١٨

تقديم الشكاوى والمراسلات الخاصة بالقتل والإصابة وتدمير وسلب الممتلكات

استمرت وحدة المساعدة القانونية في استقبال شكاوى المواطنين الذين تعرضوا لانتهاكات جسيمة وصارخة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. وخلال العام ٢٠١٠ قامت الوحدة القانونية بإرسال ٣٥ شكوى من الضحايا تتعلق بانتهاكات إسرائيلية، حيث تم توجيه الشكاوي نيابة عنهم إلى كل من النيابة العسكرية لفتح ملفات تحقيق جنائي فيها، تتعلق هذه الشكاوى بجرائم القتل والإصابة وتدمير وسلب الممتلكات، وهي موزعه كما هو مبين في الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢) شكاوى بشأن جرائم القتل والإصابة وتدمير وسلب الممتلكات

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة
قتل	٧	٧
إصابة	١٥	١٥
تدمير و سلب ممتلكات	١٣	١٣
المجموع	**٣٥**	**٣٥ قيد المتابعة**

١. إرسال ١٨ بلاغا خطيا إلى مكتب التعويضات بوزارة الدفاع الإسرائيلية، وهذا طبقاً للتعديلات التي طرأت على قانون التعويضات بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٤.

٢ ٢٨٤ كتاب تذكير، منها ١٣٨ كتاب تذكير للمدعي العام العسكري في النيابة العسكرية الإسرائيلية، و١٤٦ كتاب تذكير لمكتب التعويضات – مكتب التعويضات بوزارة الدفاع الإسرائيلي.

٣. بتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠١٠ تم إرسال كتاب للمدعي العام العسكري – النيابة العسكرية الإسرائيلية – بخصوص شكاوى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وعددها ٤٩٤ شكوى التي تم تقديمها نيابة عن ضحايا العدوان على قطاع غزة في الفترة ما بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى ١٨ يناير ٢٠٠٩، وذلك لإفادتنا بنتائج التحقيق في تلك الشكاوى، حيث أن الوحدة لم تستلم سوى ١٣ ردا من مجموع تلك الشكاوى، قيد المتابعة.

٤. بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٠، استلمت الوحدة رداً من المستشار القانوني لجهاز الأمن بمكتب وحدة الدعاوى والتأمين مؤرخ بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠١٠، بخصوص كتب التذكير التي تم إرسالها بشهر إبريل ٢٠١٠، يفيد بتأكيد استلام استمارات الأضرار وكتب التذكير وبأنه تم تسجيلها بمكتبهم والموضوع قيد الفحص والمتابعة.

٥. بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٠، تم إرسال كتاب لكل من المستشار القانوني للحكومة بوزارة العدل، والمستشار القانوني لوزارة الدفاع، ولمديرة القسم المدني بالنيابة العامة الإسرائيلية، بخصوص تمديد موعد التقادم في الدعاوى بمقتضى قانون الأضرار المدنية (مسئولية الدولة) لسنة ١٩٥٢، فيما يتعلق بالأضرار التي وقعت خلال عملية الرصاص المصبوب، قيد المتابعة.

٦. بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٠، أرسلت الوحدة كتاب تذكير بخصوص الكتاب الذي تم إرساله للمدعي العام العسكري بتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠١٠ – قيد المتابعة.

٧. بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٠ تم إرسال كتاب للمستشار القانوني لمكتب وحدة الدعاوى والتأمين بوزارة الدفاع الإسرائيلية بخصوص استمارات الأضرار وكتب التذكير التي تم إرسالها لمكتب التعويضات نيابة عن ضحايا العدوان على قطاع غزة في الفترة ما بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى ١٨ يناير ٢٠٠٩، عدد ١٠٤٦ استمارة أضرار، وذلك لإفادتنا نتائج الفحص في تلك الاستمارات، قيد المتابعة.

تقديم شكاوى اعتداءات على الصيادين

تابعت الوحدة القانونية العديد من الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين في قطاع غزة، والتي تمثلت في مطاردة واعتراض قوارب الصيد؛ استهداف صيادين بأعيرة نارية في عرض البحر؛ واحتجاز قوارب صيد دون مبرر. وقد قدمت الوحدة خلال العام ٢٠١٠، (١٢) شكوى بهذا الخصوص لكل من الشرطة البحرية والنيابة الإسرائيلية ووزارة الدفاع، بالإضافة إلى ٧ شكاوى متابعة من العام المنصرم، موزعه كما هو مبين في الجدول رقم (٣):

جدول رقم (٣) شكاوى الصيادين ونتائج متابعتها

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة		
		إيجابي	سلبي	قيد المتابعة
مصادرة قوارب صيد	١٣	٤		٩
تدمير وحرق قوارب صيد	٢			٢
إصابة صيادين	٣			٣
اصطدام بقوارب الصيد	١			١
المجموع	١٩	٤		١٥

ناهيك عن تعرض الصيادين أنفسهم للخطر الشديد حيث تقوم الشرطة البحرية الإسرائيلية بشكل مستمر باعتقال الصيادين الذين يتواجدون على متن قواربهم في المنطقة المسموح بها، وتقوم بالاعتداء عليهم بإطلاق الأعيرة النارية عليهم بشكل مباشر، وبشكل غير مباشر لإرهابهم، هذا بالإضافة إلى أنها تقوم باحتجازهم والتحقيق معهم من قبل جهاز المخابرات الإسرائيلية، ومن ثم تقوم بالإفراج عنهم عن طريق معبر إيرز – بيت حانون.

رفع قضايا ومحاكم

لا تزال الوحدة القانونية تتابع العديد من القضايا في المحاكم الإسرائيلية ضد دولة إسرائيل نيابةً عن ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمواطنين نتيجة الجرائم التي ارتكبتها قوات الجيش الإسرائيلي بحقهم، حيث وزعت هذه القضايا ما بين قتل، وإصابة، وتدمير وسلب ممتلكات. وقد تم رفع ٣٩ قضية تعويض لعشرات الضحايا خلال العام ٢٠١٠.

كما تم إعداد وتجهيز حوالي ١٠٠ قضية نيابة عن ضحايا العدوان الذي وقع على قطاع غزة في الفترة ما بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى ١٨ يناير ٢٠٠٩، من أجل تقديمها أمام المحاكم الإسرائيلية المختصة قبل انتهاء مدة التقادم (سنتين من تاريخ وقوع الحادث وفق القانون الإسرائيلي) قدم منها حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (٣٩ قضية).

- **مؤشرات القياس**

– إصرار الوحدة القانونية على فتح ملفات تحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية التي ارتكبتها على قطاع غزة فيما يسمى بعملية الرصاص المصبوب وذلك من خلال إرسال شكاوى الضحايا، بالرغم من قيام النائب العام الإسرائيلي بإغلاق التحقيق في تلك الجرائم، ومحاولة السلطات العسكرية الإسرائيلية لإضفاء الشرعية على جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي.

– متابعة ٧٠ قضية تعويض تم رفعها أمام المحاكم الإسرائيلية نيابة عن الضحايا. منها ٤٦ متابع من السنوات السابقة.

– دفع رسوم قضايا وكفالات مالية للعديد من القضايا المرفوعة أمام المحاكم الإسرائيلية والخاصة بالتعويض.

- **وسائل القياس**

– رصد لعدد الملفات: بلغ عدد الملفات التي تم إرسالها نيابة عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ١٨ ملفاً تتعلق بجرائم القتل والإصابة والتدمير وسلب الممتلكات.

– رصد عدد الردود: تلقت الوحدة القانونية العديد من الردود من جهات إسرائيلية رسمية مختلفة حول الشكاوى التي قامت الوحدة بإرسالها، وهي موزعه كما هو مبين في الجدول رقم (٤) على الشكل التالي:

جدول رقم (٤) الردود التي تلقتها الوحدة من الجهات الإسرائيلية المختصة خلال العام ٢٠١٠

الجهة ذات العلاقة	رد ايجابي	رد سلبي	قيد المتابعة	المجموع
ضابط ركن التعويضات وزارة الدفاع			٦	٦
النيابة العسكرية الإسرائيلية – المنطقة الجنوبية		٥	٤	٩
الشرطة العسكرية الإسرائيلية			٢	٢
المجموع		٥	١٢	١٧

رصد لعدد القرارات والسوابق القضائية

– صادقت المحكمة الإسرائيلية حول تسوية ودية بدفع مبلغ ٤٥٠ ألف شيكل لعائلة المواطن نعيم المدهون والذي قتل جراء إصابته برصاصات مستوطن إسرائيل ي قرب حاجز بيت حانون "إيرز" بينما كان في طريق عودته من عمله داخل الخط الأخضر، إلى غزة في ٨ مارس ١٩٩٣.

– الحصول على تعويض مالي قدرة ٨٠٠٠ شيكل من قبل ضابط ركن التعويضات بوزارة الدفاع الإسرائيلية، حول فقدان قارب صيد لأحد الصيادين.

مدير الدائرة القانونية، إياد العلمي يسلم شيك التعويض الخاص بعائلة الشهيد نعيم المدهون

- رصد العديد من القرارات التعسفية من المحاكم الإسرائيلية والخاصة في قضايا التعويض والقاضية بدفع كفالات عالية جداً، لا يستطيع أحد من الضحايا دفعها، لصعوبة الأوضاع الاقتصادية.
- رصدت الوحدة حالة من التهديد الخطير والحقيقي على العديد من القضايا التي لم تدفع كفالتهم بشطبها وإضاعة حق الضحايا من التعويض، حيث تم شطب ٢٦ قضية.
- شطب ١٩ قضية تعويض من المحاكم الإسرائيلية كانت قد طلبت المدعين والشهود فيها لسماع شهادتهم أمامها وبسبب الإغلاق المفروض على قطاع غزة وعدم استطاعة المواطنين من قطاع غزة الحصول على تصاريح لحضور المحكمة لذلك قدمت الوحدة تصاريح مشفوعة بالقسم للقاضي بإفادتهم، ولم يقتنع القاضي بذلك وأعطى فرصة لرفع القضايا مرة أخرى منها مشروط حتى نهاية شهر سبتمبر وأخرى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٠ ومعالجة موضوع حضور الشهود للمحاكم الإسرائيلية.
- بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٠ تم إعادة القضية لجدول أعمال المحكمة بعد أن قام المحامي بإسقاط القضية بناء على طلب القاضي بسبب وفاة المهندس الذي أعد الصور والخرائط الخاصة بالمباني التي هدمت مع إعطائنا فرصة لرفعها مرة أخرى خلال العام لتقديم الخرائط والصور من قبل مهندس آخر وإعفائنا من الكفالة.

ملاحقة مجرمي الحرب

يعتبر ملف ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين من أهم الملفات التي تعمل عليها الوحدة القانونية وذلك لتقديم المتورطين في جرائم الحرب إلى المحاكم المختصة، سيما وأن السلطات الإسرائيلية وخاصة النائب العام الإسرائيلي يعملان جاهدين من أجل عدم التحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبت في قطاع غزة والعمل على إضفاء الشرعية على الجرائم المرتكبة وحماية مرتكبيها من العدالة.

وعليه باشرت الوحدة بالعمل بشكل قانوني ومهني فيما يتعلق بمهام ملاحقة مجرمي الحرب من قادة دولة إسرائيل، حيث تم إعداد وتجهيز ملفات خاصة بمئات الضحايا بالتعاون مع محامين دوليين من اجل رفعها أمام المحاكم الدولية وتحديدا في بريطانيا واسبانيا، هذا بالإضافة لمتابعة القضايا التي تم رفعها في الفترة السابقة ويمكن عرض هذا النشاط النحو التالي:

التوثيق القانوني وبناء الملفات

عمل محامو الوحدة القانونية وخلال العام ٢٠١٠ على العديد من الإجراءات القانونية من أجل ملاحقة مجرمي الحرب. وكان أبرز تلك الإجراءات أعمال التوثيق القانوني، الزيارات الميدانية لمكان الجريمة، وأخذ التصاريح المشفوعة بالقسم من الضحايا وشهود العيان. وقد بلغ عدد ملفات الجرائم التي تم توثيقها قانونياً من قبل الوحدة ١٨ ملفاً، موزعة على النحو التالي:

جدول الملفات التي وثقتها الوحدة قانونياً خلال العام ٢٠١٠ موزعة حسب الموضوع

نوع الجريمة	عدد الملفات
قتل	٥
إصابة	١١
تدمير وسلب ممتلكات	٢
المجموع	١٨

توطيد العلاقات مع خبراء ومحامين دوليين

تواصلاً للجهود الحثيثة والمستمرة في توطيد علاقاتها مع العديد من الخبراء والمحاميين الدوليين من أجل ملاحقة ومحاسبة مجرمي الحرب من القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين أمام المحاكم الدولية في إطار مسؤوليتهم عما يقترفونه من جرائم بحق المدنيين الفلسطينيين، واصل المركز نشاطه على الشكل التالي:-

١. تجهيز وإعداد القضايا نيابة عن الضحايا من أجل رفعها أمام المحاكم الدولية وبخاصة في بريطانيا واسبانيا.
٢. بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١٠ شارك المسئول القانوني الدولي للمركز في مؤتمر في هولندا بعنوان "السياسة والقانون بعد العدوان على غزة"، وبسبب الحصار على قطاع غزة لم يتمكن المحامي راجي الصوراني من المشاركة.
٣. بتاريخ ١ مارس ٢٠١٠ كان من المقرر أن يدلي المحامي راجي الصوراني بشهادته أمام محكمة راسيل حول فلسطين، ولكن بسبب الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، لم يتمكن من السفر للإدلاء بشهادته. هذه المحكمة تعتبر محكمة رأي ولا تتمتع بصلاحيات قضائية، وتتألف من عدد من الشخصيات البارزة وحقوقيين ومفكرين.
٤. المشاركة في المؤتمر النقدي للمحكمة الجنائية الدولية في كمبالا بأوغندا والذي انعقد في الفترة ما بين ٣١ مايو حتى ١١ يونيو ٢٠١٠، يهدف هذا المؤتمر إلى مراجعة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتحليل الأثر الذي تركته خلال سنوات عملها الثماني الأولي.

يضاف إلى ذلك، تمتع المركز بعلاقات وطيدة مع العديد من المراكز الحقوقية منها مركز الحقوق الدستورية في نيويورك والتي تعنى في عملها بملاحقة مجرمي الحرب، وكذلك مؤسسة (هيكمان أند روز) في لندن بالمملكة المتحدة، حيث تم التعاون معهم في قضايا مماثلة، ضد مجرمي حرب إسرائيليين من بينهم اللواء المتقاعد دورون ألموج الذي كان يشغل منصب قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي، حيث صدر بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥ أمر توقيف من رئيس محكمة صلح لندن، تيموثي ووركمان، بحقه وبسبب فراره من العدالة لم يتم تنفيذ هذا القرار.

هذا بالإضافة إلى استمرار المتابعة في القضايا المرفوعة ضد مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام المحاكم الدولية في كل من هولندا وأسبانيا في السنوات السابقة.

تنظيم اجتماعات خبراء و لقاءات وجلسات استشارية حول موضوع الولاية القضائية

العمل على الاجتماعات المكملة لمؤتمر ملقا (Malaga):

- في الفترة ما بين ١٥-١٧ أكتوبر ٢٠١٠، نظم المركز مؤتمراً بعنوان (سيادة القانون والولاية القضائية الدولية) في مدينة ملقا أسبانياً.

- **مؤشر القياس**

لا تزال الوحدة مستمرة في ملاحقة مجرمي الحرب من خلال القضاء المحلي في بعض الدول الأوروبية لجلبهم ومحاكمتهم حيث تقتضي الإجراءات القانونية اعتقال أو توقيف مجرمي الحرب للتحقيق معهم، وفي ذلك تقييد لحركة مجرمي الحرب الإسرائيليين على المستوى الدولي لإيداع قضايا ضدهم.

- تجهيز العشرات من القضايا لرفعها في الدول التي تعترف بمبدأ الولاية القضائية الدولية كبريطانيا وإسبانيا.
- المشاركة في ٨ لقاءات ومؤتمرات ومحاضرات ذات العلاقة.
- بلغ عدد القرارات التي صدرت من المحكمة الوطنية الإسبانية قراراً واحداً يقضي بمثول سبعة قادة عسكريين إسرائيليين سابقين أمام المحكمة في أسبانيا خلال مدة ٣٠ يوماً، وإلا ستصدر بحقهم أوامر اعتقال دولية، هذا بالإضافة إلى أن المحكمة أعلنت أنه إذا ما ثبت توفر نية بإبادة السكان الفلسطينيين، فإنه ربما ستوجه للمشتبه بهم تهمة الإبادة الجماعية.
- بتاريخ ١٣أبريل ٢٠١٠ أصدرت المحكمة العليا الاسبانية قرارا بتأييد قرار المحكمة الوطنية الاسبانية الصادر بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠٠٩ والذي يقضي بإغلاق التحقيق في الهجوم على حي الدرج في ٢٠٠٢.

- بلغ عدد الدعاوي القضائية المتابعة ضد مجرمين حرب إسرائيليين قضيتين، حيث رفعت أمام القضاء الاسباني والقضاء الهولندي، في خلال العام المنصرم.
- متابعة الطلب الذي قدم لمحكمة استئناف لاهاي من أجل إصدار أمر إلى النيابة لفتح تحقيق جنائي مع عامي أيلون، وإصدار أمر تسليم أو أمر اعتقال دولي لضمان تواجده في هولندا خلال أية محاكمة. وكخيار آخر، يطالب الضحية خالد الشامي على الأقل بإصدار أمر بإجراء "تحقيق استباقي" لكي يكون بالإمكان فتح ملف تحقيق جنائي.
- الاستمرار في ملاحقة مجرمي الحرب من خلال القضاء المحلي لبعض الدول الأوروبية لجلبهم ومحاكمتهم.
- تقييد حركة عدد من المسئولين الإسرائيليين المتورطين في جرائم حرب ضد الفلسطينيين على المستوى الدولي بسبب رفع قضايا ضدهم.
- لا يزال أمر التوقيف الذي صدر بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥ من رئيس محكمة صلح لندن تيموثي ووركمان بحق اللواء المتقاعد دورون ألموج والذي كان يشغل منصب قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي، ساري المفعول.

- **وسائل القياس**

- رصدت الوحدة قراراً واحداً صدر من المحكمة الوطنية الإسبانية بخصوص مثول سبعة قادة عسكريين إسرائيليين سابقين أمام المحكمة في أسبانيا خلال مدة ٣٠ يوماً، وإلا ستصدر بحقهم أوامر اعتقال دولية.
- رصدت الوحدة قراراً واحداً سلبيا صادراً من المحكمة العليا الاسبانية يؤيد فيه قرار المحكمة الوطنية الاسبانية الصادر بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠٠٩ والذي يقضي بإغلاق التحقيق في الهجوم على حي الدرج في ٢٠٠٢.
- رصدت الوحدة اهتماماً بالغاً بين الأوساط القانونية الفلسطينية والإسرائيلية والدولية المهتمين بهذا الموضوع.
- مجرد إثارة هذا الموضوع يشكل أحد عوامل الردع للحيلولة دون إقدام الكثيرين على اقتراف جرائم حرب خوفاً من الملاحقة القانونية لهم كأفراد أمام القضاء الدولي.
- رصدت الوحدة حالة من الخوف بين قادة الاحتلال الإسرائيلي وتقييد حرية الحركة لديهم، على إثر القضايا المرفوعة أمام المحاكم المختصة.
- إصدار خبرين صحفيين بخصوص تنظيم مؤتمر ملقا بإسبانيا حول سيادة القانون والولاية القضائية الدولية.

مخرج رقم (٣)

تقديم المساعدة القانونية للمحرومين من حرية الحركة

واصلت الوحدة تقديم خدماتها القانونية للمواطنين الذين منعتهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي من حرية الحركة والتنقل سواء بغرض تلقي العلاج، التعليم، ممارسة الشعائر الدينية، العمل، التواصل الإنساني. فاستمراراً لإغلاق كافة معابر القطاع الحدودية واستمرار سلطات الاحتلال إحكام حالة الحصار الشامل لنحو مليون ونصف المليون فلسطيني، بالإضافة إلى تدهور خطير في الأوضاع الصحية لسكان قطاع غزة وزيادة أعداد حالات الوفيات نتيجة عدم السماح لهم من السفر لتلقي العلاج سواء في المستشفيات الإسرائيلية، مستشفيات الضفة الغربية أو في مستشفيات الدول العربية المجاورة. واستثنى من ذلك فتح المعابر جزئياً ولأيام معدودة، ولفئات محددة جداً. حيث تم تنفيذ هذا المخرج بموجب النشاطات المرصودة في الخطة السنوية، على النحو التالي:

تقديم شكاوى واعتراضات

تابعت الوحدة القانونية ٥٠٨ شكاوى خلال العام ٢٠١٠ ، حيث قدمت فيها شكاوى لمركز الحالات الإنساني بحاجز ايرز. الجدول التالي يوضح النشاط.

جدول يوضح تفاصيل شكاوى حرية الحركة

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة		
		إيجابي	سلبي	قيد المتابعة
حرمان مرضى من دخول إسرائيل للعلاج	٣٣	١٨	١٤	١
حرمان مرضى من دخول الضفة الغربية والأردن للعلاج	١٨٤	٣٩	١٣٨	٧
منع مواطنين من مرافقة مرضى للعلاج	٢٢١	٥٨	١٥٧	٦
منع مواطنين من حاملي الهوية الفلسطينية والهوية الإسرائيلية من العودة إلى قطاع غزة للالتحاق بأسرهم	٧	٦	١	
منع مواطنين من السفر للضفة الغربية وعبر جسر اللنبي للالتحاق بأسرهم والدراسة وأسباب أخرى	١٩	١٠	٩	
منع مواطنين من دخول إسرائيل للالتحاق بأسرهم	١١		٤	٧
منع مواطنين من إجراء مقابلة السفارة الأمريكية بإسرائيل	٣		٣	
منع مواطنين من السفر للضفة الغربية والقدس لأداء شعائرهم الدينية	٢٨		١٨	١٠
منع أطباء من السفر للضفة الغربية لإجراء امتحانات البورد الفلسطيني	١		١	
تنسيق لعودة جثمان من عمان إلى قطاع غزة	١	١		
المجموع	٥٠٨	١٣٢	٣٤٥	٣١

نتيجة لتلقي الوحدة القانونية ردوداً سلبية وتحديداً للممنوعين من الحرية والتنقل لتلقي العلاج قامت الوحدة بالتوجه باعتراضات إلى دائرة الالتماسات التابعة لنيابة الدولة الإسرائيلية. خلال العام ٢٠١٠ تقدمت الوحدة بـ ٣٢ اعتراضا، وكانت النتيجة ١٤ رداً ايجابيا، و١٨ رداً سلبياً.

- بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٠ تقدمت الوحدة بشكوى للنيابة العسكرية الإسرائيلية لفتح ملف تحقيق بخصوص وفاة طفلة مريضة/ نسمة ناجي أبو لاشين، بسبب منعها من السفر لتلقي العلاج بإسرائيل. – قيد المتابعة.

رفع قضايا والتماسات

بلغ عدد القضايا والالتماسات المقدمة أمام المحاكم الإسرائيلية ٦ قضايا، بعضها رفع بالتعاون مع مؤسسات حقوقية وأهلية.

توطيد العلاقات مع مؤسسات صحية وحقوق إنسان

قامت الوحدة بنسج علاقة مهنية مع العديد من المؤسسات الصحية والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان من أجل تسهيل حرية الحركة والتنقل للمواطنين الفلسطينيين، ومن بين تلك المؤسسات رابطة أطباء لحقوق الإنسان في إسرائيل، وذلك نتيجة حرمان سكان القطاع من حرية التنقل والحركة للخارج، واقتصارها على فئات محدودة جداً من المرضى الذين يصنفون كحالات حرجة جداً وخطيرة، وفق قيود مشددة وإجراءات معقدة.

وخلال العام وجهت الوحدة (٨٤) خطابا لرابطة أطباء لحقوق الإنسان من أجل تحديد موعد مع طبيب أخصائي في المستشفيات الإسرائيلية لعدد من مرضى لم تتوفر إمكانية تشخيص حالتهم المرضية في قطاع غزة، وكانت النتيجة ورود ٦٥ رداً إيجابياً.

- **مؤشرات القياس**

- بلغ عدد الشكاوى التي تابعتها الوحدة ٥٠٨ شكاوى.
- عدد الردود التي تلقتها الوحدة ٤٧٧ ردا حول الشكاوى التي قدمتها حول حرية الحركة، منها ١٣٢ رداً ايجابياً، و٣٤٥ رداً سلبياً.
- بلغ عدد الردود الإيجابية التي تلقتها الوحدة على الخطابات الموجه لرابطة الأطباء ٦٥ رداً.
- بلغ عدد الاعتراضات ٣٢ اعتراضا، وكانت النتيجة ١٤ رداً ايجابياً.
- بلغ عدد القضايا والالتماسات المقدمة أمام المحاكم الإسرائيلية ٦ قضايا.
- بلغ عدد الردود على القضايا بخصوص منع مرضى من تلقي العلاج في الضفة الغربية وإسرائيل ٤ ردود، منهم ردان إيجابيان، واثنان سلبيان.

- **وسائل القياس**

- رصدت الوحدة من خلال متابعة ملف المحرومين من حرية الحركة عدداً من الردود المتنوعة.
- رصدت الوحدة عدداً من القرارات النوعية الصادرة من المحاكم الإسرائيلية بخصوص المرضى ومرافقيهم بعدم السماح لهم بالسفر للعلاج داخل إسرائيل.
- رصدت الوحدة عدد لحالات الوفيات جراء منعهم وإعاقة مرورهم عبر معبر ايرز والذي يمثل المعبر الوحيد للفلسطينيين من أجل تلق العلاج.

مخرج رقم (٤) .....

حشد التأييد والمساهمة في جهود المركز في فضح انتهاكات قوات الاحتلال والتعريف بها على المستوى الدولي وحث المجتمع الدولي على التدخل لمواجهتها.

- **المساهمة في إعداد مداخلات المركز أمام الأجسام الدولية (لجان الأمم المتحدة).**
- **الإدلاء بالشهادة أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة.**
- **تقديم المساعدة والعون للجان التحقيق وغيرها من الجهات ذات العلاقة التي تطلب مساعدة المركز.**

المساهمة في إعداد مداخلات المركز أمام الأجسام الدولية (لجان الأمم المتحدة).

ولتنفيذ هذا المخرج قامت الوحدة القانونية بالنشاطات التالية:-

- بتاريخ ٢٢، و٢٣ مارس٢٠١٠، قدم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مداخلتين في الجلسة الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف. حيث ركز خلال المداخلات الخاصة بمتابعة القرارين S-12/1 و S-9/1، على نظام الحصانة السائد فيما يتعلق بالأفعال التي ترتكبها إسرائيل.

الإدلاء بالشهادة أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة.

- بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٠ أدلى مدير الوحدة القانونية بشهادته أمام لجنه الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة والمنعقدة في القاهرة بمصر، عبر الهاتف جراء عدم تمكنه من السفر بفعل الحصار المفروض على قطاع غزة .

تقديم المساعدة والعون للجان التحقيق وغيرها من الجهات ذات العلاقة التي تطلب مساعدة المركز.

قدمت الوحدة القانونية المساعدة والعون لعدد من المنظمات الدولية التي تتابع وتحقق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن أبرز النشاطات ذات الصلة التي نفذتها الوحدة خلال الستة أشهر الأولى من العام ٢٠١٠.

- **مؤشرات القياس**

– بلغ عدد اللجان والوفود التي قامت الوحدة بتقديم المساعدة لهم ١٢لجنة ووفدا تابعين لجهات دولية.

– القيام مع لجان التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الجهات ذات العلاقة بإجراء العديد من الزيارات الميدانية المتنوعة في القطاع.

– أصدرت الوحدة القانونية عددا من البيات الصحفية ذات العلاقة حول مهام لجان التحقيق والوفود ودور المركز معهم.

- **وسائل القياس**

– رصدت الوحدة اعتماد بعض اللجان والجهات المعلومات القانونية من الوحدة من خلال الإطلاع على الملفات القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية وخلال الزيارات الميدانية لمكان الانتهاك، وتضمينها في تقاريرهم.

مخرج رقم (٥) .....

المساهمة في التوعية القانونية

١. الاستشارات القانونية للمراجعين.

٢. المشاركة في برامج التدريب التي ينفذها المركز.

الاستشارات القانونية للمراجعين.

ولتنفيذ المخرج الأول الخاص بالاستشارات القانونية للمراجعين

تعتبر الاستشارة القانونية شكلاً من أشكال التوعية القانونية لجمهور المراجعين من المواطنين الذين يترددون على الوحدة في مقر المركز في مدينة غزة وفرعيه في كل من مخيم جباليا ومدينة خان يونس. بلغ عدد المراجعين الذين قدمت لهم المساعدة القانونية ٣٢٨١ مراجعاً، وبلغ عدد الاستشارات التي تقدم بها محامو الوحدة ٢٢٦٥ استشارة لهم.

- **مؤشرات القياس**

– زيادة عدد المراجعين، حيث بلغ عددهم ٣٢٨١ مراجعاً.

– زيادة عدد الاستشارات القانونية التي قدمت للمواطنين، حيث بلغت ٢٢٦٥ استشارة متنوعة.

- **وسائل القياس**

آراء المراجعين: أبدى المراجعون ارتياحهم للخدمات والاستشارات القانونية المقدمة لهم من الوحدة.

ولتنفيذ المخرج الثاني الخاص:

بالمشاركة في برامج التدريب التي ينفذها المركز

شاركت الوحدة القانونية خلال العام ٢٠١٠، بإلقاء محاضرات خلال ٧ دورات تدريبية نظمتها وحدة التدريب في المركز، وكانت تتمحور حول سيادة حكم القانون واستقلال القضاء، والتوثيق القانوني لجرائم الحرب لطلبة كلية الحقوق في جامعة الأزهر.

- **مؤشرات القياس**

آراء المتدربين: لمس محامو الوحدة تفاعلاً كبيراً من قبل المتدربين، الذين قيموا الدورة في نهايتها بالجيدة.

- **وسائل القياس**

– عدد الجلسات التدريبية التي نفذها محامو الوحدة ٧ جلسات.

– عدد المتدربين الذين استفادوا من خلال الدورة التدريبية التي شارك فيها محامو الوحدة ١٧٠ متدرباً ومتدربة.

مخرج رقم (٦)

تقديم المساعدة القانونية لإعادة جثامين محتجزة لدى إسرائيل

١. شكاوى للإفراج عن جثامين قتلى تحتجزها قوات الاحتلال.

٢. رفع قضايا.

شكاوى للإفراج عن جثامين قتلى تحتجزها قوات الاحتلال

ولتنفيذ هذا المخرج قامت الوحدة بالنشاطات التالية:

تابعت الوحدة القانونية عددا من الشكاوى التي تتعلق باحتجاز قوات الاحتلال الإسرائيلي جثامين شهداء فلسطينيين، منها جثامين مضى على احتجازها عدة سنوات. وقد بلغت عدد ملفات جثامين الشهداء التي قامت الدائرة بمتابعتها ١٨ ملفاً من بينها ملفات متابعة منذ سنوات وما زالت قوات الاحتلال تحتجز جثامين الشهداء الفلسطينيين وترفض تسليمها إلى ذويها، في انتهاك صارخ للأعراف والتقاليد الإنسانية.

رفع قضايا

ولتنفيذ هذا المخرج قامت الوحدة بالنشاطات التالية:

نتيجة لتعنت السلطات الإسرائيلية والمماطلة في الرد على الرسائل المرسلة لهم بخصوص تسليم جثث الشهداء المحتجزة لديهم، قامت الوحدة القانونية بتقديم اعتراض إلى دائرة الالتماسات التابعة للنيابة العسكرية الإسرائيلية.

- **مؤشر القياس**

– تقدمت الوحدة القانونية باعتراض إلى دائرة الالتماسات التابعة للنيابة العسكرية الإسرائيلية يشمل هذا الاعتراض باحتجاز ١٨ جثمان شهداء فلسطينيين لا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي تحتجز جثامينهم.

– تلقت الوحدة رداً من دائرة الالتماسات التابعة للنيابة العسكرية الإسرائيلية بأن الموضوع قيد الفحص.

- **وسائل القياس**

– رصدت الوحدة ١٨ جثة تم حجزها لدى قوات الاحتلال الإسرائيلي.

المعيقات

لا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي تخضع ملف الجثامين المحتجزة لديها للابتزاز السياسي، وفي ذلك انتهاك صارخ للأعراف والتقاليد الإنسانية.

ثانياً: على الأجندة الفلسطينية

لا تزال الساحة الفلسطينية تشهد العديد من الانتكاسات أهمها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والذي كان له الأثر الواضح على نشاط الوحدة على الأجندة الفلسطينية حيث تم قصف جميع المقار والوزارات الحكومية، ناهيك عن استمرار حالة الفتان الأمني والاعتداء على سيادة القانون المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ واستمرار الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة جراء استمرار النزاع السياسي بين حركتي فتح وحماس؛ لجوء الحكومتين في رام الله وغزة لظاهرة الاعتقال السياسي والاعتداء على المؤسسات والجمعيات الأهلية. هذه الظواهر أثرت بشكل واضح على تنفيذ الأنشطة التي وردت في الخطة السنوية للوحدة القانونية، وفيما يلي استعراض لما تم تنفيذه من نشاطات الوحدة على هذا الصعيد.

مخرج رقم (١) .....

تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الفلسطينية

- **وقف الاعتقالات السياسية.**
- **توفير ضمانات للمحاكمات العادلة.**
- **تحقيق ظروف أفضل للمعتقلين.**
- **الإفراج عن المعتقلين السياسيين.**
- **وقف التعذيب.**
- **المساهمة لوقف عقوبة الإعدام.**

ولتنفيذ النشاطات المدرجة في الخطة السنوية لهذا المخرج الأساسي والمخارج الفرعية له، واصلت الوحدة القانونية تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الفلسطينية، وذلك من خلال زيارة محامي الوحدة لمراكز التوقيف والاعتقال، من أجل الاطمئنان على وضعهم الصحي والقانوني، وضمان تحسين ظروف اعتقال أفضل لهم. أما فيما يتعلق بملف الاعتقال السياسي، فقد عملت الوحدة على ضمان الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين، وأجرت زيارات لهم للاطمئنان على وضعهم الصحي، وتحسين ظروف احتجازهم. ويمكن تفصيل هذه النشاطات على الشكل التالي:

زيارة وتمثيل المعتقلين وتقديم شكاوى.

تلقت الوحدة ٩٠ بلاغاً عن محتجزين داخل مركز التوقيف المستحدث (أنصار)، ومواقع جهاز الأمن الداخلي المجهولة المكان. وبناء على ذلك، تقدمت الوحدة بـ ٧ شكاوى لمراقب عام الشرطة بخصوص اعتقال غير مشروع واختطاف وتعذيب مواطنين على يد الشرطة واحتجازهم.

رقابة المحاكم ونشر التقارير

– لا يزال العمل في محاكم السلطة الفلسطينية غير مستقر، بسبب حالة الانقسام السياسي في السلطة الفلسطينية، وما أفرزته الإجراءات التي اتخذتها

الحكومة في غزة، وكان أبرزها التعدي على مرفق القضاء واللجوء إلى استخدام المحاكم الخاصة – العسكرية – وتشكيل مجلس العدل الأعلى. وهذا يحد بشكل كبير من التمتع بحقوق الإنسان وباحترام مبدأ الفصل بين السلطات.

- بلغ عدد الجلسات التي حضرها محامو الوحدة جلسة واحدة في المحكمة العدل العليا.
- بلغ عدد الجلسات التي حضرها محامو الوحدة جلسة واحدة في محكمة صلح غزة.

ورش عمل (لقاءات ومراسلات)

قام محامو الوحدة بإجراء ٢٠ لقاء مع ذوي الاختصاص في وزارة الداخلية والأمن الوطني بغزة من أجل متابعة شكاوى ومظالم المواطنين التي تقدموا بها إلى المركز وإطلاع المختصين عنها.

- **مؤشرات القياس**
  - بلغ عدد المعتقلين الذين بلغت فيهم الوحدة ٩٠ معتقلاً.
  - بلغ عدد المعتقلين الذين قام محامو الوحدة بزيارتهم ٣٣ معتقلاً.
  - بلغ عدد المعتقلين الممنوعين من زيارتهم ٥٧ معتقلا، منهم ٤ مرضى.
  - بلغ عدد المعتقلين داخل السجن ٦ مرضى.
  - بلغ عدد المعتقلين المفرج عنهم بعد تدخل الوحدة ١٩ معتقلا، ٣ منهم مرضى.
  - بلغ عدد الزيارات الميدانية التي قام بها محامو الوحدة لمراكز التوقيف عدد ٨ زيارات.
  - بلغ عدد الشكاوى التي قدمتها الوحدة ١٥ شكوى لمراقب عام وزارة الداخلية.
  - مساعدة مواطن في الحصول على لائحة اتهام وتصوير ملف القضية من محكمة الصلح بغزة.
  - تلقت الوحدة ردا سلبيا من مراقب عام وزارة الداخلية بخصوص مصادرة سيارة مدنية.
  - تلقت الوحدة ردا ايجابيا حيث تم إلغاء مذكرتي تبليغ الحضور لفتاتين بعد تدخل الوحدة.
  - بلغ عدد الجلسات التي حضرها محامو الوحدة في المحكمة العليا ومحكمة الصلح، جلستين.
  - بلغ عدد اللقاءات التي أجراها محامون الوحدة ٢٠ لقاء، ومداخلة.

- **وسائل القياس**
  - رصدت الوحدة حالات منع محامي الوحدة من زيارة معتقلين.
  - رصدت الوحدة بدء تنفيذ قرارات الإعدام من قبل وزارة الداخلية بغزة على الرغم من عدم مصادقة الرئيس عليها.

مخرج رقم (٢)

تقديم المساعدة القانونية لضحايا التعسف باستخدام السلطة

ضمان تطبيق قانون الخدمة المدنية

النشاطات

٢،١) ضمان تطبيق قانون الخدمة المدنية:

بسبب ما آلت إليه الأوضاع في قطاع غزة وخاصة بعد الحرب وتدمير المقار والوزارات الحكومية، ناهيك عن عدم وجود جهة قانونية لمخاطبتها بعد حالة الانقسام الحاصلة منذ يونيو ٢٠٠٧ بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حاولت الوحدة القانونية العمل على إجراء مداخلات وزيارات ولقاءات محدودة وفي حالة الضرورة لبعض المختصين، بالإضافة إلى توثيق بعض الحالات في هذا النشاط.

تقديم شكاوى وإجراء لقاءات بشأن ضحايا سوء استخدام السلطة

قامت الوحدة خلال العام ٢٠١٠ بتقديم شكاوى ومراسلات وإجراء لقاءات مع ذوي الاختصاص سواء كانت جهات رسمية أو غير رسمية نيابة عن ضحايا سوء استخدام السلطة. ومن بين هذه الإجراءات، كان هناك ٢٦ لقاء وشكوى ومداخلة جرت في قطاع غزة لجهات رسمية حكومية، من بينها وزارة الداخلية، الشئون الاجتماعية، مجالس هيئات محلية، وجهات رسمية غير حكومية كالجمعيات. كما كان هناك ١٦ شكوى قدمتها الوحدة لجهات رسمية في حكومة رام الله، من بينها وزارة المالية؛ مجلس الوزراء؛ ديوان الموظفين؛ وزارة الداخلية؛ النائب العام؛ ووزارة الأوقاف والشئون الدينية.

يضاف إلى ذلك العديد من الشكاوى والقضايا المتابعة منذ العام الماضي والمعلقة والمتوقفة حالياً بسبب عدم استقرار العمل في المحاكم والجهات الوزارية، حيث يبلغ عدد الشكاوى المقدمة للجهات ذات العلاقة ٢٩ وهي متابعة منذ عام ٢٠٠٧، وعدد القضايا المرفوعة أمام المحاكم ١٧ قضية وهي متابعة منذ العام ٢٠٠٧.

- **مؤشرات القياس**
  - بلغ عدد الرسائل والمداخلات واللقاء التي تمت ٤٢.
  - بلغ عدد الردود التي تلقتها الوحدة ١٢ رداً منها ثمانية ردود ايجابية، و٤ سلبية.
  - بلغ عدد اللقاءات التي أجرتها الوحدة ١٥ لقاء.
  - بلغ عدد الشكاوى المعلقة والمتوقفة منذ عام ٢٠٠٧ (٢٩) شكوى مع جهات مختصة، وذلك نيابة عن ضحايا التعسف في استخدام السلطة.
  - بلغ عدد الالتماسات المعلقة والمتوقفة منذ عام ٢٠٠٧ (١٧) التماساً أمام المحاكم الفلسطينية المختصة.

- **وسائل القياس**

  رصدت الوحدة حالة من عدم الاستقرار في عمل المحاكم والجهات المختصة.

مخرج رقم (٣)

تقديم المساعدة القانونية من أجل ضمان محاكمة وجبر الضرر عن ضحايا الإهمال الطبي

ولتنفيذ هذا المخرج تم تنفيذ النشاطات المرصودة في الخطة السنوية، على النحو التالي:

تقديم الشكاوى

- توجيه شكوى عدد ٢ لوزير الصحة بسبب إهمال وخطأ طبي .
- استمرار الوحدة بمتابعة ٣ شكاوى سابقة بخصوص الإهمال الطبي.

قضايا وطلبات تعويض

بسبب أوضاع المحاكم في قطاع غزة لا تزال قضية التعويض والتي تم إيداعها أمام المحاكم الفلسطينية عام ٢٠٠٦، مؤجلة إدارياً.

- **مؤشرات القياس**
  - بلغ عدد الشكاوى المتابعة من قبل الوحدة ٥ شكاوى.
  - بلغ عدد المستفيدين من التعويض: بسبب تأجيل القضية تأجيلا عاما لمدة ٦ شهور لم يتم البت فيها ولكن في حال دفع التعويض فيبلغ عدد المستفيدين (٢) وهما الأب والأم.

- **وسائل القياس**

– رصدت الوحدة ردين سلبيين من وزارة الصحة بخصوص إهمال وخطأ طبي.

– أبدى المراجعون ارتياحهم للمساعدات القانونية التي قدمت لهم من خلال محامي المركز.

مخرج رقم (٤)

بناء قدرات طاقم الوحدة القانونية في اللغة والخبرة في مجال التشريع الدولي

ولتنفيذ هذا المخرج تم تنفيذ النشاطات المرصودة في الخطة السنوية، على النحو التالي:

- **دورات تدريبية:** شارك محامو الوحدة في ٣ دورات:-

١- المشاركة في دورتين تدريبيتين بخصوص مشروع الاتحاد الأوروبي.

٢- دورة تدريبية نظمتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان، في جمهورية مصر العربية،كانت تتمحور حول آليات العمل بمجال حقوق الإنسان وامتدت الدورة من ٢٠ حتى ٢٠١٠/٤/٣٠.

- **مؤشرات القياس**

بلغ عدد الدورات التدريبية التي حضرها محامو الوحدة ٣ دورات تدريبية.

- **وسائل القياس**

استفادة محامي الوحدة من خلال مشاركتهم في هذه الدورات التدريبية .

مخرج رقم (٥)

ضمان وتعزيز الحق في الصحة

ولتنفيذ هذا المخرج قامت الوحدة بالنشاطات التالية:

توفير تغطية مالية للمرضى وتحديد مواعيد داخل المستشفيات

واصلت الوحدة تقديم خدماتها القانونية للمواطنين المرضى، حيث قامت بنسج علاقة مهنية مع العديد من المؤسسات الصحية وعلى رأسها دائرة العلاج بالخارج التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية من أجل تسهيل تحديد مواعيد وتغطية مالية لمرضي القطاع داخل المستشفيات وضمان توفير كفالة مالية لهم. فقد قامت الوحدة بمساعدة عدد من المرضى الذين بحاجة لرعاية صحية وقد بلغ عددهم ٩٩٦ مريضا خلال العام ٢٠١٠.

التنسيق مع جهات مختصة لضمان سفر المرضي

استمراراً لجهود الوحدة في مساعدة المرضى سكان قطاع غزة من السفر عبر معبر (ايرز) للسفر إلى مستشفيات داخل إسرائيل أو الضفة الغربية والأردن، قامت الوحدة بالتنسيق لهم مع الجهات المعنية لذلك عبر المعبر المذكور، حيث ساعدت ٤٧٥ مريضاً بالتنسيق له بالسفر لتلقي العلاج المناسب له.

- **مؤشرات القياس**

بلغ عدد التغطيات المالية ومواعيد المستشفيات ٩٩٦.

بلغ عدد المرضي المسافرين ٤٧٥.

- **وسائل القياس**

رصد لحالة من الارتياح من قبل المراجعين في المساعدة المقدمة لهم.

رصد الوحدة لنقص الدواء في مستشفيات القطاع من خلال توفيرها لبعض منها.

نشاطات خارج إطار الخطة :

مخرج رقم (١)

ربط علاقات مع منظمات حقوق إنسان عربية :

النشاطات:-

من خلال حضور المركز وتمتعه بعلاقات مهنية مع مؤسسات عربية تنشط في مجال حقوق الإنسان قامت الوحدة القانونية بتوجيه عدد من الرسائل لكل من الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في جمهورية مصر العربية وللمنظمة المصرية لحقوق الإنسان وإلى مؤسسة حقوقية في سوريا من أجل:

- معرفة الوضع الصحي والقانوني لمواطن فلسطيني معتقل لدى السلطات المصرية.
- معرفة مكان أحد المفقودين داخل سوريا.
- مساعدة عائلة غزيه محتجزة في مطار القاهرة الدولي.

- **مؤشرات القياس**
  - بلغ عدد الرسائل التي وجهتها الوحدة إلى جهات مختلفة ثلاث رسائل.

- **وسائل القياس**
  - التمتع بعلاقات مهنية مع مؤسسات عربية تنشط في مجال حقوق الإنسان.
  - تلقي الوحدة رداً إيجابية بما فيها الترحيب بالتعامل مع المركز.

وحدة تطوير الديمقراطية

أنجزت وحدة تطوير الديمقراطية خلال العام ٢٠١٠ النشاطات المقرة في خطتها السنوية. كما تم تنفيذ نشاطات إضافية لم تكن مدرجة في الخطة ولكنها كانت مهمة للاستجابة للتغيرات في البيئة المحيطة. وأسوة بالعام الماضي، استحوذت التطورات الداخلية الفلسطينية على اهتمام خاص من قبل الوحدة، خاصة في ضوء استمرار الشرخ السياسي في السلطة الفلسطينية وتداعيات ذلك على مكونات النظام السياسي الفلسطيني وعلى أوضاع حقوق الإنسان في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. يشمل التقرير التالي عرضاً لكل نشاط، وفقاً لما ورد في الخطة السنوية، وشرحاً عن التقدم فيه ضمن مؤشرات قياس الأثر المفصلة في الخطة السنوية، كما يتم التطرق إلى وسائل التحقق من المؤشرات المذكورة.

مخرج رقم (١)

زيادة الوعي لدى المجتمع الدولي والجمهور المحلي بانتهاكات حقوق الإنسان المدنية والسياسية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

النشاطات

١) التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام ٢٠٠٩.

- استحوذ التقرير السنوي على جهد كبير من الوحدة خلال الثلث الأول من العام ٢٠١٠.
- صدر التقرير عن المركز في مايو ٢٠١٠.

حلقة نقاش بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الاعدام، بتاريخ ١٠ اكتوبر ٢٠١٠

٢) تقرير بعنوان «ممارسات التعذيب في السجون ومراكز التوقيف في السلطة الفلسطينية

- صدر التقرير في أغسطس ٢٠١٠، وهو يغطي الفترة الزمنية التي تلت أحداث يونيو / حزيران ٢٠٠٧ وحالة الانقسام والصراع الفلسطيني / الفلسطيني، حيث شهدت تدهوراً غير مسبوق في حالة حقوق الإنسان بما في ذلك تصاعد ظاهرة الاعتقال السياسي وما رافقها من عمليات تعذيب وسوء معاملة.

٣) تقرير «جرائم الاغتيال...سياسة رسمية إسرائيلية معلنة

- صدر التقرير في أكتوبر ٢٠١٠، وهو العاشر في سلسلة تقارير دورية تسلط الضوء على جرائم الاغتيال التي تقترفها قوات الاحتلال بحق الفلسطينيين.
- يغطي التقرير الفترة من يوليو ٢٠٠٨ وحتى سبتمبر ٢٠١٠.

٤) بيانات صحفية ومواد إعلامية أخرى

- أصدرت الوحدة ٦٨ بياناً صحفياً تسلط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان.
- تناولت البيانات انتهاكات تتصل بالحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي والحق في تكوين الجمعيات وعقوبة الإعدام وغيرها.

٥) لقاءات واتصالات

مقابلات مع وسائل الإعلام

- أجرى طاقم الوحدة ٤٢ مقابلة مع وسائل إعلام محلية وعربية ودولية، شملت صحفاً ومحطات إذاعة وتلفزة ومواقع إخبارية.
- توجيه رسائل للقيادتين في غزة ورام الله تحث على وقف ممارسات التعذيب
- بتاريخ ٢٠١٠/٠٨/٢٣، وجه المركز رسائل إلى القيادتين الفلسطينيتين في قطاع غزة والضفة الغربية تناشدهم فيها باتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لوقف وحظر ممارسة التعذيب في السجون ومراكز التوقيف والاعتقال الفلسطينية. وتأتي هذه الرسائل بمناسبة إصدار المركز تقريراً جديداً بعنوان «ممارسات التعذيب في السجون ومراكز التوقيف في السلطة الفلسطينية منذ أحداث يونيو / حزيران ٢٠٠٧» حيث أرفقت بنسخ منه. وقد وجه المركز رسائله إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وإلى كل من الدكتور سلام فياض، رئيس الوزراء في حكومة رام الله، وإلى الأستاذ إسماعيل هنية، رئيس الوزراء في حكومة غزة. كما وجه كتبا مماثلة إلى وزراء الداخلية والعدل في غزة ورام الله، وكذلك إلى أعضاء المجلس التشريعي وقادة الفصائل الفلسطينية.

المشاركة في لقاءات وندوات تنظمها مؤسسات المجتمع المدني أو مؤسسات رسمية

تم تلبية عدد من الدعوات لحضور والمشاركة في لقاءات نظمتها منظمات مجتمع مدني، علاوة على المشاركة في لقاءات دعت لها مؤسسات حكومية. وفيما يلي اللقاءات التي شارك فيها أعضاء الوحدة بأوراق عمل أو بإدارة لقاءات:[٣٥]

- يوم دراسي بعنوان «صورة قوى الأمن الفلسطينية في قطاع غزة بعيون المراقبين،» نظمته هيئة التوجيه السياسي والمعنوي بتاريخ ٢٠١٠/٠٢/٠٣ في قاعة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني لقطاع غزة.
- ندوة حول واقع التجربة الديمقراطية في فلسطين وحالة الانقسام السياسي، نظمتها جمعية التثقيف البرلماني والديمقراطي. عقدت الندوة في مقر جمعية بادر للتنمية والإعمار بتاريخ ٢٠١٠/٠٢/١٣.
- يوم دراسي بعنوان «معاً ضد التعذيب» نظمه برنامج غزة للصحة النفسية ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وذلك في ذكرى يوم الأمم المتحدة العالمي لمساندة ضحايا التعذيب. عقد اللقاء بتاريخ ٢٤ يونيو في قاعة (ROOTS) بغزة، وعرض فيه مدير الوحدة نتائج التقرير الذي تعده حول التعذيب في السلطة الفلسطينية.
- لقاء حواري بعنوان "الأجهزة الأمنية بين الواقع والمأمول،" نظمته هيئة التوجيه السياسي والمعنوي. عقد اللقاء بتاريخ ٠٦/٢٧، في قاعة فندق مارنا هاوس بغزة، بمشاركة قائد الشرطة أبو عبيدة الجراح ومدير الأمن الداخلي صلاح أبو شرخ.
- شارك مدير الوحدة في المؤتمر الدولي الذي عقد في جامعة بيرزيت تحت عنوان «فلسطين والقانون الدولي،مقاربات جديدة» في الفترة من ٢٤ – ٢٦ سبتمبر ٢٠١٠. وقد ناقش المؤتمر الذي نظمه معهد القانون الدولي في كلية الحقوق بجامعة بيرزيت قضية مكان ودور القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة من اجل فهم أفضل للسياسة القانونية المنتهجة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويعتبر المؤتمر هو الأول من نوعه الذي تنظمه جامعة فلسطينية، وقد جمع ٢٠ خبيراً من جامعات ومنظمات فلسطينية ودولية متعددة، من بينها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، لمناقشة قضية القانون الدولي والسياق الفلسطيني. وقدم مدير الوحدة ورقة عمل بعنوان «حكم القانون والمساءلة أساس السلام،» وذلك من خلال الفيديو كونفرنس نظراً للقيود التي تفرضها قوات الاحتلال

[٣٥] هناك مشاركات أخرى سيتم استعراضها في بنود أخرى من هذا التقرير ذات صلة مباشرة بمضمون المشاركة.

على التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

- مؤتمر حول الحق في تكوين الجمعيات نظمته مؤسسة الضمير بالشراكة مع شبكة المنظمات الأهلية بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٣، عقد في فندق كومودور في مدينة غزة.
- ورشة عمل بعنوان «غزة بعد عامين على الحرب،» نظمها اتحاد لجان العمل الزراعي بالتعاون مع مساعدات الشعب النرويجي (NPA) بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٣٠، وعقدت في قاعة مطعم لاتيرنا.

المشاركة في برامج وحدة التدريب بالمركز

الصحفيون المكرمون في صورة جماعية مع منظمي المؤتمر

شارك أعضاء الوحدة في برنامج التدريب الذي تنفذه وحدة التدريب بالمركز. وبلغ عدد الجلسات التدريبية التي نفذها أعضاء الطاقم خلال فترة التقرير ١٢ جلسة، بواقع ٢٤ ساعة تدريبية، تمحورت حول قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية.

- **مؤشرات قياس النشاط**
  - التغطية الإعلامية: تغطية موسعة لهذه النشاطات في وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية؛ تم نشر وبث مقابلات مع أعضاء الوحدة في صحف ومحطات إذاعية وتلفزيونية ومواقع إخبارية محلية ودولية.
  - الطلب على المعلومات التي ينشرها المركز: هناك طلبات عديدة على ما ينشر محلياً ودولياً.

- **وسائل التحقق**
  - يحتفظ المركز بتوثيق لما تم نشره في وسائل الإعلام.
  - يحتفظ المركز بتوثيق لبعض ما نشرته المؤسسات الدولية من تقارير واعتمدت فيه جزئياً على ما نشره المركز.

مخرج رقم (٢)

المساهمة في مكافحة الاعتداءات على سيادة القانون وظاهرة الانفلات الأمني من خلال الكشف عنها ونشرها

النشاطات

١) تطورات ميدانية

– وهي نشرة إعلامية تصدر باستمرار وتتضمن آخر المعلومات حول انتهاكات تتصل بحالة الانفلات الأمني والاعتداءات على سيادة القانون. وتغطي هذه النشرة أيضاً انتهاكات الحق في الحياة والاعتداءات على النساء المتصلة بجرائم القتل على خلفية الشرف. وخلال العام ٢٠٠٩، أصدرت الوحدة **٦٠ نشرة.**

٢) بيانات صحفية

– عدد من البيانات المذكورة أعلاه في مخرج رقم (١) تعالج قضايا الانفلات الأمني.

- **مؤشرات القياس**

– تغطية موسعة للنشاطات في وسائل الإعلام

– تغذية استرجاعية إيجابية من المستفيدين

- **وسائل التحقق**

– تحتفظ الوحدة بتوثيق لما صدر في وسائل الإعلام.

مخرج رقم (٣)

المساهمة في حماية الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي من خلال نشر الانتهاكات، خاصة الانتهاكات ضد الصحفيين والجماعات السياسية، ومن خلال نشاطات حشد ومناصرة

النشاطات

١. تقرير دوري حول الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي في السلطة الوطنية الفلسطينية

– وهو التقرير التاسع من نوعه ويغطي الفترة من ١ نوفمبر ٢٠٠٩ إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠.

– صدر عن المركز بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠

٢. تقرير دوري حول اعتداءات قوات الاحتلال على الصحفيين ووسائل الإعلام – سلسلة تقارير إخراس الصحافة

– وهو التقرير الثالث عشر في سلسلة تقارير «إخراس الصحافة»، وغطي الفترة من ٢٠٠٩/٠٩/٠١ إلى ٢٠١٠/١٠/٣١.

– صدر التقرير عن المركز بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٠.

٣. إصدار بيانات صحفية

– أصدرت الوحدة ١٩ بياناً صحفياً تتصل بانتهاكات الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي، منها اعتداءات على الصحفيين ومنع تنظيم مسيرات سلمية واجتماعات عامة، على أيدي الأجهزة الأمنية والحكومتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.[٣٦]

٤. تكريم الإعلاميين بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة

– بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي يصادف الأول من مايو، نظم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان حفلاً بعنوان «صحفيون مميزون» لتكريم الصحفيين الذين فازوا بجوائز دولية خلال العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ على أعمال خاصة بالأرض الفلسطينية المحتلة. وقد قدمت وحدة تطوير الديمقراطية هذه المبادرة وأشرفت على تنفيذها بالكامل، لتعكس تقدير المركز الفلسطيني لما بذله الإعلاميون من جهود

[٣٦] أنظر أدناه قائمة بالبيانات الصحفية التي أصدرتها الوحدة.

لنقل حقيقة ما يجري في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة خلال العدوان الذي شنته قوات الاحتلال على قطاع غزة أواخر العام ٢٠٠٨.

- تم تنظيم الحفل بتاريخ ١ مايو ٢٠١٠ في قاعة مطعم الروتس بمدينة غزة، وشارك فيه أكثر من ٢٠٠ مدعو من الصحفيين وممثلي وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات الاعتبارية.
- بلغ عدد الصحفيين الذين تم تكريمهم ٢٥ صحفياً، حيث تم تسليمهم دروعاً خاصة. وكان بين المكرمين ثلاثة صحفيين من الضفة الغربية، تعذرت مشاركتهم في الاحتفال بسبب القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تم تسليمهم الدروع الخاصة بهم في وقت لاحق في مكتب المركز بمدينة رام الله.
- تؤكد هذه المبادرة أيضاً على العلاقة الإستراتيجية بين منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام.

٥. المشاركة في فعاليات ونشاطات حشد ومناصرة لدعم الحريات الصحفية وحرية التعبير والحق في التجمع السلمي

يشارك أعضاء الوحدة في كافة الفعاليات التي تنظم لدعم الحريات الصحفية وحرية التعبير والحق في التجمع السلمي.

- شهد الربع الأول من هذا العام جدلاً واسعاً بشأن انتخابات نقابة الصحفيين. وقد انخرطت الوحدة في نشاطات مختلفة بادرت لها أجسام إعلامية عديدة، كما دعمت المطالب بإجراء إصلاحات في النقابة قبل إجراء الانتخابات، خاصة إصلاح نظام العضوية.
- باءت مساعي الإصلاح بالفشل في ضوء إصرار قيادة النقابة في رام الله على إجراء الانتخابات دون إجراء الإصلاحات الضرورية المطلوبة. وفي ضوء ذلك اعتذر المركز عن تلبية دعوة النقابة بالمشاركة في الرقابة على الانتخابات، وأصدر بياناً صحفياً بتاريخ ٢ فبراير ٢٠١٠، أوضح فيه موقفه المطالب بإجراء إصلاحات في النقابة ونظام العضوية.
- على امتداد العام، شارك أعضاء من الوحدة في العديد من النشاطات التي نظمها الصحفيون ومنظمات المجتمع المدني.

- **مؤشرات القياس**

- تراجع في الاعتداءات على الصحفيين ووسائل الإعلام: للأسف الشديد فإن حالة الانقسام والصراع القائم بين فتح وحماس قد ساهمت في تزايد الاعتداءات على حرية التعبير والتجمع السلمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة.
- تنظيم مسيرات واجتماعات عامة سلمية بصورة أكثر من السابق: سُجِّلَ تراجعٌ في هذه النشاطات للأسباب المذكورة آنفاً.
- تغطية إعلامية للتقارير وغيرها من النشاطات: تمت تغطية نشاطات الوحدة في وسائل الإعلام بشكل واسع.

- **وسائل التحقق**

- رصد ومراقبة الاعتداءات من قبل طاقم المركز.
- توثيق ما ينشر في وسائل الإعلام.

مخرج رقم (٤)

المساهمة في حماية الحق في تكوين الجمعيات والاتحادات من خلال النشر عن الانتهاكات ذات الصلة ومن خلال الحشد والمناصرة

النشاطات

١. بيانات صحفية

- أصدر المركز خلال هذه الفترة ٥ بيانات صحفية حول انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات.

٢. مذكرة لرئيس الوزراء في غزة

- بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٦، وجه المركز كتاباً لرئيس الوزراء في غزة إسماعيل هنية، تضمن مذكرة قانونية أعدتها كل من وحدة تطوير الديمقراطية ووحدة المساعدة القانونية حول إغلاق كافة فروع مؤسسة شارك في قطاع غزة بقرار من النائب العام في غزة بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٦. وطالب المركز رئيس الوزراء بإعادة فتح مقرات منتدى شارك الشبابي في قطاع غزة جميعها، لما في قرار إغلاقها من مخالفة واضحة لأحكام القانون الفلسطيني.

٣. تقرير دوري حول الحق في تكوين الجمعيات

– تم إعداد مسودة التقرير ولكن لم يصدر عن المركز حتى نهاية العام بسبب الحاجة للمزيد من المعلومات، خاصة عن الأوضاع في الضفة الغربية.

٤. نشاطات حشد ومناصرة

على مدار العام، شارك أعضاء من الوحدة، نيابة عن المركز، في سلسلة من النشاطات التي نظمتها منظمات المجتمع المدني لمواجهة اعتداءات السلطات التنفيذية على الحق في تكوين الجمعيات.

- **مؤشر القياس**

– التغطية الإعلامية: تمت تغطية النشاطات في وسائل الإعلام المحلية

– تراجع الاعتداءات على المؤسسات: ما تزال الاعتداءات قائمة ولم يطرأ تحسن على الوضع في ظل حالة الانقسام القائمة وتداعياتها.

- **وسائل القياس**

– يحتفظ المركز بتوثيق لما يصدر عن وسائل الإعلام.

مخرج رقم (٥)

إلغاء عقوبة الإعدام أو وقف العمل بها

نفذت الوحدة سلسلة من النشاطات من أجل تحقيق هذا المخرج، شملت ما يلي:

النشاطات

١) حلقة نقاش بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام

– نظمت الوحدة هذه الحلقة بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٠ بعنوان «**عقوبة الإعدام في الأرض الفلسطينية المحتلة**»، وذلك بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام الذي يوافق اليوم المذكور.

– عقدت الحلقة في فندق كومودور في غزة، وتضمنت جلستين رئيسيتين وشارك فيهما جمع من الأكاديميين، رجال القانون والقضاة، الصحفيين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني.

– وفرت الحلقة فرصة للنقاش والجدل وإعادة التأكيد على موقف المركز المناهض لعقوبة الإعدام وللمطالبة بوقف العمل بها وإلغائها في السلطة الفلسطينية.

٢) ورقة موقف حول عقوبة الإعدام (تحديث)

– قامت الوحدة بإعداد هذا التحديث على ورقة موقف سبق وأن صدرت عن المركز.

– تم توزيع الورقة خلال حلقة النقاش المذكورة.

٣) بيانات صحفية

صدر عن المركز ٧ بيانات صحفية أعدتها الوحدة تتعلق بإدانة إصدار أحكام بالإعدام في قطاع غزة والضفة الغربية.

٤) رسالة للرئيس محمود عباس

– بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٠، وجه المركز رسالة للرئيس الفلسطيني محمود عباس ناشده فيها بإصدار قرار رئاسي بقوة القانون بوقف العمل بعقوبة الإعدام إلى حين التئام المجلس التشريعي وتعديل القانون الذي يسمح باستخدام هذه العقوبة. جاء طلب المركز في أعقاب تنفيذ ٥ أحكام إعدام من قبل الحكومة في غزة بدون الحصول على مصادقة الرئيس.

- **مؤشرات قياس النشاط**

– عدم إصدار أحكام إعدام وعدم تنفيذ أحكام صادرة:

- للأسف صدر المزيد من أحكام الإعدام، حيث بلغ عدد الأحكام الصادرة خلال هذا العام ١٢ حكماً، صدرت جميعها في قطاع غزة.

- وقد نفذت الحكومة بغزة حكم الإعدام بحق ٥ أشخاص.
- ولم يصدر ولم ينفذ أي حكم إعدام في الضفة الغربية، وهو تطور إيجابي ينظر المركز له بارتياح كبير.
- كما ينظر المركز بارتياح لعدم مصادقة الرئيس على أي حكم إعدام للعام الخامس على التوالي، وهو بحد ذاته مؤشر إيجابي.

– تعديلات تشريعية: لم يطرأ أي تعديل على التشريعات القائمة التي ما تزال تسمح باستخدام عقوبة الإعدام
– تصريحات وبيانات من قبل السلطة الوطنية: رصد المركز عدداً من التصريحات الرسمية في غزة التي تشدد على ضرورة تطبيق العقوبة، بما في ذلك تصريحات بتجاوز مصادقة الرئيس على الأحكام قبل تنفيذها وهو ما تم بالفعل.
– تغطية النشاطات في وسائل الإعلام: تمت تغطية النشاطات والبيانات في وسائل الإعلام.
– المساهمة في إثارة جدل مجتمعي حول عقوبة الإعدام: على سبيل المثال، وفرت حلقة النقاش التي نظمها المركز بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام فرصة جيدة للنقاش والتأكيد على موقف المركز المناهض لعقوبة الإعدام.

- **وسائل التحقق**

– الرصد والمراقبة للقضاء وما يصدر من أحكام.
– الرصد والمراقبة لأعمال المجلس التشريعي.
– الرصد والتوثيق لما يصدر من تصريحات رسمية.
– يتوفر في الوحدة توثيق بالمقابلات الإذاعية والتلفزيونية والصحفية التي نفذتها الوحدة وتم خلالها التطرق لموقف المركز المناهض لعقوبة الإعدام.
– تلقى المركز عدداً من الردود المؤيدة لموقفه المناهض لعقوبة الإعدام.

مخرج رقم (٦)

تحسين أداء المجلس التشريعي في المجالات التالية : أ) الالتزام بالقانون في عملية التشريع؛ ب) التزام الأعضاء بحضور جلسات المجلس؛ ج) وقف الازدواج الوظيفي لبعض الأعضاء في الوظائف العامة؛ ود) استخدام أدوات المحاسبة والرقابة على الحكومة

ما تزال السلطة التشريعية معطلة بفعل الانقسام في السلطة الفلسطينية. وتواصل كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس عقد جلسات باسم المجلس التشريعي في غزة، يتم خلالها مناقشة وإصدار قوانين ونشرها في الوقائع الفلسطينية الصادرة عن الحكومة في غزة، بدون مصادقة الرئيس على تلك القوانين.

وقد سبق وأن أوضح المركز موقفه المعارض لعقد جلسات باسم المجلس التشريعي من قبل كتلة التغيير والإصلاح، فيما طالب بوقف إصدار قرارات بقوة القانون من قبل الرئيس بدعوى غياب عمل المجلس التشريعي.

النشاطات

١) اجتماعات ولقاءات مع أعضاء المجلس التشريعي

– تم الالتقاء بعدد من مع أعضاء المجلس (أنظر أيضاً النشاطات في مخرج رقم ١)

٢) حضور الجلسات ومراقبة النشاطات

– يقوم الباحثون في الوحدة بمتابعة وجمع المعلومات حول الجلسات التي تعقدها كتلة التغيير والإصلاح وتقاطعها بقية الكتل البرلمانية.
– تجري أيضاً متابعة التشريعات الصادرة عن المجلس في ظل حالة الانقسام.

٣) بيانات صحفية

– أصدرت الوحدة ٥ بيانات صحفية تتصل بعمل المجلس التشريعي أو بانتهاكات تعرض لها النواب.

- **مؤشرات قياس النشاط**
  - تغطية النشاطات في وسائل الإعلام: تمت تغطية النشاطات في وسائل الإعلام.
  - معرفة أكبر بآليات عمل المجلس التشريعي وأهم الانتقادات حول أدائه: تساهم نشاطات المركز في نشر الوعي بين الجمهور بآليات عمل المجلس التشريعي والانتقادات على أدائه.
  - التغذية الاسترجاعية الإيجابية من المستفيدين: تفاوتت الردود بين دعم مواقف المركز ومعارضته.

- **وسائل التحقق**
  - تحتفظ الوحدة أيضاً بتوثيق ما تنشره وسائل الإعلام حول النشاطات التي تنفذها.

مخرج رقم (٧)

تقييم مستقل وموضوعي للانتخابات العامة والمحلية التي تجريها السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل تشجيع إجراء انتخابات حرة ونزيهة ولزيادة ثقة الجمهور في الانتخابات

النشاطات

١) لا انتخابات بدون مصالحة: ورقة موقف حول الانتخابات في السلطة الفلسطينية

- صدرت بتاريخ ٢٤ يناير، وقد تضمنت موقف المركز المعارض لإجراء انتخابات في ظل الانقسام ودون خلق الأجواء الضرورية لإجراء انتخابات شفافة ونزيهة وتعكس إرادة الناخبين.

٢) ورقة موقف حول الدعوة إلى إجراء الانتخابات المحلية في السلطة الفلسطينية في يوليو ٢٠١٠

- صدرت بتاريخ ١٨ فبراير. شدد المركز فيها على موقفه المعارض لإجراء انتخابات محلية دون توفير الشروط اللازمة لإجراء انتخابات شفافة ونزيهة، بما في ذلك وقف الاعتداءات على الحريات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣) نشاطات حشد ومناصرة

- يقوم أعضاء الوحدة والمركز بشكل عام بشرح لموقفه من الانتخابات في اتصالاتهم ولقاءاتهم محلياً، سواء مع منظمات المجتمع المدني أو القوى السياسية أو الشخصيات الرسمية، ودولياً مع المنظمات الدولية والهيئات الدبلوماسية المختلفة.

- **مؤشرات قياس النشاط**
  - نشر النتائج الموضوعية والمحايدة حول الرقابة على الانتخابات: لم تجرَ انتخابات خلال العام ٢٠١٠.
  - تلقى المركز ردوداً إيجابية على موقفه من ربط إجراء الانتخابات بالمصالحة وإطلاق الحريات العامة.
  - كان هناك تغطية واسعة لورقتي الموقف في وسائل الإعلام المحلية والعربية.

- **وسائل التحقق**
  - آراء المراقبين والمنظمات المشاركة في الرقابة: لم تتوفر لعدم إجراء انتخابات.
  - توثيق ما يصدر في وسائل الإعلام.
  - الاحتفاظ بقوائم المشاركين في النشاطات.
  - توثيق ما يصدر من ردود فعل.

مخرج رقم (٨)

توعية ٦٠٠ شاب وشابة بقيم الديمقراطية والحقوق والحريات الأساسية من خلال تنظيم ورش عمل ولقاءات تعقد بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني

النشاطات

١) تنظيم ورش عمل ولقاءات

- تم تنظيم ٣٢ ورشة عمل ولقاء بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.
- عقدت اللقاءات بالتعاون مع ١٠ مؤسسات أهلية.
- بلغ عدد المشاركين ٨٩٩ شخصاً، منهم ٥٥٦ فتاة وامرأة.

جدول يوضح تفاصيل اللقاءات

الرقم	تاريخ اللقاء	موضوع اللقاء	الجمعية المشاركة	مكان اللقاء	المحافظة	عدد المشاركين	منهم النساء
١	٠١/١٧	مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية	جمعية تطوير المرأة الفلسطينية	مقر الجمعية / مخيم البريج	الوسطى	١٥	١٥
٢	٠١/٢٠	الحق في حرية الرأي والتعبير	الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون	مقر الجمعية	رفح	٣٤	١٣
٣	٠١/٢٥	مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية	التجمع الإعلامي الشبابي	مقر التجمع / مخيم البريج	الوسطى	١٧	٣
٤	٠١/٢٧	مفهوم الديمقراطية	الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون	مقر الجمعية/ مدينة رفح	رفح	٢٨	٦
٥	٠٢/٠١	مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية	منتدى شارك الشبابي /فرع الشمال	مقر المنتدى/ بيت لاهيا	شمال غزة	٤٢	٢١
٦	٠٢/٠٤	مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية	منتدى شارك الشبابي /فرع رفح	مقر المنتدى في رفح	رفح	٢٧	١٢
٧	٠٢/١٠	الحق في حرية الرأي والتعبير	التجمع الإعلامي الشبابي الفلسطيني	مقر التجمع/ مخيم البريج	الوسطى	٢٠	٦
٨	٠٢/١١	الحق في حرية الرأي والتعبير	منتدى شارك الشبابي	مقر المنتدى ، رفح	رفح	١٦	١٦
٩	٠٢/١٨	مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية	قسم اللغة الفرنسية في جامعة الأقصى	جامعة الأقصى بغزة	غزة	٢٠	١٠
١٠	٠٢/٢٤	مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية	جمعية طلائع فلسطين	مقر الجمعية، خان يونس	خان يونس	٤٨	٤٢
١١	٠٣/٠٣	الحق في حرية الرأي والعبير	مركز المغازي الثقافي	مخيم المغازي	الوسطى	٢٢	٢٢
١٢	٠٣/٠٩	الحق في التجمع السلمي	جمعية ملتقى شباب القرارة	قرية القرارة	محافظة خان يونس	٢٨	٨
١٣	٠٣/١٨	الحق في حرية الرأي والتعبير	مدرسة طبريا الثانوية للبنات	المدرسة	خان يونس	٥١	٥١
١٤	٠٤/١	الحق في حرية الرأي والتعبير	جمعية الحق والعدالة	مقر الجمعية	محافظة خان يونس	٢٧	١٤
١٥	٠٤/٤	الحق في التجمع السلمي	قسم اللغة الفرنسية في جامعة الأقصى	الجامعة	محافظة غزة	٢٣	١٢
١٦	٠٤/٦	الانتخابات	الجمعية الوطنية للحق والقانون	مقر الجمعية	محافظة رفح	٥٥	٢٥

١٧	٠٤/١٣	مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية	جمعية تنمية المرأة والطفل	مقر الجمعية، قرية القرارة	محافظة خان يونس	٢١	١٤
١٨	٠٤/١٤	الحق في حرية الرأي والتعبير	الجمعية الفلسطينية للمواطنة والتنمية الاجتماعية	مقر الجمعية	محافظة خان يونس	٢٩	١٦
١٩	٠٤/٢٠	مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية	جمعية مركز الشباب الفلسطيني	مقر الجمعية	محافظة غزة	٢٣	١٦
٢٠	٠٤/٢١	مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية	جمعية خريجي محافظة خان يونس	مقر الجمعية	محافظة خان يونس	٣٥	٢٥
٢١	٠٤/٢٢	المشاركة السياسية والانتخابات	الجمعية الفلسطينية للمواطنة والتنمية الاجتماعية	مقر الجمعية	محافظة خان يونس	٢٨	١٦
٢٢	٠٥/٤	مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية	جمعية الكرمل	مقر الجمعية، مخيم النصيرات	محافظة الوسطى	٢٧	٦
٢٣	٠٥/٥	مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية	جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي	مقر الجمعية	محافظة غزة	١٧	٦
٢٤	٠٥/١٧	الحق في حرية التجمع السلمي	مندى تجمع إعلامي الوسطى	مقر التجمع مخيم البريج	محافظة الوسطى	١٨	٦
٢٥	٠٥/٢٠	الحق في حرية الرأي والتعبير	جمعية أنصار البيئة	مقر الجمعية، بلدة الزوايدة	محافظة الوسطى	١٤	٦
٢٦	٠٥/٢٧	الحق في حرية الرأي والتعبير	جمعية خريجي محافظة خان يونس	مقر الجمعية	محافظة خان يونس	٤٠	٢٧
٢٧	٠٦/٨	مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية	طاقم شؤون المرأة	مقر الطاقم	محافظة غزة	١٦	١٦
٢٨	٠٦/٩	مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية	مركز الشرق للصحة النفسية	مقر مركز الشرق	محافظة خان يونس	٢٨	١٥
٢٩	٠٦/١٠	الحق في حرية الرأي والتعبير	جمعية تطوير بيت لاهيا	مقر الجمعية في بيت لاهيا	محافظة الشمال	٢٤	١٦
٣٠	٠٦/٢٧	مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية	جمعية الحياة والأمل	مقر الجمعية في مخيم جباليا	محافظة الشمال	٣١	٢٠
٣١	٠١١/٨	مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية	اتحاد لجان المرأة للعمل الزراعي	مقر الجمعية في خان يونس	محافظة خان يونس	٤٠	٤٠
٣٢	٠١٢/١٦	التربية على حقوق الإنسان	مدرسة بنات الشوكة الإعدادية للاجئات	مقر المدرسة في بلدة الشوكة	محافظة رفح	٣٥	٣٥

- **مؤشرات قياس النشاط**
  - حجم المشاركة: زاد عدد المشاركين عن العدد المقدر في النشاط بـ ٢٩٩ شخصاً.
  - تغذية استرجاعية إيجابية من المشاركين: كانت الردود إيجابية من المشاركين.
  - تعاون المؤسسات الشريكة: أبدت المؤسسات المضيفة تعاوناً مع طاقم الوحدة.

- **وسائل التحقق**
  - توثيق أسماء المشاركين والمؤسسات المضيفة أو المشاركة.
  - النجاح في تنظيم ١٣ لقاءً، عُقدت بالتعاون مع مؤسسات أهلية.

محمود الافرنجي، الباحث في وحدة تطوير الديمقراطية خلال محاضرة حول الحق في التجمع السلمي في ملتقى شباب القرارة بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٠

وحدة حقوق المرأة والطفل

تابعت وحدة حقوق المرأة نشاطاتها خلال العام ٢٠١٠ وفق الخطة السنوية التي وضعتها. وقد أنجزت الوحدة معظم النشاطات المقرة، بالإضافة إلى تنفيذها لنشاطات لم تكن مقرة في الخطة. وقد تميز العام ٢٠١٠ ، بزيادة عدد القضايا المتابعة لدى وحدة المرأة عن السنوات السابقة، وزيادة عدد الاستشارات، بالإضافة إلى عمل الوحدة هذا العام على تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية. كما تميّز هذا العام بفتح علاقات مع مؤسسات شريكة جديدة للوحدة.

مخرج رقم (١) .....

المساعدة القانونية للنساء

تمثيل ٣٠٠ امرأة في المحاكم الشرعية والنظامية.
تقديم الاستشارات القانونية لـ١٥٠ امرأة.

واصلت الوحدة عملها في تقديم المساعدة القانونية للنساء من خلال تمثيلهن في المحاكم الشرعية وتقديم الاستشارات القانونية من خلال التنسيق مع المحاكم الشرعية، التنسيق مع المؤسسات النسوية.

تمثيل النساء في المحاكم الشرعية

بلغ عدد القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية (١٧٧٨) قضية، بينها (١٦٩٥) قضية وردت إلى الوحدة خلال العام ٢٠١٠، بالإضافة إلى (٨٣) قضية شرعية حولت من العام ٢٠٠٩. وتوضح الجداول التالية القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية والنتائج المحصلة على مدار العام:-

جدول رقم (١): تنوع القضايا الشرعية التي تابعتها الوحدة خلال العام ٢٠١٠

نفقة	عفش بيت	حضانة	رؤية أبناء	مصاريف ولادة	مهر مؤجل	تفريق	طاعة	إثبات طلاق	أجرة حضانة ورضاعة	قضايا منوعة	المجموع
٨٨٢	٤٣٦	١٠٠	٦٨	٤١	٧٦	٨٤	١٣	١٤	٥١	١٣	١٧٧٨

جدول رقم (٢): نتائج القضايا التي تابعتها وحدة المرأة أمام المحاكم الشرعية خلال العام٢٠١٠

قضايا صدرت فيها أحكام	قضايا مازالت في المحاكم	قضايا أسقطت بسبب التصالح	قضايا أوقفت لعدم متابعة المدعية	قضايا مرحلة للعام ٢٠١١	المجموع
١٠٣١	٦٨	٣٨٦	٢٧٥	١٨	١٧٧٨

جدول رقم (٣): عدد القضايا الواردة إلى فروع المركز خلال العام ٢٠١٠

الفرع الرئيسي	فرع جباليا	فرع خان يونس	المجموع
٩٨٢	٣٧٧	٣٣٦	١٦٩٥

تقديم الاستشارات القانونية للنساء

قامت الوحدة بتقديم (٩٠٠) استشارة قانونية خلال العام ٢٠١٠، وذلك للنساء اللواتي قدمن طلب الاستشارة أو أولئك اللواتي قمن بالاتصال بالوحدة عبر الهاتف. وقد بلغ عدد الاستشارات التي تم تقديمها في فرع جباليا (٣٨٢) استشارة، أما في فرع خان يونس فتم تقديم (١٦١) استشارة، وفي مقر المركز بمدينة غزة (٣٥٧) استشارة.

إلى جانب تمثيل النساء أمام المحاكم الشرعية، فعّلت الوحدة خلال هذا العام تنفيذ الأحكام لدى دائرة الإجراء في المحاكم المدنية وذلك نظرا لحاجة النساء إلى تفعيل تنفيذ الأحكام. وقام محامو الوحدة بتنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية في قضايا تابعتها الوحدة وبوجه خاص القضايا المتعلقة بتنفيذ أحكام النفقة وعفش بيت والمهر المؤجل لدى دائرة الإجراء وقد كانت على النحو التالي:-

محكمة بداية غزة	محكمة بداية دير البلح	محكمة بداية جباليا	المجموع
٣٦	١١	٢٧	٧٤

جدول يوضح تنوع القضايا التي قامت الوحدة بتنفيذها

عفش بيت	نفقة	مهر مؤجل	المجموع
٣٧	٣١	٦	٧٤

- **مؤشرات القياس**

خلال العام ٢٠١٠ كانت هناك زيادة ملحوظة في عدد القضايا الواردة إلى وحدة المرأة بنسبة ٦٧٪عن العام ٢٠٠٩، كما كان هناك زيادة بنسبة ٦٩ ٪ في مجمل عدد القضايا التي تابعتها الوحدة بالمحاكم الشرعية في العام الماضي.

ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها:

- زيادة عدد القضايا الواردة إلى فروع المركز في كل من خان يونس وجباليا إذْ شهدت هذه الفروع زيادة ملحوظة في عدد القضايا الواردة لها.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين الوحدة والمؤسسات الناشطة في مجال تقديم المساعدة القانونية للنساء في قطاع غزة من خلال تحويل العديد من القضايا للوحدة لمتابعتها.
- تردي الأوضاع الاقتصادية

المحاميات الشرعيات في وحدة المرأة خلال استقبالهن مراجعات

- ساهم وجود محاميات متدربات لدى وحدة المرأة ضمن المشروع المشترك مع مؤسسة التعاون وحصول بعضهن على رخصة مزاولة المحاماة الشرعية بزيادة عدد القضايا المتابعة في وحدة المرأة.
- حصلت الوحدة على أحكام لصالح النساء في ٥٨ ٪من القضايا التي تابعتها.
- تابعت الوحدة العديد من القضايا المحولة من المؤسسات النسوية.

- **وسائل التحقق**
  - بلغ عدد القضايا التي وردت إلى وحدة المرأة خلال هذا العام (١٦٩٥) قضية
  - بلغ عدد الأحكام التي حصلت عليها الوحدة لصالح النساء (١٠٣١) حكماً.
  - بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة للنساء (٩٠٠) استشارة.
  - بلغ عدد القضايا التي حولتها المحاكم الشرعية للوحدة لمتابعتها (٩٢٤) قضية.
  - بلغ عدد القضايا التي تم تحويلها من قبل المؤسسات النسوية والمجتمعية (١٢٤) قضية.
  - بلغ عدد النساء المستفيدات من المساعدة القانونية (٨٣٠) امرأة.

التنسيق مع المحاكم الشرعية

ترجع الزيادة في أعداد القضايا التي تابعتها الوحدة خلال العام ٢٠١٠ عن الأعوام الماضية إلى عدة عوامل أهمها:

- التعاون والتنسيق مع المحاكم الشرعية. فالمحاكم الشرعية وعددها عشر محاكم تقوم بتحويل النساء اللواتي يحتجن إلى المساعدة للوحدة ليتولى محامو الوحدة الترافع عنهن مجاناً، وتقديم المساعدة القانونية المطلوبة لهن، هذا بالإضافة إلى تسهيل عمل المحامين العاملين في الوحدة في المحاكم الشرعية.

التنسيق مع المؤسسات النسوية

قامت الوحدة بمتابعة العديد من القضايا المحولة من المؤسسات النسوية، وبشكل خاص القضايا المحولة من مركز صحة المرأة – جباليا، البريج، والمركز الفلسطيني لحل النزاعات المجتمعية.

مخرج رقم (٢) .....

التوعية القانونية للنساء: توعية ٢٠٠٠ امرأة في الحقوق والقوانين المحلية والدولية، بما في ذلك التوعية بالحقوق الخاصة بالطفل بالإضافة إلى توعيتهن بقضايا العنف ضد المرأة.

تنظيم محاضرات توعية قانونية: (١٢٥) محاضرة بحقوق المرأة، (٢٠) منها في حقوق الطفل بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني، ومراكز النشاط النسائي التابعة لوكالة الغوث.

تنظيم نشاطات خاصة بمناسبة حملة (١٦) يوماً من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، والتي تمتد في الفترة ما بين ٢٥ نوفمبر وحتى ١٠ ديسمبر من خلال:

- تنظيم محاضرات توعية خاصة بالعنف.
- إصدار (بوستر) خاص باليوم العالمي لمناهضة العنف (٢٥نوفمبر).
- إصدار بيان خاص باليوم العالمي لمناهضة العنف.
- التعاون مع المؤسسات النسوية والمحلية والدولية في الفعاليات التي تنظم ضمن حملة ١٦ يوماً.

إصدار كتيبات خاصة بتوعية النساء في القوانين المحلية والدولية.

إصدار بوستر بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الثامن من آذار.
التعاون مع وسائل الإعلام من خلال الاشتراك في برامج تلفزيونية وإذاعية ومقابلات صحفية.
المشاركة في الدورات التدريبية التي تنفذها الوحدة مع وحدة التدريب في المركز في المواضيع الخاصة بالمرأة والطفل.

٢,١) تنظيم محاضرات توعية قانونية للنساء

وقد نفذت الوحدة خلال العام ٢٠١٠، (١٢٥) محاضرة توعية قانونية، على النحو التالي:

- (٥٨) محاضرة في مجال الأحوال الشخصية.
- (٥٢) محاضرة خاصة بالعنف ضد المرأة.
- (٧) محاضرات خاصة بحقوق الطفل.
- (٨) في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

وتميز هذا العام بالعمل مع مؤسسات مجتمعية ونسوية لأول مرة بالإضافة إلى العمل مع مدارس إعدادية وثانوية. كما تم خلال هذا العام تنفيذ العديد من محاضرات التوعية بدعوة من مؤسسات مجتمعية ونسوية.

- **مؤشرات القياس**

- خلال العام ٢٠١٠، تلقت الوحدة عدداً من المراسلات من مؤسسات مجتمعية ونسوية بالإضافة إلى مدارس إعدادية وثانوية لتنفيذ محاضرات توعية قانونية.
- قامت الوحدة بعمل أكثر من محاضرة في عدد من المؤسسات التي تعاونت معها وذلك بناء على طلب النساء.
- تعاونت الوحدة خلال هذا العام مع مؤسسات مجتمعية لم يسبق وأن تعاونت معها من قبل في مناطق مهمشة من قطاع غزة مثل: تجمع إعلاميات الجنوب، مركز السلام، جمعية صامد الثقافية، جمعية المواصي الخيرية، اتحاد لجان كفاح المرأة، نادي السنابل – رفح، جمعية فرسان الغد – بيت حانون، جمعية التغريد – بيت حانون، جمعية يبوس، اتحاد لجان العمل الزراعي (الفراحين، السوارحة، المغراقة ،السميرات، عبسان،الفخاري، الزنة)، جمعية تمكين المرأة الريفية، العيادة العصرية – جباليا، مدرسة عبسان الابتدائية.

وقد تميزت هذه الجمعيات بأنها في مناطق نائية ومهمشة وتفتقر إلى العديد من الخدمات.

- **وسائل التحقق**

- نظمت الوحدة خلال العام ٢٠١٠ (١٢٥) محاضرة توعية قانونية.
- بلغ عدد المشاركات في المحاضرات (٣١٠٢) مشاركة.
- بلغ عدد النساء اللواتي توجهن إلى الوحدة طلبا للمساعدة القانونية على إثر مشاركتهن في المحاضرات (١٦٨) امرأة.
- بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة للنساء أثناء المحاضرات (٢٥٠) استشارة.
- تم عقد هذه المحاضرات بالتعاون مع (٥٠) مؤسسة في جميع أنحاء قطاع غزة بالإضافة إلى (١٢) مدرسة.
- تم التعاون خلال هذا العام مع (١٩) مؤسسة لأول مرة.
- الوصول إلى مناطق نائية ومهمشة في قطاع غزة تفتقر إلى المؤسسات المجتمعية والنسوية.

الأستاذ سمير حسنية المحامي في وحدة المرأة خلال محاضرة للمركز

تنظيم نشاطات خاصة بمناسبة حملة (١٦) يوم من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة والتي تمتد في الفترة مابين ٢٥ نوفمبر وحتى ١٠ ديسمبر:

نظمت الوحدة خلال الفترة الممتدة من ٢٥ نوفمبر وحتى ١٠ ديسمبر (٧) محاضرات خاصة بالتوعية على موضوع العنف وفق الإعلان العالمي لمناهضة العنف الصادر عن الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٩٣، وكانت هذه المحاضرات على النحو التالي:

- بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٨: محاضرة في جمعية فرسان الغد الثقافية - بيت حانون شارك فيها (١٦) امرأة.
- بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٩: محاضرة في مركز النشاط النسائي - دير البلح شارك فيها (١٢) امرأة.
- بتاريخ ٢٠١٠/١١/٣٠: محاضرة في مركز النشاط النسائي- حي الدرج بمدينة غزة شارك فيها (٤٠) امرأة.
- بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢: محاضرة في جمعية غسان كنفاني - بيت حانون شارك فيها (١٢) امرأة.
- بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٦: محاضرة في الجمعية الوطنية للديمقراطية – رفح شارك فيها (٤٠) امرأة.
- بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٦: محاضرة في مدرسة طبريا الثانوية للبنات- خان يونس شارك فيها (٢٢) امرأة.
- بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٨: محاضرة في جمعية تنمية الشباب الفلسطيني في عبسان الكبيرة شارك فيها (١٨) امرأة.

إصدار (بوستر) بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة (٢٥ نوفمبر)

لم تصدر الوحدة بوستر خاصاً بهذه المناسبة، ولكن اشتركت مع مؤسسات الأمم المتحدة اليونيفم، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأونروا، ومؤسسات تحالف أمل في البوستر الذي أعد بمناسبة المهرجان المركزي لمناهضة العنف ضد المرأة.

إصدار بيان بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

أصدرت الوحدة بيانا خاصا بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة الذي يصادف ٢٥ نوفمبر من كل عام بعنوان «**في اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء ليكن شعارنا لا للصمت على العنف الممارس ضد النساء الفلسطينيات**».

التعاون مع المؤسسات النسوية والمحلية والدولية في الفعاليات التي تنظم ضمن حملة ١٦ يوما لمناهضة العنف ضد المرأة

شاركت الوحدة في النشاطات التي قامت المؤسسات النسوية بتنفيذها بمناسبة حملة ١٦ يوما من النشاط العالمي لمناهضة العنف وأبرزها كان المشاركة في المهرجان المركزي لمناهضة العنف ضد المرأة الذي قام بتنفيذه تحالف أمل.

إصدار بوستر بمناسبة اليوم العالمي للمرأة «الثامن من آذار»

أصدرت الوحدة بيانا بمناسبة يوم المرأة العالمي الذي يصادف الثامن من آذار من كل عام بعنوان «في الثامن من آذار فلتتوحد الجهود لإنهاء معاناة النساء الفلسطينيات المتزايدة».

- **مؤشرات القياس**

- قامت الوحدة بتوزيع البوستر الخاص باليوم العالمي للمرأة على العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وتلقت الوحدة ردود أفعال ايجابية على البيان الذي أصدرته بمناسبة اليوم المرأة العالمي.

- **وسائل التحقق**

- تم طباعة ١٠٠٠ نسخة من البوستر الخاص بيوم المرأة العالمي

٢,٣) التعاون مع وسائل الإعلام من خلال الاشتراك في برامج إذاعية وتلفزيونية أو مقابلات صحفية :-

اهتمت الوحدة بالتعاون مع وسائل الإعلام سواء المكتوبة أو المرئية أو المسموعة وتسعى الوحدة من خلال ذلك إلى توعية النساء بالحقوق التي يكفلها القانون

المحلي والدولي وإثارة القضايا ذات العلاقة بحقوق المرأة. وخلال العام ٢٠١٠ عززت الوحدة تعاونها مع وسائل الإعلام خصوصا المحلية منها والدولية وذلك على النحو التالي:

اللقاءات الصحفية

- تم عقد (٨) لقاءات صحفية .
- تم عقد (٦) لقاءات إذاعية.
- تم عقد (١) لقاء تلفزيوني .
- تم نشر العديد من الإخبار الصحفية المتعلقة بنشاطات الوحدة المختلفة في نشرة المنطار التي يصدرها المركز.

٢,٤) المشاركة في الدورات التدريبية التي تنفذها وحدة التدريب في المركز

شاركت الوحدة في الدورات التدريبية التي نظمتها وحدة التدريب في المركز بينها دورات عامة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى جانب (٣) دورات خاصة بالناشطات النسويات خاصة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وكان مجمل مجموع الجلسات التدريبية التي شاركت بها الوحدة في جميع الدورات التدريبية (٣٩) جلسة تدريبية.

تنفيذ دورات تدريبية خاصة بالترافع أمام المحاكم الشرعية

وضعت الوحدة في خطتها للعام ٢٠١٠ تنظيم (٣) دورات تدريبية بالتنسيق مع وحدة التدريب للمحامين خاصة بالترافع أمام المحاكم الشرعية، وذلك لرفع كفاءة المحامين والمحاميات الشابات في الترافع أمام المحاكم الشرعية والدفاع عن قضايا النساء، والاستفادة من خبرة المحامين العاملين بالوحدة والقضاة الشرعيين الذين تم انتدابهم في التدريب.

وقد نظمت الوحدة خلال العام ٢٠١٠ أربع دورات تدريبية، (٣) دورات مبتدئة ودورة واحدة متقدمة، عقدت الدورة الأولى بتاريخ ٢٠١٠/١/١٧-٢٠١٠/١/٢٤، الدورة الثانية في الفترة ما بين ٢٠١٠/٧/٢٥ ، ٢٠١٠/٨/١ ، أما الدورة الثالثة وهي متقدمة نظمت لمن سبق لهم المشاركة في الدورات المبتدئة فعقدت بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٦-٢٠١٠/١٠/٣، أما الدورة الرابعة فعقدت بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٢ حتى ٢٠١٠/١٢/١٩. وقد كان مجموع المحامين المشاركين في الدورة (١٠٧) محامياً ومحامية.

طاقم وحدة المرأة خلال احدى اجتماعات

مخرج رقم (٣)

حشد التأييد
العمل من أجل تضمين المعايير الدولية الخاصة بالمرأة والطفل في القوانين ومشاريع القوانين الفلسطينية

قانون الأحوال الشخصية

٣,١) العمل على رفع سن الزواج إلى ١٨ سنة

٣. العمل على مراعاة المصلحة الفضلى للطفل والالتزامات الخاصة بحضانة الأطفال

وضعت الوحدة في خطتها استكمال العمل على قانون الأحوال الشخصية، وتحديدا فيما يتعلق برفع سن الزواج والعمل على مراعاة المصلحة الفضلى للطفل والالتزامات الخاصة بحضانة الأطفال، إلا أن استمرار حالة الانقسام ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة والشلل الذي أصاب عمل المجلس التشريعي حال دون تنفيذ النشاطات المتعلقة بحشد التأييد والضغط على صناع القرار .

في المقابل، قامت الوحدة بتفعيل لقاءاتها مع قضاة المحاكم الشرعية وتم بحث العديد من القضايا المتعلقة بعمل المحاكم الشرعية والتدخل من اجل النهوض بعملها معهم، بما يحقق مصلحة للنساء من خلال عقد عدة لقاءات مع قاضي القضاة وقضاة المحاكم الشرعية .

وقد كان أهم هذه اللقاءات تنظيم حلقة نقاش بعنوان (العلاقة بين القضاء الشرعي والمحاميين الشرعيين). وقد نظمت هذه الحلقة بالتعاون مع ديوان قاضي القضاة بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٦. وقد شارك في هذه الحلقة عدد من قضاة المحكمة العليا الشرعية ورؤساء محاكم الاستئناف، بالإضافة إلى عدد من المحامين والمحاميات الشرعيين.

وتأتي أهمية هذه اللقاءات من حيث أنها تفتح باب النقاش بين المحامين الشرعيين وقضاة المحاكم الشرعية وتخرج بتوصيات تهدف الى تحسين العمل في المحاكم الشرعية بما فيه مصلحة للنساء وتعتبر شكلاً من أشكال التشبيك مع المحاكم الشرعية.

وقد خرجت الورشة بمجموعة من التوصيات أهمها :

التأكيد على العلاقة التكاملية بين القضاة والمحاميين الشرعيين.

التأكيد على تواصل عقد اللقاءات بين المحاميين الشرعيين والقضاة.

مخرج رقم (٤)

توثيق حالات العنف وانتهاكات حقوق المرأة

النشاطات :

تتعاون وحدة المرأة مع وحدة البحث الميداني ووحدة تطوير الديمقراطية في توثيق انتهاكات حقوق المرأة وبشكل خاص حالات القتل على خلفية ما يسمى بالشرف، وقد كان من الواضح انخفاض عدد حالات القتل على خلفية ما يسمى بالشرف خلال العام ٢٠١٠ إذْ تم توثيق حالة قتل واحدة على تلك الخلفية في قطاع غزة.

- **مؤشرات القياس**

يتوفر لدى المركز توثيق لحالات القتل على خلفية ما يسمى بالشرف، وبخاصة في قطاع غزة من خلال وحدة البحث الميداني، وتم استخدام الحالات الموثقة لدى الوحدة في المقابلات الصحفية والإذاعية الخاصة بالعنف.

مخرج رقم (٥)

العمل والتعاون مع المؤسسات النسوية وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة بالمرأة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي

مؤسسات دولية شريكة

مؤسسة كفينا تل كفينا(نساء لنساء السويدية)

- بتاريخ ٢٠١٠/١/٢١ زار وفد كفينا تل كفينا المركز ووحدة المرأة مكون من ليندا اوهمان الممثلة الجديدة لمؤسسة كفينا تل كفينا في القدس وانا ليفن، الممثلة السابقة للمنظمة في القدس.
- بتاريخ ٢٠١٠/٣/١ زارت ليندا اوهمان ممثلة مؤسسة نساء لنساء في القدس وحدة المرأة وتم بحث العديد من القضايا المتعلقة بالعمل المشترك بين وحدة المرأة ومؤسسة كفينا تل كفينا.
- بتاريخ ٢٠١٠/٥/٢٤ زارت ليندا اوهمان الوحدة والتقت بكل من منى الشوا والمحاسب رامي أبو شعبان وتم بحث المشروع المقدم من وحدة المرأة بالإضافة إلى المشروع المشترك الذي تنفذه الوحدة خلال العام ٢٠١٠
- بتاريخ ٢٠١٠/٥/٢٦ زارت ليندا اوهمان فرع المركز بخان يونس والتقت بطاقم الوحدة في خان يونس، واطلعت على نشاطات الوحدة في خان يونس بالإضافة إلى قيامها بزيارة ميدانية للمنطقة الجنوبية برفقة منى الشوا وعبد الحليم أبو سمرة مسؤول العلاقات العامة في فرع خان يونس.
- بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٢ زارت ليندا اوهمان الوحدة والتقت مديرة الوحدة، كما زارت فرع المركز بجباليا والتقت بالمحامية حنان مطر والمحاميات المتدربات لدى الوحدة، واطلعت على القضايا المتابعة لدى الوحدة.

المشاركة في ورشة عمل لشركاء كفينا تل كفينا في رام الله

بتاريخ ١٧-٢٠١٠/٣/١٨ شاركت مديرة وحدة المرأة منى الشوا في اجتماع نظمته كفينا تل كفينا لشركائها في الضفة الغربية وقطاع غزة حول الخطة الإستراتيجية لكفينا تل كفينا مع شركائها في الأراضي الفلسطينية المحتلة وذلك في فندق بست ايسترن برام الله.

المشاركة في اللقاء التشبيكي للمؤسسات الشريكة مع كفينا تل كفينا في اسطنبول في الفترة ما بين ٦-٢٠١٠/١٢/٩:-

ضمن اجتماع التشبيك السنوي الذي تنظمه مؤسسة كفينا تل كفينا لشركائها في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل شاركت مديرة الوحدة في الاجتماع الذي عقد في اسطنبول في الفترة ما بين ٦-٩ ديسمبر ٢٠١٠، والذي شاركت فيه ٢٥ مشاركة من مؤسسات نسوية شريكة لمؤسسة كفينا تل كفينا في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى أراضي ٤٨ وإسرائيل.

مؤسسة Dan Church Aid

بتاريخ ٢٠١٠/٥/٣٠ زار وحدة المرأة عمر المجدلاوي ممثل مؤسسة Dan Church Aid في قطاع غزة.

بتاريخ ٢٠١٠/٥/٥ شاركت منى الشوا في ورشة العمل حول الخطة الإستراتيجية لمؤسسة Dan Church Aid

بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٩ التقى راجي الصوراني مدير المركز ومنى الشوا مديرة وحدة المرأة بكل من مدير Dan Church Aid وعمر المجدلاوي ممثل Dan Church Aid في مقر المركز.

مؤسسة التعاون

بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢ زار وحدة المرأة ممثل مؤسسة التعاون عاطف الغصين واطلع على نشاطات المشروع المشترك الذي تنفذه وحدة المرأة بالشراكة مع مؤسسة التعاون.

٢٠١٠/٥/٢٧ زار عاطف الغصين وحدة المرأة، واجتمع مع مديرة الوحدة كما قام بزيارة ميدانية للمشروع المشترك مع وحدة المرأة، فقد قام بزيارة محكمة

النصيرات الشرعية وتابع المحامية المتدربة سهير البابا، كما حضر إحدى محاضرات التوعية القانونية التي تنظمها الوحدة وذلك في مقر جمعية تنمية المرأة الريفية بمنطقة المغراقة.

٢٠١٠/٧/٦ شاركت منى الشوا مديرة الوحدة في اجتماع نظمته مؤسسة التعاون للمؤسسات الشريكة معها في مجال حقوق المرأة وهي جمعية الخريجات – جمعية المرأة المبدعة تناول اللقاء سبل التعاون والتشبيك بين المؤسسات الثلاثة الشريكة مع مؤسسة التعاون

٢٠١٠/٩/٢٢ زار الوحدة مدير المشاريع في مؤسسة التعاون عاطف الغصين ومها محيسن والتقوا مديرة الوحدة والمحامين في الوحدة.

المشاركة في اللقاءات وورش العمل والمؤتمرات التي تنظمها المؤسسات على المستوى المحلي :-

- بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢١ شاركت منى الشوا وماجدة شحادة في ورشة العمل التي نظمتها اليونيفم حول الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة.
- بتاريخ ٢٠١٠/٣/٧شاركت المحامية حنان مطر في الاحتفال السنوي لمركز المرأة للأبحاث والاستشارات ا لقانونية في اليوم العالمي للمرأة في فندق السلام بغزة.
- بتاريخ ٢٠١٠/٣/٨ تم تكريم الأستاذة حنان مطر من قبل جمعية المرأة المبدعة بمناسبة الثامن من آذار (مارس).
- بتاريخ٢٠١٠/٣/٩ شاركت ماجدة شحادة في اليوم المفتوح الذي نظمه تحالف أمل لمناهضة العنف بالشراكة مع اليونيفم وذلك في مقر التدريب المهني في خان يونس.
- بتاريخ ٢٠١٠/٣/١١ شاركت منى الشوا في الاحتفال الذي نظمه مركز شؤون المرأة على شرف الثامن من آذار في فندق الكومودور.
- بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٥ شاركت ماجدة شحادة في المؤتمر الذي نظمه جمعية بنيان للتدريب والتقييم والدراسات المجتمعية بعنوان «المرأة الفلسطينية في مواجهة العنف والفقر «**وقدمت ورقة عمل حول دور المؤسسات الحقوقية والمدنية في حماية النساء من العنف**».
- بتاريخ ٢٠١٠/٤/٦ شاركت منى الشوا في ورشة العمل التي نظمها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان حول القتل على خلفية الشرف.
- بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٧م شارك الأستاذ سمير حسنية في ورشة عمل حول إيذاء الأطفال بورقة بعنوان (حماية الأطفال من الإيذاء) قام بتنظيمها مشروع دعم وتأهيل المرأة في رفح.
- بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٠ شاركت منى الشوا في اللقاء الذي نظمه اليونيفم حول مناقشة الخطة الإستراتيجية لمناهضة العنف ضد المرأة
- بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٢ شاركت منى الشوا في إلقاء الذي نظمه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالتنسيق مع مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (الانسكو) في الأراضي المحتلة بمناسبة الذكرى العاشرة لصدور قرار ١٣٢٥ اللقاء الذي جمع بين مسئولين اممين ومؤسسات وقيادات نسوية ومجتمعية.
- بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٨ بدعوة من جمعية الأمل لتأهيل المعاقين قامت منى الشوا بإعطاء محاضرة حول القرار ١٣٢٥ وأهميته.
- بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٦ تم عقد اجتماع مشترك بين برنامج غزة للصحة النفسية مؤلف من حسام النونو، أسامة فرينة، مروان دياب ووحدة المرأة في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مؤلف من منى الشوا مديرة الوحدة وسمير حسنية المحامي في وحدة المرأة، وقد تمحور اللقاء في سبل التعاون المشترك بين الوحدة وبين برنامج غزة للصحة النفسية حول موضوع رؤية الأبناء.
- بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٥م شارك الأستاذ سمير حسنية المحامي في وحدة المرأة بحضور ورشة عمل حول **قانون المشاهدة** في وزارة شؤون المرأة بالتعاون مع مجلس القضاء الأعلى.
- بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٧ شاركت المحامية حنان مطر في ورشة عمل في جمعية المرأة العاملة وعنوانها حقوق المرأة بين النظرية والتطبيق .
- بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٧م شارك الأستاذ سمير حسنية بورقة عمل بعنوان (الانتهاكات الحقوقية للأطفال أثناء وبعد الحرب على غزة) في ورشة العمل التي نظمتها جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي.

على المستوى الإقليمي:

بدعوة من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ومركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان – اليمن، شاركت منى الشوا في منتدى حول الشباب والمشاركة الفاعلة في الفترة ما بين ١٨-٢٠ أكتوبر ٢٠١٠ والذي عقد في العاصمة اللبنانية بيروت، وذلك في إطار التحضيرات لمنتدى المستقبل السنوي الذي يعقد في يناير ٢٠١١ في الدوحة تحت رعاية الرئاسة المشتركة لكل من قطر وكندا.

شارك في الورشة أكثر من ١٠٠ ناشط من المجتمع المدني في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما حضر ممثلون عن الجهات الرسمية والبعثات الدبلوماسية .

وتعتبر مشاركة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المشاركة الوحيدة من قطاع غزة، إلى جانب مشاركات من الضفة الغربية.
وتعتبر ورشة العمل الإقليمية حول مشاركة الشباب ثالث ورشة عمل تحضيرية لمنتدى المستقبل حيث عقدت أولها حول الأمن الإنساني في قطر والثانية حول دور قطاع الإعمال وعقدت في تركيا.

المشاركة في تحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة

يشارك المركز منذ العام ٢٠٠٩ في عضوية اللجنة الاستشارية لتحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة، وهو تحالف مجموعة من المؤسسات النسوية والحقوقية لمناهضة العنف ضد المرأة وهذه المؤسسات هي: مركز شؤون المرأة؛ طاقم شؤون المرأة؛ المركز الفلسطيني لحل النزاعات؛ مركز الاستشارات والأبحاث القانونية للمرأة؛ ومؤسسة الثقافة والفكر الحر. يذكر أن هذا التحالف ممول من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم).
وتمثل المركز منى الشوا مديرة الوحدة التي تشارك بدورها في اجتماعات اللجنة الاستشارية لتحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة.

وخلال العام ٢٠١٠ قام التحالف بعدد من النشاطات أهمها :-

بتاريخ ٢٠١٠/٣/٩ نظم التحالف مهرجان بمناسبة يوم المرأة العالمي الثامن من آذار (مارس) بالشراكة مع مؤسسات MDG بعنوان الثامن من آذار (مارس): فرص متساوية للتمكين، قدرة على صنع القرار، وذلك في مقر مركز التدريب المهني التابع لوكالة الغوث الدولية – خان يونس.

في الفترة ما بين ١٥-٢٠١٠/٦/٢٧ نظم طاقم شؤون المرأة دورة تدريبية متخصصة في مفاهيم النوع الاجتماعي وأدواره، كيفية دمج المنظورات الجنسانية في مشاريع وبرامج المؤسسات، التخطيط من أجل التحشيد والدعم لقضايا المرأة للمؤسسات الأعضاء في تحالف أمل شارك فيها عن المركز كل من المحاميات في وحدة المرأة غادة النزلي وسماح عاشور وقد كانت مدة التدريب ٤٨ ساعة لمدة ثمانية أيام متفرقة.

بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٩ نظم التحالف مهرجان مركزي لمناهضة العنف ضد المرأة بمناسبة حملة ١٦ يوم من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة في مركز رشاد الشوا شارك فيه المحاميات في وحدة المرأة.

نشاطات نفذتها الوحدة و لم توضع في الخطة:-

نفذت الوحدة عددا من النشاطات لم تكن قد وضعتها في خطتها من هذه النشاطات:

<u>مشروع تقديم الخدمات والإرشاد القانوني المشترك بين وحدة المرأة ومؤسسة التعاون :-</u>

بدأت وحدة المرأة في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتنفيذ مشروع الخدمات والإرشاد القانوني الممول من قبل مؤسسة التعاون و الممتد من الفترة ما بين ٢٠١٠/٦/١ وينتهي بتاريخ ٢٠١١/٥/٣١ ويهدف المشروع إلى: تحسين قدرة المحاميات العاملات في مجال الأحوال الشخصية، المدنية والشرعية من خلال تدريب (٣) محاميات من قطاع غزة في وحدة المرأة.
رفع مستوى الوعي لدى النساء حول حقوقهن المكفولة في قانون الأحوال الشخصية من خلال استهداف (١٠٠٠) امرأة.

<u>مشروع مشترك بين وحدة المرأة والمجلس النرويجي للاجئين NRC :-</u>

بدأت وحدة المرأة بتنفيذ مشروع مشترك مع المجلس النرويجي للاجئين NRC خاص بتقديم المساعدة القانونية والاستشارة القانونية للنساء بالإضافة إلى توعية النساء بحقوقهن المكفولة في القانون المحلي، وقد بدأ المشروع في أكتوبر وينتهي في فبراير ٢٠١١.

بتاريخ ٣/١٠ /٢٠١٠ زار وفد من المجلس النرويجي في أوسلو، برفقة مونيكا سانشير بيرموز منسقة المشروع في مكتب غزة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

والتقوا مع منى الشوا مديرة وحدة المرأة التي أطلعتهم بدورها على عمل وحدة المرأة والمشروع المشترك بين المجلس النرويجي للاجئين وبين وحدة المرأة.

التعاون مع المجلس النرويجي للاجئين في دراسة حول المحاكم الشرعية وقانون الأحوال الشخصية المطبق في قطاع غزة أعدته الباحثة SARAH ADACZYK وكانت الباحثة التقت كلاً من المحامي في وحدة المرأة سمير حسنية، ومنى الشوا، مديرة وحدة المرأة في نوفمبر ٢٠١٠ واطلعت على أوضاع المحاكم في قطاع غزة وقانون الأحوال الشخصية المطبق في قطاع غزة.

كما نظمت الوحدة زيارتين للمحاكم الشرعية في الشيخ رضوان ورفح، إذ رافقت الباحثة المحاميات في وحدة المرأة، واستمعت إلى جلسات القضايا المرفوعة من قبل الوحدة والتي ترافعت فيها المحاميات.

المشاركة في الدورة التدريبية التي نظمها NRC:-

بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢ شاركت المحاميات المتدربات في وحدة المرأة هالة نبهان ونجوى عوض الله والمحامية سماح عاشور في الدورة التدريبية التي نظمها المجلس النرويجي للاجئين بعنوان حماية حقوق المرأة في السكن والأراضي والحق في الملكية في فلسطين، وذلك في قاعة فندق غراند بالاس بمدينة غزة.

انتقال وحدة المرأة الى المقر الجديد:

خلال العام ٢٠١٠ تم افتتاح المقر الجديد لوحدة المرأة، وهو مقر تابع لبناية المركز ولكن بشكل منفصل، فنظرا لتوسع عمل الوحدة وازدياد عدد القضايا الواردة للوحدة، إلى جانب ازدياد عدد المحاميات المتدربات لدى الوحدة، ارتأت إدارة المركز نقل الوحدة إلى المقر الجديد الذي جهز بطريقة تسهل على النساء المراجعات الوصول إليه بالإضافة إلى تمتعه بالخصوصية.

وقد ساهم المقر الجديد بتعزيز عمل الوحدة وشكل نقلة نوعية في أدائها.

وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

عملت الوحدة خلال العام ٢٠١٠ على تنفيذ كافة المخرجات الواردة في خطتها السنوية، بما في ذلك تنفيذ النشاطات المقررة ضمن هذه الخطة. ويلاحظ أن النشاطات التي تم العمل عليها ركزت في مجملها على مسألتين هامتين: الأولى رصد استمرار الحصار الشامل المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة على قطاع غزة، واستمرار تنفيذ قوات الاحتلال الإسرائيلي عمليات عسكرية محدودة في كافة مناطق القطاع، وبخاصة في المناطق الحدودية على مدار العام. والثانية متابعة التداعيات المختلفة التي خلفها، وما يزال، الانقسام السياسي الفلسطيني على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان الفلسطينيين. وقد ساهمت الوحدة في معظم الجهود التي قام بها المركز والخاصة بمتابعة آثار سياسات السلطات المحتلة على السكان الفلسطينيين المدنيين، وتدهور حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تركز عمل الباحثين في الوحدة على متابعة كافة التطورات الميدانية الخاصة بأوضاع السكان المدنيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة، واستمرار معاناتهم الناجمة عن تقويض أية فرص حقيقية لإعادة إعمار وبناء القطاع، خاصة مع دخول العام الثاني على انتهاء العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة في ١٨ يناير ٢٠٠٩.

وعملت الوحدة في هذا السياق على مراقبة، توثيق ودراسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص. كما تابعت الوحدة عملها على أجندة السلطة الفلسطينية في ميدان تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الفلسطيني.

وأنجزت الوحدة العديد من التقارير الدورية والتقارير الخاصة، وساهمت في إنجاز العديد من النشاطات الأخرى على مستوى المركز، خاصة أنشطة وحدة التدريب. وعززت الوحدة حضورها المميز على صعيد تعزيز الشراكة والتنسيق والتشبيك مع المنظمات الأهلية المحلية والمنظمات الدولية، حيث نظمت وشاركت في العديد من النشاطات والفعاليات معها. وشاركت الوحدة خلال العام في العديد من النشاطات التي قامت بها العديد من مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة. وسجلت الوحدة توسعاً مميزاً على الصعيد الإعلامي، بما في ذلك وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، المحلية والدولية. وفيما يلي عرض لإنجازات الوحدة ونشاطاتها خلال العام:

مخرج رقم (١)

رفع مستوى الوعي المحلي والدولي بانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة قطاع غزة.

النشاطات

- بناء قاعدة معلومات حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- لقاءات مع ممثلي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية.
- تقرير حول سياسة الإغلاق وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- إصدار ٨ تقارير من سلسلة تقارير حول حالة المعابر الحدودية في قطاع غزة.
- عقد ورشة عمل حول أزمة الكهرباء في قطاع غزة.
- إصدار البيانات الصحفية والنشاطات الإعلامية.

تركز عمل الوحدة ضمن هذا المخرج على رصد ومراقبة الأوضاع الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة، وتداعيات وآثار الحصار الشامل الذي تفرضه سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على القطاع. وقد عملت الوحدة على تسليط الضوء على آثار تلك السياسات على حقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي نقدم عرضاً لتلك النشاطات:

١) بناء قاعدة معلومات حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

استمرت الوحدة خلال العام ٢٠١٠ في بناء قاعدة معلومات حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي قطاع غزة بشكل خاص. وقد ركزت الوحدة خلال العام على بناء قاعدة معلومات أساسية حول أثر الحصار الشامل المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة قطاع غزة، على مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومثلت تلك المعلومات مصدراً أساسياً لحجم انتهاكاتها خلال العام. ووثقت الوحدة انتهاكات الحق في السكن الملائم، بما فيها هدم وتدمير المنازل والأعيان المدنية، الحق في العمل، الاعتداءات على الصيادين، المنشآت الصناعية، الإغلاق، تدمير مشاريع البنية التحتية، وفيات المرضى على المعابر الحدودية، المعاقون، انتهاكات الحق في الصحة، انتهاكات الحق في التعليم، الفقر والبطالة.

٢) لقاءات مع ممثلي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية

عقد باحثو الوحدة خلال العام العديد من اللقاءات الهادفة للتعريف بتدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة. وقد تركزت معظم تلك اللقاءات على شرح سياسة الحصار الشامل المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وآثارها على استمرار انتهاك حقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية، وتصاعد حدة الفقر والبطالة. وكانت أبرز تلك اللقاءات كما يلي:

- اجتماعات ولقاءات مع وفود دولية تمثل المؤسسات غير الحكومية، بما فيها منظمات الإغاثة الدولية، وأعضاء الوفود الدبلوماسية الأوروبية، وفود حركات التضامن الدولية.
- اجتماعات ولقاءات مع ممثلي هيئات ووكالات الأمم المتحدة، بمن فيها الأونروا، منظمة الصحة العالمية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وممثلو المنظمات الدولية الإنسانية.
- اجتماعات ولقاءات مع ممثلي الدوائر الحكومية وأعضاء في المجلس التشريعي وممثلي المؤسسات المحلية.

٣) إعداد تقرير حول سياسة الإغلاق وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

- أعدت الوحدة مسودة تقرير حول أثر الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة على حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية، رصدت فيه تلك الآثار خلال الفترة من يونيو ٢٠٠٩ وحتى أكتوبر ٢٠١٠.
- لم يصدر التقرير حتى نهاية العام بسبب انشغال الوحدة بأعباء أخرى ومن المتوقع إنجازه مطلع العام ٢٠١١.

٤) إصدار ٨ تقارير ضمن سلسلة تقارير حول حالة المعابر وآثار الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة

- استمرت الوحدة خلال العام في إصدار تقارير دورية تسلط الضوء على حالة المعابر الحدودية لقطاع غزة. وتميزت تلك التقارير باتساع مضمونها لتشمل تغطية لتدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين في القطاع، فضلاً عن رصدها لحالة المعابر الحدودية. وفي ضوء التطورات الميدانية، وبناء على الحاجة لإعداد المزيد من التقارير تغطي حالة المعابر في قطاع غزة، ارتأت الوحدة إصدار تقريرين شهريين.
- أصدرت الوحدة ١٤ تقريراً دورياً حول حالة المعابر.

٥) عقد ورشة عمل حول أزمة الكهرباء في قطاع غزة

بتاريخ ٢٠١٠/٢/٣ نظمت الوحدة ورشة عمل بعنوان: «**أزمة الكهرباء في قطاع غزة**»، وذلك في قاعة فندق الكمودور بمدينة غزة. شارك في الورشة ٦٤ مشاركة ومشاركاً من المختصين، وأدارها الباحث **فضل المزيني**، وتحدث فيها خبراء يمثلون سلطة الطاقة الفلسطينية، محطة توليد الكهرباء، شركة توزيع الكهرباء في محافظات غزة وممثلو مؤسسات المجتمع المدني. وناقشت الورشة أسباب أزمة الكهرباء الراهنة في قطاع غزة، وانعكاس ذلك على كافة

الأستاذ فضل المزيني، خلال إدارته ورشة عمل حول أزمة الكهرباء في قطاع غزة -٣ فبراير

مناحي الحياة اليومية، والخدمات العامة التي يتلقاها سكان القطاع. وأوصى المشاركون في الورشة مجموعة من التوصيات لإيجاد حلول إستراتيجية للأزمة.

٦) البيانات الصحفية والنشاطات الإعلامية.

أصدرت الوحدة خلال العام عدداً من البيانات الصحفية التي تناولت فيها انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وشملت دعوات ومناشدات للمجتمع الدولي بالتدخل لوقف سياسة العقاب الجماعي، وتعزيز وحماية حقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتدخل لمنع تدهور الأوضاع الإنسانية فيها، ووقف انتهاكها على أيدي سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي.

كما نفذت الوحدة العديد من النشاطات والفعاليات الإعلامية. وشمل ذلك تغطية النشاطات المختلفة ضمن هذا المخرج، وتسليط الضوء على أبرز القضايا والانتهاكات التي يتعرض لها السكان المدنيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص. وقد شملت تلك النشاطات تسجيل الأفلام الوثائقية، المقابلات الصحفية الإذاعية والتلفزيونية والمقابلات الإعلامية مع وسائل الإعلام المكتوبة، بما فيها وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية. وبلغ عدد المقابلات التي أجراها مدير وأعضاء الوحدة (٤١) مقابلة.

نشاطات أخرى

أولاً: ورشات عمل حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

عقدت الوحدة عدداً من ورشات العمل التي تناولت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة، واستهدفت الشرائح المختلفة من الأطراف ذات العلاقة بتلك الحقوق. ولم تكن ورشات العمل تلك مقرة ضمن الخطة السنوية للوحدة، غير أنه جرى إقرارها للتنفيذ بعد موافقة لجنة البرنامج في المركز على إدراجها، وبناء على الاتصالات التي تلقتها الوحدة من العديد المؤسسات الأهلية المشاركة فيها. وفيما يلي عرض لذلك:

- بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٢ عقدت الوحدة ورشة عمل بعنوان»آثار الحصار على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة»، وذلك في مقر المركز في مدينة خان يونس.
- بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٧، نظمت الوحدة ورشة عمل بعنوان الحق في التنمية، بالتعاون مع جمعية فرسان العرب في محافظة غزة، وذلك في المقر الرئيس للمركز بمدينة غزة، وقد شارك فيها ٢٠ من أعضاء الجمعية.
- بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢١، نظمت الوحدة ورشة عمل بعنوان الحق في التنمية، وهي الورشة الثانية التي تنظمها بالتعاون مع جمعية فرسان العرب في محافظة غزة، وذلك في المقر الرئيس للمركز بمدينة غزة، وقد شارك فيها ٢٠ من أعضاء الجمعية.
- بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٤، نظمت الوحدة محاضرة بعنوان الحق في التنمية والشباب، بالتعاون مع جمعية النجادة الخيرية في جباليا، وقد شارك فيها ٢٠ من أعضاء الجمعية، وطلاب الجامعات.
- بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٤، نظمت الوحدة ورشة عمل بعنوان: الحق في التنمية وأولويات الشباب، وذلك بالتعاون مع جمعية مركز شباب حكر الجامع في مدينة دير البلح. عقدت الورشة في مقر الجمعية في مدينة دير البلح في محافظة الوسطى.

ثانياً: تقارير أوراق حقائق حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة

أصدرت الوحدة ورقتي حقائق (factsheet) حول الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين:

- ورقة حقائق بتاريخ ٥ مايو ٢٠١٠، غطت الفترة من ١/١ وحتى ٣٠ ابريل٢٠١٠.
- ورقة حقائق بتاريخ ١٢ أغسطس٢٠١٠، غطت الفترة من ٥/١ وحتى ٣١ يوليو٢٠١٠.

ثالثاً: ورقة موقف

بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٧، أصدرت الوحدة **ورقة موقف حول تفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة**، في أعقاب توقف محطة توليد الكهرباء عن العمل كلياً.

رابعاً: المساهمة في إعداد التقرير السنوي ٢٠١٠

أعدت الوحدة عدداً من المواد الخاصة بالتقرير السنوي للمركز للعام ٢٠١٠، تغطي العناوين التالية: آثار الحصار الشامل على قطاع غزة؛ أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة؛ وهدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية في قطاع غزة على أيدي قوات الاحتلال.

- **وسائل التحقق**

- أصدرت الوحدة ١٤ تقريراً من سلسلة تقارير حول حالة المعابر في قطاع غزة.
- أصدرت الوحدة عدداً من التقارير الخاصة الأخرى تناولت آثار الحصار الاقتصادية والاجتماعية مجمل نواحي حياة السكان المدنيين في قطاع غزة.
- أصدرت الوحدة أخباراً صحفية حول صدور التقارير، وقد تمت تغطيتها في وسائل الإعلام المحلية ووكالات الإعلام الالكترونية.
- وزعت التقارير على نطاق واسع، شمل كافة المؤسسات والشخصيات الموجودة على قائمة مراسلات المركز.
- نشرت التقارير أو أجزاء منها في العديد من المواقع الالكترونية المحلية والعربية.
- أجرى طاقم الوحدة العديد من المقابلات الصحفية المسموعة والمرئية والمكتوبة حول الموضوعات التي عالجتها التقارير.
- اعتمدت العديد من الدوائر الحكومية، كالوزارات والمؤسسات الأهلية المحلية على معلومات التقارير.
- استخدم التقارير عدد من الطالبات والطلاب الجامعيين في إعداد أبحاث ذات علاقة بموضوعاتها.
- زاد اهتمام المؤسسات المحلية والدولية بالتقارير الدورية، وذلك عبر الاتصالات المستمرة مع الوحدة.
- شكلت الإحصاءات الخاصة بإغلاق المعابر الحدودية اهتماماً خاصاً لدى العديد من المؤسسات الحكومية والأهلية المحلية والدولية.
- وفرت التقارير قاعدة معلومات أساسية لرصد أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة قطاع غزة، للعديد من الباحثين والأكاديميين والإعلاميين.
- بلغ إجمالي عدد البيانات الصحفية التي أعدتها الوحدة وصدرت عن المركز ٢٢ بياناً حول انتهاكات حقوق الإنسان.
- تم توزيع البيانات الصحفية على نطاق واسع، شمل كافة المؤسسات والشخصيات الموجودة على قائمة مراسلات المركز.
- نشرت البيانات أو أجزاء منها في العديد من المواقع الالكترونية المحلية.

مخرج رقم (٢)

تطبيق قانون حقوق المعاق الفلسطيني رقم ٤ لسنة ١٩٩٩

نفذت الوحدة مجموعة من النشاطات في إطار الضغط من أجل إعمال قانون حقوق المعاق، وإصدار بطاقة المعوق التي ينص عليها القانون. ونظراً لأهمية هذا المخرج ضمن نشاطات الوحدة أجرت الوحدة خلال العام ٢٠١٠ العديد من اللقاءات مع ممثلي مؤسسات تأهيل المعوقين الفلسطينيين في قطاع غزة، كما نظمت الوحدة سلسلة من المحاضرات وورشات العمل، حول تعزيز حقوق المعاقين الفلسطينيين، تناولت الإطار القانوني لحقوق المعاقين في فلسطين، والحقوق التي خصصها قانون رقم (٤) لحقوق المعاق الفلسطيني، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وطالبت الوحدة الجهات المختصة بوقف تدهور أوضاع المعاقين في قطاع غزة، عبر إعمال القانون، وخاصة الإعلان عن إصدار بطاقة المعوق، والتي تحتوي رزمة الخدمات الأساسية لكافة الأشخاص المعاقين. **وقد شملت هذه النشاطات ما يلي:**

١. تعزيز عمل اللجنة الأهلية لدعم حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
٢. رصد واقع حقوق المعاقين.
٣. لقاءات مع مؤسسات المعاقين.
٤. حلقات إذاعية لدعم حقوق المعاقين.
٥. ورشة عمل حول تعزيز وحماية حقوق المعاقين الفلسطينيين.
٦. النشاطات الإعلامية.

١) تعزيز عمل اللجنة الأهلية لدعم حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

واصلت الوحدة نشاطاتها ولقاءاتها مع أعضاء لجنة دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي كانت الوحدة قد بادرت إلى تأسيسها خلال العام الماضي، وذلك بالتعاون والتنسيق مع قطاع التأهيل في شبكة المنظمات الأهلية في قطاع غزة. وقد ساهم باحثو الوحدة في عقد لقاءات مع العديد من المؤسسات العاملة في ميدان رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن بينها اللجنة الوطنية لتأهيل المعاقين في قطاع غزة، جمعية أصدقاء مدرسة مركز النور للمعاقين بصرياً، الاتحاد العام للمعاقين في قطاع غزة، مدرسة مركز النور للمعاقين بصرياً، اتحاد لجان العمل الصحي، لجان الإغاثة الطبية في قطاع غزة. كما شملت اللقاءات والاجتماعات المختلفة التي نفذت خلال العام التنسيق والمتابعة للعديد من القضايا الخاصة بحقوق ذوي الإعاقة، ومن بينها التدخل للمساعدة في حل بعض القضايا الخدماتية الخاصة ببعض الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم عدد من الأشخاص الذين تعرضوا للإعاقة خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة نتيجة إصاباتهم المختلفة. وشمل ذلك أيضاً توفير بعض الأجهزة المساعدة لهؤلاء الأشخاص.

٢) رصد واقع حقوق المعاقين

واصلت الوحدة عملها خلال العام ٢٠١٠ الخاص ببناء قاعدة معلومات حول واقع حقوق المعاقين، وشمل ذلك رصد انتهاك حقوق المعاقين في ميدان الحق في العمل والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي. كما شمل ذلك إعداد جداول إحصائية حول القتلى والجرحى من المعاقين، وتدمير منشآت رعايتهم وتأهيلهم. وقد أعدت تلك الإحصاءات والبيانات عبر مقابلات أجريت مع الضحايا أو أفراد أسرهم، ومقابلة العاملين في المؤسسات التي تعرضت للأضرار أو التدمير. كما أجرت الوحدة تحديثاً للمسح الخاص بالمؤسسات الأهلية العاملة في ميدان رعاية وتأهيل المعاقين، وطبيعة الخدمات التي تقدمها.

٣) لقاءات مع مؤسسات المعاقين

عملت الوحدة على تعزيز العلاقة مع العديد من مؤسسات رعاية وتأهيل المعاقين، وذلك عبر الاجتماع بها وتقديم المساعدة والاستشارة القانونية لها، وخاصة فيما يتعلق بإعمال قانون حقوق المعاق الفلسطيني رقم ٤ لسنة ١٩٩٩. ومن بين هذه المؤسسات الإتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين، الجمعية الوطنية لتأهيل المعاقين، الهيئة الوطنية للدفاع عن المعاقين وجمعية أطفالنا للصم. كما وطدت الوحدة علاقاتها مع إذاعة الإرادة المحلية، والناطقة باسم الأشخاص ذوي الإعاقة. **وفيما يلي أهم تلك اللقاءات:**

- بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٦، زار الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، الجمعية الوطنية لتأهيل المعاقين بمدينة رفح، والتقى بالعاملين فيها، وتم الاتفاق على عقد ورشة حول تعزيز حقوق المعاقين، لنحو ٢٥ من الأشخاص المعاقين.
- بتاريخ ٢٠١٠/٧/٥، اجتمع خليل شاهين، مدير الوحدة، مع وفد من ضم كلاً من السيدة أماندين وسماح أبو لمظي من منظمة Handicap International، العاملة في قطاع غزة. وقدم شاهين عرضاً مفصلاً حول واقع أوضاع المعاقين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمؤسسات العاملة في ميدان رعايتهم وتأهيلهم، وآفاق التعاون بين المركز والمؤسسة في هذا المجال.
- بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١١، اجتمع الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، مع السيدة شيزريانا زايد، مديرة شؤون الدمج والإعاقة في مؤسسة العون الطبي لفلسطين، حول واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة. وقدم شاهين عرضاً مفصلاً حول واقع أوضاع المعاقين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمؤسسات العاملة في ميدان رعايتهم وتأهيلهم، وآفاق التعاون بين المركز والمؤسسة في هذا المجال.

٤) حلقات إذاعية لدعم حقوق المعاقين.

- بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٨، شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في حلقة إذاعية بث عل الهواء مباشرة مع إذاعة صوت الشعب، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للمعاق. وتركزت الحلقة على توضيح الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهمية مواءمة التشريعات الفلسطينية معها. كما تناولت الحلقة أهمية الضغط والتحشيد لدعم حقوق المعاقين الفلسطينيين، وخاصة من أجل الضغط لإصدار بطاقة المعوق وفقاً للقانون الفلسطيني.
- بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٩، شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في حلقة إذاعية بث على الهواء مباشرة مع إذاعة صوت الشعب، وذلك بمناسبة مرور عامين على انتهاء العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة. وتركزت الحلقة حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعاقين الفلسطينيين في قطاع غزة، وخاصة جرحى العدوان الذين أصيبوا بإعاقات جديدة.

٥) ورشة عمل بعنوان: «تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة»:

بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٤، نظمت الوحدة ورشة عمل بعنوان: «تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة»، بالتعاون مع الجمعية الوطنية لتأهيل المعوقين الفلسطينيين في محافظة رفح، وذلك في قاعة نادي خدمات رفح، وقد شارك في الورشة ٢٠ مشاركة ومشاركا من أعضاء الجمعية. وتحدث فيها الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، حول أهمية التوعية بالقانون رقم (٤) لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الصادر عن السلطة الفلسطينية سنة ١٩٩٩. وعرض

المشاركون مجموعة من المداخلات التي تركزت حول أنشطة المناصرة المطلوبة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعرض شاهين على المجموعات عدة آليات تتعلق بأنشطة وطرق المناصرة التي ينبغي العمل عليها من أجل تطوير حقوق تلك الفئات والشرائح في المجتمع الفلسطيني.

٦) النشاطات الإعلامية :

- بتاريخ ٢٠١٠/٥/٩، أجرى الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، مقابلة مع الصحفية نوال المصري لمجلة المركز الوطني للتأهيل المجتمعي، حول الحصار وأثره على حقوق المعوقين، ومؤسسات رعاية وتأهيل المعوقين الفلسطينيين في قطاع غزة.
- بتاريخ ٢٠١٠/٧/١١، أجرى الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، مقابلة تلفزيونية مع فضائية المستقبل حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجرحى والمعاقين الفلسطينيين في قطاع غزة.
- بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٤، أجرى الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، مقابلة مع الصحفية شيرين خليفة، مراسلة مجلة صوت النساء، حول أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، بمناسبة اليوم العالمي للمعاق.
- أجرى مدير الوحدة العديد من المقابلات الإعلامية مع عدد من وسائل الإعلام المسموعة المكتوبة والمرئية حول واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والعقبات التي تعترض تطبيق القانون الفلسطيني لحقوق المعاق رقم ٤ لسنة ١٩٩٩، وذلك خلال شهر ديسمبر بمناسبة اليوم العالمي للمعاق

- **وسائل التحقق**

- سجل زيادة في الطلب على المعلومات والإحصاءات الخاصة بحقوق المعاقين من قبل المؤسسات الأهلية العاملة في مجال رعاية وتأهيل المعاقين.
- نشرت الصحف المحلية والمواقع الالكترونية العديد من المقابلات الصحفية التي أجراها مدير الوحدة حول حقوق المعاقين.
- شاركت الوحدة في فعاليات مختلفة نظمتها مؤسسات تعمل في ميدان رعاية وتأهيل المعاقين للمطالبة بحقوقهم.
- تلقى مدير المركز العديد من المكالمات وعقد عدداً من اللقاءات مع العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد أسرهم.
- ساهمت الوحدة في مساعدة ٥ حالات من الأشخاص ذوي الإعاقة للحصول على وسائل مساعدة من مؤسسات أخرى.

مخرج رقم (٣)

المساهمة في إعمال الحق في التعليم في مدارس قطاع غزة

نفذت الوحدة العديد من النشاطات في إطار المساهمة في إعمال الحق في التعليم في مدارس قطاع غزة، فقد أجرت الوحدة خلال العام ٢٠١٠ العديد من اللقاءات مع ممثلي المؤسسات التربوية والتعليمية في قطاع غزة، وبينت أثر الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة على قطاع التربية والتعليم، كما نظمت الوحدة سلسلة من المحاضرات وورشات العمل، حول الحق في التعليم. **وقد شملت هذه النشاطات ما يلي:**

١) رصد أثر الحصار على التعليم في قطاع غزة.
٢) مقابلات- لقاءات مع وزارة التربية والتعليم- المجلس التشريعي.
٣) ورشة عمل حول أثر الحصار على التعليم.
٤)إصدار تقرير حول أثر الحصار ومنع إدخال مواد البناء على التعليم.

١) رصد أثر الحصار على التعليم في قطاع غزة:

رصدت الوحدة خلال العام ٢٠١٠، أثر الحصار الشامل، الذي تواصل سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي فرضه على قطاع غزة، على قطاعي التربية والتعليم العالي، بما في ذلك حق طلبة القطاع في الوصول إلى جامعاتهم في الضفة الغربية أو الخارج. وتابعت الوحدة تداعيات الحصار على قطاع التربية والتعليم، بما في ذلك التعليم العالي، وخاصة ما يتعلق بإعادة إعمار مؤسسات قطاع التعليم الذي تعرض للتدمير خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة.

٢) مقابلات- لقاءات مع وزارة التربية والتعليم:

-بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٦، أجرى الباحث عزام شعت، مقابلة مع الدكتور محمود الحمضيات، رئيس برنامج التربية والتعليم بوكالة الغوث الدولية، حول أثر الحصار على إعادة إعمار المؤسسات التربوية والتعليمية.

-بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٣، أجرى الباحث عزام شعت، سلسلة لقاءات للتحضير لعقد ورشة عمل حول أثر الحصار الإسرائيلي على مسيرة التربية والتعليم في قطاع غزة، مع السادة د. خليل حماد نائب مدير عام الإشراف والتدريب بوزارة التربية والتعليم- قطاع غزة، الأستاذ ربحي سالم مدير المدرسة الأمريكية الدولية بقطاع غزة، والأستاذ إبراهيم وشاح مشرف حقوق الإنسان في وكالة الغوث الدولية.

-بتاريخ ٢٠١٠/٥/٩، أجرى الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، مقابلة مع الباحث حسن جودة، المرشح لنيل درجة الدكتوراه من جامعة ليستر في بريطانيا، حول أثر الانقسام السياسي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وبشكل خاص قطاعي التعليم والصحة في قطاع غزة.

٣) ورشة عمل حول أثر الحصار على التعليم:

- بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٣، نظمت الوحدة ورشة عمل بعنوان: **أثر الحصار الإسرائيلي على مسيرة التربية والتعليم في قطاع غزة.** شارك في الورشة عدد من ممثلي المؤسسات الأهلية والعاملين في قطاع التربية والتعليم الحكومي، قطاع التعليم غير الحكومي وقطاع التعليم الخاص.

ورشات ومحاضرات أخرى غير مدرجة على الخطة:

-بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٣، نظمت الوحدة ورشة عمل بعنوان: الحق في التعليم حقوق إنسان، وذلك بالتعاون مع جمعية التثقيف البرلماني والديمقراطي بغزة. تحدث فيها الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، عن مفاهيم حقوق الإنسان في إطار علاقتها بالحق في التعليم. شارك في الورشة ٢٥ مشاركاً ومشاركة من أعضاء الجمعية.

-بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٦، ألقى الباحث عزام شعت، محاضرة بعنوان حقوق الطفل، شارك فيها ٥٠ من أولياء أمور طالبات مدرسة بنات خان يونس الابتدائية للاجئات «ب».

- بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٣، نظمت الوحدة ورشة عمل بعنوان «**تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية**» ، وذلك بالتعاون مع **جمعية التثقيف البرلماني والديمقراطي** بغزة. عقدت الورشة في مقر المركز في مدينة غزة، وشارك فيها ١٩ مشاركة ومشاركا من أعضاء الجمعية.

إصدار تقرير حول أثر الحصار الإسرائيلي على قطاع التعليم في قطاع غزة:

بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٧، أصدرت الوحدة تقريراً بعنوان: أثر الحصار الإسرائيلي على إعادة إعمار قطاع التعليم في قطاع غزة. تناول التقرير أثر الدمار والحصار الذي لحق بالمؤسسات التربوية والتعليمية خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، واستمرار حصار القطاع، وخاصة منع توريد مواد البناء اللازمة لإعادة إعمار قطاع التعليم.

ورشة عمل نظمتها وحدة الحقوق الاقتصادية حول أثر الحصار على المسيرة التعليمية

مخرج رقم (٤) .....

تعزيز الحق في الصحة

١. لقاءات مع الأطراف المقدمة للخدمات الصحية.
٢. رصد ومتابعة الخدمات الصحية المقدمة من دائرة العلاج في الخارج.
٣. تقرير حول واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة في ظل الحصار.
٤. إصدار البيانات الصحفية والنشاطات الإعلامية.
٥. إصدار تقرير حول الأخطاء الطبية.

١) لقاءات مع الأطراف المقدمة للخدمات الصحية.

- عقدت الوحدة خلال العام ٢٠١٠ العديد من اللقاءات مع المؤسسات الصحية الحكومية، مؤسسات القطاع الأهلي والخاص. وشملت ذلك، لقاءات مع مؤسسات صحية دولية وممثليها في قطاع غزة، أو وفودها التي زارت القطاع خلال العام. وقد شملت تلك اللقاءات تزويد تلك المؤسسات بمعلومات وإحصاءات شاملة عن واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة، وخاصة في ظل استمرار النقص الشديد في إمدادات القطاع من الأدوية والمستلزمات الطبية والأغذية، وفي ظل استمرار حرمان مرضى القطاع من السفر خارجه للحصول على العلاج المعدوم في مستشفيات القطاع. كما شملت تلك اللقاءات زيارات ميدانية للعديد من المستشفيات للإطلاع على أوضاعها، بما في ذلك عقد مقابلات مع عدد من المرضى وضحايا انتهاك الحق في الصحة.
- وكانت الوحدة أحد أهم مصادر المعلومات، وخاصة في مجال رصد وتوثيق نقص الأدوية في مشافي القطاع ورصد حالات وفيات مرضى القطاع بسبب منع أو عرقلة وصولهم إلى العلاج اللازم لهم خارج القطاع، أو بسبب نقص الدواء في مشافي القطاع.
- قامت الوحدة بمتابعة توفير قاعدة معلومات حول حالات الوفيات لمرضى القطاع بسبب الحصار، وتبادلت تلك البيانات مع العديد من المنظمات الدولية، بما فيها الأنروا، منظمة الصحة العالمية، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والعديد من المؤسسات الدولية الإنسانية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- قدمت الوحدة بيانات وإحصاءات حول آثار الحصار المفروض على الخدمات الصحية في قطاع غزة لمؤسسة MAP البريطانية، حيث جرى تزويدها بالتطورات الخاصة بالأوضاع الصحية في القطاع بشكل شبه دوري.

٢) رصد ومتابعة الخدمات الصحية المقدمة من دائرة العلاج في الخارج

تابعت الوحدة وعلى مدار العام عمل وأداء دائرة العلاج في الخارج في قطاع غزة، وذلك في إطار مساهمتها في تعزيز الحق في الصحة، وضمان تقديم الخدمات الطبية لكافة مرضى القطاع. وقد شمل ذلك قيام باحثي الوحدة بزيارات دورية إلى مكاتب الدائرة في مدينة غزة، ومتابعة تطورات العمل في تلك الدائرة. كما تابع مدير الوحدة العديد من الحالات الطبية التي كانت بحاجة إلى تدخل مباشر مع موظفي الدائرة، خاصة بعض الحالات الطارئة. وحولت الوحدة عدداً آخر من الحالات المرضية إلى الدائرة القانونية في المركز لمتابعتها قانونياً، وخاصة الحالات التي منعت السلطات الحربية المحتلة منحها تصاريح سفر للمرور إلى المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية أو المستشفيات الإسرائيلية.

٣) تقرير حول واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة في ظل الحصار

أصدرت الوحدة تقريراً خاصاً حول واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة في ظل الحصار، تناول واقع تلك الخدمات في قطاع غزة، بما في ذلك أوضاع المرضى المحولين للعلاج خارج مشافي القطاع، واستمرار الأزمة الخاصة بنقص الأدوية والمستلزمات الطبية. وتناول التقرير أثر الحصار على عرقلة إعادة إعمار المرافق الطبية التي تعرضت للتدمير خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة.

أوراق حقائق بعنوان القطاع الصحي في قطاع غزة

بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢، أصدرت الوحدة أوراق حقائق بعنوان **القطاع الصحي في قطاع غزة**. وقد رصدت الأوضاع الصحية في ظل استمرار الحصار ومنع إعادة إعمار المرافق الصحية التي تعرضت لأعمال تدمير كلية أو جزئية خلال العدوان الشامل الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلية على قطاع غزة. كما تناولت أوراق الحقائق تأثير الحصار المفروض على القطاع على المرضى المحولين للعلاج خارج مشافي القطاع، نفاذ رسالات الأدوية والمهمات الطبية في المرافق الصحية في القطاع وأثر الانقطاع المتواصل للتيار الكهربائي على المرافق الصحية.

٤) إصدار البيانات الصحفية والنشاطات الإعلامية

أصدرت الوحدة العديد من البيانات الصحفية الخاصة بتدهور الأوضاع الصحية في قطاع غزة، والناجمة عن استمرار إحكام الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة. كما أجرى مدير الوحدة العديد من الفعاليات والنشاطات الإعلامية الخاصة بتدهور الخدمات الصحية، نقص إمدادات ورسالات الأدوية والأغذية. وقد أجرى مدير الوحدة والباحثين في الوحدة (٧) مقابلات صحفية مع وسائل الإعلام المحلية والدولية.

٥) إعداد تقرير حول الأخطاء الطبية

أنهت الوحدة إعداد تقرير بعنوان واقع الأخطاء الطبية في قطاع غزة، وقد جرى نقاش التقرير في لجنة البرنامج، وقدمت بعض الاقتراحات الخاصة بتطوير التقرير، وبحث إمكانية أن يغطي التقرير حالات الأخطاء الطبية في الضفة الغربية إن أمكن. ومن المقرر أن تقدم الوحدة تصوراً للجنة البرنامج في منتصف شهر يناير من العام ٢٠١١ لاتخاذ قرار بشأنه.

- **وسائل التحقق**

– سجل زيادة في الطلب على المعلومات والإحصاءات الخاصة بالحق في الصحة في قطاع غزة على الصعيد المحلي والدولي.

– نشرت الصحف المحلية والمواقع الالكترونية العديد من المقابلات الصحفية التي أجراها مدير الوحدة حول تدهور الأوضاع الصحية في قطاع غزة بسبب نقص الأدوية وتدهور الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية في قطاع غزة.

– شاركت الوحدة في فعاليات مختلفة نظمتها مؤسسات تعمل في ميدان حقوق الإنسان وتقديم الخدمات الصحية.

– كما شكلت تقارير حالة المعابر، والتي أصدرتها الوحدة خلال العام، مرجعاً أساسياً للعديد من المؤسسات الدولية والمحلية في رصد واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة، بما في ذلك الصحة البيئية.

مخرج رقم (٥) .....

تعزيز الحق في السكن الملائم

عملت الوحدة على تنفيذ عدد من النشاطات ضمن هذا المخرج، **وكانت كما يلي:**

١. رصد ومراقبة انتهاكات الحق في السكن.
٢. مقابلات مع الأطراف المعنية بالإسكان.
٣. مذكرة لوزارة الأشغال العامة والإسكان حول مشاريع إسكان أصحاب المنازل المدمرة في قطاع غزة.
٤. تقرير بعنوان: الانتهاكات الإسرائيلية للحق في المأوى الملائم.
٥. النشاطات الإعلامية والبيانات الصحفية.

١) رصد ومراقبة انتهاكات الحق في السكن .

تابعت الوحدة عملية رصد وتوثيق انتهاكات الحق في السكن الملائم في قطاع غزة، وشمل ذلك رصد وتوثيق عدد المنازل التي دمرت في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٠. كما شمل ذلك توثيق الأراضي الزراعية التي جرفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عملياتها الحربية في قطاع غزة على مدار العام، بما في الممتلكات الزراعية كالبيوت البلاستيكية، شبكات الري، آبار المياه، مزارع الحيوانات والطيور وبرك المياه. كما تابعت الوحدة واقع الحق في السكن الملائم على صعيد الأجندة الفلسطينية، بما في ذلك أعمال هدم لمنازل نفذتها الحكومة في غزة في مناطق مختلفة من القطاع.

٢) مقابلات مع الأطراف المعنية بالإسكان

التقى باحثو الوحدة مع رئيس دائرة سلطة الأراضي الحكومية، وممثلين عن وزارة الأشغال العامة والإسكان في مدينة غزة. كما شارك باحثو الوحدة في لقاءات ومؤتمرات صحفية خاصة بأوضاع الإسكان وأزمة قطاع الإسكان ومنع إعادة إعمار قطاع غزة. والتقى باحثو الوحدة مع أعضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني من اللجنة الاقتصادية والعديد من المؤسسات الدولية العاملة في ميدان الإسكان، ومنها مؤسسة UNRWA, UNDP, CHF.

٣) مذكرة لوزارة الأشغال العامة والإسكان حول مشاريع إسكان أصحاب المنازل المدمرة في قطاع غزة

كان من المقرر أن تقوم الوحدة بإعداد مذكرة لوزارة الأشغال العامة والإسكان خاصة بمشاريع إسكان أصحاب المنازل المدمرة لقطاع غزة، غير أن إعاقة ومنع توريد مواد البناء اللازمة لتنفيذ تلك المشاريع أعاقت تنفيذ هذه المشاريع. ولم يتسنَ بالتالي كتابة أية مذكرة في هذا الخصوص، وعملت الوحدة على متابعة التطورات الخاصة بقرارات الحكومة في غزة مؤخراً بإقرار سياسة استثمار الأراضي الحكومية لصالح مشاريع إسكان خاصة بجمعيات الإسكان. وتقوم الوحدة حالياً بجمع كافة التفاصيل الخاصة بتلك القرارات الجديدة، والتي صدرت في نهاية العام، وذلك من أجل تقديم مذكرة تشمل جملة من التوصيات الخاصة بتلك القرارات.

٤) تقرير بعنوان: الانتهاكات الإسرائيلية للحق في المأوى الملائم

أنجزت الوحدة مسودة التقرير، وقد شمل تغطية وتوثيقاً لكافة عمليات الهدم والتدمير التي طالت المنازل السكنية، وتجريف الأراضي الزراعية خلال العام ٢٠١٠. وناقشت الوحدة مسودة التقرير واتفق على أن يكون استكمالاً للتقارير الدورية السابقة التي كانت الوحدة أصدرتها بعنوان: ويقتلون الأشجار أيضاً، على أن يتم تحديث التقرير ليغطي الفترات السابقة للعام ٢٠١٠. ومن المتوقع أن يعرض التقرير على لجنة البرنامج في نهاية يناير من العام ٢٠١١.

٥) النشاطات الإعلامية والبيانات الصحفية

أجرى باحثو الوحدة العديد من المقابلات الصحفية حول استمرار سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في تدمير المنازل وتجريف الأراضي الزراعية في قطاع غزة. كما رافق العشرات من الوفود الدولية في جولات ميدانية في مدن وقرى ومخيمات القطاع لإطلاعهم على تلك الممارسات، والالتقاء بضحايا تلك الانتهاكات. كما شملت اللقاءات الصحفية تناول الانتهاكات الخاصة بالحق في السكن الملائم على الصعيد الفلسطيني، وخاصة تنفيذ أعمال هدم منازل وممتلكات من قبل الهيئات المحلية وسلطة الأراضي الحكومية في قطاع غزة خلال العام. وقد بلغ عدد المقابلات التي أجراها مدير الوحدة وباحثوها (١٢) مقابلة.

المشاركة في الدورات التي نظمتها وحدة التدريب:

ساهمت الوحدة بشكل فعال في نشاطات التدريب التي نظمتها وحدة التدريب في المركز خلال العام ٢٠١٠، وشمل ذلك أيضاً مساهمة الوحدة في نقاش برامج التدريب المختلفة مع منسق وحدة التدريب، بالإضافة إلى متابعتها وتقديم الجلسات التدريبية المختلفة وفقاً لبرامج هذه الدورات. وقد بلغ عدد الجلسات التي قدمها أعضاء من الوحدة ضمن تلك الدورات (٩) جلسات تناولت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وحدة التدريب

أنجزت وحدة التدريب خطتها السنوية خلال العام ٢٠١٠، وفقاً لما ورد فيها، رغم المتغيرات والظروف المعقدة والصعبة التي مرت بها الأراضي الفلسطينية المحتلة. فعملية التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية لم تزل تتأثر سلباً بحالة الإحباط التي يمر بها المواطنون الفلسطينيون، بسبب الانتهاكات المستمرة والممنهجة التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والتي ارتقت إلى درجة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، واستمرارها في فرض الحصار المشدد على قطاع غزة، والأراضي الفلسطينية المحتلة. يلتقي ذلك مع تهرب المجتمع الدولي من مسؤولياته في محاسبة دولة الاحتلال على جرائمها، وإفلات مجرمي الحرب الإسرائيليين من المحاسبة والعقاب على جرائمهم، وسياسة الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير التي تتبعها الحكومات الأوروبية.

وتكتمل الصورة بحالة الانقسام والصراع السياسي المدمر التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تمس حياة الفلسطينيين في أدق تفاصيلها، وينتج عنها انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان الفلسطيني داخلياً وتدهور في أوضاعه وعرقلة للتحول الديمقراطي، وانسداد آفاق المصالحة الوطنية، الأمر الذي أدى إلى شرخ في مكونات النظام السياسي الفلسطيني تجلى في استمرار وجود حكومتين منفصلتين يتبعهما أجهزة أمنية وشرطة وقضائية وتشريعية منفصلة.

كل هذا أدى إلى إفقاد فكرة حقوق الإنسان قوتها وشوشت صورتها وعرقلت عملية التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية، وأضاف أعباءً جديدةً على المدافعين عن حقوق الإنسان لإحياء ثقافة حقوق الإنسان بين المواطنين الفلسطينيين وتقبلها.

ورغم الصورة السلبية والأجواء غير المشجعة إلا أن وحدة التدريب استطاعت تنفيذ خطتها السنوية، عبر العلاقة الوثيقة التي تربطها بالمؤسسات المدنية في مختلف محافظات قطاع غزة، حيث عمقت علاقاتها بها ونسجت علاقات مع مؤسسات حديثة النشأة.

مخرج رقم (١)

تدريب ٤٠٠ من طلاب وطالبات الجامعات والخريجين والخريجات الجدد، والمتطوعين والمتطوعات في مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، محامي ومحامية، مدرسة ومدرس، صحافي وصحافية، امرأة، نشطاء مجتمع مدني، في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية.

تم توزيع هذا المخرج على ١٧ نشاطاً، تم تنفيذها جميعاً. فقد نجحت الوحدة في تنفيذ نشاطاتها هذا العام بفضل الإستراتيجية التي وضعتها والتي اعتمدت على الاستمرار بالعلاقة مع المؤسسات التي تتعاون معها سنوياً، ونسج علاقات جديدة مع مؤسسات مدنية حديثة النشأة، حيث نجحت في تنفيذ ٥ نشاطات مع مؤسسات من هذا النوع، مما ساعدها على إيصال خدماتها إلى أناس جدد وفي مناطق جغرافية جديدة. وستستمر الوحدة في استخدام هذه الإستراتيجية مستقبلاً. وستعطي أولوية لفتح علاقات جديدة مع مؤسسات لم يسبق للوحدة العمل معها، أو التي نسجت علاقات حديثة معها.

الأستاذ بسام الأقرع، مدير وحدة التدريب خلال إحدى المحاضرات

جدول يوضح إجمالي عدد الدورات التي نفذتها الوحدة خلال العام ٢٠١٠، الفئات المستهدفة، عدد المشاركين، ساعات التدريب ونسبة مشاركة النساء

الرقم	عدد الدورات والفئة المستهدفة	المشاركون	ساعات التدريب	مشاركة النساء
١	٣ دورات لناشطات مجتمعيات في مجال حقوق المرأة.	٥٩	٥٨	٧٦٪
٢	٧ دورات لأعضاء في مؤسسات مجتمعية.	١٨٢	١٤٠	٥٣٪
٣	٤ دورات خاصة بالمحامين الشبان (تحت التمرين).	٩٦	٧٢	٥٥٪
٤	دورة واحدة لطلبة الجامعات.	١٩	١٨	٤٢٪
٥	دورة واحدة لكوادر وزارة الخارجية في غزة	٣٥	٢٠	٦٪
٦	دورة واحدة لباحثين اجتماعيين	٢٣	٢٠	٧٤٪

بشكل إجمالي، دربت الوحدة ٤١٤ شخصاً من الفئات المذكورة في المخرج، موزعين على ١٧ دورة تدريبية. بلغ عدد المشاركات ٢٢١ من أصل ٤١٤ شخصاً، أي أن نسبة مشاركة النساء في الدورات بلغت ٥٣٪، مقابل ٤٧٪ من الرجال، فيما بلغت نسبة الالتزام بحضور الدورات التدريبية ٨٦٪، واشتملت على ٣٢٨ ساعة تدريبية.

نفذت الوحدة نشاطاتها بالتنسيق والتعاون مع مؤسسات حكومية وغير حكومية أهمها: نقابة محامي فلسطين، ديوان القضاء الشرعي، واتحاد لجان العمل الصحي في قطاع غزة. واستفاد من خدماتها ٤١٤ شخصاً، مثلوا أكثر من ٨٦ مركزاً وجمعية واتحاداً شبابياً، ومؤسسة تعمل في أوساط قطاعات مجتمعية مختلفة، وموزعة على مختلف مناطق قطاع غزة ومحافظاته.

يذكر أن طاقماً من المدربين المتخصصين، يشارك فيه مدربون من جميع وحدات المركز، إضافة إلى مدربين من خارج المركز يشرف على إدارة الجلسات التدريبية.

جدول يوضح تفاصيل (النشاطات) الدورات التدريبية التي نفذتها الوحدة خلال العام ٢٠١٠

الرقم	الفئة المستهدفة	المكان	عدد المشاركين	عدد الساعات	الفترة الزمنية	مشاركة الإناث
١	محامون ومحاميات (شبان)	قاعة المركز الفلسطيني في غزة	١٩	١٨	١٧ - ٢٠١٠/١/٢٤	٤٧٪
٢	كوادر وزارة الخارجية في غزة	قاعة فندق جراند بالاس	٣٥	٢٠	١٠ – ٢٠١٠/٢/١٦	٦٪
٣	أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة خان يونس	قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس	٢٨	٢٠	١٤– ٢٠١٠/٣/١٨	٤٦٪
٤	أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة رفح	قاعة الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون في مدينة رفح	٢٣	٢٠	٢١ – ٢٠١٠/٣/٢٥	٦١٪
٥	أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة غزة	قاعة المركز الفلسطيني في غزة	٢٣	٢٠	٣/٢٨ – ٢٠١٠/٤/١	٢٢٪
٦	طلبة كلية الحقوق في جامعة الأزهر	قاعة المركز الفلسطيني في غزة	١٩	١٨	١٦ – ٢٠١٠/٥/٢٠	٤٢٪
٧	أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة شمال غزة	قاعة المركز الفلسطيني في جباليا	٢٩	٢٠	٢٠ – ٢٠١٠/٦/٢٤	٧٦٪
٨	أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة دير البلح	قاعة التجمع الإعلامي الشبابي في الوسطى	٢٩	٢٠	٦/٢٧ – ٢٠١٠/٧/١	٤٠٪
٩	محامون ومحاميات (شبان)	قاعة المركز الفلسطيني في غزة	٢٨	١٨	٧/٢٥ – ٢٠١٠/٨/١	٥٧٪
١٠	ناشطات نسويات في محافظة خان يونس	قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس	١٨	٢٠	٣ – ٢٠١٠/٨/٩	٧٢٪
١١	ناشطان نسويات في محافظة رفح	قاعة جمعية فلسطين بلا حدود	٢٢	٢٠	١٠–٢٠١٠/١٠/١٤	٥٩٪
١٢	محامون ومحاميات (شبان) (دورة متقدمة)	قاعة المركز الفلسطيني في غزة	٢٠	١٨	٩/٢٦-٢٠١٠/١٠/٣	٧٠٪
١٣	باحثون اجتماعيون يعملون في مراكز اتحاد لجان العمل الصحي	قاعة اتحاد لجان العمل الصحي	٢٣	٢٠	٧-٢٠١٠/١١/١١	٧٤٪
١٤	أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة غزة	قاعة الجمعية الفلسطينية المجتمعية الشاملة	٢٢	٢٠	٢١-٢٠١٠/١١/٢٥	٩١٪
١٥	ناشطات نسويات في محافظة شمال غزة	قاعة جمعية نداء فلسطين	١٩	١٨	١١/٢٨- ٢٠١٠/١٢/٢	١٠٠٪
١٦	أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة دير البلح	قاعة جمعية الكرمل الثقافية للتنمية	٢٨	٢٠	١٢ – ٢٠١٠/١٢/١٦	٣٩٪
١٧	محامون ومحاميات (شبان)	قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس	٢٩	١٨	١٢ – ٢٠١٠/١٢/١٩	٤٨٪

جدير بالذكر أن الوحدة اعتمدت مؤشرات ووسائل قياس موحدة لمعرفة أثر التدريب في النشاطات المذكورة جميعها، وعلى مدار العام قامت الوحدة برصد أثر التدريب، وكانت نتائج هذه العملية متشابهة في النشاطات.

الجدول التالي يوضح وسائل القياس والمؤشرات على مدار العام

الرقم	وسيلة القياس	المؤشرات
١	الملاحظة	لاحظ مدير وحدة التدريب الذي حضر جميع الدورات التدريبية: ١)أن حالة من التشوش والالتباس تجاه حقوق الإنسان كانت تسود في الأيام الأولى في التدريب، تتراجع مع نهاية الدورات؛ ٢)أن تطورا إيجابيا كان يطرأ في نهاية الدورات على مشاركة المشاركين والمشاركات واستجابتهم للنقاش والتفاعل مع محتوى الدورات والانخراط في التعبير عن آرائهم وإن كانت سلبية في أحيان؛ ٣)أن تطورا كان يطرأ على المشاركين والمشاركات على صعيد احترام قواعد المناقشة والتسامح مع الآخر وخفوت حدة مقاطعة المتحدث في نهاية الدورات؛ و٤)أن نسبة الالتزام بحضور الجلسات التدريبية كانت جيدة، وكانت ظاهرة السرحان أقل من العام الماضي.
٢	عقد لقاءات مباشرة أو تعبئة استمارات بعد انتهاء التدريب لمعرفة مدى استفادتهم على الصعيد المعرفي والسلوكي.	استخدمت الوحدة منهجية موحدة، تمثلت في عقد لقاء قبلي للمشاركين، ولقاء بعدي معهم، إضافة إلى تعبئة استمارة خاصة بالجلسات التدريبية وتسجيل اقتراحاتهم للاستفادة منها عند عقد دورات تدريبية جديدة. وقد صرح المشاركون في اللقاءات القبلية بحاجتهم إلى: ١)التعرف على دور مؤسسات حقوق الإنسان، لا سيما المركز الفلسطيني؛ ٢)اكتساب أصدقاء جدد والتعرف على المؤسسات التي يعملون بها؛ ٣)الحصول على شهادة مشاركة في الدورة لإغناء السيرة الذاتية لهم؛ ٤)اكتساب معارف ومعلومات جديدة في مجال حقوق الإنسان وحقوق الطفل وحقوق المرأة، تطوير معارف بعضهم. تجدر الملاحظة أن التفاصيل اختلفت من فئة لأخرى حسب مستواها وحاجتها، حيث ركزت فئة المتطوعين والعاملين في المؤسسات على حقوق الإنسان بشكل عام، وركز المحامون الشبان على القانون الشرعي رغبة منهم في الحصول على رخصة مزاولة المحاماة أمام المحاكم الشرعية، وركزت الناشطات النسويات على ضرورة استهداف الشبان لتعريفهم بحقوق المرأة. وعند انتهاء الدورات التدريبية صرح المشاركون في اللقاءات البعدية بأنهم: ١) تعرفوا على دور المؤسسات، لاسيما دور المركز الفلسطيني خصوصا في ملاحقة مجرمي الحرب ونشر ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها؛٢) حصلوا على شهادات مشاركة في الدورات؛ ٣)اكتسبوا أصدقاءً جدد وتعرفوا على المؤسسات التي يعملون فيها؛ ٤) اكتسبوا معلومات ومعارف نظرية وعملية جديدة، وطوروا معارفهم ومهاراتهم القديمة حسب حاجة الفئات كما ورد أعلاه. فيما تمثلت اقتراحات المشاركين في اللقاءات البعدية (الموثقة لدى الوحدة) في: ١) الاستمرار في عقد هذه الدورات التي تنشر ثقافة حقوق الإنسان، خصوصا مع التعدي المستمر على حقوق المواطن الفلسطيني وغياب قيم التسامح؛ ٢) الاستمرار في عقد دورات متخصصة لحقوق المرأة والطفل، وعقد دورات للشبان حول حقوق المرأة؛ و٣) تنظيم دورات خارجية لتدريب مدربين في مجال حقوق الإنسان، والاستفادة من قدرات المؤسسات الإقليمية والدولية في مجال تعليم حقوق الإنسان. وأوضحت نتائج الاستمارات الخاصة بالجلسات التدريبية ما يلي: ١) ملائمة مستوى المحتوى التدريبي للجلسات لهم؛ ٢) كفاءة المدربين وتمكنهم من المواد التدريبية؛ ٣) تنوع طرق التدريب والوسائل العملية والميل نحو استخدام الوسائل العملية؛ ٤) مستوى المشاركة والتفاعل بين المدرب والمشاركين وبين المشاركين والمحتوى التدريبي جيد، ٥) نسبة الالتزام بالحضور جيدة؛ ٦) الالتزام بقواعد المناقشة جيدة؛ و٧) مناسبة قاعات التدريب باستثناء اثنتين؛ ٨) عدم كفاية الوقت في عدد من الجلسات؛ و٩) الاستفادة من المطبوعات التي توزع، خصوصا دليل التدريب.
٣	رصد حالات تأثرت بمحتوى التدريب على المستوى الشخصي والمهني.	تواجه الوحدة صعوبة في رصد مدى تأثر المشاركين في الدورات بمحتواها على الصعيد الشخصي والمهني، لكنها تابعت ذلك بطرق مختلفة على مدار العام، وسجلت التالي: ١) اختيار ٣ من المحاميات المتدربات للعمل في مشروع تديره وحدة المرأة في المركز لتدريب المحاميات على الترافع أمام المحاكم الشرعية؛ ٢) حصول ٢٨ من المحاميات والمحامين الذين تلقوا تدريب في المركز على رخصة مزاولة مهنة المحاماة الشرعية، منهم ٣ في وحدة المرأة؛ ٣) تصريح عدد منهم في رغبتهم الشديدة بالتطوع في العمل؛ ٤) زار المركز على مدار العام أكثر من ٤٥ شخصا شاركوا في التدريب؛ ٥) مشاركة عدد من المتدربين في نشاطات المركز بعد التدريب؛ ٦) رتب ٢٨ معلما ومعلمة من الذين تلقوا تدريبا خلال السنوات الماضية في المركز زيارات ميدانية لوفود من أعضاء وعضوات البرلمانات واللجان الطلابية في المدارس التي يعملون فيها لمقرات المركز، وضمت الوفود الزائرة أكثر من ٧٣٦ طالبا وطالبة؛ ٧) تصريح عدد من مدراء المؤسسات لمدير الوحدة أو للعاملين في المركز بأن أغلب من يشاركون في الدورات تتطور معارفهم ومهاراتهم وعلاقاتهم مع زملائهم في المؤسسة، وعادة ما يلح مدراء المؤسسات على مشاركة الموظفين والمتطوعين في الدورات؛ ٨) تنظيم ٣ دورات تدريبية في جباليا، رفح وغزة بمبادرة وترتيب من عدد ممن شاركوا في دورات المركز كمتدربين؛ ٩) مبادرة عدد من معلمي حقوق الإنسان بإقامة نشاطات بمناسبة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المدارس التي يعملون فيها ومشاركة المركز لهم ومدهم بكل ما يلزمهم لتنفيذ نشاطاتهم؛ ١٠) تنظيم ٣ معارض لحقوق الإنسان في مدارس وكالة الغوث.
٤	رصد عدد مرات التبليغ عن الانتهاكات وعدد مرات توجيه الضحايا للمركز.	تواجه الوحدة صعوبة في رصد عدد مرات التبليغ عن الانتهاكات وعدد مرات توجيه الضحايا إلى المركز، ورغم ذلك رصدت الوحدة أكثر من ٣١ حالة تبليغ عن الانتهاكات مباشرة عبر الاتصال بمدير الوحدة أو غيره من الزملاء في المركز. وقد حضر ١٢ من المشاركين للتبليغ عن انتهاكات تعرضوا لها هم أو أفراد عائلاتهم أو المؤسسات التي يعملون فيها، فيما حضر ٧ آخرون بصحبة ضحايا.
٥	رصد عدد مرات مشاركة المتدربين في نشاطات المركز المختلفة.	شارك عدد كبير من المتدربين يصعب حصره في نشاطات المركز المتنوعة، ولعل أبرز المشاركات كانت كالتالي: ١)حضور أغلب ورش العمل والمؤتمرات التي نظمها المركز؛ ٢)انخراط عدد من المتدربين في التبليغ عن الانتهاكات سواء بالاتصال الهاتفي أو الحضور إلى المركز برفقة الضحايا أو وحدهم؛ ٣)) ساهم عدد من المتدربين في الترتيب لثلاث دورات تدريبية عقدت في المؤسسات التي ينشطون فيها؛ و٥)ساهم عدد من المتدربين في دعوة مدير الوحدة أو زملائه العاملين في المركز لإلقاء محاضرات أو لقاءات في المؤسسات التي ينشطون فيها.

٦	رصد مبادرات المشاركين.	رصدت الوحدة عدداً من مبادرات المتدربين على مدار العام، تمثل أبرزها فيما يلي: ١)تنظيم ٢٨ زيارة ميدانية لتلاميذ في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، أعضاء وعضوات البرلمانات واللجان الطلابية إلى مقرات المركز؛ ٢)دعوة واستضافة عدد كبير من طاقم المركز كمتحدثين رئيسيين في ورش العمل والمحاضرات التي تنظمها المؤسسات التي ينشطون فيها؛ ٣) التبليغ عن الانتهاكات واصطحاب عدد من الضحايا إلى المركز؛ ٤)تصريح عدد كبير منهم برغبتهم الشديدة في التطوع في المركز ؛ ٥) تطوع عدد منهم في مؤسسات مجتمعية تنشط في مجالات تتعلق بحقوق الإنسان؛ ٦)تنظيم ١٤ محاضرة لأولياء أمور الطلبة ومعلمين يعملون في وكالة الغوث ٧) تنظيم عدد منهم نشاطات تتعلق بمناسبة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عبارة عن معارض ومهرجانات واستضافة مندوبين من المركز كمتحدثين رئيسيين فيها.
٧	رصد عدد الطلبات الخاصة بتنظيم دورات تدريبية	تلقت الوحدة ٣١ طلباً من مؤسسات مجتمعية تنشط في مجالات مختلفة، تطلب فيها تنظيم دورات تدريبية لأعضائها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية أو تطلب وضعها ضمن المؤسسات التي تتعاون معها الوحدة في تنفيذ نشاطاتها ومشاركة أعضائها في الدورات التي تنظمها الوحدة.

إصدار بيانات صحافية خاصة بنشاطات الوحدة

غطت الوحدة نشاطاتها عبر إصدار أخبار صحافية ومد النشرة الإعلامية للمركز (المنظار) بمعلومات كافية حول نشاطات الوحدة لتضمينها في تقارير النشرة، حيث أصدرت الوحدة ١٤ خبراً صحافياً تغطي نشاطاتها، وتمت الإشارة لنشاطات الوحدة في الصحف اليومية المحلية وفقاً لهذه الأخبار في كل مرة.

مخرج رقم (٢)

رفع وعي ٢٥٠ شخصا بالحقوق المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

تسعى الوحدة من خلال هذا المخرج إلى التعريف بحقوق الإنسان، وتقوية العلاقات مع مؤسسات المجتمع المدني والمبادرة بفتح علاقات جديدة معها، بهدف تقويتها وزياد عدد المستفيدين من خدمة التدريب، لا سيما وأن الوحدة محكومة بخطتها السنوية التي لا تمنحها القدرة على تلبية الطلبات التي تصلها بتنظيم دورات.

نفذت وحدة التدريب خلال الفترة التي يغطيها التقرير ١٤ نشاطاً، تمثلت في جلسات تدريبية ولقاءات ومحاضرات توعية، تراوحت المدة الزمنية للقاءات بين ساعة ونصف وساعتين، واشتملت على عناوين، اتفاقية حقوق الطفل، المشاركة السياسية، الولاية القضائية الدولية وتطور حقوق الإنسان. بلغ عدد الذين شاركوا في هذه النشاطات ٢٤٥ مشاركاً ومشاركة، مثلوا شرائح مختلفة من المجتمع، كالمعلمون والمعلمات؛ أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية؛ قيادات مجتمعية محلية؛ وطالبات وطلاب جامعيين. وكان على رأس المؤسسات التي عملت معها الوحدة، اتحاد لجان العمل الصحي وجمعية المرأة المبدعة.

جدول يوضح النشاطات ومدى تنفيذها ووسائل القياس والمؤشرات

الرقم	النشاط	التنفيذ	وسائل القياس	المؤشرات
١	رفع وعي ٢٥٠ شخصاً بالحقوق المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.	نظمت الوحدة ١٤ لقاءً تناولت عدداً من حقوق الإنسان في مناطق مختلفة من مناطق قطاع غزة. (الجدول أدناه يوضح التفاصيل)	١. تصريح المشاركين في اللقاءات بامتلاكهم لمعلومات جديدة وتطور معارفهم في مجال حقوق الإنسان. ٢. الإقبال على المشاركة في المحاضرات. ٣. تزايد عدد الطلبات الخاصة بتنظيم والمشاركة في اللقاءات.	١. صرح المشاركون في اللقاءات بأنهم قد استفادوا من المعلومات والمعارف التي قدمت لهم، مثلاً أفاد المشاركون في اللقاءات الخاصة بحقوق الطفل بأن اللقاءات ساعدتهم في تنفيذ النشاطات المتعلقة بالأطفال بشكل إبداعي في المؤسسات التي يعملون عليها. ٢. شارك في اللقاءات ٢٤٥ شخصاً. (التفاصيل في الجدول أدناه) ٣. تلقت الوحدة ٤ طلبات.

جدول يوضح تفاصيل اللقاءات والمحاضرات خلال العام ٢٠١٠

الرقم	المؤسسة الشريكة	الفئة المستهدفة	الموضوع	المكان	المشاركين	التاريخ	الوقت
١	مركز القدس الصحي والمجتمعي	معلمون ومعلمات في بيت حانون	اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مركز القدس الصحي والمجتمعي في بيت حانون	١٨	٢٠١٠/١/١٠	ساعة ونصف
٢	مركز القدس الصحي والمجتمعي	أعضاء في مؤسسات مجتمعية في بيت حانون	اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مركز القدس الصحي والمجتمعي في بيت حانون	١٦	٢٠١٠/١/١١	ساعة ونصف
٣	مركز القدس الصحي والمجتمعي	قيادات مجتمعية في بيت حانون	اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مركز القدس الصحي والمجتمعي في بيت حانون	٢٦	٢٠١٠/١/١٣	ساعة ونصف
٤	مركز العصرية الثقافي	أعضاء في مؤسسات مجتمعية في جباليا	اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مركز العصرية الثقافي في جباليا	١٣	٢٠١٠/١/١٤	ساعة ونصف
٥	مركز العصرية الثقافي	معلمون ومعلمات في جباليا	اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مركز العصرية الثقافي في جباليا	١٣	٢٠١٠/١/١٧	ساعة ونصف
٦	مركز العصرية الثقافي	قيادات مجتمعية في جباليا	اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مركز العصرية الثقافي في جباليا	١٥	٢٠١٠/١/١٨	ساعة ونصف
٧	مركز الخيرية	معلمون ومعلمات في النصيرات	اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مركز الخيرية في النصيرات	١٢	٢٠١٠/١/١٩	ساعة ونصف
٨	مركز الخيرية	أعضاء في مؤسسات مجتمعية في النصيرات	اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مركز الخيرية في النصيرات	١٥	٢٠١٠/١/٢٠	ساعة ونصف
٩	مركز الخيرية	قيادات مجتمعية في النصيرات	اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مركز الخيرية في النصيرات	١٤	٢٠١٠/١/٢١	ساعة ونصف
١٠	مركز ريتشل كوري الثقافي	أعضاء في مؤسسات مجتمعية في محافظة رفح	اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مركز ريتشل كوري الثقافي في رفح	٢٢	٢٠١٠/١/٢٥	ساعة ونصف
١١	مركز ريتشل كوري الثقافي	معلمون ومعلمات في محافظة رفح	اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مركز ريتشل كوري الثقافي في رفح	٢١	٢٠١٠/١/٢٦	ساعة ونصف
١٢	مركز السلام (جامعة الأقصى)	طلاب قسم اللغة الفرنسية	تطور حقوق الإنسان تاريخيا	قاعة مركز السلام في جامعة الأقصى	١٨	٢٠١٠/٣/٤	ساعتان
١٣	جمعية المرأة المبدعة	أعضاء في مؤسسات مجتمعية غزة والشمال	المشاركة السياسية للمرأة	قاعة جمعية المرأة المبدعة في غزة	٢٥	٢٠١٠/٤/٢١	ساعتان
١٤	اتحاد طلبة جامعة الأزهر	طلبة في كلية الحقوق	الولاية القضائية الدولية	مقر المركز غزة	١٧	٢٠١٠/٦/١٢	ساعتان ونصف

مخرج رقم (٣)

إقامة شبكة من المستفيدين من التدريب (نادي أصدقاء المركز الفلسطيني)

خصصت الوحدة هذا المخرج لاستمرار التواصل بين المركز وجمهور المستفيدين من خدمة التدريب التي يقدمها، وتلافي الانقطاع الذي يحدث بين المتدربين والمؤسسات التي تشرف على تدريبهم بعد انتهاء التدريب، بهدف دفعهم للانخراط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية، ولتحقيق هذا المخرج تم تخطيط عدد من النشاطات.

واصلت وحدة التدريب تغذية قاعدة المعلومات التي تمتلكها عن جميع الأشخاص الذين تلقوا تدريباً في المركز على مدار السنوات الماضية، وأضافت إلى القائمة ٣٠٠ ملف خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تحتوى هذه الملفات على المعلومات التالية: الاسم، مكان الإقامة، مكان العمل، رقم الهاتف، والبريد الإلكتروني، إذا وجد، الجهة المرشحة للمشاركة في التدريب، والجهة التي تم التنسيق معها لعقد التدريب، إضافة إلى مكان وتاريخ انعقاد التدريب. وتستفيد الوحدة والمركز من هذه الشبكة المميزة من العلاقات مع المتدربين، **ومن أهم النشاطات التي ساهم في تنفيذها المتدربون:**

١) المساهمة في نشاطات المركز والتواصل معه، حيث تم إضافة ما يقرب من ٣٠٠ بريد إلكتروني للمتدربين إلى قائمة المركز البريدية، بحيث يتم إعلامهم بكل ما يصدر عن المركز.
٢) الزيارات المتواصلة التي يقوم بها الأشخاص الذين تلقوا تدريباً للمركز، وإلحاحهم للتطوع في المركز، واستقبال مدير الوحدة لهم وتوجيههم.
٣) استضافة أفراد من طاقم المركز كمتحدثين في ورش عمل ومحاضرات ولقاءات تنظمها المؤسسات التي ينشط فيها المتدربون.
٤) حضور ورش العمل والمؤتمرات التي نظمها المركز.
٥) المساعدة في تنظيم ٣ دورات تدريبية، نظمتها وحدة التدريب خلال العام، وذلك عبر حث المؤسسات التي ينشطون فيها لتنظيم دورات لزملائهم والتواصل مع وحدة التدريب من أجل عقدها، فضلاً عن المشاركة فيها. وكانت في جباليا ورفح وغزة.
٦) التبليغ عن الانتهاكات سواء بالاتصال الهاتفي أو الحضور إلى المركز برفقة الضحايا
٧) تنظيم مهرجان ومعرض لحقوق الإنسان في منطقة الوسطى التعليمية بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١١، ومهرجان آخر بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٥، حيث ألقى نائب مدير المركز كلمة رئيسية فيه. جاءت هذا النشاطات بمبادرة من معلمي ومعلمات حقوق الإنسان في الوسطى. كما نظمت ٣ معارض إضافية في مناطق أخرى من القطاع.
٨) تنظيم ٢٨ زيارة ميدانية لوفود طلابية تمثل أعضاء وعضوات في البرلمانات الطلابية لتلاميذ في المرحلة الابتدائية والإعدادية إلى مقرات المركز. بلغ عدد الطلاب الذين شملتهم الوفود ٧٣٦ طالبا وطالبة. وتستغرق الزيارة الواحدة عادة بين ساعة وساعة ونصف حيث يتم استعراض نبذه عن المركز وعمله، ويتم الرد على استفسارات التلاميذ. الجدول التالي يوضح تفاصيل الزيارات.

الجدول التالي يوضح تفاصيل الزيارات

الرقم	المدرسة	مكان اللقاء	العدد	التاريخ
١	مدرسة خان يونس المشتركة	المركز الفلسطيني خان يونس	٣٠	٢٠١٠/٢/٢٣
٢	مدرسة خان يونس المشتركة «د»	المركز الفلسطيني خان يونس	٣٥	٢٠١٠/٢/٢٣
٣	مدرسة ذكور الرمال الإعدادية «ب» للاجئين	المركز الفلسطيني غزة	٢٥	٢٠١٠/٣/٤
٤	مدرسة بنات النضيرات الإعدادية	المركز الفلسطيني غزة	٢٨	٢٠١٠/٣/٨
٥	مدرسة ذكور خان يونس الإعدادية «ب»	المركز الفلسطيني خان يونس	١٧	٢٠١٠/٣/١١
٦	مدرسة بنات البريج الإعدادية «ب»	المركز الفلسطيني غزة	٢٥	٢٠١٠/٣/١٤
٧	مدرسة بنات المغازي الإعدادية للاجئات	المركز الفلسطيني غزة	٣٠	٢٠١٠/٣/١٤
٨	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية «ج»	المركز الفلسطيني خان يونس	٢٧	٢٠١٠/٣/١٧
٩	مدرسة ذكور خزاعة الإعدادية للاجئين	المركز الفلسطيني غزة	٣٠	٢٠١٠/٣/١٧
١٠	مدرسة بنات الرمال الإعدادية	المركز الفلسطيني غزة	٣ طفلات، ومعلمتان	٢٠١٠/٣/١٨
١١	مدرسة بنات الزيتون	المركز الفلسطيني غزة	٥٠	٢٠١٠/٤/١
١٢	مدرسة ذكور جباليا الإعدادية	المركز الفلسطيني غزة	٥٣	٢٠١٠/٤/٧
١٣	مدرسة اليرموك، حول موضوع المعاقين	المركز الفلسطيني غزة	٤	٢٠١٠/٤/١١
١٤	مدرسة بنات غزة الإعدادية «أ»	المركز الفلسطيني غزة	٥٠	٢٠١٠/٤/١٢
١٥	مدرسة ذكور الرمال الإعدادية «ب»	المركز الفلسطيني غزة	٢٢	٢٠١٠/٤/١٤
١٦	مدرسة الرمال الابتدائية المشتركة للاجئات	المركز الفلسطيني غزة	١٥	٢٠١٠/٤/١٤
١٧	مدرسة الشجاعية الابتدائية المشتركة «أ» للاجئات	المركز الفلسطيني غزة	١٩	٢٠١٠/٤/١٨
١٨	مركز رواد التابع لجمعية الثقافة والفكر الحر خان يونس، حول موضوع عمالة الأطفال	المركز الفلسطيني غزة	٦ أطفال ٣ مرشدات	٢٠١٠/٤/١٨
١٩	مدرسة أسامة بن زيد الأساسية للبنين حول موضوع التسرب المدرسي	المركز الفلسطيني جباليا	٤ أطفال، ومعلمان	٢٠١٠/٤/٢٠
٢٠	مدرسة ذكور مصطفي حافظ الابتدائية «أ» للاجئين	المركز الفلسطيني غزة	٣٣	٢٠١٠/٤/٢١
٢١	مدرسة بنات رفح الإعدادية	المركز الفلسطيني خان يونس	٥٠	٢٠١٠/١١/٢٢
٢٢	مدرسة رفح الابتدائية المشتركة «ج»	المركز الفلسطيني غزة	٢٨	٢٠١٠/١٢/٢
٢٣	مدرسة بني سهيلا الابتدائية المشتركة	المركز الفلسطيني خان يونس	٢٨	٢٠١٠/١٢/٩
٢٤	مدرسة غزة الابتدائية المشتركة «أ»	المركز الفلسطيني غزة	٢٣	٢٠١٠/١٢/٩
٢٥	مدرسة بنات الزيتون الإعدادية «ب»	المركز الفلسطيني غزة	٢٢	٢٠١٠/١٢/٢١
٢٦	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية «أ»	المركز الفلسطيني خان يونس	١٧	٢٠١٠/١٢/٢٣
٢٧	مدرسة ذكور جباليا الإعدادية	المركز الفلسطيني جباليا	٣٢	٢٠١٠/١٢/٢٨
٢٨	مدرسة ذكور خان يونس الإعدادية «ب»	المركز الفلسطيني خان يونس	٢٣	٢٠١٠/١٢/٢٩

مخرج رقم (٤)

التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني من خلال التدريب

تسعى الوحدة من خلال مشاركتها في أنشطة التربية على حقوق الإنسان، بمختلف مستوياتها، إلى المساهمة في تعزيز علاقات المركز مع منظمات المجتمع المدني. وتتمتع الوحدة بثقة مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التربية على حقوق الإنسان، نظراً لمهنيتها العالية، حيث بات من المألوف أن تتلقى الوحدة دعوات كثيرة من منظمات أهلية ورسمية تطلب منها تنظيم دورات تدريبية لموظفيها أو أعضائها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية أو مساعدتها في تصميم برامج تدريبية أو إلقاء محاضرات أو إدارة جلسات تدريبية في الدورات التي تنظمها، بما يخدم أهداف المركز ونشاطاته الرامية لنشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية.

لبت الوحدة الطلبات التي تلقتها خلال الفترة التي يغطيها التقرير من المؤسسات المجتمعية لإلقاء محاضرات أو لإدارة جلسات تدريبية في مجال حقوق الإنسان. نفذت الوحدة ١٩ نشاطاً في جمعيات ومؤسسات مختلفة موزعة في مناطق جغرافية مختلفة من قطاع غزة، على رأسها معهد كنعان التربوي، جمعية المرأة المبدعة ومدارس تتبع لوكالة الغوث، شارك في اللقاءات ٥٦٤ مشاركاً ومشاركةً.

جدول يوضح النشاطات وتنفيذها ووسائل قياسها ومؤشراتها

الرقم	النشاط	التنفيذ	وسائل القياس	المؤشرات
١	المشاركة في نشاطات التدريب التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني لا سيما المؤسسات النسوية وذوي الاحتياجات الخاصة.	نظمت الوحدة ٣ دورات تدريبية، وألقى مدير الوحدة ١٩ محاضرة وجلسة. (التفاصيل في الجدول أدناه).	ازدياد عدد الدعوات التي يتلقاها المركز للمشاركة في الدورات التدريبية.	١)تلقت الوحدة أكثر من ٣٥ طلباً من مؤسسات مجتمعية تطلب تنظيم دورات لأعضائها أو إعطاء محاضرات في نشاطات تنفذها أو إدراجهم ضمن قائمة المستفيدين من خدمة التدريب. ٢)لبت الوحدة ٣ طلبات لتنظيم دورات تدريبية و١٩ طلباً خاصاً بالمشاركة في نشاطات تدريبية (التفاصيل في الجدول أدناه). ٣)زار المركز ١٢ مؤسسة تطلب التنسيق والتشبيك مع المركز خلال العام.
٢	استضافة نشاطات المؤسسات الضعيفة، لا سيما المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة.	إعارة جهاز البرجكتور للمبادرة المحلية في بيت حانون لتنفيذ نشاطاتها.	ازدياد عدد طلبات استضافة ا لنشا طا ت التدريبية.	لم تتلق الوحدة طلبات لاستضافة نشاطات لمؤسسات. أعارت وحدة التدريب جهاز البرجكتور مرة واحدة للمبادرة المحلية في بيت حانون لاستخدامه في تنفيذ نشاطات خاصة بها.
٣	مساعدة المؤسسات الضعيفة، لا سيما المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة على تصميم برامج الدورات.	ساعدت الوحدة جمعية الخريجات في كتابة طلب تمويل لمؤسسة مانحة وبعد الموافقة ساعدت الوحدة الجمعية في تصميم البرنامج التدريبي.	ازدياد عدد المؤسسات التي تطلب المساعدة في تصميم البرامج التدريبية.	تلقت الوحدة طلباً واحداً من جمعية الخريجات وعقد مدير الوحدة ٣ اجتماعات مع مديرة الجمعية وساعد في كتابة طلب التمويل وتصميم البرنامج التدريبي.
٤	الاستعانة بمدربين من هذه المؤسسات.	استعانت الوحدة بمدربين من خارج المركز.	رصد عدد المدربين الذين يتم الاستعانة بهم.	استعانت الوحدة بمدربين اثنين من خارج المركز، ينشطان في العمل العام وفي أكثر من مؤسسة مجتمعية.

جدول يوضح مشاركات الوحدة في إلقاء محاضرات وإدارة جلسات تدريبية

الرقم	المؤسسة الداعية	الفئة المستهدفة	الموضوع	المكان	المشاركون	التاريخ	الوقت
١	جمعية المرأة المبدعة	عضوات في الجمعية	التمييز ضد المرأة	قاعة جمعية المرأة المبدعة في مدينة غزة	١٦	٢٠١٠/١/١٧	ساعتان
٢	جمعية المرأة المبدعة	عضوات في الجمعية	العنف ضد المرأة	قاعة جمعية المرأة المبدعة في مدينة غزة	١٦	٢٠١٠/١/١٨	ساعتان
٣	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية «ب»	أولياء أمور	حقوق الطفل	قاعة المدرسة في خان يونس	٣٠	٢٠١٠/٣/٢٥	ساعتان
٤	MIT Visual Arts Program	نشطاء مؤسسات مجتمع مدني	حقوق الطفل	قاعة معهد كنعان التربوي	٢٧	٢٠١٠/٦/٣٠	ساعة ونصف
٥	مدرسة بنات خان يونس الإعدادية «أ»	معلمات	أهمية حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٣٠	٢٠١٠/٩/١١	ساعة ونصف
٦	معهد كنعان التربوي	نشطاء مؤسسات مجتمع مدني	حقوق الطفل	قاعة المعهد	١٨	٢٠١٠/٩/٢١	ساعتان
٧	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية «ب»	معلمات	تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٣١	٢٠١٠/١٠/٧	ساعة ونصف
٨	مدرسة الأمل الإعدادية المشتركة	معلمات ومعلمون	أهمية حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٣٩	٢٠١٠/١٠/٢٠	ساعة ونصف
٩	مدرسة بنات خان يونس الإعدادية المشتركة «ج»	أولياء أمور+ معلمات+عضوات في البرلمان المدرسي	أهمية حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٣١	٢٠١٠/١٠/٢٤	ساعتان
١٠	مدرسة أبو طعيمة الإعدادية المشتركة	أولياء أمور	حقوق الطفل	قاعة المدرسة	٣٣	٢٠١٠/١٠/٢٦	ساعة ونصف
١١	جمعية نداء فلسطين	متطوعات في الجمعية	مقدمة حول حقوق المرأة	قاعة الجمعية	٢٥	٢٠١٠/١٠/٣١	ساعتان
١٢	جمعية نداء فلسطين	متطوعات في الجمعية	مفهوم التمييز ضد المرأة	قاعة الجمعية	٢٣	٢٠١٠/١١/١	ساعة ونصف
١٣	مدرسة القرارة الإعدادية المشتركة	معلمون ومعلمات	تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	١٤	٢٠١٠/١١/٣	ساعة
١٤	مدرسة خان يونس الابتدائية المشتركة «أ»	أولياء أمور + معلمات	التربية على حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٢٨	٢٠١٠/١١/٣	ساعة
١٥	مدرسة خان يونس الابتدائية «د»	أولياء أمور	أهمية حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	١٧	٢٠١٠/١١/٤	ساعة ونصف
١٦	مدرسة خان يونس الابتدائية «ث»	أولياء أمور	أهمية حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٢٨	٢٠١٠/١١/٨	ساعة ونصف
١٧	مدرسة ذكور مصطفى حافظ الابتدائية «أ»	معلمون ومعلمات	أهمية تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٣٦	٢٠١٠/١١/٩	ساعة ونصف
١٨	مدرسة مصطفى حافظ الابتدائية المشتركة	أولياء أمور	حقوق الطفل	قاعة المدرسة	٥٢	٢٠١٠/١١/١٠	ساعتان
١٩	مدرسة الأمل الإعدادية المشتركة	أولياء أمور	حقوق الطفل	قاعة المدرسة	٧٠	٢٠١٠/١١/١١	ساعة ونصف

مخرج رقم (٥)

دليل حقوق الإنسان المبسط على شكل أسئلة وأجوبة

تم استبدال إصدار هذا الدليل بدليل التدريب الذي تستخدمه وحدة التدريب في الدورات التدريبية، والذي يوزع على المشاركين والمشاركات في الدورات التدريبية، ويحتوى على عدد من النصوص الرسمية للاتفاقات الدولية في مجال حقوق الإنسان، التي يجري تناولها والتعريف بها. علماً بأن النسخة الجديدة من الدليل جرى تحديثها وتم إضافة عدد من الاتفاقات الدولية إليه، وهو الآن قيد الطباعة.

الوحدة الدولية

يركز عمل الوحدة الدولية بشكل رئيسي على تقوية القدرات الخارجية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان:
تطوير العلاقات، زيادة نشاطات ودور المركز على الساحة الدولية
يمكن تصنيف عمل الوحدة الدولية إلى ستة مكونات، غالبا ما تكون متداخلة

- العمل القانوني الدولي
- الإصدارات
- نشاطات الحشد و المناصرة الدولية
- التنسيق مع المنظمات الدولية
- دعم وحدات المركز الأخرى
- نشاطات أخرى مكملة

العمل القانوني الدولي

تعمل الوحدة الدولية في هذا المجال بالتعاون مع الوحدة القانونية من أجل تطوير دفع نشاطات المركز من أجل تحقيق العدالة من خلال الآليات الدولية. وعلى نحو خاص، وفي ضوء عدم ملائمة النظام القانوني الإسرائيلي وكذلك عدم وجود ولاية قضائية للسلطة الفلسطينية على المواطنين الإسرائيليين، فقد اتجه المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعمل على الولاية القضائية الدولية، ويستند عمل المركز في هذا الميدان على دافعين أساسيين، فأولا، يسعى المركز للتأكيد على حق الضحايا المشروع في الإنصاف القضائي، وهذا الحق منصوص عليه في المادة ٢ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وهو يشكل حجر الأساس في العدالة الدولية؛ وثانياً، يعتقد المركز بقوة أن سيادة القانون توفر الآلية الأنسب لضمان و حماية حقوق الأفراد، ولكن حتى يكون لمبدأ سيادة القانون مغزى فيجب تطبيقه.

ومن خلال السعي باتجاه العدالة الدولية، بما في ذلك قضايا الولاية القضائية، فإن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يسعى إلى ملاحقة أولئك الأشخاص الذين اقترفوا جرائم دولية.

وهذا يخدم محاربة ثقافة الحصانة والإفلات من العقاب، ويعزز ويقوي مبدأ سيادة القانون.

خلال عام ٢٠١٠ عملت الوحدة الدولية بتعاون وثيق مع الوحدة القانونية بالمركز، خاصة في إعداد دعويين أمام المحكمة العليا الإسرائيلية، وتقييم احتمال رفع قضايا ذات علاقة بالموضوع أمام المحاكم الإسرائيلية، تنسيق وإعداد ملفات قضايا لاستخدامها أمام القضاء الدولي ضمن مبدأ الولاية القضائية الدولية.

- **مؤشرات القياس**
  - تقدم في الحالات القانونية الراهنة
  - تطور فرص قانونية جديدة
  - زيادة التعاون والتنسيق الدوليين
  - زيادة الوعي حول استخدام والحاجة للولاية القضائية

المخرجات

- بتاريخ ١٣ ابريل ٢٠١٠، أكدت المحكمة العليا الاسبانية على القرار السابق الصادر عن المحكمة الوطنية بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠٠٩ ، بإغلاق التحقيقات في

الهجوم على حي الدرج في يوليو ٢٠٠٢ ، والذي أدى إلى مقتل ١٤ مدنيا وإصابة أكثر من ١٠٠ آخرين، وألحق دمارا واسعا في الممتلكات المدنية لا تبرره ضرورة عسكرية. وفي هذا الأوان يقوم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بالتعاون مع شركاء دوليين، بإعداد استئناف على القرار المذكور أمام المحكمة الدستورية الإسرائيلية.

- في الفترة بين ١٥- ١٧ أكتوبر ٢٠١٠، نظم المركز مؤتمرا هاما بعنوان (سيادة القانون والولاية القضائية) وذلك في مدينة ملقا باسبانيا. وقد شارك في هذا المؤتمر عدد من أبرز الخبراء ورجال القانون والمحامين وممثلي منظمات حقوق الإنسان الدولية وممثلين عن منظمات المجتمع الدولي. وهدف المؤتمر إلى تقييم التجارب السابقة ذات الصلة بالولاية القضائية والعمل على بناء استراتيجيات للمستقبل. وقد جاء المؤتمر متابعة لمؤتمر مماثل سبق وأن نظمه المركز في ملقا أيضا عام ٢٠٠٦.
- يواصل المركز تطوير وتقوية شبكة دولية من المحامين الملتزمين بعمل المركز على الولاية القضائية الدولية. تم تحقيق تقدم ملحوظ في هذا الشأن خلال العام ٢٠١٠.
- تقديم خبير قانون دولي يعمل لصالح المركز الفلسطيني كان له أيضا منافع ملحوظة فيما يتصل بتنسيق النشاطات القانونية الدولية.
- حاليا هناك اتصالات جارية بهدف معارضة التغييرات المقترحة على قانون الولاية القضائية في المملكة المتحدة، تحديدا إجراءات مذكرة الاعتقال. إن من شأن التغييرات المقترحة وضع قيود خطيرة على – إن لم يكن تقويض – عمل المركز المتصل بالولاية القضائية في المملكة المتحدة. تم إجراء الاتصالات وبناء التحالفات مع برلمانيين وممثلين عن منظمات حقوق الإنسان الدولية وغيرهم من الشبكات الدولية.
- إصدار تقرير مفصل بعنوان (مبدأ وممارسة الولاية القضائية: عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة).

يشرح هذا التقرير تطور مبدأ الولاية القضائية وممارسته على المستوى الدولي ويولي التقرير اهتماماً خاصاً بنشاطات المركز وتاريخ عمله على مبدأ الولاية القضائية. ويهدف التقرير إلى زيادة الوعي بكل من مبدأ وممارسة الولاية القضائية ومواجهة المعارضين له بفعالية. ويحتوي التقرير أيضا على تحليل مفصل لعناصر الجريمة والتي تشكل الأساس للولاية القضائية الدولية.

الإصدارات

أنتجت الوحدة الدولية عددا من التقارير والبيانات الصحفية. هدفت الاصدارت إلى دعم أداء المركز العام، من خلال نشر تقارير توثق الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتحلل الأحداث من زاوية القانون الدولي. وخلال هذا العام، أعد المركز أيضا عددا من التقارير للمساعدة في (عملية جولدستون)، تحديدا (غياب واضح للإرادة، تحديث)، والذي تم تقديمه للجنة الخبراء المستقلين التابع للأمم المتحدة في أغسطس ٢٠١٠.

- **مؤشرات القياس**
  - عدد التقارير
  - عدد البيانات الصحفية
  - عدد البيانات المشتركة بمبادرة المركز
  - عدد البيانات الصحفية التي انضم إليها المركز

المخرجات

<u>إصدارات / تقارير</u>

- غياب واضح للإرادة: تحقيقات إسرائيل في انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك الجرائم، التي ارتكبت خلال العدوان على قطاع غزة – ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ – ١٨ يناير ٢٠٠٩. (فبراير ٢٠١٠)
- مبدأ وممارسة الولاية القضائية الدولية: عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. (إبريل ٢٠١٠)
- ضمان احترام اتفاقية جنيف الرابعة: عقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة. (مايو ٢٠١٠)

ورقة موقف للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حول تخفيف الحصار المفروض على قطاع غزة. (يوليو ٢٠١٠)

- غياب واضح للإرادة: تحديث، إخفاق نظام التحقيق والنظام القضائي في إسرائيل في الالتزام بمتطلبات القانون الدولي، على وجه الخصوص فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبت خلال العدوان على قطاع غزة ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٩ – ١٨ يناير ٢٠١٠. (أغسطس ٢٠١٠)
- عرض موجز للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب رداً على تقرير إسرائيل للجنة (أكتوبر ٢٠١٠)
- التقرير البديل للجنة الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية يلقي الضوء على الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة (نوفمبر ٢٠١٠)
- الحصار غير القانوني لقطاع غزة: العقاب الجماعي للمدنيين الفلسطينيين (ديسمبر ٢٠١٠)

روايات تحت الحصار

- الصعوبات التي يواجهها قسم الكلى الصناعية، ٠٦ يوليو ٢٠١٠
- شركات السياحة والسفر في غزة تمر بمرحلة عصيبة، ١٣ يوليو ٢٠١٠
- اقتصاديات الاحتلال، ٢٠ يوليو ٢٠١٠
- تعليق الحياة لأجل غير مسمى نتيجة استمرار حظر مواد البناء، ٢٧ يوليو ٢٠١٠
- هنالك مشكلة في المياه: تسميم الحياة في قطاع غزة، ٠٥ أغسطس ٢٠١٠

بيانات وأخبار صحفية

- ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠، بعد مرور عامين على عملية الرصاص المصبوب، عزل غزة عن العالم الخارجي يتواصل ومجرمو الحرب لازالوا يتمتعون بالحصانة.
- ٢١ ديسمبر ٢٠١٠، إسرائيل تحرم ضحايا عملية الرصاص المصبوب من تحقيق العدالة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يتقدم بطلب التماس للمحكمة العليا الإسرائيلية.
- ٢١ ديسمبر ٢٠١٠، المركز يصدر تقريراً جديداً يضم ١٠٠ صفحة حول العقاب الجماعي المفروض على سكان قطاع غزة.
- ٠٩ ديسمبر ٢٠١٠، قوات الاحتلال تصيب أربعة مدنيين قرب معبر بيت حانون (إيرز).
- ٢٩ نوفمبر ٢٠١٠، بيان بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.
- 29 November 2010. PCHR commemorates the International Day of Solidarity with the Palestinian People (إضافة إلى البيانات الصحفية التقرير الإنجليزي).
- ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠، المركز يوجه رسالة إلى وزير الخارجية الإيطالي بمناسبة زيارته إلى قطاع غزة.
- ٠١ نوفمبر ٢٠١٠، المركز يسلم لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقريراً بديلاً يسلط الضوء على الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة .
- ٣١ أكتوبر ٢٠١٠، السلطات الاسبانية ترفض منح الحصانة لآي في ديختر.
- ١٣ أكتوبر ٢٠١٠، بمشاركة جمع من الخبراء الدوليين ومحامين عملوا معه في تقاضيه أمام المحاكم المحلية لدول أوروبية، المركز يبدأ فعاليات مؤتمره في ملقا حول سيادة القانون والولاية القضائية الدولية .
- ١١ أكتوبر ٢٠١٠، المركز ينظم مؤتمراً بعنوان "سيادة القانون والولاية القضائية الدولية" في الفترة ١٥-١٧ أكتوبر، في ملجا بإسبانيا .
- ٠٧ أكتوبر ٢٠١٠، مدير المركز يشارك في اللقاء الإستراتيجي للمنظمات غير الحكومية الذي تنظمه جامعة هارفارد مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في مركز مؤتمرات مؤسسة بوكفيلر في بيلاجيو بإيطاليا.
- ٢٩ سبتمبر ٢٠١٠، لا يمكن للعدالة أن تبقى رهينة للسياسة: قرار القيادة الفلسطينية يشكل إهانة للضحايا.
- ٢٩ سبتمبر ٢٠١٠، مجلس حقوق الإنسان يرجئ تحقيق العدالة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان يقدمان ملفات خاصة ببعض القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- ٢٨ سبتمبر ٢٠١٠، المدافعون عن حقوق الإنسان الدوليون والفلسطينيون: "على مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن يتخذ الإجراءات اللازمة لضمان متابعة "تقرير غولدستون» وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بجرائم الحرب في كل من إسرائيل وفلسطين».
- ٢٦ سبتمبر ٢٠١٠، المركز يشارك في مؤتمر دولي بجامعة بيرزيت .

- ٠٥ فبراير ٢٠١٠، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يعرب عن بالغ قلقه إزاء مصداقية التحقيقات التي أجريت استجابة للتوصيات التي رفعها تقرير غولدستون.
- ٢٦ يناير ٢٠١٠، المسئول القانوني الدولي للمركز يقدم مداخلة في مؤتمر بلاهاي.

رسائل مداخلات وغيرها

- ٢٩ نوفمبر ٢٠١٠ رسالة مشتركة مفتوحة موجهة للدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول التطبيق الفعال لتقرير لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق حول النزاع في غزة.
- ١٧ سبتمبر ٢٠١٠ ، المجتمع المدني الفلسطيني يحث الاتحاد الأوروبي لتأسيس علاقاته مع السلطة الفلسطينية على أساس احترام حقوق الإنسان (توقيع) .
- سبتمبر ٢٠١٠ ، مذكرة قدمت للجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة.
- ٢٣ أغسطس ٢٠١٠ مداخلة مشتركة أمام الجلسة الخامسة عشر لمجلس حقوق الإنسان (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الحق، الميزان ، بديل، الدفاع عن الأطفال الدولية – فلسطين).
- ١٨ مارس ٢٠١٠ رسالة إلى البارونة كاثرين اشتون، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية.
- ٢٥ فبراير ٢٠١٠ ، رسالة لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة و مسئولين آخرين في الأمم المتحدة.
- ١٧ فبراير ٢٠١٠ مداخلة للمركز في الجلسة الثالثة عشر لمجلس حقوق الإنسان.
- ١٧ فبراير ٢٠١٠ مداخلة مشتركة في الجلسة الثالثة عشر لمجلس حقوق الإنسان (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، عدالة ، الحق ، بديل ، مركز المرأة للإرشاد القانوني).
- ١٠ فبراير ٢٠١٠ رسالة مشتركة لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة.

نشاطات الحشد والمناصرة الدولية

يسعى المركز من خلال نشاطات الحشد و المناصرة الدولية إلى زيادة الوعي الدولي بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويتركز هذا العمل باتجاهين:

الأول، يخاطب الحكومات مباشرة، للتأكد من أنها على علم بالواقع الحقيقي في الأرض المحتلة، ويحثهم على اتخاذ إجراءات.

الثاني، يخاطب المجتمع المدني، من أجل حشد التأييد الشعبي للقضية الفلسطينية، ولخلق ضغط شعبي على السياسيين والحكومات.

بالنسبة لنشاطات الحشد والمناصرة الدولية، تركز جانب كبير من جهود الوحدة الدولية خلال العام ٢٠١٠ على دعم العمليات التي بدأت مع تقرير لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشان النزاع في غزة (تقرير جولدستون). لهذه الغاية شارك المركز في جلستين لمجلس حقوق الإنسان، كما أعد عددا من الإصدارات (تحديدا، غياب واضح للإرادة: تحديث، وضمان الاحترام لاتفاقية جنيف الرابعة). كما تم أيضا جمع الكثير من المعلومات وإعداد مداخلات للجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة.

- **مؤشرات القياس**

– ما تم إنتاجه و توزيعه من وثائق

– مقابلات / مؤتمرات / استقبال وفود

– المداخلات أمام الأمم المتحدة

المخرجات

– ٢٤ أكتوبر ٢٠١٠ ، شارك المسئول القانوني الدولي بالمركز في جلسة نقاش برام الله حول البند ١٢(٣) في المداخلة المقدمة من الحكومة الفلسطينية إلى محكمة الجنايات الدولية.

- ١٩ – ٢٠ أكتوبر، شارك المسئول القانوني الدولي للمركز في جلسة نقاش للمنظمات غير الحكومية حول فلسطين في محكمة الجنايات الدولية، نظمت من قبل مكتب المدعي العام
- ١٥ – ١٧ أكتوبر ٢٠١٠، شاركت الوحدة في مؤتمر (سيادة القانون والولاية القضائية) الذي نظمه المركز في ملقا باسبانيا
- ١٥– ١٧ أكتوبر، شارك ممثل عن الوحدة الدولية في اجتماعات الأورومتوسطية لحقوق الإنسان في لندن
- ٥–٩ أكتوبر٢٠١٠، شارك المسئول القانوني الدولي في مؤتمر عقد في بيلاجيو بايطاليا نظمه مركز هاوزر في جامعة هارفارد.، واستضافه مركز المؤتمرات في مؤسسة روك فيلر.
- ٢٩ سبتمبر ٢٠١٠، مؤتمر صحفي مشترك للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في الجلسة الخامسة عشر لمجلس حقوق الإنسان.
- ٢٧ –٢٩ سبتمبر ٢٠١٠ المركز يخاطب الجلسة الخامسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان.
- مداخلة شفوية، حوار فعال مع لجنة الخبراء.
- مداخلة شفوية البند ٧، نقاش عام.
- ١٣ – ١٧ سبتمبر ٢٠١٠ المسئول القانوني الدولي شارك في مهمة الحشد والمناصرة في الجلسة الخامسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، نظمتها الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
- ١ يوليو ٢٠١٠ مسئول القانون الدولي يلتقي ممثلا عن لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة، بروكسل .
- ٣٠ يونيو ٢٠١٠ مسئول القانون الدولي يشارك في ورشة عمل لتنسيق جهود الحشد و المناصرة من قبل المنظمات غير الحكومية نظمتها مؤسسة كريستيان ايد – بروكسل.
- ١٧ يونيو ٢٠١٠ مسئول القانون الدولي يشارك في اجتماعات الاتحاد الدولي للمحامين الديمقراطيين (IADL) – باريس.
- ٩ يونيو ٢٠١٠ مسئول القانون الدولي ومدير المركز يلتقيان رئيس والمدير التنفيذي للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في باريس.
- ٨ يونيو ٢٠١٠ مسئول القانون الدولي يساعد مدير المركز في مؤتمر بعنوان (مارسوا الضغط على إسرائيل من أجل السلام) في باريس.
- ٣١ مايو – ٦ يونيو شارك مسئولان قانونيان من الوحدة في مؤتمر المراجعة الأول لمحكمة الجنايات الدولية، كامبالا، أوغندا.
- ١ يونيو، مداخلة شفوية في النقاش العام.
- ٢ يونيو، مشاركة في نشاط ل المركز الدولي للعدالة الانتقالية.
- ٣ يونيو، المشاركة في حلقة نقاش نظمتها الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان حول حق الضحايا في الوصول للعدالة.
- ٤ يونيو، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – بالتعاون مع الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان – ينظم ندوة على هامش المؤتمر بعنوان (هل هناك محكمة لغزة ؟) الندوة كانت عبارة عن حلقة نقاش شارك فيها ممثلون عن بعض الدول والمنظمات غير الحكومية.
- ١٠ – ١٢ مايو مسئول القانون الدولي يشارك في اجتماعات الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان في روما بايطاليا.
- ٦ – ٨ مايو ٢٠١٠ مسئول القانون الدولي يشارك في مؤتمر بعنوان (مع كل من ناضلوا من أجل حماية السكان المدنيين في البلدان التي مزقتها الحروب)، نظم المؤتمر من قبل مكتب رئيس البلدية بمناسبة مرور ٦٠ عاما على اتفاقيات جنيف.
- ١٧ ابريل ٢٠١٠، مسئول القانون الدولي يلتقي ممثلين عن حزب العمال الايرلندي لمناقشة تعاون مستقبلي.
- ١٦ ابريل ٢٠١٠ ، مسئول القانون الدولي يشارك في مؤتمر نظمه اتحاد النقابات العمالية الايرلندية بعنوان (الطريق نحو التضامن النقابي).
- ١٥ ابريل ٢٠١٠، مسئول القانون الدولي يلتقي ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية الايرلندية.
- ٢٣ مارس٢٠١٠ ، المركز يخاطب الجلسة الثالثة عشر لمجلس حقوق الإنسان.
- مداخلة شفوية: جلسة المتابعة للمجلس بشأن القرار (S-9/1 & S -12/1) .
- مداخلة شفوية: البند ٧ في جدول الأعمال.
- ١ –٣ مارس ٢٠١٠ ، المركز يشارك في الجلسة الأولى لمحاكمة راسل حول فلسطين في برشلونة، اسبانيا.
- ١١ فبراير ٢٠١٠ ، مسئول القانون الدولي يلقي محاضرة أمام لجنة التضامن الفلسطينية التايلندية، بانكوك، تايلاند.
- ٢٥ يناير ٢٠١٠، المركز يشارك في مؤتمر نظمته مؤسسة ليونارد – وولتجير بعنوان (السياسة والقانون بعد حرب غزة) قصر السلام، لاهاي.

مساندة الوحدات الأخرى بالمركز

الوحدة الدولية هي وحدة مساندة غير عربية في المركز، وهذا يعني بأن الوحدة تقوم بمراجعة وتدقيق كافة إصدارات المركز، والتي يصدر عدد كبير منها في البداية باللغة العربية، من بينها التقرير الأسبوعي حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان ومعظم البيانات الصحفية. كما تساند الوحدة نشاطات مدير المركز على المستوى الدولي.

- **مؤشرات القياس**
  - البيانات الصحفية والتقارير التي يتم تدقيقها.
  - الوثائق الأخرى.

المخرجات

- دققت الوحدة كافة البيانات الصحفية والتقارير الأسبوعية التي أصدرها المركز، والتي تمت ترجمتها من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية. وتقوم الوحدة أيضاً بمراجعة التقرير السنوي للمركز الذي يصدر بالتعاون مع وحدة تطوير الديمقراطية، إضافة إلى الإصدارات الأخرى للمركز.
- ردت الوحدة على العديد من التساؤلات حول عمل المركز، وطلبات أخرى من جانب وسائل الإعلام والجمهور للحصول على معلومات. وتتوجه الوحدة بطلبات إلى الوحدات الأخرى للحصول على معلومات، وتقوم بإعداد تقارير باللغة الإنجليزية للوحدات الأخرى. وتضطلع الوحدة بالمسئولية عن كافة الاتصالات والتنسيق والاستشارات باللغات الأخرى غير العربية بناء على طلب الوحدات الأخرى.

نشاطات الحشد والمناصرة الدولية

يولي المركز اهتماماً بالغاً في نسج شبكة علاقات متميزة على قاعدة التعاون المشترك بهدف تمكينه من تحقيق أهدافه في حماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وتعتبر جهود المركز في تفعيل نشاطات الحشد والمناصرة على المستوى المحلى الفلسطيني من المرتكزات الأساسية لنشاطات المركز الهادفة إلى حماية حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية وتعزيز الوعي الديمقراطي لدى المجتمع الفلسطيني. أما على الصعيد الدولي فإن المركز يستثمر في هذه الجهود من أجل الدفاع عن الحقوق الفلسطينية وحشد الرأي العام الدولي ضد الانتهاكات والجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين.

وقد كثف المركز خلال العام ٢٠١٠ من نشاطاته في جهود الحشد والمناصرة على نحو خاص وذلك لما شهده العام المنصرم من حراك على المستوى الدولي فيما يتعلق بملاحق مجرمي الحرب الإسرائيليين ومتابعة توصيات تقرير «غولدستون». فانخرط المركز في جهد مضني باستثمار علاقاته مع المنظمات الدولية الشريكة والوفود الزائرة إلى قطاع غزة في حث الحكومات والضغط باتجاه تحقيق العدالة ووضع حد للانتهاكات الإسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين.

المشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية وإقليمية

شارك المركز، خلال العام ٢٠١٠، في العديد من الفعاليات على المستويين الدولي والإقليمي، ملبياً بعضاً من الدعوات التي تلقاها للمشاركة في لقاءات ومؤتمرات ذات صلة ببرامج عمله الهادف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك بالرغم من القيود المفروضة على الحق في حرية الحركة والتنقل من وإلى قطاع غزة. وفيما يلي نقدم عرضاً مركزاً لأهم وأبرز اللقاءات والفعاليات الدولية والإقليمية التي تمكن مدير المركز المحامي راجي الصوراني، **وعدد من طاقم المركز من المشاركة فيها:**

سلسلة من النشاطات في دبلن

بتاريخ ١٠ يناير ٢٠١٠، قام مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز الباحث، خليل شاهين، بزيارة إلى العاصمة الإيرلندية دبلن. وقد جاءت زيارة شاهين إلى دبلن بناء على دعوة تلقها من منظمة الخط الأمامي، المنظمة الدولية للدفاع عن مدافعي حقوق الإنسان. وخلال الزيارة التي استمرت حتى ٣٠ يناير ٢٠١٠، شارك شاهين في العديد من الفعاليات والنشاطات الهادفة إلى التعريف بالحقوق الفلسطينية، الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي وعلى وجه التحديد الحصار الإسرائيلي وآثاره المدمرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمدنيين الفلسطينيين. ومن ضمن الفعاليات والنشاطات التي شارك فيها شاهين افتتاحه لمعرض صور بعنوان «دفاعاً عن الأمل في غزة»، نظمته منظمة الخط الأمامي. وقد ألقى شاهين في الافتتاح كلمة استعرض خلالها مجمل تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة مشيراً إلى عمل المركز في الدفاع عن حقوق الإنسان في فلسطين. كما اجتمع شاهين مع اتحاد النقابات في الكونغرس الأيرلندي، وناقش خلال الاجتماع آليات المقاطعة لإسرائيل على المستوى الأكاديمي ومقاطعة المنتجات، وتأثير الحرب والحصار على حياة السكان المدنيين. وقام بالمشاركة في حملة التضامن الأيرلندية مع الشعب الفلسطيني. وقد اختتم شاهين زيارته إلى أيرلندا بالمشاركة في جلسة استماع في البرلمان الايرلندي، وذلك من خلال مداخلة قدمها في جلسة استماع في لجنة حقوق الإنسان التابعة لدائرة الشؤون الخارجية في البرلمان، تناول فيها شاهين واقع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة.

خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالمركز في لقاء على هامش زيارته للعاصمة الايرلندية دبلن مابين ١٠-٣٠ يناير ٢٠١٠

دارا موراي، المسئول القانوني الدولي بالمركز خلال حضوره محكمة راسل من أجل فلسطين برشلونة- ١-٣ مارس ٢٠١٠

لقاء بعنوان «غزة: عام بعد الحرب» - لاهاي

بالنيابة عن مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وجراء عدم تمكن المحامي راجي الصوراني، من السفر، شارك المسئول القانوني الدولي في المركز، دارا موراي، في المؤتمر الذي نظمته مؤسسة ليونارد ولتجر في ٢٥ يناير ٢٠١٠، في قصر السلام في لاهاي بعنوان: «السياسة والقانون بعد العدوان على غزة». ألقى موراي الكلمة الافتتاحية في المؤتمر مشيراً إلى الاحتلال الإسرائيلي وممارساته في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث سلط الضوء على الحصار الإسرائيلي وتداعياته على مجمل مناحي الحياة في قطاع غزة، ومؤكداً على وجود خاصيتين ملازمتين للاحتلال الإسرائيلي وهما: الانتهاكات المستمرة والمتصاعدة للقانون الدولي، والحصانة التي يتم منحها للاحتلال للتستر على ممارساته.

جلسة استماع للبرلمان الأوروبي - بروكسل

بتاريخ ٢ فبراير وحتى ٨ فبراير ٢٠١٠، قام مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز، خليل شاهين، بزيارة إلى العاصمة البلجيكية بروكسل للمشاركة في جلسة الاستماع التي عقدها البرلمان الأوروبي في بروكسل. وقد قام شاهين بتقديم مداخلة خلال الجلسة تناولت توصيات تقرير «غولدستون» بشأن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والتطورات ذات الصلة. وعلى هامش الزيارة قام شاهين بالعديد من النشاطات أهمها: اجتماعه مع مسئولة ملف الأراضي الفلسطينية المحتلة في المفوضية الأوروبية، تناول الاجتماع البحث في العديد من القضايا من بينها الأوضاع الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة، ودور الاتحاد الأوروبي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. كما شارك في لقاء مع دائرة الشئون الخارجية في وزارة الخارجية البلجيكية، تناول اللقاء النتائج والوقائع التي تلت الحرب على غزة وآليات ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، واستمرار إسرائيل في انتهاك حق سكان قطاع غزة في حرية الحركة والتنقل عبر إغلاق معابر القطاع.

جلسات محكمة راسل من أجل فلسطين - برشلونة

تلقى مدير المركز المحامي، راجي الصوراني، دعوة للمشاركة في الجلسة الأولى لمحكمة راسل من أجل فلسطين في برشلونة كخبير وشاهد عيان إلا أن القيود المفروضة على حرية الحركة من وإلى قطاع غزة حالت دون مشاركته فيها. وعليه قام المركز بإيفاد، دارا موراي، المسئول القانوني في الوحدة القانونية ليمثل المركز. عقدت الجلسة في برشلونة في إسبانيا خلال الفترة من ١ إلى ٣ مارس ٢٠١٠، قدم موراي جلسات المحكمة مداخلتين: الأولى، تناولت مسألة حرمان الفلسطينيين من حقهم في تقرير المصير، فيما تناولت الثانية الجرائم التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان الأخير الذي شنته على قطاع غزة.

جولة ونشاطات في باريس، ليون وجنيف

بتاريخ ٧ مارس ٢٠١٠، قام نائب مدير المركز، جبر وشاح، بزيارة شملت مدن باريس، ليون وجنيف. وقد شارك وشاح في العديد من اللقاءات والاجتماعات الهادفة إلى التعريف بأوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والمسئولية الدولية إزاء تفاقم تلك الأوضاع. فقد شارك وشاح في الاجتماع الذي نظمته منظمة خط الدفاع الأمامي في المركز الثقافي الأيرلندي في باريس، حيث ناقش الاجتماع خطة المنظمة الإستراتيجية للسنوات من ٢٠١١ – ٢٠١٤. كما قام وشاح بزيارة مقر الحزب الشيوعي الفرنسي والاجتماع مع السكرتير العام للحزب الشيوعي الفرنسي. وكذلك شارك في الاجتماع الذي عقده تحالف المنظمات الفرنسية الشريكة في باريس لنقاش سبل تعزيز علاقة التحالف مع منظمات المجتمع المدني في غزة. وعلى مدار يومين متتاليين، شارك وشاح في المنتدى الأوروبي لحقوق الإنسان، حيث قدم خلال اليومين مداخلات حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، دور منظمات المجتمع المدني الدولية في التأثير على حكوماتها، والمسئولية الدولية إزاء إنهاء حالة الحصانة التي يتمتع بها ضباط وجنود قوات الاحتلال الإسرائيلي. والتقى وشاح في لقاء جماهيري في مدينة ليون الفرنسية مع ممثلين عن منظمات المجتمع المدني في المدينة، تناول اللقاء تطورات أوضاع حقوق الإنسان في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. أما في مدينة جنيف فقد شارك وشاح في الاجتماع الجماهيري الذي عقد في مقر الجمعيات الأهلية في جنيف وتناول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة في ظل استمرار الانتهاكات الإسرائيلية، إضافة إلى الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة وتداعياته.

الملتقى الدولي للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان - يريفان

شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، راجي الصوراني، بين السادس والثامن من أبريل ٢٠١٠، في الملتقى الدولي الذي نظمته الفيدرالية الدولية

لحقوق الإنسان في يريفان في أرمينيا تحت عنوان: «العدالة: تحديات جديدة - الحق في الحصول على سبل انتصاف فعالة أمام المحاكم المستقلة». ناقش الملتقى عبر أربع جلسات رئيسية العناوين التالية: العدالة الدولية أداة للهيمنة أم التقدم، القدرة على التحقيق والمقاضاة والتحديات التي تواجه النظم القضائية الوطنية، الحصول على الحقيقة والعدالة والتعويض، والعدل ومسئولية الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة. وقد عقد بالتوازي مع الجلستين الأولى والثانية أربع ورش عمل، كما عقد بالتوازي مع الجلستين الثالثة والرابعة أربع ورش عمل، بالإضافة إلى جلستين عقدتا بمشاركة كامل الأعضاء. قدم الصوراني مداخلة خلال ورشة العمل الرابعة التي عقدت بالتوازي مع الجلستين الأولى والثانية للملتقى. وتناولت مداخلته الحديث عن غزة والعمل القانوني في أسبانيا والمملكة المتحدة كدراسة حالة للاختصاص القضائي خارج الإقليم.

مؤتمر حول مستقبل مشروع الدولة الفلسطينية - الزقازيق

شارك المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مؤتمر حول مستقبل مشروع الدولة الفلسطينية وذلك بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٠، مثل المركز في المؤتمر الذي عقد في جامعة الزقازيق في جمهورية مصر العربية الباحث في وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز، محمد شوشر. تحدث شوشر خلال المؤتمر تحت عنوان: «إستراتيجية التنمية الاقتصادية في فلسطين»، حيث قدم خلال مداخلته اقتراحاً عملياً لإستراتيجيته للتنمية وصولاً للتنمية المستدامة، منطلقاً من عودة غزة والضفة وحدة واحدة.

ورش عمل عامة - جنيف

خلال الفترة من ٦ إلى ٨ مايو ٢٠١٠، شارك نائب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان جبر وشاح ممثلاً عن المركز في أربع ورش عمل عامة نظمها مكتب رئيس بلدية جنيف بسويسرا. عقدت الورش العامة تحت عنوان: «مع أولئك الذين يكافحون من أجل حماية السكان المدنيين في الدول التي مزقتها الحروب»، وقد قدم وشاح ورقتين في اثنتين من تلك الورش.

المشاركة في اجتماعات مجموعة عمل فلسطين، إسرائيل والفلسطينيون في الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان.

كان من المقرر أن يمثل المركز في الشبكة حمدي شقورة، ولكن بسبب القيود على السفر، لم يتمكن من السفر إلى روما للمشاركة في الاجتماعات التي عقدت في الفترة بين ٠٧-٠٩ مايو، وقد مثل المركز في الاجتماعات دارا موريه، فيما شارك حمدي شقورة في جانب من الاجتماعات بواسطة الهاتف.

محاضرات في عدد من جامعات اليابان

خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٩ مايو ٢٠١٠، ألقى مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، راجي الصوراني، في زيارته لليابان ثلاث محاضرات في جامعات طوكيو، كيوتو، وسانت باولز، تلبية لدعوة تلقاها من منظمة «حقوق الإنسان الآن» اليابانية. تناولت المحاضرات الثلاث أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، إضافة إلى الحديث عن القوانين الدولية ذات العلاقة بالحالة الفلسطينية.

الاستاذ راجي الصوراني خلال القائه محاضرة في احدى جامعات اليابان - ١٩ ٢٩ مايو ٢٠١٠

لقاءات مع عدد من البرلمانيين، الأكاديميين، والمحامين الدوليين - اليابان

خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٩ مايو ٢٠١٠، التقى مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، راجي الصوراني، في اليابان مع عدد من الأكاديميين، البرلمانيين، والمحامين الدوليين. تناولت اللقاءات تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تناولت أيضاً جهود المركز ومساعيه الهادفة لملاحقة مجرمي الحرب من الإسرائيليين.

حفل تكريم - اليابان

اختتم مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، راجي الصوراني، في ٢٩ مايو ٢٠١٠، زيارته لليابان بالمشاركة في حفل تكريمي نظمته على شرفه نقابة المحامين اليابانيين. تحدث الصوراني خلال الحفل بحضور جمع من القضاة، المحامين، ورجال القانون، حول فشل

إسرائيل الذريع في إجراء تحقيقات جدية في الجرائم التي اقترفتها قواتها ضد المدنيين الفلسطينيين خلال الحرب على قطاع غزة مشيراً للدور الذي تلعبه المحاكم الإسرائيلية لتوفير الغطاء القانوني وتمرير جرائم الاحتلال.

الأستاذ راجي في اليابان خلال القائه محاضرة باحدى الجامعات في اليابان

المؤتمر النقدي الأول للمحكمة الجنائية الدولية - كمبالا

خلال الفترة من ٣١ مايو إلى ٦ يونيو ٢٠١٠، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي، راجي الصوراني، والمسئول القانوني الدولي في المركز دارا موريه، في المؤتمر النقدي الأول للمحكمة الجنائية الدولية والذي عقد خلال الفترة من ٣١ مايو إلى ١١ يونيو ٢٠١٠، في مدينة كمبالا في أوغندا لمراجعة النظام الأساسي للمحكمة وتحليل الأثر الذي تركته خلال سنوات عملها الثمانية. تركزت جهود وفد المركز خلال المؤتمر على تسليط الضوء على عواقب الحصانة في ارتكاب الجرائم الدولية. وقد شارك المركز في عدد من النقاشات والمداولات عدا عن المشاركة في الفعاليات التقييمية التي تخللت المؤتمر.

وبتاريخ ٢ يونيو ٢٠١٠، شارك مدير المركز في التدريب التقييمي الذي نظمه المركز الدولي للعدالة الانتقالية في أوغندا. **كما** شارك مدير المركز في العديد من النشاطات والفعاليات في العاصمة الأوغندية كمبالا من أهمها: حلقة النقاش التي نظمتها الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان في بعنوان: «تمكين الضحايا من الوصول إلى العدالة». كما شارك الصوراني، في حلقة نقاش أخرى نظمها المركز بالتعاون مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان بعنوان: "هل هناك محكمة من أجل غزة؟" تناولت الحلقة نقاش الوضع المتدهور في الأرض الفلسطينية المحتلة وإعلان السلطة الوطنية الفلسطينية قبولها بالولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية.

مؤتمر دولي في باريس

شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي، راجي الصوراني، في ٨ يونيو ٢٠١٠، في المؤتمر الدولي الذي نظمته الجالية اللبنانية وأصدقاء لبنان في باريس بعنوان: «مارسوا الضغط على إسرائيل من أجل صنع السلام». ألقى الصوراني خلال المؤتمر محاضرة أمام ما يزيد عن ٢٠٠ من ممثلي المجتمع المدني الفرنسي. تناولت محاضرة الصوراني الواقع الراهن في قطاع غزة وتطورات الأوضاع الإنسانية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية.

ورشة عمل - بوركسل

بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١٠، شارك المسئول القانوني في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، دارا موريه، في ورشة العمل التي نظمتها مؤسسة الكريستيان إيد في بروكسل حول تنسيق استجابة المجتمع المدني للقضايا ذات الصلة بغزة.

المشاركة في بعثة الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان

مثل كل من مدير وحدة تطوير الديمقراطية، حمدي شقورة ودارا موريه، المختص بالشؤون القانونية، المركز في بعثة مشتركة في الجلسة الخامسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ١٣-١٧ سبتمبر ٢٠١٠. وقد نظم هذه البعثة كل من الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. وكان الهدف الرئيسي لهذه البعثة ضمان التطبيق الفعال لتوصيات تقرير بعثة تقصي الحقائق حول النزاع في غزة (تقرير غولدستون)،كما كان للسعي نحو تحقيق المسئولية الجنائية المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي والتي ارتكبت خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة (٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ – ١٨ يناير ٢٠٠٩) أهمية كبرى في عمل البعثة.

اللقاء الاستراتيجي للمنظمات غير الحكومية مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية - بلاجيو

خلال الفترة من ٥ إلى ٩ أكتوبر ٢٠١٠، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي، راجي الصوراني، في اللقاء الاستراتيجي للمنظمات غير

الحكومية مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. نظم اللقاء مركز هاوسر بجامعة هارفارد، واستضافه مركز مؤتمرات مؤسسة روكفيلر في بلاجيو في إيطاليا. جمع اللقاء رؤساء منظمات غير حكومية بارزة من سبع دول تتأثر بارتكاب جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية، أو الإبادة الجماعية، والتي تخضع لدراسة أولية من قبل مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. الصوراني أكد خلال مداخلته على الحاجة الملحة لأن تفتح المحكمة تحقيقات رسمية حول الوضع الفلسطيني في ظل عدم توفر أية خيارات أخرى في هذا المضمار.

اجتماع مع مؤسسة نوفيب - هولندا

خلال يومي ٦ و٧ أكتوبر ٢٠١٠، اجتمع نائب مدير المركز للشئون الإدارية والقانونية، إياد العلمي، والمسؤول المالي رامي أبو شعبان، مع مؤسسة نوفيب في هولندا. ناقش الاجتماع مجمل التطورات المتصلة بأجندة عمل المركز حيث تم وضع ممثلي المؤسسة الدولية في صورة المستجدات الحاصلة. كما تناول الاجتماع أيضاً الخطط وبرامج العمل المستقبلية.

ورشة عمل إقليمية حول مشاركة الشباب - لبنان

شاركت مديرة وحدة المرأة في المركز، منى الشوا، في ورشة العمل الإقليمية التحضيرية التي نظمتها شبكة المنظمات غير الحكومية للتنمية بالتعاون مع اللجنة التحضيرية لمنتدى المجتمع المدني الخاص بمسار منتدى المستقبل حول مشاركة الشباب وذلك في لبنان خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أكتوبر ٢٠١٠، ناقشت الورشة المشاركة الفاعلة للشباب في القطاعات المختلفة، كما تبادل المشتركون خلالها الحديث عن تجاربهم الوطنية وحددوا المعيقات التي تعيق مشاركة الشباب في تلك القطاعات.

محاضرة في جامعة قرطبة

ألقى نائب مدير المركز للشئون الإدارية والقانونية، إياد العلمي، محاضرة في جامعة قرطبة في أسبانيا وذلك بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠١٠، بعنوان: «المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: الأهداف والتحديات». وقد تحدث العلمي حول طبيعة عمل المركز ونشاطاته وبرامج عمله مشيراً إلى التحديات التي تواجهه وتعرقل عمله.

ندوة حقوقية - بلباو

خلال يومي ٢٨ و٢٩ أكتوبر ٢٠١٠، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، راجي الصوراني في الندوة الحقوقية التي نظمها المركز الثقافي الفلسطيني «بلادي» ومنظمة السلام مع الكرامة في بلباو في أسبانيا. عقدت الندوة تحت عنوان: «القانون الدولي والقانون الإنساني: بدائل للضغط على إسرائيل للتصرف وفقاً لمبادئ القانون الدولي».

اجتماع حوار المجتمع المدني - بروكسل

شارك نائب مدير المركز لشئون البرامج، مدير وحدة تطوير الديمقراطية، حمدي شقورة في اجتماع حوار المجتمع المدني الذي عقده مكتب تنسيق السياسة الأوروبية (EPLO)، في بروكسل بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠١٠، عقد الاجتماع تحت عنوان: "الاتحاد الأوروبي، بناء السلام وحالات الهشاشة والضعف"، وتضمن ثلاث جلسات. شارك شقورة في الجلسة التي تناولت سياسات الاتحاد الأوروبي في الحالات الهشة حيث تحدث عن السياسات التي يتبناها الاتحاد إزاء الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل عام وإزاء قطاع غزة بشكل خاص، منتقداً إياها ومطالباً الاتحاد بخطوات جدية للوفاء بالالتزامات الملقاة على دول الاتحاد كأطراف سامية، وبموجب اتفاقية الشراكة مع إسرائيل.

اجتماعات منظمة كريستيان إيد مع شركائها في المنطقة - لندن

شارك نائب مدير المركز لشئون البرامج، حمدي شقورة، في الاجتماعات التي عقدتها منظمة كريستيان إيد مع شركائها في قطاع غزة، الضفة الغربية، وإسرائيل في لندن بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠١٠. عقدت الاجتماعات تحت عنوان: «تحدي القيود التي يواجهها المجتمع المدني في الشرق الأوسط».

سلسلة لقاءات مع البعثات الأوروبية لدى الاتحاد الأوروبي - بروكسل

عقد نائب مدير المركز لشئون البرامج، حمدي شقورة، سلسلة من الاجتماعات مع العديد من ممثلي البعثات الأوروبية لدى الاتحاد الأوروبي في بروكسل وذلك

بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٠، من بين هذه الاجتماعات لقاء جمع شقورة مع المبعوث الخاص بعملية السلام مارك أوتا. تناولت اللقاءات تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والدور المنوط بالاتحاد الأوروبي.

مؤتمر دولي حول حقوق الإنسان - كاديز

بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٠، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، راجي الصوراني، في المؤتمر الدولي الذي نظمته رابطة مناصرة حقوق الإنسان في كاديز في أسبانيا. تناولت مداخلة الصوراني خلال المؤتمر أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة في ظل التطورات الجارية. كما تناولت عنوان: «هل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي أي حل؟».

مهرجان تسلم جائزة تلفزيون فرنسا الكبرى للفيلم الوثائقي والريبورتاج المتوسطي - فرنسا

شارك المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في المهرجان الخاص بتسلم جائزة تلفزيون فرنسا الكبرى للفيلم الوثائقي والريبورتاج المتوسطي والتي فاز فيها فيلم «كارثة غزة»، وذلك بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٠، مثل المركز في المهرجان مسئول العلاقات العامة في فرع المركز في خان يونس عبد الحليم أبو سمرة الذي كان قد رافق طاقم إعداد الفيلم وإخراجه خلال جولاتهم الميدانية في قطاع غزة أثناء تصوير الفيلم، وذلك مباشرة عقب الحرب الإسرائيلية على القطاع.

اللقاءات مع الوفود والشخصيات الزائرة

يستقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان كل عام عشرات الشخصيات والوفود الدولية الرسمية والشعبية التي تزور قطاع غزة والضفة الغربية وذلك في إطار ما يبذله المركز من جهود تهدف إلى الكشف عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ووضع الوفود والشخصيات الزائرة في صورة تطورات أوضاع حقوق الإنسان وفقاً لرصده ومتابعته. ويعمل المركز على تقديم المعلومات والشهادات والإفادات والأرقام والإحصائيات التي يحتاج إليها زواره. وإلى جانب المعلومات والإفادات والإحصائيات، يقدم المركز للزوار عرضاً مفصلاً حول أوضاع حقوق الإنسان في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وينظم لهم في بعض الأحيان جولات ميدانية لمواقع الأحداث ويلتقون مع الضحايا أو ذويهم في لقاءات مباشرة يحرص عليها المركز لنقل المعاناة والصورة الواقعية كما هي في الحقيقة.

وخلال العام ٢٠١٠، وعلى الرغم من تواصل القيود التي تفرضها إسرائيل لعرقلة الحركة من وإلى قطاع غزة بسبب إغلاق معابره ومنافذه وتشديد الإجراءات المفروضة على مرور الأجانب وغبرها من أدوات الحصار المفروضة على حرية الحركة، تمكنت العديد من الشخصيات الدولية والوفود الرسمية وغير الرسمية من الوصول إلى القطاع للإطلاع عن كثب على حقيقة ما يجري داخله.

وقد استقبل المركز خلال العام ٢٠١٠، عدداً من الشخصيات والوفود الزائرة ممن نجحوا في اجتياز العراقيل الإسرائيلية للمرور إلى القطاع. كما استقبل أيضاً عدداً من الشخصيات والوفود التي زارته في مقره في رام الله. وقدم المركز لهؤلاء الزوار شرحاً وافياً ومستفيضاً حول ما آلت إليه أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة على الأجندتين الفلسطينية والإسرائيلية. وفي الكثير من الأحيان، وفر المركز للزوار إمكانية الوصول لمواقع الأحداث والالتقاء بشهود العيان والضحايا والاستماع منهم لإفاداتهم في إطار سعيه الهادف إلى وضع الرأي العام الدولي أمام الصورة الحقيقة حول ما يجري داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومن أبرز الوفود والشخصيات التي زارت المركز:

المسئول السياسي في المفوضية الأوروبية

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ١٨ يناير ٢٠١٠، المسئول السياسي في المفوضية الأوروبية، جروم بليون جوردان، ومرافقته، ناديا كوروانى، من طاقم الممثل الخاص الأوروبي وذلك في مقره الرئيسي في مدينة غزة. التقى جوردان مع كل من: مدير المركز راجي الصوراني، نائبه لشئون البرامج حمدي شقورة، ونائب المدير للشئون الإدارية والقانونية إياد العلمي. ناقش اللقاء التدهور غير المسبوق على صعيد أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة بعد مرور عام على العدوان الإسرائيلي على القطاع، وكذلك وآثار تواصل الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع.

مستشار السياسات في منظمة أوكسفام نوفيب

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ١٨ يناير ٢٠١٠، في مقره الرئيسي في مدينة غزة مستشار السياسات – الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل – في منظمة أوكسفام نوفيب، سارة حمود. التقت الزائرة مع كل من: مدير المركز، راجي الصوراني ونائبيه لشئون البرامج وللشئون الإدارية والقانونية، حمدي شقورة، وإياد العلمي. استعرض اللقاء تطورات أوضاع حقوق الإنسان في ظل الحصار وانعكاسات هذه التطورات على عمل المركز وبرامجه.

وفد من القنصلية الفرنسية

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ٢٠ يناير ٢٠١٠، وفداً من القنصلية الفرنسية في القدس وذلك في مقر المركز في مدينة غزة. ضم الوفد كلاً من: راضية أودجاني، ملحق التعاون الإنساني والاجتماعي في القنصلية الفرنسية، وبيير شاربنتييه، المساعد الفني للقنصلية في جامعة بيرزيت – كلية القانون. التقى الوفد مع مدير المركز، راجي الصوراني، ونائبه للشئون الإدارية والقانونية إياد العلمي، وتناول اللقاء أوضاع حقوق الإنسان والإمكانيات المتاحة لتحسين الظروف المعيشية للمدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة.

محللة برنامج سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان محللة برنامج سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأرض الفلسطينية المحتلة بورام كين، وذلك بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١٠، التقت كين في مقر المركز الرئيسي مع مدير المركز راجي الصوراني ونائبه للشئون الإدارية والقانونية إياد العلمي. ناقش الطرفان خلال اللقاء مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: «تعزيز دور سيادة القانون وتحقيق العدالة للفلسطينيين»، إضافة إلى مناقشة الوضع الحالي للنظام القضائي في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.

وفد من مؤسسة نساء لنساء السويدية

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٠، كلاً من آنا ليفن وليندا أوهمان، من مؤسسة نساء لنساء السويدية. جاءت الزيارة بمناسبة انتهاء عمل آنا ليفن كممثلة للمؤسسة في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، وتسلم زميلتها ليندا مهامها، وكذلك في إطار التعارف الذي تقوم به المندوبة الجديدة للمؤسسات الشريكة في قطاع غزة. استقبل الزائرتين مدير المركز راجي الصوراني ومديرة وحدة المرأة في المركز منى الشوا.

الأستاذ راجي الصوراني خلال استقباله مديرة مكتب المفوض السامي في الارض المحتلة، ايفا توميك، ومدير المكتب في غزة، كورت

وفد من الخارجية الفنلندية

بتاريخ ٩ فبراير ٢٠١٠، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مقره الرئيسي في غزة وفداً من الخارجية الفنلندية. ضم الوفد كلاً من: هيلينا تيوري، مديرة وحدة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بيارانتالا إنغبيرغ، ممثل فنلندا لدى الاتحاد الأوروبي، وسكرتير أول يوهانا بيركشتيدت ممثل فنلندا في الاتحاد الأوروبي. التقى الوفد مع مدير المركز، راجي الصوراني، وتناول اللقاء استعراض عمل المركز وبرامجه، إضافة لمناقشة أوضاع وتطورات حقوق الإنسان في قطاع غزة.

وفد مؤسسة نوفب خلال زيارته للمركز بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٠

ممثل مالطا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ١٠ فبراير ٢٠١٠، ممثل مالطا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، آلن بوجيا، وذلك في مقر المركز الرئيسي في مدينة غزة. التقى الزائر مع مدير المركز راجي الصوراني ونائبه لشئون البرامج حمدي شقورة اللذين استعرضا خلال اللقاء التدهور الحاصل في أوضاع حقوق الإنسان مشيرين للانتهاكات الإسرائيلية التي تقترف بشكل شبه يومي بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة وغزة

بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١٠، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مديرة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة إيفا توميك، ومدير مكتب المفوض في غزة كورت جورنج. التقى الزائران في مقر المركز الرئيسي مع مدير المركز راجي الصوراني حيث تناول اللقاء سبل تفعيل دور مكتب المفوض السامي.

وفد من منظمة أوكسفام نوفيب الدولية

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ١٤ فبراير ٢٠١٠، وفداً من منظمة أوكسفام نوفيب الدولية برئاسة مديرة المنظمة فرح كريمي. التقى الوفد مع مدير المركز، راجي الصوراني، وتناول اللقاء الحديث عن دور المنظمات الدولية في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة وفي مقدمتها الحصار والعقوبات الجماعية المفروضة على المدنيين الفلسطينيين.

مدير مركز كارتر والممثلة الميدانية في المركز

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ١٦ فبراير ٢٠١٠، وفداً من مركز كارتر ضم كلاً من مدير المركز د. توماس نيو، والممثلة الميدانية في المركز صوفي خان. التقى الزائران مع نائب مدير المركز، جبر وشاح، ونائب مدير المركز لشئون البرامج، حمدي شقورة. تناول اللقاء موضوع الانتخابات الفلسطينية وفرص إجرائها حيث أكد ممثلا المركز على أن الظروف الراهنة لا تؤهل بالمطلق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وفد من القنصلية الفرنسية برئاسة القنصل العام فريدريك ديزنيو

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ١٧ فبراير ٢٠١٠، وفداً من القنصلية الفرنسية العامة في القدس برئاسة القنصل الفرنسي العام فريدريك ديزنيو. ضم الوفد كلاً من داميان كريستوفاري نائب القنصل، ومجدي شقورة، رئيس القسم القنصلي في قطاع غزة، بنوا تاديبه مستشار التعاون والشئون الثقافية في القنصلية، وجون ماتيو مدير المركز الثقافي الفرنسي في غزة. التقى الوفد مع مدير المركز راجي الصوراني وتناول اللقاء تطورات أوضاع حقوق الإنسان واستمرار تدهورها في ظل تواصل الانتهاكات الإسرائيلية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.

القنصل في دائرة التعاون التنموي في القنصلية السويدية

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ٢٣ فبراير ٢٠١٠، في مقره الرئيسي في مدينة غزة، ماريا بيارنفي، القنصل في دائرة التعاون التنموي في القنصلية السويدية. التقت الزائرة مع مدير المركز، راجي الصوراني، الذي استعرض التدهور المستمر في أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة بفعل تواصل الحصار وجرائم الحرب الإسرائيلية.

المفوض العام لوكالة الغوث الدولية

بتاريخ ١ مارس ٢٠١٠، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مقره في غزة المفوض العام لوكالة الغوث الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، فيليبو غراندي. التقى الزائر مع مدير المركز راجي الصوراني وأعضاء مجلس إدارة المركز. تناول اللقاء تطورات أوضاع حقوق الإنسان وجرائم الحرب والانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

وفد برلماني بريطاني

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ٦ مارس ٢٠١٠، وفداً برلمانياً بريطانياً ترأسه البرلماني، ستيفان وليامز. التقى الوفد نائب مدير المركز، جبر وشاح، الذي تحدث خلال اللقاء حول أوضاع حقوق الإنسان وتقاعس المجتمع الدولي عن الوفاء بالمسئوليات الملقاة على عاتقه إزاء التدهور المستمر وغير المسبوق في هذه الأوضاع بفعل الحصار والانتهاكات الإسرائيلية.

وفد من الاتحاد الأوروبي

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ٩ مارس ٢٠١٠، وفداً من الاتحاد الأوروبي. التقى الوفد مع نائب مدير المركز للشئون الإدارية والقانونية، إياد العلمي، الذي تحدث حول أوضاع الجهاز القضائي الفلسطيني في ظل الانقسام مستعرضاً تداعيات الانقسام السلبية على هذا الجهاز.

السكرتير الأول في الممثلية الألمانية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ١٠ مارس ٢٠١٠، السكرتير الأول في الممثلية الألمانية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، فرانشيسكا هاجيدون، وذلك في مقره الرئيسي في غزة. التقت هاجيدون مع نائب مدير المركز لشئون البرامج، حمدي شقورة، حيث استعرض اللقاء الأوضاع المتدهورة الناجمة عن الحصار الإسرائيلي والمقاطعة الدولية وتبعاتهما على المدنيين الفلسطينيين.

إدارة المركز خلال استقبالها لمفوض عام الاونروا ، فيليبو غراندي بتاريخ ١ مارس ٢٠١٠

وفد من البنك الدولي

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ١٨ مارس ٢٠١٠، وفداً من البنك الدولي ضم كلاً من: نائبة مدير البنك الدولي في المنطقة دينا أبو غيده، خبيرة التنمية المدنية في بعثة البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة مسكي برهان، ومديرة المشاريع في قسم التنمية البشرية في نفس البعثة، سميرة حلس. التقى الوفد في مقر المركز في مدينة غزة مع نائب مدير المركز للشئون الإدارية والقانونية، إياد العلمي وتناول اللقاء أوضاع التنمية وآفاقها في قطاع غزة، إضافة لتداعيات الحصار المستمر وآثاره السلبية على المدنيين وأوضاعهم المعيشية.

بروفيسور في أكاديمية الدفاع الوطنية في اليابان

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ٢٥ مارس ٢٠١٠، البروفيسور، ريوجي تاتياما، من دائرة العلاقات الدولية في أكاديمية الدفاع الوطنية في اليابان. التقى الزائر مع نائب مدير المركز جبر وشاح ونائب المدير لشئون البرامج حمدي شقورة. استعرض الطرفان خلال اللقاء تطورات أوضاع حقوق الإنسان وانعكاساتها على الظروف المعيشية للسكان المدنيين.

وفد من أربع منظمات أهلية أسبانية

بتاريخ ٢ أبريل ٢٠١٠، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مكتبه في رام الله وفداً ضم ممثلين عن أربع منظمات أهلية أسبانية هي: مؤسسة القدس – ملقا، المنتدى الاجتماعي، المؤسسة الأندلسية للمساندة والسلام، وبرنامج مساندة الفلسطينيين. التقى ممثلو المؤسسات مع منسق أعمال المركز في الضفة الغربية، سميح محسن، الذي تحدث حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة مستعرضاً الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة في الضفة الغربية، وخاصة، المتعلقة بالإجراءات الإسرائيلية المحمومة لتهويد مدينة القدس الشرقية والتوسع الاستيطاني.

بعثة مكتب العمل الدولي

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ١٥ أبريل ٢٠١٠، بعثة مكتب العمل الدولي التي ترأسها المستشار الخاص للمدير العام للمنظمة، فريدريك باتلر، وذلك في مقر المركز في مدينة غزة. التقى الزائر مع نائب مدير المركز جبر وشاح ومدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز خليل شاهين حيث تناول اللقاء الحديث عن موضوعات عدة منها: أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، الآثار المدمرة لتواصل الحصار على قطاع غزة، أوضاع العمال الفلسطينيين الذين فقدوا فرص عملهم داخل الخط الأخضر، الانتهاكات الإسرائيلية البارزة لحقوق العمال، وغيرها.

وفد من الحملة الشعبية الدولية لحماية الشعب الفلسطيني CCIPPP

بتاريخ ٢٠ أبريل ٢٠١٠، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مكتبه في رام الله وفداً من الحملة الشعبية الدولية لحماية الشعب الفلسطيني. التقى الوفد مع منسق أعمال المركز في الضفة الغربية، سميح محسن، الذي استعرض أبرز تطورات أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة والضفة الغربية. فيما استعرض الباحث الميداني في المركز فهمي شاهين النشاطات الاستيطانية في قلب مدينة الخليل وجرائم المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

مسئولة قطاع حقوق الإنسان في مشاريع الاتحاد الأوروبي في الأرض الفلسطينية المحتلة

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مقره الرئيسي في غزة في ٢١ أبريل ٢٠١٠، مسئولة قطاع حقوق الإنسان في مشاريع الاتحاد الأوروبي في الأرض الفلسطينية المحتلة، والمكلفة بمتابعة تطورات مشروع تعزيز الوعي بحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة الذي ينفذه المركز بتمويل من الاتحاد الأوروبي ومؤسسة أوكسفام نوفيب. رافق كادوش خلال زيارتها للمركز، ناتشا ماثي، من منظمة أوكسفام نوفيب الممول الشريك في المشروع. التقت الزائرتان مع مدراء وحدات المركز المشاركة في المشروع وتناول اللقاء الحديث عن برامج عمل هذه الوحدات ونشاطاتها ذات العلاقة بالمشروع. هذا وقد نظم المركز للزائرتين جولة ميدانية زارتا خلالها عدداً من المناطق التي طالتها آلة الحرب العسكرية الإسرائيلية خلال الحرب على قطاع غزة.

وفد من الممثلية النمساوية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٠، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مقره الرئيسي في غزة وفداً من الممثلية النمساوية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية. ضم

الوفد كلاً من: رئيس بعثة الممثلية النمساوية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، أوسكار واستنغر، رئيسة وحدة التخطيط والبرمجة في قسم التعاون التنموي في آسيا والشرق الأوسط، ليديا سعدات، مدير قسم الشرق الأوسط في وزارة الشئون الأوروبية والدولية وولفجينج لابواه، يرافقهم من مكتب التمثيل النمساوي في غزة، سامي أبو سلطان. التقى الوفد مع نائب مدير المركز لشئون البرامج، حمدي شقورة، ومديرة وحدة المرأة في المركز، منى الشوا. تناول اللقاء الظروف المعيشية والأوضاع الإنسانية المتدهورة للسكان المدنيين بفعل تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية المنظمة والمستمرة لحقوقهم. كما تناول أيضاً الوضع الفلسطيني الداخلي وأبرز التداعيات الناجمة عن استمرار حالة الانقسام الفلسطيني.

وفد من الممثلية النرويجية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٠، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مقره في غزة وفداً من الممثلية النرويجية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ضم كلاً من: المسئول السياسي في الممثلية، اسبين افجين لندباك، والسكرتير الثاني، أولاف هين أنجدال. التقى الوفد مع نائب مدير المركز لشئون البرامج، حمدي شقورة. وتناول اللقاء تطورات أوضاع حقوق الإنسان الناجمة عن تواصل الانتهاكات الإسرائيلية، إضافة للحديث عن موقف المركز من مسألة عقد انتخابات عامة، تشريعية، وبلدية، وموقفه الرافض لعقوبة الإعدام.

وفد من إقليم الباسك الأسباني

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مقره في غزة وفداً من إقليم الباسك الأسباني وذلك في ١٢ أغسطس ٢٠١٠، ضم الوفد ١٢ ناشطاً وناشطة من الإقليم. وقد التقى الوفد بمدير المركز راجي الصوراني الذي تحدث للوفد حول التدهور الحاصل في أوضاع حقوق الإنسان بفعل الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية المنهجة والمستمرة.

وفد من الممثلية الهولندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ١٤ أغسطس ٢٠١٠، في مقره في غزة وفداً من الممثلية الهولندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية. ضم الوفد كلاً من: المستشار آرد فان ديرفورست، والسكرتير الأول لدى البعثة هاري باتكر، يرافقهما د. عمر شعبان الخبير الاقتصادي ورئيس بال ثينك للدراسات الإستراتيجية. التقى الوفد مع مدير المركز راجي الصوراني وتناول اللقاء تطورات أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة والتداعيات الناجمة عن تواصل الحصار الشامل المفروض عليه.

مديرة شئون حقوق الإنسان في الممثلية الألمانية

بتاريخ ٢ سبتمبر ٢٠١٠، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مقره في غزة، مديرة الشئون الصحفية والثقافية وشئون حقوق الإنسان والشئون الإنسانية وشئون البروتوكول في مكتب الممثلية الألمانية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله د. حنا بوي. التقت الزائرة بمدير المركز، راجي الصوراني، وتناول اللقاء أبرز التطورات على صعيد أوضاع حقوق الإنسان في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.

القنصل الفرنسي العام في القدس

بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠١٠، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مقره في غزة، القنصل الفرنسي العام في القدس، فيديريك ديزنيو، ونائبه داميان كريستوفاري، يرافقهما، مجدي شقورة، القائم بأعمال القنصل الفرنسي في قطاع غزة. التقى الزائران مدير المركز، راجي الصوراني، وتناول اللقاء تطورات أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة على الأجندتين الفلسطينية والإسرائيلية.

نائب ممثل ايرلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

بتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠١٠، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مقره في رام الله، نائب ممثل ايرلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، فانويلا كالجين، يرافقها، سائد الزين، من مكتب الممثلية الايرلندية. التقى الزائران مع منسق أعمال المركز في الضفة الغربية، سميح محسن، الذي استعرض حالة حقوق الإنسان في الضفة والقطاع على الأجندتين الفلسطينية والإسرائيلية.

وفد برلماني بريطاني

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مقره في غزة وفداً برلمانياً بريطانياً في ٩ أكتوبر ٢٠١٠، وذلك في مقره في مدينة غزة. ضم الوفد عدداً من البرلمانيين وهم: اللورد نورمان وارنر، جوليان هابرت، ديفيد وارد، وريتشارد غراهام. كما ضم الوفد أيضاً عضوين من مجلس التفاهم العربي البريطاني وهما: غراهام بامبروغ، وإد بارسونز. التقى الوفد مع نائب مدير المركز جبر وشاح وتناول اللقاء مجمل تطورات أوضاع حقوق الإنسان في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، حيث تم التركيز على الحصار المفروض على قطاع غزة وتداعياته.

وفد مجموعة الحكماء

بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠١٠، استضاف المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مقره في غزة اللقاء الذي جمع ممثلين عن منظمات المجتمع المدني وشخصيات عامة مع أعضاء وفد مجموعة الحكماء وهم: ماري روبنسون الرئيسة الايرلندية السابقة والمفوض السامي السابق لحقوق الإنسان، الأخضر الإبراهيمي وزير الخارجية الجزائري السابق ومبعوث الأمم المتحدة السابق، وإلاباهات الناشطة الهندية في مجال المقاومة السلمية. تناول اللقاء جملة من المحاور التي سلطت الضوء على تطورات أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة في ظل تواصل جرائم الحرب الإسرائيلية والحصار المفروض على القطاع.

لقاء مع قناصل الاتحاد الأوروبي

بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠١٠، لبى نائب مدير المركز لشؤون البرامج، حمدي شقورة، دعوة من الاتحاد الأوروبي للالتقاء بـ ٢٥ قنصلاً للاتحاد لدى زيارتهم لقطاع غزة. وقد تم خلال اللقاء، الذي دعي إليه أيضاً عدد من ممثلي المنظمات الأهلية والقطاع الخاص والشخصيات الاعتبارية، تسليط الضوء على أوضاع حقوق الإنسان، وضرورة قيام الاتحاد الأوروبي بخطوات وإجراءات جدية على الأرض للضغط على إسرائيل من أجل رفع الحصار، مع إثارة المخاوف من مأسسة الحصار وإضفاء شرعية عليه من قبل المجتمع الدولي.

مدير المركز يلتقي وزير خارجية مالطا

بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٠، التقى مدير المركز، راجي الصوراني، مع وزير خارجية مالطا. عقد اللقاء، الذي ضم العديد من الشخصيات وقادة المجتمع المدني في قطاع غزة، في مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الاونروا) في غزة. ناقش المجتمعون العديد من القضايا المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان لاسيما الحصار المفروض على قطاع غزة وتداعياته على أوضاع السكان المعيشية.

وفد لجنة الحكماء خلال زيارته للمركز
بتاريخ ١٦ اكتوبر ٢٠١٠

قائمة بأسماء الزوار والشخصيات الدولية التي التقى بها أعضاء المركز في غزة خلال العام ٢٠١٠.

التاريخ	المقابلات
١٨ يناير	الاجتماع مع جروم بليون، مسئول سياسي في مكتب الاتحاد الأوروبي في القدس، ونادية كرواتي، عضو مكتب المبعوث الأوروبي الخاص.
١٩ يناير	الاجتماع مع تيري جوفو - Thierry Jovo - المنسق الميداني لمجموعة أطباء بلا حدود.
٢٠ يناير	– راضية أودجاني، ملحق التعاون الإنساني والاجتماعي في القنصلية الفرنسية، وبيير شاربنتييه، المساعد الفني للقنصلية في جامعة بيرزيت – كلية القانون.
٢٠ يناير	– بورام كيم، محللة برنامج سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
٢١ يناير	– آنا ليفن وليندا أوهمان من مؤسسة نساء لنساء السويدية «كفينا تل كفينا».
٢١ يناير	مارغريت كروك - Margareta krook - مستشار سياسي، جاليل ريفييري - Gaelle Riviere - مسئول الصحافة والمعلومات العامة، في بعثة الاتحاد الأوروبي لمساعدات الحدود
٢٤–٢٧ يناير	سلسلة اجتماعات مع سيلينا ترميل - Salena Tramel - منسق برنامج غراس روتس الدولية.
٤ فبراير	اجتماع مع مسؤول قسم الصحافة والإعلام في القنصلية الفرنسية
٧ فبراير	كورت جورنج - Curt Goering - مدير مكتب المفوض السامي في غزة..
٩ فبراير	الاجتماع مع وفد من وزارة الخارجية الفنلندية ضم كلاً من: – هيلينا تيوري، مديرة وحدة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في وزارة الشئون الخارجية الفنلندية – بيا رانتالا–إنغبيرغ، ممثل فنلندا لدى السلطة الفلسطينية، – ويوهانا بيركشتيدت، سكرتير أول وممثل فنلندا في الاتحاد الأوروبي.
١٠ فبراير	الاجتماع مع، آلن بوجيا، ممثل دولة مالطا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.
١٠ فبراير	لقاء مع تغريد العمور، من قسم الإعداد والعلاقات العامة في راديو ألوان.
١٤ فبراير	الاجتماع مع مسئولين من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضم كلا من: إيفا توميك، مديرة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وكورت جورنج مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في غزة.
١٤ فبراير	الاجتماع مع وفد من منظمة أوكسفام نوفب الدولية برئاسة مديرة المنظمة فرح كريمي. وقد ضم الوفد أربعة من طاقم المؤسسة الدولية.
١٥ فبراير	الاجتماع مع وفد من عدة منظمات ألمانية، ضم ممثلين عن المؤسسات التالية: مؤسسة فريدريش إيبرت؛ ومؤسسة كونراد اديناور؛ دائرة التنمية الألمانية؛ ومعهد غوته ومؤسسة كيسرين أوغست فيكتوريا.
١٦ فبراير	الاجتماع مع وفد من مؤسسة كارتر ضم كلاً من: د. توماس نيو، مدير مركز كارتر، وصوفي خان الممثلة الميدانية.
٢٣ فبراير	الاجتماع مع وفد من مؤسسة فريدريش ايبرت ضم كلا من: د. مايكل برونينك، مدير فريدريش ايبرت، ود. أسامة عنتر، مسئول مؤسسة فريدريش ايبرت في غزة.
٢٤ فبراير	الاجتماع مع ماريا بجيرنفي - Maria Bjernevi - ، قنصل/ دائرة التعاون التنموي / القنصلية السويدية العامة في القدس.
١ مارس	الاجتماع مع فيليبو غراندي، المفوض العام لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» .
٩ مارس	الاجتماع مع وفد من الاتحاد الأوروبي ضم كلاً من: د. سلكه كلوزينج، مديرة في الشئون القضائية في الاتحاد الأوروبي؛ ومارك جلاغهير، السكرتير الأول في الاتحاد الأوروبي.
٩ مارس	الاجتماع مع، فلوريسكا كاراناسو، مديرة البرامج في مؤسسة الكريستيان إيد -Christian aid -
١٠ مارس	الاجتماع مع فرانشيسكا هاجيدون، السكرتير الأول في الممثلية الألمانية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.
١١ مارس	الاجتماع مع جوزفيند زاندر – Josvander zander -، المسئول المالي في الاتحاد الأوروبي.
١٥ مارس	الاجتماع مع وفد من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ضم كل من: – كوردل دروغي - Cordula Droege - رئيس القسم القانوني – اودري بلاما - Audrey Palama - نائب رئيس البعثة الفرعية
١٨ مارس	الاجتماع مع وفد من البنك الدولي في مطعم الروتس بمدينة غزة ضم كلاً من: دينا أبو غيده، نائبة مدير البنك الدولي في المنطقة ، مسكي برهان خبيرة التنمية المدنية في بعثة البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسميرة حلس، مديرة المشاريع في قسم التنمية البشرية في نفس البعثة.
٢٥ مارس	الاجتماع مع وفد ياباني ضم أربعة من الأكاديميين اليابانيين.

٢٨ مارس	الاجتماع مع وفد من مؤسسة اوكسفام نوفب ضم كلا من: آدم تايلور - Adam Taylor - المستشار السياسي للشرق الأوسط؛ وكارل سشمبري - Karl Schembri - مسئول الاتصال.
١٥ إبريل	الاجتماع مع خوان سومافيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولية، ومستشاره الخاص فريدريك باتلر .
٢١ إبريل	الاجتماع مع استيل كادوش، مسئولة قطاع حقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي، وناتاشا ماثي، من منظمة أوكسفام نوفيب.
٢ مايو	الاجتماع مع جيلبرت لو بيجوت، نائب ضابط أمن رئيسي في بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة على الحدود-رفح، وباتريك كازوجيل -Patrick Cazuguel- مستشار لنائب ضابط الأمن الرئيسي، وفليب برنار -Philip Brennan- مستشار لنائب ضابط الأمن الرئيس.
٢٠ مايو	الاجتماع مع وفد من الممثلية النمساوية ضم كلاً من: أوسكار واستنغر، رئيس بعثة الممثلية النمساوية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، وليديا سعدات، رئيسة وحدة التخطيط والبرمجة في قسم التعاون التنموي في آسيا والشرق الأوسط، وولفجينج لابواه، مدير قسم الشرق الأوسط في وزارة الشئون الأوروبية والدولية، يرافقهم من مكتب التمثيل النمساوي في غزة سامي أبو سلطان.
٢٠ مايو	الاجتماع مع وفد من مكتب التمثيل النرويجي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ضم كلا من: اولاف هيين سكرتير ثاني في الممثلية، وايسبين ايفينت ليندبيك، مستشار.
٧ يونيو	– اجتماع مع مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر في غزة. – اجتماع مع القنصل البلجيكي العام في فندق الديرة ، بمدينة غزة..
٩ يونيو	الاجتماع مع وفد من مؤسسة تروكير الايرلندية.
٩ يونيو	الاجتماع مع وفد من مؤسسة نوفب – هولندا .
٢٢ يونيو	لقاء مع نيتن سوهيني -Nitin Sawhney- باحث في رسالة دكتوراه.
٢٣ يونيو	الاجتماع مع، كيرت جورينج -Curt Goering- مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في مكتب غزة، و د.طارق مخيمر مسئول حقوق الإنسان في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في مكتب غزة.
٥ يوليو	الاجتماع مع ، أسامة حمدان من منظمة الإعاقة الدولية من فرع فرنسا.
١٨ يوليو	الاجتماع مع كاثرين أشتون، منسقة العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي في جمعية أطفالنا للصم في غزة.
١٨ يوليو	اجتماع مع وفد من مؤسسة ماب في بريطانيا، ضم لورد كريس باتن، مفوض العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي في السابق.
١٩ يوليو	الاجتماع مع أعضاء من مؤسسة كير الدولية، في مشروع كانزو – Ganso- في مكتب سلامة المؤسسات الأهلية في قطاع غزة ضم كلا من مدير المشروع، تومس كي، ومنسق المشروع، محمود شلبي.
٢٢ يوليو	مارغو اليس، نائب المفوض العام «الأونروا – عمان» ميريانا سبورلجاك ايجر، مسئول رئيسي لدعم المكتب التنفيذي – عمان
٢٦ يوليو	الاجتماع مع المستشارة القانونية للصليب الأحمر ماثيليد -Mathilde De Riedmatten -، وكوردولا روجي -Cordula Roege- لجنة الصليب الأحمر الدولية.
٥ أغسطس	الاجتماع مع وفد سويسري..
٩ أغسطس	الاجتماع مع ستيفين سفارتس، مسئول برنامج المساعدات الإنسانية، في منظمة أوكسفام نوفب.
١٢ أغسطس	– الاجتماع مع أعضاء من ممثلية مملكة هولندا لدى السلطة الفلسطينية ضم كلا من: أدريان فان دير فورست، نائب رئيس البعثة – مستشار، هاري بوتكر، سكرتير أول. – الاجتماع مع وفد من حزب الخضر في أسبانيا.
١٤ أغسطس	الاجتماع مع وفد أسباني من أقليم الباسك – كاتلوني
١٥ + ١٦ أغسطس	الاجتماع مع سيمون والكر -Simon Walker- منسق، وسكرتير لجنة الخبراء المستقلة بخصوص لجنة الخبراء الدوليين حول تقرير غولدستون- جنيف.
١٧ أغسطس	الاجتماع مع مونيكا سانشز -Monica Sanchez-، ومنى عبد العزيز من المجلس النرويجي للاجئين .
١٨ أغسطس	الاجتماع في مطعم الروتس في غزة مع:د. دانيال ارغيرون - Daniel Arghiron- القائم بأعمال رئيس مكتب الرباعية الدولية.
٢٩ أغسطس	الاجتماع مع عمر المجدلاوي، مدير مكتب الكريستين ايد -Church Aid- في مكتب القدس.
٣١ أغسطس	الاجتماع مع فابريك بسوليفي - -Fabrice Bossolivi من مجموعة أطباء بلا حدود.
٢١ سبتمبر	الاجتماع مع القنصل العام الفرنسي في فندق الديرة بغزة.
٧ أكتوبر	الاجتماع مع ساؤول تاكاهاشي - -Saul Takahashi نائب رئس مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ود. طارق مخيمر مسئول حقوق الإنسان في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في مكتب غزة .
٩ أكتوبر	الاجتماع مع أعضاء من البرلمان البريطاني ومجلس التفاهم العربي البريطاني في فندق الديرة بمدينة غزة.
١٠ أكتوبر	الاجتماع مع جون جينج، مدير عمليات الوكالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

١٦ أكتوبر	الاجتماع مع وفد الحكماء الدوليين.
٢٠ أكتوبر	الاجتماع مع المدراء الإقليميين لمؤسسة الكويكرز وأمل السبعاوي مديرة المشروع في غزة.
٢٤ أكتوبر	الاجتماع مع ماثيا بيهنكو- Matthia Behnke - ، مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
٢٦ أكتوبر	الاجتماع مع محمد صباح من مركز بيتسيلم لحقوق الإنسان.
٢٧ أكتوبر	الاجتماع مع، تموثي روذزمل، مدير مكتب مركز كارتر في الضفة الغربية وغزة.
٢٨ أكتوبر	الاجتماع مع مايكي زاجت - Mieke Zagt - مدير برنامج الشرق الأوسط للديمقراطية وبناء السلام، وجون فيرون - John Veron- المسئول في البرنامج.
٣٠ أكتوبر	الاجتماع مع وفد البرلمانيين البريطانيين في فندق الديرة بمدينة غزة.
٣ نوفمبر	وفد من مكتب أوسلو للمجلس النرويجي للاجئين -NRC-.
٢٢ نوفمبر	– لقاء مع وفد من المؤسسة اسبانية - APY - .
٢٥ نوفمبر	– الاجتماع مع أعضاء من الاتحاد الأوروبي في مكتب الاتحاد الأوروبي في غزة. – الاجتماع مع تيري فالا، نائب المبعوث الخاص للشرق الأوسط لعملية السلام في فندق الديرة. بمدينة غزة.
٢٧ نوفمبر	الاجتماع مع وفد برلماني أوروبي في مطعم الروتس بغزة.
٦ ديسمبر	الاجتماع مع راضية أودجاني، ملحقة التعاون الاجتماعي والإنساني في القنصلية الفرنسية في القدس. مستشار شرف للدولة وسكرتير عام سابق – – Jacques Fournerجاك فورنير ببير شارين تير - sharpentier- مستشار في القنصلية الفرنسية والمساعد الأكاديمي لمشروع سيادة.
٩ ديسمبر	– الاجتماع مع مجموعة من القناصل الأوروبيين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ضم ٢٥ قنصلا. – الاجتماع مع القنصل العام الفرنسي ومجموعة من القناصل في المركز الفرنسي بمدينة غزة.
١٦ ديسمبر	اجتماع مع أعضاء من مؤسسة اوكسفام نوفب.
١٧ ديسمبر	اجتماع مع وزير الخارجية المالطية في قاعة الاجتماعات في مقر وكالة غوث وتشغيل (اللاجئين الاونروا) .

المقابلات مع وسائل الإعلام

يولي المركز اهتماماً بالغاً للإعلام باعتباره وسيلة من وسائل النضال من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان وفضح الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة بحق المدنيين الفلسطينيين. فالمركز على قناعة تامة بالدور الفاعل لوسائل الإعلام خصوصاً وسائل الإعلام الأجنبية في نقل صورة وحالة أوضاع حقوق الإنسان الفلسطيني في سبيل التأثير على الرأي العام على صعيد المجتمع الدولي. فالمركز يعمل على مدار العام، من خلال فتح أبوابه لوسائل الإعلام المحلية والأجنبية لاستقاء المعلومات الهامة والضرورية لحمل الرسالة الحقيقية حول كافة أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. فيقوم المركز بتقديم كافة التسهيلات اللازمة لعمل الصحفيين، تحديداً الصحفيين الأجانب، ويمكن كل المهتمين بمواكبة الأحداث أول بأول من خلال المعلومات التي يقدمها وباللغتين العربية والإنجليزية.

وعلى مدار العام ٢٠١٠، التقى مدير وأعضاء المركز مع المئات من الصحفيين المحلين والأجانب. وقد احتل تقرير لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم تقرير "غولدستون" ومتابعة مراحله في أروقة مجلس حقوق الإنسان والتجاذب السياسي والقانوني الذي واكب التقرير مساحة واسعة من عمل المركز مع وسائل الإعلام المختلفة، بالإضافة إلى أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، والحصار الإسرائيلي على القطاع وتداعياته. وكان من بين أبرز وسائل الإعلام التي أجرت مقابلات مع أعضاء من المركز: وكالة رويترز للأنباء؛ وكالة أسوشيتد برس؛ وكالة الأنباء الفرنسية؛ التلفزيون الفرنسي؛ التلفزيون المجري؛ تلفزيون القدس؛ تلفزيون النيل للأخبار؛ التلفزيون الأردني، تلفزيون بي بي سي؛ قناة الجزيرة؛ صحيفة الغارديان؛ صحيفة الاندبندنت؛ صحيفة ديرشبيغل الألمانية؛ صحيفة ألمانيا الجديدة؛ صحيفة اللوس انجلوس تايمز؛ وإذاعة جنوب أفريقيا.

إصدارات ومطبوعات المركز خلال العام ٢٠١٠

تشمل إصدارات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بيانات صحفية، تطورات ميدانية حول حالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح، التطورات الميدانية المتعلقة بالحصار، سلسلة تقارير «ما بعد العدوان»، دراسات، تقارير دورية وغير دورية، مطويات توعية، أوراق موقف، مداخلات مع أجسام الأمم المتحدة، وأوراق عمل في مؤتمرات دولية ومحلية.

البيانات الصحفية

يعتبر البيان الصحفي أحد أهم الوسائل التي ينتهجها المركز للإعلام عن انتهاكات حقوق الإنسان. وخلال العام ٢٠١٠ أصدر المركز (١٢٣) بياناً صحفياً حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بينها (٧٣) بياناً، تناولت الانتهاكات التي تتصل بالسلطة الوطنية الفلسطينية والأوضاع الداخلية الفلسطينية، بينما تناول (٤٨) بياناً، انتهاكات اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى ذلك أصدر المركز (٠٢) بيانات صحفية تناولت انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بشكل عام.

جدول البيانات الصحفية التي أصدرها المركز حول انتهاكات السلطة الفلسطينية ٢٠١٠

الرقم	التاريخ	الوحدة المعدة	موضوع البيان
١	٠٤ يناير	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف وفاة المواطنة نظيرة السويركي
٢	٠٦ يناير	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الإجراءات التي اتخذتها الأجهزة الأمنية في غزة ضد نشطاء حركة فتح
٣	٢٨ يناير	الاقتصادية والاجتماعية	المركز ينظر بقلق وخطورة بالغّين جراء استمرار قطع التيار الكهربائي عن قطاع غزة
٤	٣١ يناير	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بقلق إلى تعرض المشاركين في مهرجان الجبهة الشعبية للضرب على أيدي أفراد الشرطة
٥	٠٣ فبراير	تطوير الديمقراطية	أجهزة أمن في الضفة تعيد اعتقال مواطنين فور الإفراج عنهما بقرار القضاء
٦	٠٨ فبراير	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في إطلاق النار على مكتب النائب عماد نوفل عن كتلة التغيير والإصلاح في قلقيلية
٧	١٧ فبراير	تطوير الديمقراطية	المركز يدين استمرار سياسة التضييق على الصحفيين في الضفة الغربية
٨	١٠ مارس	تطوير الديمقراطية	أجهزة الأمن الفلسطينية في قلقيلية تمنع طاقماً صحفياً من إجراء مقابلة مع الصحفي مصطفى صبري
٩	٢٥ مارس	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بقلق إلى التصريحات الرسمية الصادرة حول التوجه لتنفيذ عقوبة الإعدام في قطاع غزة
١٠	١١ إبريل	الاقتصادية والاجتماعية	المركز يخشى تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة بسبب توقف محطة توليد الكهرباء عن العمل
١١	١٢ إبريل	تطوير الديمقراطية	المركز يعتذر عن تنظيم فعاليات يوم الأسير الفلسطيني احتجاجاً على إجراءات وزارة الداخلية المخالفة للقانون
١٢	١٣ إبريل	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين عدم امتثال الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية لقرارات محكمة العدل العليا
١٣	١٥ إبريل	تطوير الديمقراطية	المركز يدين بشدة تطبيق الحكومة بغزة حكم الإعدام بشخصين صباح اليوم
١٤	٢٥ إبريل	تطوير الديمقراطية	المركز يستهجن منع الشرطة إقامة حفل استعراضي في مدينة غزة
١٥	٢٨ إبريل	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين سياسة التضييق على الكتاب والإعلاميين في الضفة الغربية
١٦	٢٩ إبريل	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بقلق بالغ إلى الإجراءات التي اتخذتها الأجهزة الأمنية ضد عدد من نشطاء الجبهة الشعبية في قطاع غزة
١٧	٠٤ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين جريمة مقتل الطفل العبسي على أيدي أفراد قوات الأمن الوطني في الخليل
١٨	١٨ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين تنفيذ حكم الإعدام بحق ثلاثة مواطنين في غزة صباح اليوم
١٩	١٩ مايو	الاقتصادية والاجتماعية	نفاذ ١١٠ أصناف من الأدوية و١٢٣ صنفاً من المستلزمات الطبية في المرافق الصحية في قطاع غزة، الوضع الصحي في القطاع على شفير الهاوية

٢٠	١٩ مايو	الاقتصادية والاجتماعية	تشريد ٢٠ عائلة قوامها نحو ١٥٠ شخصاً، سلطة الأراضي الفلسطينية في غزة تهدم ٢٠ منزلاً في رفح بدعوى أنها أقيمت فوق أراض حكومية
٢١	٢٣ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين بشده الاعتداء الذي تعرض له أحد مخيمات ألعاب الصيف التابعة للأونروا على أيدي مسلحين فجر اليوم
٢٢	٢٤ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بقلق إلى اعتقال نشطاء حركتي فتح على أيدي أجهزة الأمن في قطاع غزة وحماس على أيدي أجهزة الأمن في الضفة الغربية
٢٣	٢٥ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز يستهجن تدخل وزارة الداخلية غير المبرر في الحريات العامة ومنع عقد الاجتماعات العامة والخاصة في غزة
٢٤	٢٢ يونيو	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بقلق إلى إغلاق عدد من الجمعيات من قبل جهاز الأمن الداخلي في مدينتي غزة ورفح
٢٥	٠٦ يونيو	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف إصابة طفل بجراح بالغة جراء انفجار جسم غريب في رفح
٢٦	١٥ يونيو	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين الحملة المستمرة ضد المنظمات الأهلية
٢٧	١٥ يونيو	تطوير الديمقراطية	المركز يرحب بقرار إلغاء الانتخابات المحلية في ظل عدم توفر المناخات المناسبة لإجراء انتخابات نزيهة
٢٨	٢٣ يونيو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين استمرار اعتقال الصحفيين على أيدي أجهزة الأمن في الضفة الغربية وقطاع غزة
٢٩	٢٣ يونيو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين استمرار اعتقال أنصار حركة حماس في الضفة الغربية
٣٠	٢٨ يونيو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين تكرار الاعتداء على مخيمات ألعاب الصيف التابعة للأونروا على أيدي مسلحين ملثمين
٣١	٠١ يوليو	الاقتصادية والاجتماعية	اعتذار وتوضيح خاص بورقة الموقف حول تفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة
٣٢	٠٤ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني ينظر بقلق إلى استمرار استدعاء واحتجاز نشطاء من حركة فتح في قطاع غزة ومصادرة جوازات سفرهم
٣٣	٠٤ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الاعتداء على عضو المجلس التشريعي عبد الحميد العيلة
٣٤	٠٧ يوليو	تطوير الديمقراطية	الحكم بالإعدام شنقاً على مواطن من دير البلح المركز يناشد الرئيس بعدم المصادقة على الحكم وإلغاء العقوبة
٣٥	١٢ يوليو	تطوير الديمقراطية	في أحدث تجليات الانقسام، تبادلية منع طباعة وتوزيع الصحف الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة
٣٦	١٤ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين القيود التي فرضتها الحكومتان في قطاع غزة والضفة الغربية على فعاليات حزب التحرير الإسلامي
٣٧	٢٦ يوليو	تطوير الديمقراطية	جهاز المخابرات العامة ينفذ حملة اعتقالات جديدة في محافظة الخليل ويعتدي على نجل النائب سميرة حلايقة، وينكل به، ويطلق النار بالهواء
٣٨	٢٧ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدحض إدعاءات وزارة الداخلية في رام الله حول عدم التمييز في إصدار جوازات سفر لسكان قطاع غزة
٣٩	٠٢ أغسطس	تطوير الديمقراطية	استمرار حملات الاعتقال السياسي في الضفة الغربية من بين المعتقلين امرأة وناشطان حقوقيان
٤٠	٠٣ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف إصابة ٥٨ مواطناً، بينهم ١٣ طفلاً جراء انفجار دير البلح
٤١	٠٤ أغسطس	تطوير الديمقراطية	جهاز الأمن الوقائي في نابلس يعتقل ستة أكاديميين في جامعة النجاح الوطنية وعضو مجلس بلدي ومهندسين وطالبا جامعيا ويحتجز بطاقات هوية تسع نساء
٤٢	٠٤ أغسطس	تطوير الديمقراطية	الضابطة الجمركية تغلق محطة تلفزيون نابلس، وتعتدي على العاملين بالضرب
٤٣	٠٥ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الاعتداء الذي تعرض له الصحفي أحمد فياض على أيدي الشرطة بخان يونس
٤٤	٠٩ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب وزير الداخلية والأمن الوطني بالتراجع عن القرار رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠ بشأن الموظفين المدنيين المستنكفين
٤٥	١١ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يدين اعتداء الشرطة على اعتصام جماهيري نظمته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مدينة غزة
٤٦	٢٥ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يعبر عن قلقه إزاء إقرار كتلة التغيير والإصلاح مشروع قانون الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بالقراءة الثانية
٤٧	٢٥ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني يدين اعتراض الشرطة لمسيرة احتجاج سلمي في رام الله
٤٨	٢٦ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين اعتداء أفراد من جهاز المخابرات العامة على موظفي مؤسسة «الحق» في رام الله
٤٩	٢٩ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يدين منع إلقاء خطبة دينية واعتقال عدد من المواطنين بعد الاعتداء عليهم في الخليل
٥٠	٠٢ سبتمبر	تطوير الديمقراطية	الحملة لا تزال مستمرة: أجهزة الأمن الفلسطينية تعتقل العشرات من كوادر وأنصار (حماس) في الضفة الغربية في أعقاب عملية الخليل

٥١	٠٥ سبتمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين أعمال الاعتقال والعنف والتنكيل بحق عائلة عمرو بمحافظة الخليل
٥٢	١٥ سبتمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يستهجن تدخل الحكومة في غزة لمنع لقاء بين صحفيين من غزة ووفد الاتحاد الدولي للصحفيين في رام الله
٥٣	١٥ سبتمبر	تطوير الديمقراطية	استمرار حملات الاعتقال السياسي في الضفة الغربية
٥٤	١٦ سبتمبر	تطوير الديمقراطية	المركز بنظر بقلق بالغ إلى تدخل وزارة الداخلية غير المبرر في الحريات العامة
٥٥	١٩ سبتمبر	تطوير الديمقراطية	إضرام النار في منتجع كريزي ووتر على أيدي مسلحين مجهولين
٥٦	٢١ سبتمبر	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين اقتحام منزل النائب عبد الرحمن زيدان واعتقاله
٥٧	٢٣ سبتمبر	تطوير الديمقراطية	المحكمة العسكرية تصدر حكماً بالإعدام رمياً بالرصاص في غزة
٥٨	٢٦ سبتمبر	تطوير الديمقراطية	تعرض مواطنين أحدهما طفل للتعذيب في سجن جنيد بنابلس على خلفية خلاف شخصي مع أحد أفراد الأمن الوطني
٥٩	٠٤ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين استمرار اعتقال القيادي في الجهاد الإسلامي خضر موسى خلافاً للقانون
٦٠	٠٦ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بقلق إلى استمرار الاعتداء على الحريات الصحفية، اعتقال الصحفي سليم تايه من قبل جهاز الأمن الوقائي في طولكرم
٦١	١١ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني يدين عرقلة عمل طاقم قناة القدس الفضائية من قبل جهازي الشرطة والمخابرات العامة
٦٢	١١ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	استمرار حملات الاعتقال التعسفي في الضفة الغربية وحجز العديد من المعتقلين في ظروف مزرية وتعريض بعضهم للتعذيب وإساءة المعاملة
٦٣	١٧ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف تعرض مواطن للتعذيب على أيدي الشرطة
٦٤	٢١ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق الجدي في ظروف إصابة ٢٦ مواطناً، بينهم ١٧ طفلاً جراء انفجار داخلي في رفح
٦٥	٠٨ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	الحكم بالإعدام شنقاً بحق مواطن من شمال غزة
٦٦	١٠ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين منع الشرطة في غزة إقامة مهرجان إحياء ذكرى وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات
٦٧	١١ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يستهجن بشدة اقتحام مكتب عضو المجلس التشريعي أشرف جمعة من قبل الأمن الداخلي في رفح، واعتقال نحو ٣٠ مواطناً
٦٨	٢٣ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يستهجن اقتحام منزل النائب فتحي القرعاوي واعتقال نجله حازم في طولكرم
٦٩	٠٦ ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين فض تجمع سلمي من قبل الشرطة في غزة واعتقال ١٦ مشاركاً
٧٠	٠٨ ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بقلق إلى استمرار العمل بعقوبة الإعدام في قطاع غزة ويناشد الرئيس من أجل عدم المصادقة عليها
٧١	٢٢ ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يرسل مذكرة قانونية لرئيس الوزراء في غزة حول إغلاق منتدى شارك الشبابي من قبل النائب العام
٧٢	٢٣ ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين اعتقال مراسلي فضائية القدس ومصادرة معداتهما من قبل المخابرات في الخليل
٧٣	٢٣ ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بقلق إلى مصادرة معدات مراسل وكالة الأنباء الصينية في رفح

جدول البيانات الصحفية التي أصدرها المركز حول الانتهاكات الإسرائيلية ٢٠١٠

الرقم	التاريخ	الوحدة المعدة	موضوع البيان
١	٠٥ فبراير	الوحدة الدولية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يعرب عن بالغ قلقه إزاء مصداقية التحقيقات التي أجريت استجابة للتوصيات التي رفعها تقرير غولدستون
٢	٠٨ فبراير	البحث الميداني	المركز يدين استمرار قوات الاحتلال في ملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان الدوليين في الضفة الغربية
٣	٢٢ فبراير	البحث الميداني	المركز يدين قرار إسرائيل ضم المسجد الإبراهيمي ومسجد بلال بن رباح إلى قائمة المواقع الأثرية الإسرائيلية
٤	٢٥ فبراير	الوحدة الدولية	مشروع القرار المدعوم عربياً حول تقرير غولدستون يحرم الضحايا من حقوقهم ويعزز حالة الحصانة
٥	٠١ مارس	البحث الميداني	المركز يدين اقتحام المسجد الأقصى، ويُحَمِّلُ قوات الاحتلال المسؤولية عن تصعيد الأوضاع في الأرض المحتلة
٦	١١ مارس	الوحدة الدولية	المركز يرحب بقرار البرلمان الأوروبي تبني تقرير غولدستون
٧	١١ مارس	البحث الميداني	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين المخططات الاستيطانية الإسرائيلية الجديدة، ويدعو المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته
٨	١٦ مارس	البحث الميداني	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين تدشين كنيس يهودي في مدينة القدس المحتلة
٩	٢١ مارس	البحث الميداني	قوات الاحتلال تقتل طفلاً وطالباً جامعياً فلسطينيين بدم بارد جنوبي مدينة نابلس
١٠	٢٢ مارس	البحث الميداني	المركز يدين التصعيد الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، قوات الاحتلال تقتل مدنيين في الضفة الغربية، وتنفذ أعمال قصف جوي في قطاع غزة
١١	٢٥ مارس	الوحدة الدولية	مجلس حقوق الإنسان يتبنى قراراً في سياق متابعة تقرير غولدستون: يجب محاربة أجواء الحصانة
١٢	٠١ إبريل	الوحدة الدولية	كينت كليتش يفوز بجائزة مرموقة في مجال التصوير عن صورة غزة
١٣	٠٨ إبريل	الوحدة الدولية	المركز يصدر تقريراً بعنوان "مبدأ وممارسة الولاية القضائية الدولية: عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة"
١٤	١٢ إبريل	الوحدة الدولية	المركز يدين الأوامر العسكرية الإسرائيلية الجديدة التي تهدف إلى طرد فلسطينيين من الضفة الغربية
١٥	١٦ إبريل	الوحدة الدولية	المركز يرفع قضية حي الدرج إلى المحكمة الدستورية ليطعن في القيود المفروضة على قانون الولاية القضائية في إسبانيا
١٦	٢٧ إبريل	البحث الميداني	قوات الاحتلال تهدم منزلاً فوق رأس مواطن جنوب غربي الخليل
١٧	٠٥ مايو	الوحدة الدولية	المركز فخور بنضاله من أجل سيادة القانون ويعبر عن مساندته لمنظمات حقوق الإنسان في نضالها من أجل تطبيق القانون الدولي
١٨	١٣ مايو	الوحدة الدولية ومؤسسات أخرى	منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية تدعو إلى وضع حد لسياسة الإبعاد التي تنفذها سلطات الاحتلال الإسرائيلية في الضفة الغربية
١٩	٣١ مايو	الوحدة الدولية	بيان شجب واستنكار المركز يدين الاعتداء على "أسطول الحرية"
٢٠	٠٢ يونيو	الوحدة الدولية	المنظمات غير الحكومية المجتمعة في كمبالا تطالب بوضع حد لأزمة الحصانة في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على قافلة المساعدات
٢١	٠٦ يونيو	الوحدة الدولية ومؤسسات أخرى	في هذه المناسبة التاريخية للمؤتمر النقدي الأول للمحكمة الجنائية الدولية، منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية تطالب كافة الدول بحماية حقوق الضحايا والسعي إلى محاسبة مرتكبي الجرائم الدولية
٢٣	٠٧ يونيو	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين قرار سلطات الاحتلال بطرد أربعة نواب من مدينة القدس المحتلة
٢٤	١٥ يونيو	الوحدة الدولية	اللجنة الدولية للصليب الأحمر تدعو إلى الرفع الفوري للحصار غير الشرعي المفروض على قطاع غزة والذي يمثل أحد أشكال العقاب الجماعي
٢٥	١٦ يونيو	الوحدة الدولية	اللجنة الإسرائيلية الخاصة بالهجوم على قافلة السفن غير قادرة على إجراء تحقيق مستقل وموثوق به
٢٦	٢٢ يونيو	البحث الميداني	استمرار سياسة التطهير العرقي والتهويد في مدينة القدس المحتلة
٢٧	٢٤ يونيو	الوحدة الدولية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يطالب بإنهاء فوري وكامل للحصار الجائر المفروض على غزة

٢٨	٠٧ يوليو	الوحدة الدولية	رد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على نشر إسرائيل قائمة جديدة بالبضائع المحظور إدخالها إلى قطاع غزة
٢٩	١٤ يوليو	البحث الميداني	في أحدث جرائمها قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتل امرأة فلسطينية وتصيب ثلاثة مدنيين آخرين من بينهم امرأتان من عائلة واحدة وسط القطاع
٣٠	٢١ يوليو	الوحدة الدولية	تقرير إسرائيلي يحاول التغطية على ارتكابها جرائم حرب منظمة
٣١	٠١ أغسطس	البحث الميداني	سلسلة غارات إسرائيلية على مواقع مدنية في قطاع غزة تسفر عن إصابة عدة مواطنين جريمة اغتيال ضحيتها ناشط فلسطيني
٣٢	٠١ أغسطس	الوحدة الدولية + مؤسسة هيكمان أند روز	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة هيكمان أند روز يعارضان التعديلات المقترحة على ممارسة الولاية القضائية الدولية في المملكة المتحدة، يجب عدم السماح بتغليب الاعتبارات السياسية على سيادة القانون
٣٣	١٤ سبتمبر	البحث الميداني	في أحدث جريمة حرب قوات الاحتلال تقتل مُسِنًا فلسطينياً وطفلان، أحدهما حفيده
٣٤	١٩ سبتمبر	البحث الميداني	قوات الاحتلال تغتال ناشطاً فلسطينياً في مخيم نور شمس، شرقي مدينة طولكرم
٣٥	٢١ سبتمبر	الوحدة الدولية	لجنة من الخبراء تصدر تقريراً حول التحقيقات المحلية: آن الأوان للجوء إلى آليات العدالة الجنائية الدولية
٣٦	٢٣ سبتمبر	الوحدة الدولية	مطالبة بالعدالة الجنائية الدولية
٣٧	٢٦ سبتمبر	البحث الميداني	في أحدث جرائمها، قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتل صياداً فلسطينياً في قطاع غزة
٣٨	٢٨ سبتمبر	الوحدة الدولية	المدافعون عن حقوق الإنسان الدوليون والفلسطينيون: «على مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن يتخذ الإجراءات اللازمة لضمان متابعة «تقرير غولدستون" وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بجرائم الحرب في كل من إسرائيل وفلسطين
٣٩	٢٩ سبتمبر	الوحدة الدولية	لا يمكن للعدالة أن تبقى رهينة للسياسة: قرار القيادة الفلسطينية يشكل إهانة للضحايا
٤٠	٢٩ سبتمبر	الوحدة الدولية + الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان	مجلس حقوق الإنسان يرجئ تحقيق العدالة
٤١	١٠ أكتوبر	البحث الميداني	في استخدام مفرط للقوة قوات الاحتلال تقتل ناشطين فلسطينيين في مدينة الخليل
٤٢	٣١ أكتوبر	الوحدة الدولية	السلطات الاسبانية ترفض منح الحصانة لآيخ ديختر
٤٣	١٠ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين اعتقال قوات الاحتلال د. محمود الرمحي، أمين سر المجلس التشريعي
٤٤	٢٩ نوفمبر	الوحدة الدولية	بمناسبة إحياء اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يتناول المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، كما ويذكر المجتمع الدولي بالمسئوليات الملقاة على عاتقه لضمان احترام القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة
٤٥	٠٦ ديسمبر	البحث الميداني	في جريمة جديدة، قوات الاحتلال الإسرائيلي تطلق النار على اثنين من «جامعي الحصى» بالقرب من بيت حانون (إيرز)
٤٦	٠٩ ديسمبر	الوحدة الدولية	قوات الاحتلال تصيب أربعة مدنيين قرب معبر بيت حانون (إيرز)
٤٧	٠٩ ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين إبعاد قوات الاحتلال النائب محمد أبو طير عن مدينة القدس
٤٨	٢١ ديسمبر	الوحدة الدولية	إسرائيل تحرم ضحايا عملية الرصاص المصبوب من تحقيق العدالة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يتقدم بطلب التماس للمحكمة العليا الإسرائيلية
٤٩	٢٧ ديسمبر	الوحدة الدولية	بعد مرور عامين على عملية الرصاص المصبوب، عزل غزة عن العالم الخارجي يتواصل ومجرمو الحرب لازالوا يتمتعون بالحصانة

جدول بيانات صحفية أخرى أصدرها المركز خلال العام ٢٠١٠

الرقم	التاريخ	الوحدة المعدة	موضوع البيان
١	٠٨ مارس	حقوق المرأة والطفل	في الثامن من آذار فلنتوحد الجهود لإنهاء معاناة النساء الفلسطينيات المتزايدة
٢	٢٤ نوفمبر	الوحدة الدولية	المركز يوجه رسالة إلى وزير الخارجية الإيطالي بمناسبة زيارته إلى قطاع غزة
٣	٢٥ نوفمبر	حقوق المرأة والطفل	في اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء ليكن شعارنا: لا للصمت على العنف الممارس بحق النساء الفلسطينيات

تطورات ميدانية حول حالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح

وهي نشرة كانت وحدة تطوير الديمقراطية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد استحدثتها في العام ٢٠٠٦، واستمر صدورها خلال الأعوام اللاحقة، كأداة لتسليط الضوء على استمرار حالة الفلتان الأمني وفوضى انتشار السلاح المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما تحصده من ضحايا. ويتم إعداد هذه النشرة في ضوء ما توثقه وحدة البحث الميداني من أحداث ذات صلة. وقد صدر خلال العام ٢٠١٠، (٦٠) نشرة، تتوفر جميعها على الموقع الالكتروني للمركز.

الرقم	تاريخ الإصدار	موضوع النشرة
١	١٠ يناير	تفجير ثلاث عبوات ناسفة في صيدلية ومقهيين في قطاع غزة
٢	١٤ يناير	استمرار أعمال التفجيرات الداخلية في مدينة غزة
٣	٢٧ يناير	انفجار سيارة أحد عناصر الشرطة البحرية في مدينة غزة
٤	٣١ يناير	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف إصابة مواطنين على أيدي مسلحين في قطاع غزة
٥	٠٢ فبراير	تفجير سيارة في خان يونس، وإضرام النار في مدخل استراحة في غزة
٦	٠٤ فبراير	انفجار في شقة سكنية يودي بحياة مواطن وإصابة خمسة آخرين في مدينة غزة
٧	٠٤ فبراير	انفجار يستهدف موكب سيارات تابع للصليب الأحمر شمال قطاع غزة
٨	٠٧ فبراير	المركز يطالب بالتحقيق في إطلاق النار على مواطنين، أحدهما طبيب، في حادثين منفصلين بغزة
٩	٠٨ فبراير	المركز يطالب بالتحقيق في مقتل مواطن من مخيم المغازي
١٠	١٤ فبراير	المركز يطالب بالتحقيق في إطلاق النار على منزل الصحفي مصطفى صبري في قلقيلية
١١	١٤ فبراير	تفجير عبوة ناسفة بنصب تذكاري للشهيد أبو علي مصطفي بجباليا
١٢	٠١ مارس	تفجير سيارة مدير عمليات شرطة غزة على أيدي مجهولين
١٣	٠٣ مارس	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف إصابة ثلاثة مواطنين على يد أحد أفراد الأمن في مخيم البريج
١٤	٠٤ مارس	إصابة أربعة مواطنين في حوادث عبث بالسلاح في قطاع غزة
١٥	٠٧ مارس	إطلاق النار على منزل أبو جودة النحال، عضو المجلس الثوري لحركة فتح
١٦	١٤ مارس	استهداف مواطنينَ بقنابل يدوية من قبل مجهولين في مخيمي البريج وجباليا
١٧	١٥ مارس	مقتل مواطن وإصابة ٣ آخرين في شجار عائلي مسلح بمدينة رفح، جنوب قطاع غزة

١٨	١٦ مارس	اختطاف مواطن على أيدي مجهولين وتعذيبه
١٩	١٦ مارس	اشتباكات مسلحة في جباليا، وانفجار عبوة في مركز شرطة بغزة
٢٠	٢١ مارس	إشعال النار في كافتيريا داخل متنزه بلدية المغازي، وتفجير عبوة ناسفة في سيارة أحد أفراد الشرطة في مدينة رفح
٢١	٠٥ إبريل	اختطاف شخصين وتعذيبهم على أيدي مسلحين في غزة وخان يونس
٢٢	٠٧ إبريل	إصابة أربعة مدنيين فلسطينيين جراء سقوط صاروخ محلي الصنع، ببلدة بيت حانون، شمال القطاع
٢٣	١١ إبريل	مقتل مواطن جراء إصابته بعيار ناري في شجار عائلي بمدينة رفح
٢٤	١٣ إبريل	مقتل سيدة على أيدي مجهولين في بلدة بيت لاهيا على خلفية ما يسمى بـ"بقضايا شرف العائلة"
٢٥	٢٨ إبريل	مقتل مواطن من مخيم جباليا جراء إطلاق النار
٢٦	٠٣ مايو	مقتل مواطن وإصابة أربعة من أفراد أسرته جراء سقوط قذيفة على منزلهم بخان يونس
٢٧	٠٦ مايو	مقتل طفلة وإصابة آخر جراء العبث بالسلاح شمال قطاع غزة
٢٨	١٦ مايو	إصابة مواطنين على أيدي مسلحين مجهولين في غزة
٢٩	١٧ مايو	مقتل مواطن من بلدة يعبد، جنوب غربي مدينة جنين على أيدي مسلحين على خلفية شجار عائلي
٣٠	٢٣ مايو	تفجير عبوة ناسفة بمحل حلويات في مشروع بيت لاهيا، شمال قطاع غزة
٣١	٣٠ مايو	إصابة ٣ مواطنين بينهم طفلين شقيقين جراء العبث بالسلاح في قطاع غزة
٣٢	٠٣ يونيو	إصابة مواطنين جراء إنفجار عبوة ناسفة شرق خان يونس
٣٣	٢٧ يونيو	مقتل مواطنين، أحدهما شاب عبثاً بالسلاح في مدينة غزة، والآخر طفل خلال شجار عائلي بالنصيرات
٣٤	٣٠ يونيو	مجهولون يقتحمون مقر جمعية بنيان بخان يونس
٣٥	٠٦ يوليو	إصابة خمسة مواطنين بينهم أربعة أطفال في انفجار جسمين مشبوهين
٣٦	٠٩ يوليو	اقتحام مقر الارتباط الفلسطيني من قبل مجهولين بالقرب من معبر بيت حانون
٣٧	١٢ يوليو	إصابة أربعة مواطنين بالخطأ بينهم طفل في رفح
٣٨	١٣ يوليو	مقتل مواطن وإصابة آخر خلال شجار عائلي في خان يونس
٣٩	١٤ يوليو	إلقاء قنبلة يدوية داخل جمعية الشبان المسيحية وسط غزة
٤٠	١٨ يوليو	الاعتداء على حفل زفاف من قبل مسلحين مجهولين
٤١	٢٠ يوليو	اختطاف مواطن وطعنه من قبل مسلحين مقنعين جراء خلافات عائلية في غزة
٤٢	٢٢ يوليو	إصابة شابين بالرصاص خلال شجار عائلي في مخيم البريج، وطفل في انفجار جسم مشبوه في بيت لاهيا
٤٣	٢٩ يوليو	إصابة طفل جراء إطلاق نار في حفل زفاف بمدينة رفح
٤٤	٠٨ أغسطس	مقتل مواطن وإصابة ٧ آخرين، بينهم ٣ أصيبوا بأعيرة نارية خلال شجار عائلي بمدينة غزة
٤٥	١٠ أغسطس	ثلاثة انفجارات تستهدف سيارتين ومنزل مواطنة في مدينة غزة
٤٦	١٢ أغسطس	شجار عائلي في حي الشيخ رضوان بمدينة غزة يوقع ٨ مصابين أحدهم في حالة حرجة
٤٧	١٧ أغسطس	إطلاق النار من قبل أفراد أجهزة الأمن أمام مركز شرطة في دير البلح
٤٨	١٨ أغسطس	مقتل مواطنة على أيدي مجهولين في غزة
٤٩	١٩ أغسطس	انفجار عبوة ناسفة في مركز شرطة بيت لاهيا

٥٠	١٩ أغسطس	إصابة مواطنين في اشتباكات مسلحة بين سرايا القدس وكتائب المقاومة الوطنية شرق خان يونس
٥١	٢٣ أغسطس	تبادل عمليتي اختطاف لنشطاء بين سرايا القدس، وألوية الناصر صلاح الدين في خان يونس
٥٢	٢٩ أغسطس	إصابة ثلاثة مواطنين جراء العبث بالسلاح في رفح
٥٣	٣١ أغسطس	مقتل مواطن على خلفية شجار عائلي في مخيم البريج، وإصابة اثنين من المسلحين على أيدي أفراد الأمن في خان يونس
٥٤	٠٥ سبتمبر	مقتل مواطن إثر تعرضه لإطلاق نار من قبل نجله في طولكرم
٥٥	٢٢ سبتمبر	تعرض مكتب الصحفية نفوذ البكري للسرقة من قبل مجهولين
٥٦	٢٦ سبتمبر	إطلاق نار من قبل مجهولين يستهدف مركز ثقافي في مخيم بلاطة بنابلس
٥٧	٠٤ أكتوبر	إصابة مواطنين في مخيم جباليا جراء استخدام السلاح في الخلافات العائلية
٥٨	٠٧ أكتوبر	مقتل مواطنة جراء العبث بالسلاح في جباليا
٥٩	٠٤ نوفمبر	مقتل مواطن وإصابة آخرين بينهما مواطنة في حادثين منفصلين في غزة
٦٠	٢٢ ديسمبر	مقتل مواطنين من مدينة غزة ومخيم جباليا جراء استخدام السلاح في نزاعات عائلية

التطورات الميدانية المتعلقة بالحصار

عملت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على متابعة الحصار الذي فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، وتوثيق حالة المعابر في قطاع غزة من خلال نشرة جديدة صدرت بعنوان حالة معابر قطاع غزة. وقد أصدر المركز خلال العام ٢٠١٠، عدد (١٥) نشرة باللغتين العربية والإنجليزية.

روايات من الحصار

استحدث المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠٠٨، سلسلة «روايات من الحصار»، لإلقاء الضوء على آثار الإغلاق والحصار المفروض على السكان المدنيين في قطاع غزة. تعتمد هذه الروايات على شهادات وتجارب حياه تعكس المعاناة اليومية للمدنيين. وقد صدر عن المركز خلال العام ٢٠١٠ عدد (٥) روايات من هذه السلسلة باللغتين العربية والإنجليزية.

الرقم	تاريخ الإصدار	موضوع النشرة
١	٠٦ يوليو	الصعوبات التي يواجهها قسم الكلى الصناعية
٢	١٣ يوليو	شركات السياحة والسفر في غزة تمر بمرحلة عصيبة
٣	٢٠ يوليو	اقتصاديات الاحتلال
٤	٢٧ يوليو	تعليق الحياة لأجل غير مسمى نتيجة استمرار حظر مواد البناء
٥	٠٥ أغسطس	هنالك مشكلة في المياه: تسميم الحياة في قطاع غزة

التقارير والدراسات وغيرذلك من الإصدارات

يتضمن الجدول التالي عرضاً موجزاً لإصدارات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠١٠، وقد تمت الإشارة إلى معظمها ضمن تقارير نشاطات الوحدات.

جدول بالتقارير والدراسات وإصدارات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠١٠

اسم الإصدار	نوع الإصدار	العدد	لغة الإصدار
التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ٢٠٠٩	تقرير دوري يصدر سنوياً	١	العربية – الإنجليزية
ممارسات التعذيب في السجون ومراكز التوقيف في السلطة الفلسطينية	تقرير	١	عربي
الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية (١ نوفمبر ٢٠٠٩- ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠)	تقرير	١	عربي
"الحصار الجائر على قطاع غزة: العقاب الجماعي المفروض على السكان المدنيين"	تقرير		عربي
إخراس الصحافة: توثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الطواقم الصحفية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. (١ سبتمبر ٢٠٠٩- ٣١ أكتوبر ٢٠١٠)	تقرير	١	عربي
«جرائم الإعدام خارج نطاق القانون بحق الفلسطينيين" جرائم الإعدام خارج نطاق القانون التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين (يوليو ٢٠٠٨- سبتمبر ٢٠١٠)	تقرير	١	عربي
غياب واضح للإرادة تحقيقات إسرائيل في انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك الجرائم، التي ارتكبت خلال العدوان على قطاع غزة (٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ – ١٨ يناير ٢٠٠٩)	تقرير	١	العربية – الإنجليزية
غياب واضح للإرادة تحديث، إخفاق نظام التحقيق والنظام القضائي في إسرائيل في الالتزام بمتطلبات القانون الدولي، على وجه الخصوص فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبت خلال العدوان على قطاع غزة (٢٧ ديسمبر ٢٠٠٩ – ١٨ يناير ٢٠١٠)	تقرير	١	العربية – الإنجليزية
مبدأ وممارسة الولاية القضائية الدولية: عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. (إبريل ٢٠١٠)	تقرير	١	العربية - الإنجليزية
التقرير البديل للجنة الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية يلقي الضوء على الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة (نوفمبر ٢٠١٠)	تقرير	١	الإنجليزية
ضمان احترام اتفاقية جنيف الرابعة: عقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة (مايو ٢٠١٠)	تقرير	١	العربية – الإنجليزية
أثر الحصار الإسرائيلي على إعادة إعمار قطاع التعليم في قطاع غزة (أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠)	تقرير	١	عربي
الحصار غير القانوني لقطاع غزة: العقاب الجماعي للمدنيين الفلسطينيين (ديسمبر ٢٠١٠)	تقرير	١	إنجليزي
التقرير الأسبوعي: انتهاكات قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية	سلسلة التقارير الأسبوعية	٥١	العربية – الإنجليزية
مجلة المنطار	النشرة الإعلامية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	١٠	عربي
عرض موجز للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب رداً على تقرير إسرائيل للجنة (أكتوبر ٢٠١٠)	مذكرة		الإنجليزية

مذكرة مقدمة للجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة (سبتمبر ٢٠١٠)	مذكرة		الإنجليزية
مداخلة مشتركة في الجلسة ال١٥ لمجلس حقوق الإنسان. المركز ومؤسسات أخرى (أغسطس ٢٠١٠)	مداخلة		الإنجليزية
رسالة إلى البارونة كاثرين اشتون، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية (مارس ٢٠١٠)	رسالة		الإنجليزية
مداخلة في الجلسة التي عقدها مجلس حقوق الإنسان لمتابعة القرارين S-12/أو S-9/1 (مارس ٢٠١٠)	مداخلة		العربية - الإنجليزية
مداخلة في مجلس حقوق الإنسان بموجب البند السابع (مارس ٢٠١٠)	مداخلة		العربية - الإنجليزية
رسالة لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ومسئولين آخرين في الأمم المتحدة. (فبراير ٢٠١٠)	رسالة		الإنجليزية
مداخلة للمركز في الجلسة ال ١٣ لمجلس حقوق الإنسان (فبراير ٢٠١٠)	مداخلة		الإنجليزية
مداخلة مشتركة في الجلسة ١٣ لمجلس حقوق الإنسان. المركز ومؤسسات أخرى (فبراير ٢٠١٠)	مداخلة		الإنجليزية
رسالة مشتركة لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة	رسالة		الإنجليزية
عقوبة الإعدام	ورقة موقف	١	العربية – الإنجليزية
تخفيف الحصار المفروض على قطاع غزة	ورقة موقف	١	العربية – الإنجليزية
ورقة موقف حول تفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة	ورقة موقف	١	العربية – الإنجليزية
الدعوة إلى إجراء الانتخابات المحلية في أراضي السلطة الفلسطينية في يوليو ٢٠١٠	ورقة موقف	١	العربية – الإنجليزية
الانتخابات في السلطة الفلسطينية ... «لا انتخابات دون مصالحة »	ورقة موقف	١	العربية – الإنجليزية

جدول إصدارات أخرى

يوم المرأة العالمي	بوستر	
اليوم العالمي لحرية الصحافة	بوستر	
٦٢ عاماً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	بوستر	
اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة	بوستر	المركز ضمن تحالف أمل

الموقع الإلكتروني للمركز

اعتمد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على تكنولوجيا الاتصالات كوسيلة هامة لنشر المعلومات حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، لما لها من دور في تسهيل مهمة الاتصالات بين الشعوب والدول. ومنذ إنشاء الموقع الالكتروني على شبكة الانترنت (www.pchrgaza.org).

يقوم المركز بتغذيته بكل ما يصدر عنه من بيانات وتقارير ودراسات وغير ذلك من نشاطات. كما يتوفر على الموقع معلومات حول أوضاع حقوق الإنسان باللغتين العربية والإنجليزية. ويعتمد المركز أيضاً على شبكة الانترنت الدولية في إرسال إصداراته عبر البريد الالكتروني، حيث وصل عدد الذين يرسل إليهم المركز إصداراته عبر البريد الالكتروني إلى ما يقارب ٧٠٠٠ مستقبل.

وخلال شهر فبراير من العام ٢٠١٠ أطلق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان موقعة الالكتروني الجديد باللغتين العربية والانجليزية، يمثل الموقع الجديد نقلة نوعية كونه يعمل كقاعدة بيانات وليس كمجرد موقع للتصفح. ويهدف الموقع الجديد إلى سهولة الوصول إلى المعلومة ويتميز بالبساطة والبعد عن التعقيد، ويتضمن جملة من الميزات أبرزها ربط المواضيع مع بعضها البعض بعلاقات عدة، تقسيم الموقع لخانات متعددة وفق تبويب معين، نظام بحث متطور، عدا أن الموقع مصمم لاستيعاب العديد من الإضافات تبعا للاحتياجات المستقبلية.

ووفقاً لمتابعة المركز لزوار موقعه الالكتروني خلال العام ٢٠١٠، تبين ما يلي:

- بلغ عدد زيارات الموقع ٧٣٦٦٥٨ على مدار العام ٢٠١٠ حوالي ٦١٣٨٨ شهرياً، بمعدل ٢٠٤٦ يومياً.

جدول تفصيلي يوضح الزيارات للموقع خلال العام ٢٠١٠

الشهر	عدد الزيارات	صفحات المشاهدة	الوصول
يناير	٨١٣٥٤	٥١١٦٠٧	١٤٣٩١٢٣
فبراير	٨٣٧٤٨	٥٧٩٥٦٦	١٥٠٤٣٢٢
مارس	٨٢٦٣٤	٦٤١٣٠٢	١٤٤٠٨٢٨
ابريل	٦٨٤٨٣	٤٨٤٠٩٢	١٢٩٢٨٥٨
مايو	٧١١٣٨	٤٥١٠٣١	١٢١٠٩٣٠
يونيو	٥٨٩١٧	٤٩٤٣٠٦	١٢٤٢٨٩٨
يوليو	٣٩٥٤٨	٣٩٦٢٦٢	٩٢٠٠٥٥
أغسطس	٣٤٩١١	٣٦٦٦٣٩	٨٥١٦٨٠
سبتمبر	٤٩٥٢٩	٥٣١٣٦٦	١٢٢٦٣١٤
أكتوبر	٥٣٠٤٧	٤٦١٢١٥	١١٨٨٩٤٠
نوفمبر	٥٧٢٨٥	٤٣٦٩٩٤	١٠٦٧٨٨٢
ديسمبر	٥٦٠٦٤	٥٥١٢٢٣	١٢٢٧٩٢٥
المجموع	٧٣٦٦٥٨	٥٩٠٥٦٠٣	١٤٦١٣٧٥٥

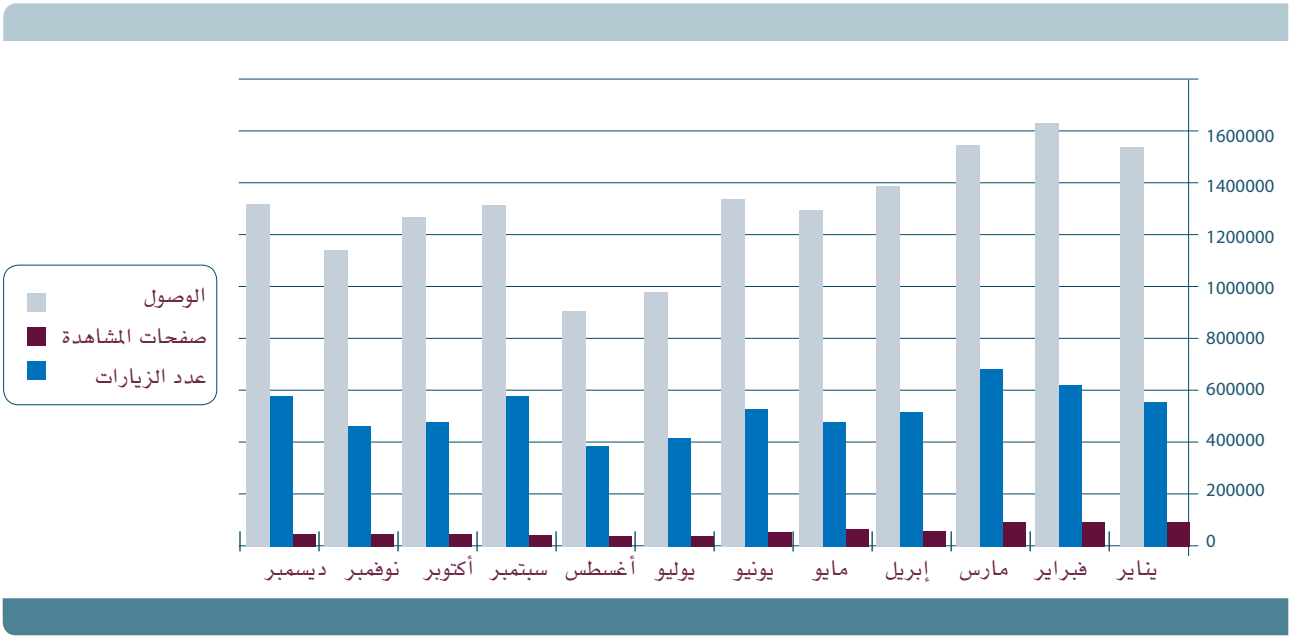
الوصول
صفحات المشاهدة
عدد الزيارات
1600000
1400000
1200000
1000000
800000
600000
400000
200000
0
ديسمبر
نوفمبر
أكتوبر
سبتمبر
أغسطس
يوليو
يونيو
مايو
إبريل
مارس
فبراير
يناير

المكتبة

تشكل المكتبة في مقر المركز الفلسطيني الرئيس بمدينة غزة إحدى وحدات المركز الحيوية. ويولي المركز أهمية كبيرة لهذه المكتبة المتخصصة لما تقدمه من خدمة للباحثين، الأكاديميين والزوار من أبناء قطاع غزة. كما يحرص المركز على رفدها وإغنائها بالعديد من المراجع القانونية وأحدث التقارير والقوانين الدولية ذات العلاقة بالأوضاع القانونية للقضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي.

وتحتوي المكتبة إلى جانب ذلك، على العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، الكتب المتخصصة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، القانون الإنساني الدولي، القوانين الفلسطينية، الديمقراطية، والعديد من المجلات والكتب الثقافية والفكرية باللغتين العربية والإنجليزية. وقد بلغ عدد الكتب في نهاية العام ٢٠١٠ (٤٨٠٥) كتب (٣٠٠٠ كتاب صادر باللغة الغربية، و ١٨٠٥ كتب صادرة باللغة الانجليزية). كما بلغ عدد المجلات ١٠٧٩ مجلة (٣٥٩ مجلة باللغة العربية، و٧٢٠ مجلة باللغة الإنجليزية).

Palestinian
Centre
Human
Rights
PCHR
Justice
Peace
Free
Ethics
Freedoms
Sanctions
Restrictions
Culture
Principles
Life
Hope
Equality
Tolerance
Conscience
Dignity
Affiliation
Disease
Law
Goal

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

مركز قانوني فلسطيني مستقل لا يستهدف الربح، مقره مدينة غزة. تأسس في إبريل 1995 من قبل مجموعة من المحامين والناشطين المهتمين بأوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة. ويعمل المركز على حماية واحترام حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون وتنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني في فلسطين طبقاً للمعايير والممارسات المقبولة دولياً، كما يعمل على مساندة حقوق الشعب الفلسطيني التي يقرها القانون الدولي.

يتمتع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وتقديراً لجهوده في ميدان حقوق الإنسان، حصل المركز على جوائز دولية لهم سمعة مرموقة، وهم:

- جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان للعام 1996 (فرنسا).
- جائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام 2002 (النمسا).
- جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام 2003 (بريطانيا).